المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الملك عبد العزيز
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

أنماط التحويل في تراكيب الطلاق و أثرها على الحكم الفقهي في كتاب (الكوكب الدّرّيّ) للإسنوي

The Patterns of Transformation in Divorce Structures, And its Impact on Jurisprudence Judgment in The Book (Al-Kawkab Al-Dorri) by Al-Isnawi

بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه من قسم اللغة العربية وآدابها

(فرع اللغويات)

إعداد الطالبة:

رفاه سراج محمود جوهرجي

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد سعيد ربيع الغامدي

١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م

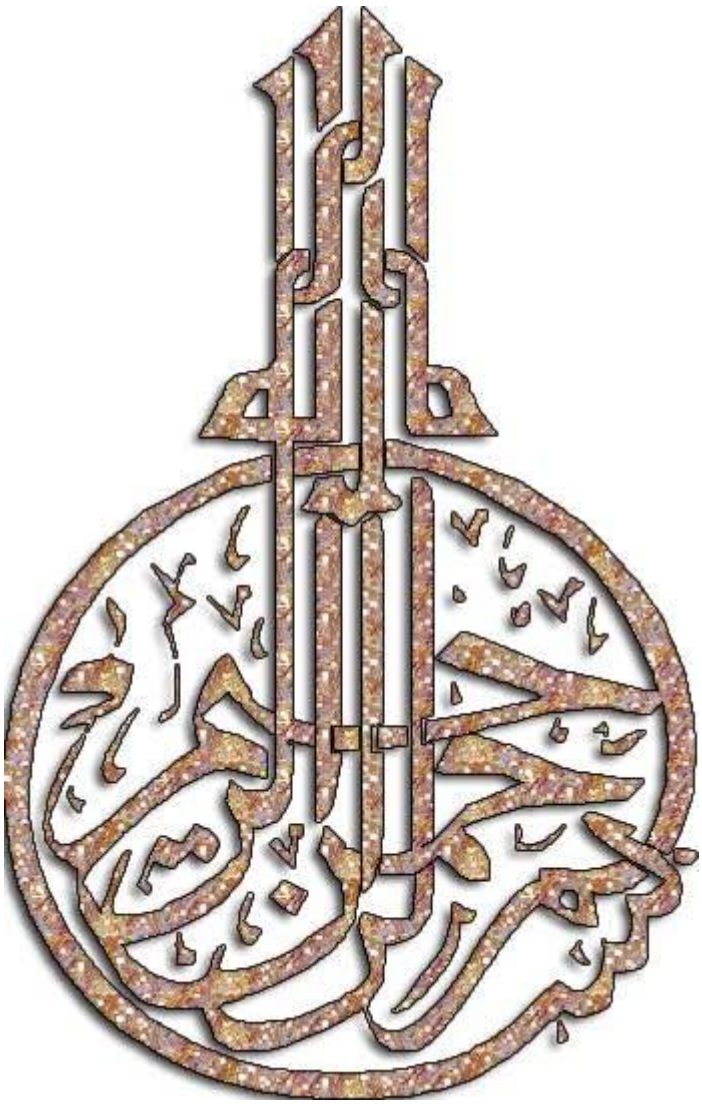

أنماط التحويل في تراكيب الطلاق و أثرها على الحكم الفقهي في كتاب (الكوكب الدّرِّيّ) للإسنوي

The Patterns of Transformation in Divorce Structures, And its Impact on Jurisprudence Judgment in The Book (Al-Kawkab Al-Dorri) by Al-Isnawi

إعداد: رفاه سراج جوهرجي

بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه

(لغة عربية، نحو)

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد سعيد ربيع الغامدي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبدالعزيز

جدة – المملكة العربية السعودية

تاريخ المناقشة: ١٢ / ٨ /١٤٤٢هـ

أنماط التحويل في تراكيب الطلاق و أثرها على الحكم الفقهي في كتاب (الكوكب الدّرّيّ) للإسنوي

The Patterns of Transformation in Divorce Structures, And its Impact on Jurisprudence Judgment in The Book (Al-Kawkab Al-Dorri) by Al-Isnawi

إعداد: رفاه سراج جوهرجي

تمت الموافقة على هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات

درجة الدكتوراه في اللغة العربية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
عضو داخلي	أ.د/ سالم سليمان الخماش	أستاذ	لغويات	
عضو خارجي	د/ إبراهيم عبدالله الغامدي	أستاذ	لغويات	
مشرف مشارك				
مشرف رئيس	أ.د/ محمد سعيد الغامدي	أستاذ	لغويات	

جامعة الملك عبد العزيز

التاريخ: ١٢ / ٨ /١٤٤٢هـ

إهداء

إلى أمي وأبي.

أهديكما ... ثمرةً من غراسكما الطيبة.

وأثرًا من دعواتكما الصادقة.

ومثوبةً في ميزانكما - بإذن الله- باقية.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي جعل السموات والأرض آياتٍ على عظمه دالّات، وشواهد على كمال قدرته ناطقات، أكرمني وفتح في وجهي طريق الخيرات، اختارني للعلم مسلك الخير وطريق الجنات، بعونه أنجز بحثي وفرّج ضيقي ويسَّر الكربات، سبحانه لا شريك له في الأسماء والصفات، وأحمده حمدًا يليق بمقامه ويُعلي بي أرقى الدرجات.

تعقب الحمدَ عباراتُ الشكر أقدمها إلى والديّ حفظهما الله من كل مكروه، والشكر موصولٌ إلى مشرفي الفاضل أ.د/ محمد سعيد ربيع الغامدي الذي آواني وبحثي برعاية، وتعهّدنا بمزيد عناية، وما كلَّ أو تبرّم من كثرة أسئلتي وإلحاحي، بل كان صدرًا رحبًا ومعلّمًا نافعًا. أسأل الله أن يسبغ عليه نعمه بقدر ما أسالَ من أحبار لخدمة هذه اللغة، وأن يسبل عليه من رحماته أضعاف ما حوَت مكتبته الهادفة لنفْع طلاب العلم.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة الدكاترة الأفاضل: (أ.د/ سالم الخماش، د/ إبراهيم الغامدي) اللذين تفضّلا بقراءة هذا البحث ورفداه بملاحظاتهما القيمة وآرائهما العلمية المُحكَمة.

وفي القلب شكرٌ لكل من كانوا وقت البحث جنودًا لله في أرضه، ومنائر عون في حياتي، وقفوا وقفات صدق ووفاء، ولهجوا بدعوات عانقت أفق السماء، إن لم أذكرهم بين أسطري، إلا أن جزاءهم عند رب الأرباب محفوظ.

المستخلص

قامت هذه الدراسة على تحليلِ التراكيبِ اللّغوية في عباراتِ الطلاقِ الواردة في كتاب: (الكوكب الدرّي فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية) للإسنوي، من خلال نظرية تكْشِفُ طرائقَ تحليل هذا التركيب، وهي النظريّة التَحويلية التي جاء بها تشومسكي، بالاعتِمادِ على بعضِ قوانينها كـ (الحذفِ والزيادةِ والإحلالِ وإعادة الترتيب ...) وهذه القوانين لها أثرُها في تغييرِ المعنى، وفي تحويل الجُملة من جملة بسيطةٍ توليديةٍ إلى جملةٍ تحويلية، وهي تسمى بأنماطِ التحويلِ. فتتَتَبَّعُ الدراسةُ هذه الأنماطَ، ثُمَّ تُبيّنُ أثرَها في المعنى، الأمرُ الذي يصِل إلى أن يُغيّر الحُكمَ الفقهي. وقد جاءت أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لمزج القديم بالحديث وتقديمه برؤية معاصرة، ومن جانب آخر ربطت ذلك بالفقه وعلوم الشرع فوقفت على عبارات الطلاق وهي عبارات متداولة ليست حصرًا على زمن معين، تحتاج معرفة ما يُحدثه تغيير التركيب فيها من اختلاف في المعنى ومن ثم في تغيير الحكم الفقهي، من حيث وقوع الطلاق وعدمه، وإذا ما عُدَّت طلقة واحدة أو ثلاث طلقات. وكان المنهج المعتمد في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي التفسيري إذ عُمد فيه إلى تتبع التركيب اللغوي ثم تحليله وتفسير ما دخله من عناصر التحويل، ثم استعراض أثرها في الحكم الفقهي. وقد اقتضَتْ طبيعة الدراسةِ أن تتكوّن من بابين: يتناول الأولُ منهما مفهومي التركيب والتحويل، وهما أهم محورين ارتكزت عليهما الدراسة، وأما الباب الثاني فهو دراسة تطبيقية تناولت أنماط التحويل في تراكيب الطلاق، واستلزم هذا تقسيم الباب إلى عدة فصول، كل نمطٍ في فصل، فجاءت على النحو الآتي: (التحويل بالزيادة، التحويل بالحذف، التحويل بالإحلال، التحويل بإعادة الترتيب، التحويل بالتكرار، التحويل بتغيير الحركة الإعرابية). وقد تكشَّفت عدة نتائج من أهمها: أنها أضافت أنماطًا تحويلية لم يكن لها وجود عند تشومسكي، فأضافت نمط التحويل بالتكرار، والتحويل بتغيير الحركة الإعرابية؛ لأنها عبارة عن تغييرات تحدث في الجملة النواة لإضافة معنى جديد. كما أبرزت جانبًا مهمًا في الدراسة الدلالية؛ إذ بينت أثر تغيير الأنماط في المعنى الدلالي، وما أدّى ذلك إلى تغيير في الحكم الفقهي نتيجة تغيّر المعنى، وهذا ما يوضّح التأثير الكبير للنحو في استنباط الأحكام الفقهية، ويعزّز الارتباط الراسخ بين علوم الشريعة وعلوم العربية.

Abstract

This study is based on an analysis of linguistic structures in expressions of divorce contained in the book of (Alkawkab Aldorri) by Al- Isnawi. Through the theory, methods of analyzing this structure are revealed, it is the transformative theory that Chomsky came up with, by relying on some of its regulations (such as deletion, addition, replacement and permutation ...) these regulations have an effect on changing the meaning, and in converting the sentence from a generative simple sentence to a transformative sentence, this is called the patterns of transformation. The study tracks these patterns then it shows its effect on the meaning. This leads to a change in the jurisprudential judgment.

The importance of this study stems from the fact that it is an attempt to combine the old with neoteric and present it with a contemporary view. On the other hand, I linked that to jurisprudence and the sciences of Islam and looked on the expressions of divorce, which are circulated and renewed phrases that are not limited to a specific time. I need to know what change in formation brings about in terms of difference in meaning and then changing in jurisprudential judgment, in terms of occurrence, absence of divorce, and if one or three divorces are counted.

The method adopted in this study is the descriptive, analytical and explanatory method, in which it was intended to trace the linguistic structure, then analyze it and interpret what was entered from the patterns of transformation. I also review its impact on jurisprudential judgment. The nature of the study required that it consist of two chapters: The first deals with the concepts of synthesis and transformation, which are the two most important axes on which the study is based. The second chapter, applies the study that deals with patterns of conversion in divorce structures. This necessitated the division of the chapter into several su-chapters, each pattern came as follows: (Transform by addition, transform by deletion, transform by replacement, transform by permutation, transform by recurrence, and transform by syntactic diacritics).

Several results have emerged, the most important ones are:

It added transformational styles that Chomsky hadn't, it added the transform by recurrence, and the transform by syntactic diacritics, There are changes that take place in kernel sentence to add a new meaning**.** It also highlighted an important aspect of the semantic study**.** It showed the effect of changing the patterns on the semantic meaning, and whether that led to a change in jurisprudential judgment as a result of a change in the meaning. This explains the great influence of grammar in devising jurisprudential rulings, and reinforces established link between sciences of Sharia-law and Arabic sciences.

قائمة المحتويات

إهداء ..... د
شكر وتقدير ..... هـ
المستخلص ..... و
المستخلص باللغة الإنجليزية ..... ز
قائمة المحتويات ..... ح
فهرس تراكيب الطلاق الواردة في الدراسة ..... ك
المقدمة ١
الباب الأول: التركيب والتحويل ١١
الفصل الأول: مفهوم التراكيب بين القديم والحديث ١٣
تمهيد ١٣
المبحث الأول: مفهوم التراكيب قديمًا ١٣
التركيب عند النحاة ١٥
التركيب عند البلاغيين ٢١
المبحث الثاني: مفهوم التراكيب حديثًا ٢٥
الفصل الثاني: مفهوم التحويل (النظرية التوليدية التحويلية) ٣١
النظرية التوليدية التحويلية ٣٢
المبادئ الأساسية للنظرية التوليدية التحويلية ٣٣
أولا: الفطرة اللغوية ٣٣
ثانيًا: العالمية ٣٣
ثالثا: السلامة النحوية ٣٤
رابعًا: الحدس ٣٥
خامسًا: الإبداعية ٣٦
سادسا: التمييز بين الكفاية والأداء ٣٦
سابعا: التمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية ٣٨
إدخال المكون الدلالي في القواعد التوليدية التحويلية ٤١
بنية القواعد التوليدية التحويلية ٤٢
مراحل تطور القواعد التوليدية التحويلية ٤٤
التمييز بين القواعد التوليدية والقواعد التحويلية ٤٥
القواعد التوليدية ٤٥
النوع الأول: القواعد المحدودة الحالة ٤٦
النوع الثاني: قواعد بنية العبارة ٤٩
القواعد التحويلية ٥٣
الحاجة إلى هذا النموذج ٥٣

تعريف التحويل ٥٦
القواعد التوليدية وعلاقتها بالقواعد التحويلية ٥٧
أنواع القوانين التحويلية ٦٠
أنماط التحويل عند تشومسكي ٦١
النظرية التوليدية التحويلية في الفكر العربي المعاصر ٧٣
دراسات لتطبيق النظرية التحويلية على اللغة العربية ٧٣
دراسات تخصصت بالحديث عن أنماط التحويل ٧٥
الباب الثاني: الأنماط التحويلية في تراكيب الطلاق ٩٧
تمهيد ٩٨
تعريف الطلاق ٩٨
صيغ الطلاق: ١٠١
الطلاق السُّنِّي والطلاق البدعي ١٠٢
الطلاق الرجعي والطلاق البائن ١٠٣
التفويض والتوكيل في الطلاق ١٠٥
مفهوم (تراكيب الطلاق) ١٠٦
الفصل الأول: التحويل بالزيادة ١١٥
المصطلح والمفهوم ١١٥
أغراض الزيادة ١١٨
مواضع الزيادة وصورها ١١٨
تراكيب الطلاق المحولة بالزيادة في (الكوكب الدري) ١١٩
خلاصة ١٨٠
الفصل الثاني: التحويل بالحذف ١٨٤
المصطلح والمفهوم ١٨٤
شروط الحذف ١٨٦
تراكيب الطلاق المحولة بالحذف في (الكوكب الدري) ١٩٢
خلاصة ٢٠٨
الفصل الثالث: التحويل بالإحلال ٢١٠
المصطلح والمفهوم ٢١٠
من أغراض الإحلال ٢١٥
ضوابط الإحلال ٢١٦
أنواع الإحلال: ٢١٦
أنواع الإحلال من حيث العمل وعدمه ٢١٧
أنواع الإحلال من حيث التركيب والإفراد بين العنصرين المستبدل والمستبدل منه ٢١٨
أنواع الإحلال من حيث تمدد المستبدل منه أو تقليصه ٢٢٧
تراكيب الطلاق المحولة بالإحلال في (الكوكب الدري) ٢٣٣

خلاصة ٢٦٠
الفصل الرابع: التحويل بإعادة الترتيب ٢٦٣
المصطلح والمفهوم ٢٦٦
أقسام التحويل بإعادة الترتيب ٢٦٨
تراكيب الطلاق المحولة بإعادة الترتيب في (الكوكب الدري) ٢٧١
خلاصة ٢٨٢
الفصل الخامس: التحويل بالتَّكرار ٢٨٥
المصطلح والمفهوم ٢٨٥
أنواع التكرار: ٢٨٧
أنواع التكرار من حيث اللفظ المكرر (أشكال التكرار) ٢٨٧
أنواع التكرار من حيث إفادته ٢٨٩
أنواع التكرار من حيث تكرار اللفظ والمعنى معًا، أو أحدهما دون الآخر ٢٨٩
فالنوع الأول: التكرار في اللفظ والمعنى ٢٨٩
النوع الثاني: التكرار في المعنى دون اللفظ ٢٩١
تراكيب الطلاق المحولة بالتكرار في (الكوكب الدري) ٢٩٧
خلاصة ٣١٠
الفصل السادس: التحويل بتغيير الحركة الإعرابية ٣١٢
العلاقة بين الحركة الإعرابية والمعنى ٣١٢
العلاقة بين الحركة الإعرابية والتحويل ٣١٥
حركة الاقتضاء ٣٢١
تراكيب الطلاق المحولة بتغيير الحركة الإعرابية في (الكوكب الدري) ٣٢٥
خلاصة ٣٣٢
الخاتمة ٣٣٣
فهرس تراكيب الطلاق في كتاب الكوكب الدري ٣٣٨
تراكيب الطلاق المكررة في كتاب الكوكب الدري ٣٤٦
فهرس الآيات ٣٤٧
فهرس الأشكال ٣٥٤
قائمة المراجع ٣٥٥

فهرس تراكيب الطلاق الواردة في الدراسة

في قول الرجل لزوجته: (إن قمتِ فأنت طالق) ١١٩
في قول الرجل لزوجته: (إنْ دخلتِ الدار وإن كلمتِ زيدًا فأنت طالق) ١٢٣
في قول الرجل لزوجته: (إنْ دخلتِ الدار وكلمتِ زيدًا فأنت طالق) ١٢٥
في قول الرجل لزوجته: (إنْ دخلتِ الدار فكلمتِ زيدًا فأنت طالق) ١٢٦
في قول الرجل لزوجته: (إنْ دخلتِ الدار أو كلمتِ زيدًا فأنت طالق) ١٢٨
في قول الرجل لزوجته: (إن دخلتِ الدار فعبدي حر، أو كلمتِ فلانًا فأنت طالق) ١٢٩
في قول الرجل لزوجته: (إن أكلتِ إن دخلتِ فأنتِ طالق) ١٣٠
في قول الرجل لزوجته: (إن شتمتني إن لعنتني فأنت طالق) ١٣٣
في قول الرجل لزوجته: (أنتِ إن دخلتِ الدار طالقًا) ١٣٦
في قول الرجل لزوجته: (إذا قمتِ فأنت طالق) فقامت ثم قامت أيضًا في العدة ثانيًا وثالثًا ١٤٠
في قول الرجل لزوجته: (إذا طلقت امرأة فعبد من عبيدي حر) ١٤١
في قول الرجل لزوجته: (إذا جاء زيد اليوم فأنت طالق غدًا) ١٤١
في قول الرجل لزوجته: (أنتِ طالق إذ قام زيدٌ) أو (أنتِ طالق إذ فعلتِ كذا) ١٤٣
في قول الرجل لزوجته: (أنتِ طالق إذ قام زيدٌ) ١٤٦
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق لولا دخلتِ الدار) ١٤٦
في قول الرجل لزوجته: (أنتِ طالق لو دخلتِ الدار) ١٥٠
أو : (لو دخلتِ الدار أنت طالق) ١٥٠
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالقٌ في يوم كذا). ١٥٢
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق يوم يقدم زيد). ١٥٣
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق في غرة الشهر الفلاني). ١٥٤
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق في سلخ الشهر) ١٥٤
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق في أول الأشهر الحرم) ١٥٤
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق اليوم، وإن جاء رأس الشهر) ١٥٥
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق اليوم، وإن دخلت الدار) ١٥٥
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق اليوم وغدًا وبعد غدٍ) ١٥٦
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق اليوم وفي غدٍ وفي بعد غدٍ) ١٥٦
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق اليوم أو غدًا) ١٥٨
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق غدًا أو بعد غد) ١٥٨
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق غدًا، أو عبدي حر بعد غدٍ) ١٥٨
في قول الرجل لزوجته: (أنتِ طالق طلقةً مع طلقة) ١٥٩
أو: (أنتِ طالق طلقةً معها طلقة) ١٥٩
في قول الرجل لزوجته: (إن كلمتِ زيدًا وعمرًا، وبكر مع عمرو فأنت طالق) ١٦١
في قول الرجل لزوجته: (أنتِ طالق قبل أن تدخلي الدار) ١٦٢

أو: (أنتِ طالق قبل أن أضربك) ١٦٢
في قول الرجل لزوجاته: (من دخلتُ منكن قبل صاحبتها فهي طالق) ١٦٣
في قول الرجل لزوجته: (إن كان أوّل ولدٍ تلدينه ذكرًا فأنت طالق) ١٦٣
في قول الرجل لزوجته: (إن دخلتِ دار فلان - ما دام فلان فيها - فأنت طالق) ١٦٥
في قول الرجل لزوجته - وهما في مصر مثلا - : (أنت طالق في مكة) ١٦٧
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق حتى تتمم الثلاث) ١٦٨
أو: (أنت طالق حتى أكمل ثلاثا) ١٦٨
أو : (أنت طالق حتى أُوقع عليك ثلاثا) ١٦٨
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق كيف شئت) ١٦٩
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق على أي وجه شئت) ١٦٩
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق إن شئت أو أبيتِ) ١٦٩
في قول الرجل لزوجاته: (كل منكن طالق طلقة) ١٧٠
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق كل يوم) ١٧١
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق ثلاثًا إلا ثلاثًا) ١٧٢
في قول الرجل لزوجته: (كل امرأةٍ لي طالق إلا عمرة) ١٧٣
في قول الرجل لزوجته: (كل امرأةٍ لي طالق إلا أنتِ) ١٧٣
في قول الرجل لزوجته: (كل امرأة لي غيرِكِ طالقٌ) ١٧٤
في قول الرجل لزوجته: (كل امرأة لي سواك طالقٌ) ١٧٤
في قول الرجل: (كل امرأة لي سوى التي في المقابر طالقٌ) ١٧٦
في قول الرجل: (نسائي طوالق إلا عمرة) ١٧٧
في قول الرجل: (طلقت هؤلاء إلا هذه) وأشار إلى زوجته ١٧٧
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق إن شاء الله) ١٧٧
في قول الرجل لزوجته: (إن شاء الله أنتِ طالق) ١٧٧
في قول الرجل: (حفصة وعمرة طالقان إن شاء الله) ١٧٨
في قول الرجل: (ما كدتُ أطلِّق زوجتي) ١٧٨
في قول الرجل لزوجته: (إن دخلت الدار تَطلُقين) ١٩٢
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق إن دخلتِ) ١٩٤
في قول الزوج لزوجته: (إن دخلتِ الدار فطالق) ١٩٧
في قول الرجل لزوجته: (إن دخلت الدار إذا أنت طالق) ١٩٨
في قول الرجل لزوجته: (وَالله إن قُمْتِ لتَطْلُقِنَّ) ٢٠١
في قول الرجل: (هند طالق وزينب) ٢٠٣
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق أقل من طلقتين وأكثر من طلقة) ٢٠٣
في قول الرجل لزوجته المدخول بها: (أنت طالق طلقة، قبلها وبعدها طلقة) ٢٠٥
في قول الرجل لزوجته: (يا طالِ) ٢٠٦
في قول الرجل لزوجته: (أنتِ طالِ) بحذف القاف ٢٠٦

في قول الرجل لشخص: (أتريد أن أطلق زوجتك؟)، فقال: (نعم) ٢٣١
في قول الرجل لزوجته: (إن دخلتِ الدار تَطلُقي) ٢٣٣
في قول الرجل لزوجته: (إن دخلت الدار طَلُقتِ) ٢٣٣
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالقٌ) ٢٣٤
في قول الرجل لزوجته: (أنت مطلَّقةٌ) ٢٣٤
في قول الرجل: (أنا مطلِّقٌ للمرأة) ٢٣٤
إذا نادى الرجل زوجته، فقال: (يا طالق) ٢٣٥
في قول الرجل لزوجته: (أنتِ طلاقٌ) أو (أنت الطلاق) أو (أنت طلقة) ٢٣٧
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق نصف طلقة)أو (أنت نصف طلقة) أو (أنت كل طلقة) ٢٤٠
في قول الرجل لزوجته: (أنت نصف طالق) ٢٤١
في قول الرجل لزوجته: (طلقي نفسك) ٢٤١
في قول الرجل لزوجته: (طلقي نفسك من ثلاث ما شئتِ) ٢٤٢
في قول الرجل لزوجته: (اختاري من ثلاث طلقات ما شئتِ) ٢٤٢
في قول الرجل لوكيله: (طلِّق مِن نسائي مَنْ شاءَتْ) ٢٤٣
في قول الرجل لوكيله: (طلِّق مِن نسائي مَنْ شئتَ) ٢٤٣
في قول الرجل لزوجته: (أنت كذا) ٢٤٦
أو: (إن دخلتِ الدار فأنت كذا) ٢٤٦
إذا قال لزوجته مكرهًا على الطلاق: (أنت طارق) ٢٤٦
في قول الرجل لزوجته: (إن أكرمتِ الذي أهنته فأنت طالق) ٢٤٦
في قول الرجل لزوجته: (إن أكرمتِ رجلًا أهنته فأنت طالق) ٢٤٦
في قول الرجل لزوجته: (إن تدخلين الدار فأنت طالق) ٢٤٩
في قول الرجل لزوجته: (إن تدخلُ هند فأنت طالق) ٢٤٩
في قول الرجل لزوجته: (إن دخلتِ الدار وأنت طالق) ٢٥٠
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق ثلاثًا ما واحدة) ٢٥١
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق ما شئتِ) ٢٥٣
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق ما شاء الله) ٢٥٤
في قول الرجل: (نسائي طوالق إلا عمرة) ٢٥٥
في قول الرجل: (طلقت هؤلاء إلا هذه) وأشار إلى زوجته ٢٥٥
في قول الرجل: (امرأته طالق) وعنى نفسه ٢٥٧
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالقان) بالتثنية ٢٥٨
أو: (أنتِ طوالق) بالجمع ٢٥٨
في قول الرجل لنسوته الأربع (أربعتكنّ طوالق إلا فلانة) ٢٦٨
أو في قوله لهن: (أربعتكنّ إلا فلانة طوالق) ٢٧١
في قول الرجل لزوجته: (إن دخلتِ الدار فأنت طالق وطالق وطالق) ٢٧٣
وقوله: (أنت طالق وطالق وطالق إن دخلتِ الدار) ٢٧٣

في قول الرجل لوكيله: (خذ مالي من زوجتي وطلقها) ٢٧٥
أو قوله : (طلقها وخذ مالي منها) ٢٧٥
في قول الرجل لزوجته: (أَنتِ إلا واحِدةٌ طَالِقٌ ثلاثًا) ٢٧٦
في قول الرجل: (أنتِ طالق وعبدي حر إن شاء الله) ٢٧٧
أو قوله: (إن شاء الله أنتِ طالق وعبدي حر) ٢٧٧
في قول الرجل لزوجته: (كل امرأة لي طالق غيرِكِ) بدل قوله: (كل امرأة لي غيرِكِ طالق) ٢٧٩
أو قوله : (كل امرأة لي طالقٌ سواك)بدل قوله: (كل امرأة لي سواكِ طالق) ٢٧٩
في قول الرجل لزوجته: (إن دخلت الدار أو كلمتِ زيدا فأنت طالق) ٢٨٠
في قول الرجل لزوجته: (أنت طالق إن دخلتِ أو كلمتِ) ٢٨٠
في قول الرجل لزوجته: (أنتِ طالق لو دخلتِ الدار) ٢٨١
أو : (لو دخلتِ الدار أنت طالق) ٢٨١
في قول الرجل لزوجته المدخول بها: (أنتِ طالق، أنتِ طالق، أنتِ طالق) ٢٩٨
في قول الرجل لزوجته: (أنتِ طالقٌ أنت طالقٌ) ٢٩٨
لو كرَّر طالقًا فقط، فقال: (أنت طالق طالق)، ٢٩٨
ولو قال لزوجته: (أنت طالق وطالق وطالق) ٢٩٩
في قول الرجل لزوجته: (أَنتِ مُطلَّقة، أَنْتِ مسرَّحة، أَنْتِ مُفَارَقَة) ٣٠٠
في قول الرجل لزوجته: (إن دخلت الدَّار فَأَنت طَالِق، إن دخلت الدَّار فَأَنت طَالِق، إن دخلت الدَّار فَأَنت طَالِق) ٣٠١
في قول الرجل لزوجته: (إن دخلتِ الدار إن دخلت الدار فأنتِ طالق) ٣٠٢
في قول الرجل لزوجته: (إن أكلتِ إن دخلتِ فأنت طالق) ٣٠٠
في قول الرجل لزوجته: (إن دخلت الدار وإن كلمت زيدًا فأنت طالق) ٣٠١
في قول الرجل لزوجته: (أَنتِ طالق ثلاثًا إلا واحدة إلا واحدة) ٣٠٤
في قول الرجل لزوجته: (أَنتِ طالق ثلاثًا إلا واحدة وواحدة) ٣٠٧
في قول الرجل لزوجته: (أَنتِ طالق طلقتين وواحدة إلا واحدة) ٣٠٨
في قول الشاعر: فأنت طلاق والطـــلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ ومن يبدأ أعــقُّ وأظلــمُ ٣٢٥
في قول الرجل لزوجته: (أنتِ واحدةٌ)، أو (أنتِ واحدةً) ٣٣٠
في قول الرجل لزوجته: (أنتِ طالقٌ مريضةً) أو (أنتِ طالقٌ مريضةٌ) ٣٣٢

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي جعل العربية لغة هذا الدين، أنزل بها قرآنه، وأحكم آيه وبيانه، فقال أعزّ من قائل - سبحانه- : ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢ ﴾[1] وقال: ﴿ كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٣﴾[2] ، والصلاة والسلام على أفصح ولد عدنان، نبينا محمدٍ واسعِ البيان فصيح اللسان، وعلى آله وصحبه خير أنصارٍ وأعوان. أما بعد.

فلما كانت نصوصُ الكتاب والسنة عربيةً؛ صارت علوم الشريعة من تفسير وأصول وفقه متوقفةً على الإلمام بفنون هذه اللغة العربية؛ فظل الارتباط قائمًا بين علوم الشريعة وعلوم العربية، وكان على المفسّر والفقيه الإلمام بعلوم العربية؛ لفهم النص الشرعي على الوجه الصحيح، ومن ثم استنباط الأحكام منه، فهذا ابن حزم الظاهري (ت:٤٥٦هـ) يقول: "لابد للفقيه أن يكون نحويًّا لغويًّا، وإلّا فهو ناقص، لا يحلّ له أن يفتي بجهله"[3]، ويؤكّد ذلك الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) رادًّا على المتهاونين بعلوم العربية: "والذي يُقضى منه العجب حال هؤلاء في قلة إنصافهم، وفرط جورهم واعتسافهم؛ ذلك أنهم لا يجدون علمًا من العلوم الإسلامية: فقهها، وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها، إلا وافتقاره إلى العربية بيّنٌ لا يُدفع، ومكشوفٌ لا يتقنّع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًّا على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه، والأخفش، والكسائي، والفرّاء، وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين"[4].

ومن هنا ارتبطت مسائل الفقه بعلم النحو، وعولج كثيرٌ من القضايا الفقهية وفق القواعد النحوية، فهذا أبو عمر الجرمي يقول: "أنا مذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه"[5]، وبلغ هذا ما جعل النحاة والفقهاء يتنافسون فيما بينهم أمام الخلفاء، فقد وردت في

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٢.

(٢) سورة فصِّلَت، الآية: ٣.

(٣) ابن حزم، علي بن أحمد الظاهري، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، تقديم: إحسان عباس، ط٢، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م)، ٥٢/١.

(٤) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، **المفصّل في صنعة الإعراب**، تحقيق: د/علي بو ملحم، ط١، (بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م)، ١٨/١.

(٥) يُنظر: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤م)، ص: ٧٥

ذلك بعض الروايات، منها ما يرويه الزبيدي من "أنّ أبا يوسف الفقيه الحنفي دخل على الرشيد، والكسائي عنده، فقال أبو يوسف للرشيد: هذا الكوفي قد استفْرَعَكَ وغَلب عليك! فردّ الرشيد: أنه يأتيني بأشياء يشتمِل عليها قلبي. فأقبل الكسائي على أبي يوسف وقال: يا أبا يوسف، هل لك في مسألة؟ قال: نحوٌ أم فقهٌ؟ قال: بل فقه ... قال الكسائي: ما تقول في رجل قال لامرأته: (أنت طالق إن دخلتِ الدار)؟ قال: إن دَخَلتِ الدارَ طَلَقَتْ. قال: أخطأت يا أبا يوسف. فضحك الرشيد، ثم قال: كيف الصواب؟ قال: إذا قال (أَنْ) فقد وجب الفعل، وإذا قال (إِنْ) فلم يجب، ولم يقع الطلاق. فكان أبو يوسف بعدها لا يدَع أن يأتيَ الكسائيَّ"[(١)].

ويظهر في هذه الرواية - إن ثبت وقوعها - كيف كان للنحو تأثيرٌ كبير في استنباط الأحكام الفقهية، وكيف كان للنحاة سلطانٌ جعل الفقهاء يستعينون بهم، ويديرون مسائل الفقه على قواعد النحو من ذلك ما رواه ابن هشام في المغني، "بأن الرشيد قد كتب ليلة إلى القاضي أبي يوسف في قوله:

فأنت طلاقٌ والطلاق عزيمةٌ ثلاثٌ ومن يَخرق أعقّ وأظلمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث أو نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية، ولا آمن الخطأ إن قلتُ فيها برأيي، فأتيت الكسائي فسألته. فقال: إن رفع ثلاثًا طُلّقت واحدة؛ لأنه قال: أنت طلاقٌ، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاثٌ، وإن نصبها طُلقت ثلاثًا؛ لأن معناه أنت طالق ثلاثا، وما بينهما جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إلي بجوائز، فوجّهتُ بها إلى الكسائي"[(٢)].

وتُعدّ هذه الروايات شاهدًا حيًّا على أنَّ تغيير التركيب النحوي يسهم في تغيير المعنى، ومن ثمّ في تغيير الحكم الفقهي؛ ومن هنا كانت الرغبة في خوض خِضَمّ هذا الموضوع، بهدف استعراض بعض التراكيب النحوية في عبارات الطلاق، وأثرها في تغيير الحكم الفقهي؛ ذلك أن اختلاف العبارات التي يقولها الزوج لزوجته بالتقديم أو التأخير أو الحذف أو الزيادة أو التغيير في الحركة الإعرابية، كل هذا يُسهم في تغيير الحكم الفقهي من حيث وقوع الطلاق وعدم وقوعه، وإذا ما عُدَّت طلقة واحدة أو ثلاث طلقات.

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ص: ١٢٧.

(٢) يُنظر: ابن هشام، عبدالله جمال الدين الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٥م)، ٦٤/١.

ولأن هذه الدراسة تقوم على تحليل التراكيب اللغوية في عبارات الطلاق؛ كان لزامًا الوقوف على نظريةٍ تكشف عن طرائق تحليل هذا التركيب، فكانت النظرية التحويلية التي جاء بها تشومسكي خير مثال لهذا؛ إذ اعتمدت على بعض القوانين اللغوية التي لها أثرها في تغيير المعنى، ومن ثَمّ تحويل الجملة من جملة بسيطة توليدية إلى جملة تحويلية، وهذه القوانين تسمى أنماط التحويل، فطبقتها على تراكيب الطلاق التي تتبَّعتها في أحد الكتُبِ المهْتمّة بهذا الشّأن، وهو كتابُ (الكوكب الدّرّيّ)؛ ولأجل ذلك وُسمت الدراسة بـ: (أنماط التحويل في تراكيب الطلاق، وأثرها على الحكم الفقهي في كتاب الكوكب الدّرّيّ[1] للإسنوي[2]).

وعليه فالإشكالية الأساسية للموضوع هي:

ما أنماطُ التحويلِ في النظريةِ التوليديةِ التحويليةِ؟ وكيف تكُونُ أشكالُها في التراكيبِ العربيةِ، وبالأخَصِّ في تراكيب الطلاق؟ وهل لهذه الأنماطُ أثرٌ في اختلافِ المعنى؟ وكيف يكُونُ هذا الاختلاف؟

وترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإلمامُ بمفهومِ التراكيبِ العربيةِ وصورِها ومكوّناتها وترتيبها، ومن ثَمَّ تحليلُ التراكيبِ الخاصّة بألفاظِ الطلاقِ في كتاب (الكوكب الدُرّيّ).

---

(١) اسم الكتاب كاملًا: **الكوكب الدري فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، وقد ورد بعدة تحقيقات، وهي:

(١٩٨٤م)، تحقيق: عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، مراجعة: عبدالستار أبو غدّة، ط١، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

(٢٠٠٤م)، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

(٢٠٠٥م)، تحقيق: محمد حسن عواد، ط١، عمّان: دار عمار للنشر والتوزيع، وهي النسخة المعتمدة في هذه الدراسة.

(٢٠١١م)، تحقيق: عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، ط٢(مزيدة ومنقحة)، بغداد: دار الأنبار للطباعة والنشر، القاهرة: دار سعد الدين للطباعة والنشر.

(٢) مؤلف الكتاب: أبو محمد جمال الدين عبدالرحيم القرشي الإسنوي، إمام كبير، وأصولي بارع، وهو شيخ الشافعية في زمانه، ولد عام ٧٠٤هـ، في مدينة (إسنا) ثم انتقل إلى القاهرة وتقلد بعض المناصب إلا أنه اعتزل وتفرّغ للتدريس والعلم، كان من شيوخه الواسطي والزنكلوني وأبو حيان النحوي، وله مؤلفات عدة في مجالات متنوعة، ففي الأصول: التمهيد في تنزيل الفروع على الأصول، وفي التراجم: طبقات فقهاء الشافعية، وفي الفقه: كافي المحتاج في شرح المنهاج، وفي العربية: شرح عروض ابن الحاجب، وفي الفقه والنحو معًا كتاب الكوكب الذي نحن بصدده ... إلخ، توفي عام ٧٧٢هـ، ينظر ترجمته في مقدمة المحقق: محمد حسن عواد، ط١، (عمّان: دار عمار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م)، ص: ١٠٧ - ١٣٢.

- إبرازُ العلاقةِ بين علمَي النحْو والفقْه، وتوضيحُ أثرِ القواعدِ النحوية في كثيرٍ من الأحكامِ الفقهية.

- مَزْجُ النحْوِ القديمِ بالدرس اللساني الحديث، وتقديمُه برؤيةٍ معاصرةٍ حديثةٍ حسْبَ النظريةِ التوليديةِ والتحويلية.

- الجمع بين تراثية التطبيق وحداثة النظرية؛ حيث " لا ينبغي أن نصمّ آذاننا ونعصب أعيننا عما تركه النحاة من تراثٍ يدعو للإعجاب والفخر، ولا عن النظريات العلمية الحديثة التي تهتم بدراسة اللغة"[(١)].

- استقصاءُ أنماطِ التحويلِ في تراكيبِ الطلاق والكشفِ عن أثرِها في تغييرِ المعنى، ومن ثمَّ في تغيير الحكمِ الفقهيّ.

وقد استمَدَّت هذه الدراسةُ أهميتَها من عدةِ مُسوِّغاتٍ، منها:

- أنها تنَاولتْ التراكيبَ العرَبيّة والتغييرات التي تطرأُ عليها من (زيادةٍ أو حذفٍ أو استبدالٍ أو نقْل ....)، وأثَرَ هذه التغييرات في المعنى، وفْق النظرية التحويلية.

- أنها اختَارتْ من تراكِيبِ العربيّة (تراكيبَ الطلاق) والتي هي عباراتٌ مُتدَاولةٌ ليستْ حصرًا على زمنٍ معيّنٍ، بل هي واقعٌ يوميٌّ نعيشُه، ونحتاجُ معرفةَ ما يُحدِثُه تغيير التركيبِ فيها من اختلافٍ في الحكمِ الفقهي، كأنْ يقَعُ الطلاقُ، أو لا يقع، وإن وقعَ هل يقع طلاقًا بائنًا بثلاثِ طلقات، أم طلاقًا برجعَةٍ أي بطلقةٍ واحدةٍ؟
فضلًا عن أنني لم أقِفْ على دراسةٍ خصصت تراكيبَ الطلاقِ بدراسة لغوية مستقلة.

- أنها سلطت الضوء على النظرية التحويلية الحديثة، وعلى أنماطِ التّحويل فيها، رابطةً إيّاها بالنحْوِ العربي القديمِ، في محاولة للعودة لقراءة بعض تراثنا القديم في ضوء منهج لغوي حديث وفق معطياتِ نظريةٍ لغويةٍ اكتسبت شهرة باتت على إثرها من النظريات العالمية؛ إذ حرص فيها صاحبها على مراعاة العالمية.

---

(١) زيد، فضل يوسف ، البنية العميقة ودورها في التحليل النحوي لدى سيبويه، **سلسلة دراسات عربية وإسلامية، مركز اللغات الأجنبية والترجمة** مصر: جامعة القاهرة، ج٣٦، (٢٠١١م)، ص: ١٤١.

- أنها كشفَتْ عن أثرِ تغييرِ الأنماطِ في المعنى، وهو الأمرُ الذي يصل إلى أن يُغَيّر الحكمَ الفقهي.

- أنها استمدّتْ مَورِدَها من كتابٍ يُعَدُّ من الكتبِ المهمّة التي تمزُجُ الفقهَ بالنحو، وتعالجُ القضايا الفقهية وفْق القواعد النحوية، كما يُشير لذلك مؤلّفُه بقوله: "ألّفْتُ كتابًا امتزجَ بالنحوِ والفقه، ولم يتقدّمني إليه أحدٌ من أصحابي"[(١)]، ويؤكّد محققُ الكتاب بأنّ الإسنوي هو أوّل من أفرَدَ كتابًا مسْتقلًّا لمعالجة القضايا الفقهية وفق القواعد النحوية[(٢)].

- أنها اتصلَتْ بالفقهِ وهو أحد علومِ الشرع، وفي فَضْل تعلُّمِه الكثيرُ، فقد قال رسول الله -ﷺ- : " من يُرِدِ الله به خيرًا يفقهّه في الدين" [(٣)] متفق عليه.

- أنها بينَتْ الدورَ الكبيرَ للنحو في خدمةِ علوم الشريعة بفَهْمِ نصوصِها، واستنباطِ الأحكامِ منها.

- أنها تُضيفُ للمكتبة العربية دراسةً تطبيقيةً تمزُجُ القديمَ بالحديث، وتقدّمُه برؤيةٍ معاصرةٍ حديثة.

ويجدر القول إن المطّلع على الدراسات السابقة لموضوع هذه الدراسة يجد أنها تأخذ اتجاهين مختلفين:

اتجاه منصرف إلى النظرية التحويلية، وتطبيقها على اللغة العربية، وتحليل قواعد العربية وفق هذه النظرية، وتخصُّص بعضها في مفهوم التحويل برصد أنماطه وتطبيقها على عينة من عينات النص الأدبي، وكل هذه الدراسات لا تتلامس مع بحثي إلا فيما يخص تطبيق هذه الأنماط التحويلية على تراكيب الطلاق، ولم توجد دراسة فيما اطلعتُ عليه درست أنماط التحويل في تراكيب الطلاق.

---

(١) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، تحقيق: محمد حسن عواد، ط١، (عمّان: دار عمار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م)، ص: ١٧٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص: ٤٢ ، ١٣٤ وما بعدها.

(٣) البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه و أيامه = صحيح البخاري**، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، (د. م، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ) عن الطبعة الأميرية ببولاق عام ١٣١٢هـ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، ٢٥/١.

وأما الدراسات السابقة في الاتجاه الآخر فهي دراساتٌ ركزت على ربط النحو بالفقه، وعنت بإبراز العلاقة بينهما، وركزت على دور النحو في استنباط الأحكام الفقهية، وكانت هذه الدراسات تسترفد مناهلها من كتب الأصول، وتحاول أن تستشهد على أنّ الاختلاف في التركيب النحوي له دوره في تغيير المعنى، وهذه الدراسات لا تتلامس مع بحثي إلا فيما يخص تراكيب الطلاق، فهي تستشهد ببعض تراكيب الطلاق كشواهد وأمثلة لإبراز هذه الصلة بين النحو والفقه منطلقة من روايات الكسائي مع أبي يوسف، ومقولات ابن حزم والجرمي التي تدعم هذا التوجه، ولم تخصِّص تراكيب الطلاق بدراسات مستقلة.

ويمكن القول إن غالبية هذه الدراسات أشارت إلى جهود الإسنوي في إبراز الصلة بين النحو والفقه، وعدَّت مجهوداته تطبيقًا عمليًّا في تخريج الأحكام الفقهية على القواعد النحوية، لكنها لم تُفرد هذا الجانب بدراسة مستقلة، إلا بحثًا بعنوان: (**الأثر النحوي في استنباط الحكم الفقهي دراسة في باب الأسماء عند الإسنوي**)[(١)]. وهذا البحث وإن حرص مؤلفه على بيان الأثر النحوي في استنباط الحكم الفقهي وأوضح في نتائجه أن مسائل الطلاق من المسائل التي يتجلى فيها هذا الأثر فهي "تقوم على الكلام ويكون الحكم فيها على النص المنطوق والمكتوب فكان المرجع فيها إلى القواعد النحوية"[(٢)] إلا أنه لم يقتصر على تراكيب الطلاق ولم يفصّل كثيرًا في بيان الأثر النحوي على الحكم الفقهي، وكان مجموع ما استشهد به من تراكيب الطلاق عشرة تراكيب.

والحقيقة أن كل هذه الدراسات السابقة كانت تراكيب الطلاق فيها عبارة عن متفرقات، لا يعدو كونها شواهد للتمثيل، ولم يجمعها منهج واحد، ولم تُخصَّص لها دراسة لغوية متكاملة -فيما تتبعتُ والله أعلم- ؛ ولذا حرصت على تخصيص (تراكيب الطلاق) بدراسةٍ لغويةٍ تكشف عن الظواهر اللغوية التي تعتريها، كالزيادة والحذف والتقديم والتأخير ... والتي يكون لها دور كبير في تغيير المعنى لهذه التراكيب، ومن ثَم في تغيير الحكم الفقهي. وانْبَنَت[(٣)] هذه الدراسة على دراسات السابقين التي رفدَتْها من جوانب مختلفة فاستفادت من تطبيقات التحويليين العرب في (أنماط

---

(١) العتيبي، فهد معجب، الأثر النحوي في استنباط الحكم الفقهي دراسة في باب الأسماء عند الإسنوي، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، الكويت، ١٣٥/ ٣٤، (٢٠١٦م).

(٢) المرجع السابق، ص: ١٣٨.

(٣) الفعل (انبنى) لم يرد في المعاجم القديمة، وجاء في الوسيط مطاوعًا للفعل (بنى) بمعنى ترتَّب عليه، حيث "أقر مجمع اللغة المصري قياسية مجيء (انفعل) مطاوعًا لـ (فعَل) المتعدي الدال على معالجة حسية"، انظر: عمر، أحمد مختار، **معجم الصواب اللغوي**، ط١،(القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٨م)، ١٦٠/١ (انبنى).

التحويل)، واستفادت مما كتب في بيان (الأثر النحوي في استنباط الحكم الفقهي)، وتخصصت في (تراكيب الطلاق) التي وردت في واحد من أوائل الكتب التي عنت بتخريج الأحكام الفقهية على القواعد النحوية وهو كتاب (الكوكب الدري).

وكان المنهج الذي اعتُمِد في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي التفسيري القائم على النظرية التحويلية، إذ عُمِد فيه إلى تتبّع التركيب اللغوي في عبارات الطلاق، ثمّ تحليل هذا الجانب التركيبي وتفسيره، مع نزعةٍ إلى التعليل اللصيق بالمعنى، وبيانٍ للبنيةِ العميقة وما دخلها من عناصر التحويل، ومن ثّمّ استعراض أثر ذلك في الحكم الفقهي.

ومن الضّروري في كلّ دراسة أن تُرسَمَ لها حدودٌ تحدِّد مجالَها الذي تنْتمي إليه وأبعادَها التي تَسِيرُ في نطاقها، ومن هنا حُدِّدَت هذه الدراسةُ بتتبُّعِ التحويلِ في التراكيبِ، لا في المفردةِ الواحدةِ، ذلك أنّ التحويلَ يَطالُ البُنى الإفرادية والمركّبَة أيضًا، فاستبعَدَت هذه الدراسةُ التحويلَ الذي يكُونُ في المفرداتِ، واكتَفَتْ بالتراكيبِ، ثمّ اختَارتْ من تراكيبِ اللغةِ العربية تراكيبَ معينةً هي تراكيبُ الطلاق، واقتصرَتْ على طرائقَ محددةٍ لتحليلِ هذا التركيبِ، وهي ما تُسمّى بأنماطِ التحويلِ، وتتبَّعتْ ذلك في أحد الكتُبِ المهْتمّة بهذا الشّأن، وهو كتابُ (الكوكب الدّرّيّ).

وقد اقتضَتْ طبيعة الدراسةِ أن تتكوّن من مقدمةٍ ، وبابين (يشتمل الأول منهما على فصلين، والثاني على ستة فصول)، ثمّ خاتمةٍ، وفهارسَ فنيّةٍ كاشفةٍ عمّا في البحث.

يتناول الباب الأول مفهومي التركيب والتحويل، وهما أهم محورين ارتكزت عليهما الدراسة؛ ولذا عالج الفصل الأول في مبحثه الأول: مفهوم التركيب، وصوره، ومكوناته، والعلاقة بين هذه المكونات، وكيف تناوله النحويُّون والبلاغيّون، وما الذي أضافه البلاغيون الذين بيَّنوا الأدوار الدلالية للتراكيب، واقتفوا فيه أثر المعاني حسب ترتيبها في النفس، فجاء عندهم النظم مرادِفًا للتركيب، ثم عرج في مبحثه الثاني إلى مفهوم التراكيب عند بعض المحدثين من قبل تشومسكي إلى أن وصل إليه، وكيف نظروا للتراكيب على أنها مجموعة من المكونات المباشرة التي قاموا بتحليلها ودراسة العلاقات بينها، ولم يلتفتوا إلى البنية العميقة؛ لأن تحليلهم ارتبط بالمبنى دون المعنى؛ وهذا ما أدّى إلى عجزهم عن تحليل بعض التراكيب، حتى إذا جاء تشومسكي اهتم بالتركيب اهتمامًا كبيرًا فتناوله على أساس أنَّ له بنيتين: (بنية عميقة وأخرى سطحية)، وهذا ما قاده إلى التحويل؛ حيث إن وصف العلاقة بين التركيب الباطني والظاهري يسمى تحويلًا، وهو ما يأتي بيانه في الفصل الثاني.

وأما الفصل الثاني فتناوَلَ التحويلَ في إطار النظرية التوليدية التحويلية التي جاء بها تشومسكي، وعرض لمبادئها وقوانينها، وأنماط التحويل فيها، ثم عرض بالتفصيل للدراسات العربية التي طبقت التحويل - وأنماطه بالأخص - على اللغة العربية، وكان البحث بحاجة للوقوف على هذه الدراسات؛ لأنه انطلق من بعدها فاستفاد من جمْعها كل القواعد النحوية وعزوها إلى نمط التحويل التي تنتمي إليه، فقد طبَّقت أنماطَ التحويل على أبواب النحو العربي كاملة، وقد أفاد البحث من هذا في تحليله لتراكيب الطلاق.

وأما الباب الثاني فهو دراسة تطبيقية خصَّت من التراكيب (تراكيب الطلاق) وتناولت أنماط التحويل فيها، من خلال كتاب (الكوكب الدرّي فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية) للإسنوي. واستلزم هذا البدء بتمهيد بسيط يُعرَض فيه مفهوم الطلاق، وصيغه، وبعض أحكامه، كما تناولها الفقهاء؛ حيث إن لكل هذا دورًا كبيرًا في القدرة على تحليل تراكيب الطلاق، ومعرفة أنماط التحويل فيها. ثم يأتي البحث بنبذة يسيرة عن كتاب (الكوكب الدري) الذي كان من أوائل الكتب التي عالجت القضايا الفقهية وفق القواعد النحوية، ثم يبدأ بعدها بتفصيل القول في تراكيب الطلاق التي جاءت في هذا الكتاب، والتي بلغ عددها مئتي تركيبٍ، وكيف تمّ تناوُلُها وَفقًا لأنماط التحويل فيها، واستلزم هذا تقسيم الباب إلى عدة فصول، كل نمطٍ في فصل، فجاءت على النحو الآتي:

الفصل الأول، وهو التحويل بالزيادة، وكان من البدهي أن يُستفتح بهذا النمط حيث إن أيّة زيادة على الجملة النواة تعد تحويلًا بالزيادة، فعرض البحث لمفهوم هذا التحويل، ومواضعه، وأنواعه، ثم تتبّع تراكيب الطلاق التي تحتوي على هذا النمط، وهي كثيرة جدًّا، وبيَّن أثرَها في المعنى، وكيف أن الزيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى، ومن ثَم إذا كان لها دورٌ في تغيير الحكم الفقهي.

وأما الفصل الثاني فهو التحويل بالحذف، وفيه بيان لمفهومه، وأغراضه، وشروطه، وأدلته، وعرْضٍ لبعض نصوص الشريعة يظهر فيها جماليات الحذف في التركيب القرآني، وآثاره في اختلاف المعنى، ثم تتبَّعَ تراكيب الطلاق التي تحتوي على هذا النمط، وبيَّن أثر الحذف في اختلاف المعنى، أو في تغيير الحكم الفقهي.

وفي الفصل الثالث يأتي الحديث عن التحويل بالإحلال، مع بيان للمفهوم والمصطلح، وشرح بعض ضوابطه، ثم تقسيمه وَفقًا لاعتبارات متعددة: من حيث العمل وعدمه، ومن حيث التركيب والإفراد بين العنصرين المستبدل والمستبدل منه، ومن حيث تمدد المستبدل أو تقليصه.

وفي الفصل الرابع يأتي الحديث عن التحويل بإعادة الترتيب، عن طريق البدء ببيان طريقة تأليف الكلام في الجملة العربية، ثم بيان مفهوم التحويل بإعادة الترتيب، ومسمياته، وأقسامه، وعرَضَ البحث صورًا من نصوص الشريعة يظهر فيها آثار إعادة الترتيب في اختلاف المعنى، وتتبَّعَ تراكيبَ الطلاق التي تحتوي على هذا النمط، وبيّن أثره في اختلاف المعنى، أو في تغيير الحكم الفقهي.

وفي الفصل الخامس يأتي الحديث عن التحويل بالتكرار وعدِّه نمطًا من أنماط التحويل، وبيان أسباب ذلك، بعد الخوض في الفرق بينه وبين التأكيد، وعرضٍ لأقسام التكرار باعتبارات متعددة: باعتبار أشكاله، وإفادته، وتكرار اللفظ والمعنى معًا، أو أحدهما دون الآخر، ثم تتبُّعٍ لتراكيب الطلاق التي تحتوي على هذا النمط، وبيان أثره في اختلاف المعنى، أو في تغيير الحكم الفقهي.

وأما الفصل السادس والأخير فيتناول التحويل بتغيير الحركة الإعرابية، والحديث عن عدّها نمطًا من أنماط التحويل، مع بيان للعلاقة بينها وبين المعنى، وبينهما وبين التحويل، والإشارة لحركة الاقتضاء وما إذا كانت نمطًا من أنماط التحويل، ثم عرض لبعض الصور من نصوص الشريعة يظهر فيها آثار تغيير الحركة الإعرابية في اختلاف المعنى الدلالي، ثم تتبع تراكيب الطلاق المحولة بتغيير الحركة الإعرابية، والأحكام الفقهية التي تبعت هذا التغيير.

وفي كل هذا كنت آتي بالعبارة - موضع الدراسة- ، ثم أعرض قول الإسنوي فيها، ثم أبدأ بتحليل التركيب عن طريق عرض القاعدة النحوية وآراء النحاة القدماء حول التغيير الذي حدث، ثم أربط القضية بالنظرية التحويلية، فأعرض البنية العميقة له، ثم أتتبَّع أنماط التحويل من زيادة أو حذف أو إعادة ترتيب... إلخ، وأُبرِزُ أثرَها في المعنى، ومن ثَم دورها في تغيير الحكم الفقهي، وليس الغرض الأساسي في هذا أن يكون التناوُلُ تناوُلا فقهيًّا بحتًا يتعرّض للحكم الفقهي، واختلافات المذاهب الفقهية الواردة في المسألة، إنما هو تناوُلٌ لغويٌّ يَعرضُ الأثرَ النحوي الذي اقتضاه دخولُ أنماط التحويل، ويشير إلى التغييرات التي حدثت في المعنى، وإن أدَّت إلى تغييرات في الحكم الفقهي.

وقد استمد هذا البحث موارده من منهلين أساسين: أولهما التراث اللغوي الذي اهتم بالتركيب وعالج كثيرًا من الظواهر اللغوية بالاعتماد على مبدأ التحويل، ومنها: "كتاب سيبويه"، و"الخصائص" لابن جني ، و"دلائل الإعجاز" للجرجاني، و"شرح المفصل" لابن يعيش، و"شرح التسهيل" لابن مالك، و"الارتشاف" لأبي حيان، و"المغني" لابن هشام... إلخ، أما المورد الثاني: فتمثّل في الدراسات اللسانية الحديثة الغربية والعربية التي تتصل بمسائل هذا البحث، ومنها: "البنى التركيبية" لتشومسكي، و"نظرية تشومسكي اللغوية" لجون ليونز، و"قواعد تحويلية للغة العربية" للخولي، و"في نحو اللغة وتراكيبها" لخليل عمايرة، وكتب ميشال زكريا، و"من الأنماط التحويلية في النحو العربي" لمحمد حماسة عبداللطيف، و"القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي" للهنساوي ... إلخ.

الباب الأول

التركيب والتحويل

الفصل الأول

مفهوم التراكيب بين القديم والحديث

مفهوم التراكيب بين القديم والحديث

تمهيد:

اللغة العربية بناء متكامل ونظام متداخل، يقوم على تركيب عناصِر تترابط بعضها ببعض، بدءًا بالأصوات ثم الكلمات ثم الجمل، حيث تتكامل هذه العناصر في تراكيب لا محدودة، وفق قوانين معينة وقواعد صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، وتُسهم بدور كبير في بيان المعنى، وتحقيق الفهم والتواصل بين أفراد المجتمع.

ولمّا كان موضوع البحث يتناول تراكيب الطلاق كان لزامًا الوقوف على مصطلح (التركيب)، والولوج في معانيه؛ إذ إنه من أكثر المصطلحات تداخلًا واضطرابًا، وهذا ما ظهر عند العلماء قديمهم وحديثهم، فقد اعتنوا بالتراكيب في كلامهم، باختلاف مسمياتها عندهم، وباختلاف تناوُلِهم لها، فكلٌّ له منهجه الفكري، وظروفه الثقافية التي تحكُمُه؛ ولأجل ذلك اقتضت الدراسة النظرية أن يُسلَّط الضوء على بعض جهودهم في هذه القضية قديمًا وحديثًا.

المبحث الأول: مفهوم التراكيب قديمًا

لقد سبق القول بمدى الحاجة إلى تفسير مفهوم (التركيب) والولوج في معانيه اللغوية والاصطلاحية؛ إذ إنه من أكثر المصطلحات تداخلًا واضطرابًا، فهو من المشترك اللفظي الذي تعدّدتْ معانيه وتبايَنَت استعمالاتُه، بل وتداخَلَ مع غيره من المصطلحات كالكلام والجملة والتأليف والنظم، "وهي مصطلحات متقاربة في المعنى، غير أن كل واحد منها يتخصص بدلالة معينة، أو أنه ظهر في زمن غير الزمن الذي ظهر فيه غيره"[(١)]، وقد تتبّعتُ هذه المصطلحات فوجدتُ خلطًا بينها، فأحيانا يُستخدم أحدهما بمعنى الآخر، وأخرى يُفَرَّق بينها، ولعل مسوّغ هذا الخلط هو أنّ جميع هذه المصطلحات تلتقي في ائتلاف كلمتين أو أكثر.

فالتركيب مصدر للفعل المضعّف (رَكَّب) يقال: "ركّب الشيء تركيبًا إذا وضع بعضَهُ على بعضٍ فتركّبَ وَتَراكَبَ ... والرّكيب يكون اسمًا للشيء، كالفصِّ يركَّب في كفّة الخاتم .... وشيءٌ حسَنُ التركيب. وتقول في تركيب الفص في الخاتم والنصل في السهم: ركّبته فتركّب فهو مركَّب وركيب"[(٢)]،

---

(١) الخالدي، كريم حسين ، **نظرات في الجملة العربية**، ط١، (عَمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م) ص: ١٣.

(٢) ينظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، (د.ط)،(بيروت: دار صادر) ٤٣٢/١، مادة (ر ك ب).

ويقال: "هو ضمّ الشيء إِلَى غَيره فَصَارَ شَيْئا وَاحِدًا فِي المنظر يُقَال: ... ركّب الْكَلِمَة أَو الْجُمْلَة ... وَركّب الدَّوَاء وَنَحْوه: أَلّفه من مواد مُخْتَلفَة"[١]، فالتركيب لغة: هو الضمّ والجمع، وهو يقوم على مبدأ الثنائية، فلا ضمَّ ولا جمع إلا لما كان مؤلفًا من شيئين وأكثر، وجمْعُ حرفين أو أكثر حيث يُطلَق عليها اسمُ (الكلمة)، هو تركيب من وجهة نظر الصرفيين[٢].

ويرى بعضهم أن مصطلح التركيب كان في الأصل دمجًا بين جزئي الكلمة المركبة من جزأين منحوتين، كالصلدم المنحوتة من (صلد) و (صدم)، ثم استعاره عدد من العلماء المتأخرين ليدل على إسناد لفظتين بعضهما إلى بعض، وليس دمجهما[٣].

والمتتبّع لمعنى التركيب يجده عند كثير من العلماء على اختلاف تخصصاتهم كاللغويين والبلاغيين والأصوليين؛ إذ ارتبطت دراسة التركيب عندهم بكونها أساسًا لعلم النحو، فالنحو "علْمٌ بقوانين يُعرف بها **أحوال التراكيب** العربية من الإعراب والبناء وغيرهما"[٤]، وقد أدرك البلاغيون أنّ النحو هو المنطلق الأساسي لفهم التراكيب اللغوية، فأشار إلى ذلك السكاكي(ت:٦٢٦هـ) بقوله: "النحو: هو أن تنحو معرفة كيفية **التركيب** فيما بين الكلم؛ لتأدية أصل المعنى مطلقًا"[٥]، وكذلك عند الأصوليين فمفهوم النحو قائم على التركيب، وقد حدده ابن حزم (ت:٤٥٦هـ) بأنه: "**تراكيب العرب** لكلامهم التي يُعبّر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ"[٦]، وعليه فالتركيب هو النحو. والحقل النحوي الذي يُمثّل المستوى الثالث من مستويات اللغة هو التركيب؛ ذلك لأن التركيب متعلق ببنية اللغة حيث هي ضم كلمة إلى أخرى. ومن هنا يلزم الوقوف على معانيه، واستعراض بعضها عند العلماء قدماء ومحدثين.

---

(١) مجمع اللغة العربية، **القاموس الوسيط** (القاهرة: دار الدعوة "د.ت") ٣٦٨/١ باب الراء، مادة (ر ك ب).

(٢) ينظر: التهانوي، محمد علي، **كشاف مصطلحات الفنون والعلوم**، تقديم ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، ط١ (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م)، ٤٢٣/١.

(٣) ينظر: الخالدي، **نظرات في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص: ١٩.

(٤) الجرجاني، السيد الشريف أبو الحسن، **التعريفات**، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط٤ (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٣) ص:٢٣٦.

(٥) السكاكي، يوسف بن أبي بكر، **مفتاح العلوم**، تحقيق: نعيم زرزور، ط٢، (بيروت: دارالكتب العلمية، ١٩٨٧م) ص:٧٥.

(٦) ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، مرجع سابق، ٦٩٣/٢.

التركيب عند النحاة:

أما النحاة فبعضهم يجعل التركيب مرادفًا للتأليف، ففي باب: (ما ائتلف من الكلِم)، يقول أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ): "الاسم يأتلف مع الاسم، فيكُون كلامًا مفيدًا؛ كقولنا: عمرٌو أخوك، وبِشْرٌ صاحبُك، ويأتلف الفعل مع الاسم، فيكُون ذلك كقولنا: كتَب عبدالله، وسُرَّ بكرٌ .. ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكُون كلامًا، كقولنا: إنّ عمرًا أخوك"[(١)]، فتصبح مهمة النحوي: "استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام **أجزائه التي ائتلف منها**"[(٢)].

فالكلام يتركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتّى إلا في اسمين أو فعل واسم، ويسمى الجملة[(٣)]، ويُفهم من هذا أنّ من المركبات ما لا يتآلف معًا، كالفعلين، والحرفين، والفعل والحرف، والاسم والحرف، ويبيّن السيوطي علّةَ ذلك قائلا: "لأنّ الإفادة إنّما تحصل بالإسناد، وهو لابدّ له من طرفين: مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندًا ومسندًا إليه، والفعل لكونه مسندًا لا مسندًا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما، فالاسمان يكونان كلامًا؛ لكَوْن أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وكذلك الاسم مع الفعل؛ لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه، والفعلان، والفعل والحرف؛ لا مسند إليه فيهما، والاسم مع الحرف إمّا أن يفقد منه المسند، أو المسند إليه، والحرفان لا مسند إليه فيهما ولا مسند، والكلمة لا إسناد فيها بالكُلّيّة"[(٤)]، ومن هنا يُلاحظ أن النحاة يُدرجون التركيب في باب المسند والمسند إليه وبذلك يفيد معنى يحسُن السكوت عليه؛ لأن العلاقة بين جزأيه قائمة على الإسناد حيث "لا يُغني واحد منهما عن الآخر"[(٥)]، ويسمى هذا التركيب، التركيب الإسنادي.

---

(١) ينظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، **الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط:١، (الرياض، كلية الآداب، ١٩٦٩م)، ص:٩.

(٢) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، ٢٣/١.

(٣) ينظر: ابن يعيش، موفق الدين، **شرح المفصل للزمخشري**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م)، ٧٠/١.

(٤) السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد السلام هارون، وعبدالعال سالم مكرم، (د.ط)، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م) ٣٣/١.

(٥) سيبويه، عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٣، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م) ٢٣/١.

بيد أنّ النحاة جعلوا له أنواعًا متعددة تقوم على علاقات أخرى بين عناصرها، ويعرض التهانوي أنواع المركَّب كما جاءت عندهم[١]:

- **المركّب الإسنادي**: وذلك إن كان بين جزئي المركّب -وهما اللفظان- إسنادٌ، نحو: (قام زيد) و (زيد منطلق).
- **المركب التقييدي**: وذلك إن لم يكن بينهما إسناد، فتكون النسبة بينهما تقييدية بأن يكون أحد الجزأين قيدًا للآخر، وهو يشمل ما يلي:
  - المركب الإضافي: إن كان أحدهما مضافًا والآخر مضافًا إليه، نحو: (بابُ الحجرةِ).
  - المركب التوصيفي: إن كان أحدهما موصوفًا والآخر صفةً، نحو: (الطالبُ المجتهدُ).
  - وتعدّ المصادر والصفات مع فاعلها في حكم المركّبات التقييدية لكون إسنادها أيضا غير تام.
- **المركب غير التقييدي وغير الإسنادي**: وهو ما ليس فيه نسبة إسنادية ولا تقييدية أصلا، وهو يشمل ما يلي:
  - المركب التضمّني: وهو ما تضمّن الجزء الثاني منه حرفًا، سواء كان حرف عطف نحو: (خمسة عشر) فإنه في الأصل خمسة وعشر، أو تضمن حرف الجر نحو: (بيت بيت) أي: بيت منتهٍ إلى بيت.
  - المركب المزجي أو الامتزاجي: وهو ما لم يتضمّن معنى الحرف، نحو (بعلبك).
  - المركب الصوتي: وهو ما لم يتضمّن معنى الحرف، وكان مختوما بوَيْه نحو: (سيبويه).

والذي يُلحظ في هذا التقسيم أنه تناول المركبات على المستوى النحوي وعلى المستوى الصرفي، أي تناول التركيب في الجملة، والتركيب في الكلمة[٢]- والتركيب الأخير ليس موضوع هذا البحث، بقدر ما يهم الحديث عن التركيب في الجملة- ولأجل ذلك عدّه ابن يعيش ضربَيْن[٣]:

---

(١) ينظر: التهانوي، **كشاف مصطلحات الفنون والعلوم**، مرجع سابق، ٤٢٤/١.

(٢) للاستزادة في موضوع التركيب في الكلمة يُنظر كتاب: **مظاهر التركيب في الكلمة العربية**، عبدالعاطي، هدى، ط١، (الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، ٢٠١٤م)، حيث تناولت التركيب في أقسام الكلمة الثلاثة، فالتركيب في الأسماء: (تركيب مزجي"معد يكرب"، والتحامي "حيثما"، وإسنادي "شاب قرناها"، وإضافي "نصر الله"، ونحتي "عبشمي")، والتركيب في الأفعال: (تركيب التحامي "قلّما"، ونحتي "هلمّ")، والتركيب في حروف المعاني: (تركيب التحامي "إنما"، ونحتي "إلا").

(٣) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، مرجع سابق، ٧٢/١.

- تركيبُ إفرادٍ: وهو ما تركب من كلمتَيْن، حيث يصبحا كلمةً واحدةً، بإزاء حقيقةٍ واحدةٍ، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتَيْن ويكون في الأعلام، نحو"معديكرب" و"حضرموت" ولا تفيد هذه الكَلِمُ بعد التركيب حتى يُخْبَر عنها بكلمةٍ أخرى، نحو "معديكرب مُقْبِلٌ.
- تركيب إسنادٍ: وهو أن تركّب كلمة مع كلمة، تُنْسَب إحداهما إلى الأخرى، حيث يكون لإحداهما تعلُّقٌ بالأخرى على السبيل الذي به تمامُ الفائدة، يكون بينهما علاقة إسناد، ولا تغني واحدةٌ منهما عن الأخرى.

وهذا الضرب الثاني هو المحور الأساسي للتركيب، والذي تقوم عليه هذه الدراسة، فالتركيب لا يقتصر على حصر الكلمات وضمّ بعضها بجانب بعض، بل لابد من علاقات تربط بين هذه الكلمات، يُعبَّر من خلالها عن المعاني والأفكار، وتُستَخدَم هذه العلاقات وفق النظام اللغوي للبيئة اللغوية، "فلو فقدنا الترابط بين الكلمتين: (الشمس) و(طالعة) وجُرِّدتا من علاقة الإسناد لصارتا كلمتين منفصلتين كل منهما على حدة ... وبالتالي لا تظهر علامة إعرابية في آخر الكلمة؛ لأن العلامة الإعرابية تكون علامة للمعنى النحوي، وهذا غير متحقق فيهما منفصلتين"[(١)]، ولذلك قيل: "إن الكلمات قبل التركيب لا توصف ببناء ولا إعراب؛ إذ لا تستحق هذا الحكم إلا وهي في تركيب"[(٢)].

بيد أن مفهوم التركيب أوسع وأشمل، فهو لا يقتصر على دراسة مكونات الجملة وروابطها، دون عناية بمعنى الجملة وسياقها؛ ولأجل ذلك يقول تمام حسان: "إن دراسة النحو عند علمائنا القدماء كانت تحليلية لا تركيبية، فقد كانت تعنى بمكونات الجملة، أي بالأجزاء التحليلية فيه، أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه، فالجانب التحليلي لا يمس معنى الجملة في عمومه، لا من الناحية الوظيفية كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني ...إلخ، ولا من الناحية الدلالية التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى، ولم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من النحو، وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية والمباني التي تدل عليها، كما في معنى الإسناد باعتباره وظيفة ثم باعتباره علاقة، ثم في تقسيمه إلى إسناد خبري وإسناد إنشائي، وتقسيم الخبري إلى مثبت ومنفي ومؤكد، وتقسيم الإنشائي إلى طلبي وغير طلبي إلخ مما يتصل بتحديد التركيب المناسب لكل إسناد، مع العناية الواجبة في كل ذلك بالمعالم السياقية باعتبارها ظواهر لا تبدو إلا

---

(١) عبادة، محمد إبراهيم، **الجملة العربية: مكوناتها، أنواعها، تحليلها**، ط٢، (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠١م) ص: ١٢.

(٢) ينظر: السيوطي، جلال الدين، **الأشباه والنظائر في النحو**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ١٩٠/٢.

في التركيب"[١]، وأن النظر إلى السياق يفرض عناصر جديدة على المكونات التحليلية، ويُسهم بدورٍ كبير في تحديد المعنى النحوي.

وهكذا فالتركيب لا يقتصر على دراسة مكونات الجملة، ورصّها إثر بعضها البعض، إنما يتعدى ذلك ليدرس العلاقات بين هذه المكونات، والسياق الذي أتت فيه، والمعنى المراد من هذه التراكيب، وهذا ما سيطمح البحث إلى بيانه في تتبُّعه لتراكيب الطلاق، وتفسير الوجوه النحوية والدلالية التي تتضمنها هذه التراكيب، مع فهم سياقها الخاص الذي تأتي فيه، ودراسة العلاقات التي تربط هذه التراكيب ببعضها البعض.

من هنا جاء التعبير بمصطلح التركيب بدلا من الجملة لأسباب عدة؛ إذ إنّ التركيب أعمّ من الجملة، فهو يشمل أي كلمتين ضُمَّت إحداهما إلى الأخرى لعلاقة تجمع بينهما، وهذه العلاقة هي التي تحدد نوع التركيب، فهو لا يقتصر على علاقة الإسناد التي تشترطها الجملة، "فالجملة عند جمهور النحاة لا يُشترط فيها أن تكون مفيدة، وإنما يشترط فيها إسناد، سواء أفاد أم لم يُفِد"[٢]، ومن هنا تتكون الجملة من مسند ومسند إليه، ومع ذلك قد تكون غير مفيدة، ولا تؤدي معنًى إلا بما يضامها، مثال هذا: جملة (حبذا) فهي مكونة من فعل وفاعل، أي من مسند ومسند إليه، ومع ذلك فالتعبير غير مفيد حتى يؤتى بما يضامها[٣]. ومثلها (نعم الرجل) فلابد من الإتيان بالمخصوص بالمدح، فلابد أن تقول على سبيل المثال: (حبذا زيد) و (نعم الرجل زيدٌ).

ومن ذلك أيضا (لا سيما زيد) فهي جملة مؤلفة من مسند إليه وهو (سي) اسم لا النافية للجنس، ومسند مقدر تقديره موجود، ولكنها لا تستقل بالتعبير ولا تؤدي معنى إلا بضميم قبلها[٤] أي بالتركيب كاملا، فتقول: (كرمتُ المتفوقين ولا سيما زيد) حيث يستعمل تركيب (لا سيما) ليفيد تفضيل ما بعده على ما قبله في الحكم السابق لهما.

---

(١) ينظر: حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، (د.ط)، (الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٩٤م)ص: ١٦، ١٧.

(٢) السامرائي، فاضل صالح، **الجملة العربية تأليفها و أقسامها**، ط١ (دمشق: دار ابن كثير،٢٠١٧م) ص:١٠.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص:٢٢، وابن السراج، محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)، ١٤١/٢.

(٤) المرجع السابق، ص: ٢٣.

بل أحيانا لا يتم معنى الجملة إلا بفضلة تُتمّمُ معناها، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾ ﴾[1] ، فكلمة (لاعبين) - وهي فضلة- حال، لا يمكن الاستغناء عنها وإلا لفسد المعنى، حيث "إن العنصرين الأساسيين مسوقان من أجل نفي خلقهما في هذه الحال المُعيَّنة (لاعبين)، فإذا حُذفت هذه الحال اختلت الجملة أي حصل اختلال في معناها، رغم اكتمال عناصرها الأصلية[2]، ومثله في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [3] فكلمة (كسالى) - وهي فضلة- حال، لا يمكن الاستغناء عنها؛ لأن المعنى يتوقف عليها، فالجملة وإن قامت على المسند والمسند إليه (قاموا) إلا أن المعنى ظل ناقصًا حتى جيء بما أسموه الفضلة (كسالى).

يتضح مما سبق أن الجملة قد تتكون من مسند ومسند إليه ومع ذلك لا تفيد معنى تامًا، بل تحتاج إلى ما يضامها ويتمم معناها، كالفضلة التي لا يمكن الاستغناء عنها، أو كالجملة السابقة المتممة لجملة (لا سيما زيد)، في حين أن التركيب أعمّ منها فهو ينظر للتركيب كاملًا، لا لركني الإسناد فقط، بل في إفادته معنى يحسُن السكوت عليه؛ ومن أجل هذا وذاك آثرَ البحث اختيار مصطلح تركيب في تتبّعه لعبارات الطلاق، فوُسِمت بتراكيب الطلاق لا جُمَلِهِ.

وهناك سبب آخر فقد يصح التعبير عن المقصود بركن واحد إذا كان التركيب يوحي بتمام المعنى من غير احتياج إلى الركن الثاني، فيكتفي بأحدهما دون الآخر؛ لأن القرائن والسياق يدلان عليه، من ذلك: ما ذهب إليه سيبويه إلى أنه لا خبر لـ (ألَا) التي للتمني، نحو: (ألا ماء) لا لفظًا ولا تقديرًا، وأن الكلام مؤلف من حرف واسم[4]، وكذلك قولهم: (حسبُك) فهو مبتدأ لا خبر له عند بعض النحاة؛ لأنه بمعنى: اكتفِ[5]، ومن ذلك أيضا: (كل رجل وضيعته) فعند الكوفيين لا خبر مقدر فيها؛ لأن الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير[6]، ومنه أيضا: ابتداء الكلام بالوصف إذا سبقه نفي

---

(١) سورة الأنبياء، الآية :١٦.

(٢)عبداللطيف، محمد حماسة، **بناء الجملة العربية**، (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٣م) ص: ٣٥-٣٦.

(٣) سورة النساء، من الآية :١٤٢.

(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ٣٠٩/٢، والمبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، (د.ط)، (بيروت: عالم الكتب، ٢٠١٠م) ٣٨٣/٤.

(٥) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، مرجع سابق، ٣٦/٢ ، والسيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، مرجع سابق، ٦٠/٢.

(٦) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، مرجع سابق، ٢٤١/١.

أو استفهام، كما في قوله: (أقائم الزيدان؟) فالنحاة - كما يقول الرضي- تكلّفوا في هذا "فقالوا إن خبر المبتدأ محذوف لسدّ فاعله مسد الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يُحذف، ويسدّ غيره مسدّه، ولو تكلفت له تقدير خبر، لم يتَأتَّ؛ إذ هو في المعنى كالفعل والفاعل لا خبر له"[(١)]، وكذلك الحال في كل مبتدأ يكون مصدرا صريحًا كقوله: (ضربي زيدًا قائمًا)، أو بمعنى المصدر -كأفعل التفضيل- مضافًا إلى المصدر كقوله: (أكثر شربي السويق ملتوتًا) "فمثل هذه الأمثلة يجب فيها حذف الخبر لسد الحال مسده، ولعدم صلاحيتها لأن تكون خبرًا، فلو صلحت لأن تكون خبرًا لم تجعل حالا إلا على شذوذ"[(٢)]، وهكذا يظهر التركيب بالمبتدأ دون الخبر؛ لأنه دل على المعنى دون احتياجٍ إلى الطرف الآخر، فالسياق والقرائن دلّت على المعنى المراد من الخبر.

أضف إلى ذلك أنّ أسلوب النداء عدّه بعض النحاة المحدثين تركيبًا لفظيا لا يُعَدّ جملة، وخالفوا به الجمهور الذي اعتبر أسلوبَ النداء جملةً فعلية نابت أداةُ النداء فيه منابَ الفعل (أدعو)[(٣)]، معللين ذلك بأن الجملة إنما تقوم على أساس الإسناد، وبأنّ النداء أسلوب خاص يؤدي وظيفته بمركب لفظي خاص، وله دلالة خاصة، ولن يؤدَّى هذا الأسلوب بغير هذا اللفظ، ولو حذفنا أداة النداء وأقمنا الفعل الذي قدّرُوه مقامها فإنه سيذهب بالدلالة المقصودة، ويتحول الأسلوب من إنشاء إلى خبر[(٤)]، وقد وُجدت مثل هذه التراكيب في (الكوكب الدري) كقول الرجل لزوجته: "يا طالق"؛ ومن هنا آثرَ البحثُ استخدام مصطلح تراكيب لأن النظرة للتركيب نظرة أعم، عمادها تمام المعنى، دون اقتصارٍ على ما تكامَلَ أركان الإسناد فيه، فهو يتناول كل تركيب سواء اكتملت أركانه أو حذِف بعضٌ منها، أو كانت مكتملة ولم تؤدِ المعنى كاملا واحتاجت إلى ضميمٍ يكمل معناها.

بالإضافة إلى أن النظرة إلى التركيب لا تنظر للجملة على أنها مجموعة من الكلمات فحسب، ولكن تراعي فيها ما يعترضها من نبر وتنغيم، يُفَرِّق فيما بين هذه التراكيب، فتركيب (طالق) قد

---

(١) الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، ط١، (الرياض: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود،١٩٩٣م) ٢٥٠، ٢٥١.

(٢) ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: علي محمد معوّض، و عادل أحمد عبدالموجود، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ١٥٤/١.

(٣) ينظر ص: ٢٣٣ من هذه الدراسة.

(٤) ينظر: المخزومي، مهدي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط٢، (بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨٦م) ص:٥٢-٥٤، وانظر أيضًا: أيوب، عبدالرحمن، **دراسات نقدية في النحو العربي**، (د.ط)، (الكويت: مؤسسة الصباح،١٩٥٧م) ص:١٢٩.

يُقصد به الإخبار، أو النداء، أو التعجب، أو الاستفهام، وقد عبَّر عنها د/عبدالرحمن أيوب: بأنها مجموعة من النماذج التركيبية المتداخلة، حيث تحتوي على: نموذج تركيب الكلمات (كالأدوات والأسماء والأفعال ...)، ونموذج للنغم (كالنغم المتوسط، والنغم الهابط ...)، ونموذج للنبر (كالنبر الخفيف والشديد ...)، وتطبيق هذا العدد من النماذج المجتمعة هو ما يكوّن الجملة التي يحسن السكوت عليها، وهو ما ينبغي مراعاته عند دراسة قواعد أي لغة من اللغات[١].

وهناك أمر في غاية الأهمية هو أن النظرة إلى التركيب تشمل ما يعترض هذه التراكيب من أساليب مختلفة كالتقديم والتأخير، والزيادة والحذف، والخبر والإنشاء، تلك التي استأثر بها علم المعاني، "فالتراكيب النحوية والأساليب اللغوية يستتبعها معانٍ ثانية، ودلالات إضافية، يبحث فيها علماء البلاغة"[٢] الذين أدركوا العلاقة الوطيدة بين علمي النحو والمعاني، ولعل أُولى المحاولات الناضجة في دراسة التركيب النحوي هي تلك التي قام بها عبدالقاهر الجرجاني فيما يسمى (نظرية النظم).

التركيب عند البلاغيين:

لقد سبق القول إن النحاة قد حللوا التراكيب من وجهة نظر علائقية، قائمة على دراسة العلاقات بين مكونات التركيب، فاتخذت دراسة التركيب عندهم منحًى شكليًّا وظيفيًّا، لكن البلاغيين تناولوا التركيب بشكل أعمق، "فقد كان التركيب هو موضوع دراستهم، فتناولوا أنواع التركيب من إثباتٍ إلى نفي إلى استفهام ... لا على طريقة النحاة، إنما على طريقة النظر في التركيب نفسه، وما فيه من تقديم وتأخير، أو إيجازٍ وإطناب، أو فصل ووصل ..."[٣]، ولقد حرصوا على بيان الأدوار الدلالية التي تُظهرها التراكيب، وأعطوا للتراكيب النحوية معطياتٍ حية، وولَّدوا منها ألوانًا من الدلالات، وأصباغًا من المعاني، أعادت إلى النحو الحياة، فاستخدموه في تحليل النصوص، وجعلوه المعيار السليم لإظهار وجوه المعاني في الكلام، وطرائق البيان في التركيب[٤]، وكان هذا على يد إمامهم عبدالقاهر الجرجاني (ت:٤٧١هـ) حيث استخدم النظم مرادفًا للتركيب، فنظْمُ الكلام

---

(١) ينظر: أيوب، عبدالرحمن محمد، **دراسات نقدية في النحو العربي**، المرجع السابق ص:١٢٦، ١٢٧.

(٢) لاشين، عبد الفتاح، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر**، (الرياض: دار المريخ للنشر، (د، ت)، ص:٤.

(٣) ينظر: حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، مرجع سابق، ص:١٨.

(٤) ينظر: لاشين، عبد الفتاح، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر**، مرجع سابق، ص:٧٥.

هو الذي تقتفي فيه أثر المعاني، وترتيبها حسب المعاني في النفس، ولا يقصد نظم الحروف، الذي يقتضي توالي الألفاظ في النطق دون أن يكون لنظمها مقتضًى عن معنى[١]، بل النظم هو تعلُّق الكلِم بعضها ببعض وجَعْلُ بعضها بسبب بعض[٢]، ثم أخذَ في تفصيل هذه العلاقات؛ إذ يتعلق الاسم بالاسم، والاسم بالفعل، والحرف بهما، فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرًا عنه، أو حالا منه، أو تابعًا له .... والاسم يتعلق بالفعل بأن يكُون فاعلا له أو مفعولا به أو مفعولا فيه ... والحرف يتعلق بالاسم والفعل بأن يتوسّط بينهما كحروف الجر وواو المعية .... إلخ[٣]، وهكذا يسرد تلك العلاقات، فيذكر أن لتعلُّق الاسم بالاسم أحد عشر جانبًا، ولتعلق الاسم بالفعل عشرةُ جوانب، ولتعلّق الحرف بهما ثلاثة جوانب؛ وكل ذلك ليُثبِت أنّ اللغة ليست مجموعة ألفاظ، إنما هي مجموعة علاقات، وهذه العلاقات في تعلّق الكلم ببعضها البعض هي **معاني النحو وأحكامه**.

ويستمرّ في عرض هذه الفكرة في كتابه أسرار البلاغة، قائلا: "فالألفاظ لا تفيد شيئًا حتى تؤلّف ضربًا خاصًّا من التأليف، ويُعمَد بها إلى وجهٍ دون وجه من التركيب والترتيب، فلو أنك عمَدْت إلى بيت شعر، فعددْتَ كلماتَه عدًّا كيف جاء واتفق ... وغيّرتَ ترتيبه الذي بخصوصه أفاد كما أفاد، فقلت في (قفا نبْكِ من ذكرى حبيب ومنزل):

(منزل قفا ذكرى من نبكِ حبيب)

أخرجته من كمال البيان إلى محال الهذيان، وأسقطت نسبته إلى قائله ... وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلَم به أنّ المعنى الذي كانت له هذه الكلم بيتَ شعر، هو ترتيبُها على طريقة معلومة"[٤]، فهذه الكلمات مع أنها صحيحة، لكنها لا تؤلِّف نظمًا ولا تركيبًا؛ لعدم وجود المعاني الذهنية التي تحدد العلاقات بين هذه الكلمات.

وهكذا فقد تناولَ النحوَ من وجهة نظرٍ حيويّة، فلم ينظر له على أنه اهتمامٌ بأواخر الكلمات فقط، بل جعله أوسع مجالا وأكثر حيوية، يقول: "اعلم أن ليس النظم إلا **أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو**، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجتْ، فلا تزيغ عنها

---

(١) ينظر: الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، وقف على تصحيح طبعه: محمد رشيد رضا، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م)، ص: ٤٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص: ٤٤.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص: ٤٤ – ٤٥.

(٤) الجرجاني، **أسرار البلاغة**، تحقيق: محمود شاكر، (القاهرة: مطبعة المدني- جدة: دار المدني، ١٩٩١م)، ص: ٤، ٥.

... وذلك أنا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظم غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق ... فيَعرِفُ لكلٍّ من ذلك موضعه، ويجيء به من حيث ينبغي له"[(١)]، وهكذا يبيّن أن لكل واحدة من هذه التراكيب معنًى خاصًّا بها، ويرى أن الفروق بين هذه التراكيب ليست راجعة فقط إلى قواعد النحو، ولكن فيما تحدثه من تغيير في المعاني؛ ولذلك يقول: "واعلم أن ليست المزية بواجبة لها في نفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض"[(٢)].

وقصده بمعاني النحو: "المعاني الذهنية التي تتولد في فكْر المتكلم عند نظم الجمل، تلك المعاني التي تنشأ من تحديد العلاقات بين الأشياء المعبَّر عنها بالكلِم، فتربطها ببعضها، كما يربط السلك الشفاف حبات العقد"[(٣)]؛ ولأجل ذلك يقول عبدالقاهر: "وإذا عرفتَ أنَّ مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أنْ تكون فيه، فاعلم أنَّ هذه الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها"[(٤)].

ومن هنا يمكن القول إن عبدالقاهر اهتم بالتراكيب، ونظرَ إلى المقياس الذي تتفاضل به، وهو إفادتها للمعنى، وقدرتها على ترتيب المعاني كما في النفس؛ ذلك أنَّ جمْعَ الألفاظ وجعْلها تتبَعُ بعضها بعضًا دون تتبُّعِ معاني النحو فيها لا يحقق تآلفًا في تركيبها؛ ولأجل ذلك وضع نظرية النظم التي كان لها صداها عبر القرون، "وكانت مبادرته بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب"[(٥)].

---

(١) ينظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص: ٦٤وما بعدها، (باختصار وتصرف يسير).

(٢) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق ص: ٦٩.

(٣) البياتي، سناء حميد، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، ط١، (عَمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م)، ص: ١٥

(٤) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق ص: ٦٩.

(٥) حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، مرجع سابق، ص:١٨.

وأما السكاكي (ت:٦٢٦هـ) فقد اهتمّ بالتركيب لكنه خصَّ من التراكيب تراكيب البلغاء الصادرة عن فضلٍ وتميُّز، فتتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، وبيّن أن هذا هو الغرض من علم المعاني، وقد نظر في التراكيب فوجد أنّ التعرضَ لخواص التراكيب موقوفٌ على التعرض للتركيب، وهذه التراكيب منتشرة في الكلام ومتنوعة يصعُب حصرها، فكان لزامًا ضبطها بتعيين ما هو أصلٌ لها، وضمّ المتشابه إلى بعضه، فوجد المعاني تتوزّع تحت: الخبر والطلب، فالخبر: ما يحتمل الصدق الكذب، وأما الطلب فهو الاستفهام والنفي والأمر والنداء[١]، وقد استُعمِل الإنشاء محل الطلب فيما بعد؛ لأن الإنشاء: طلبي وغير طلبي[٢].

ثم جاء القزويني (ت:٧٣٩هـ) فأكملَ نظرة أستاذه (السكاكي) للتركيب، وتناول خواص التراكيب في ثمانية مباحث، هي: أحوال الإسناد، أحوال المسند إليه، أحوال المسند ، أحوال متعلقات الفعل، القصر، الإنشاء، الفصل والوصل، الإيجاز والإطناب والمساواة ، وأدرجوا هذه تحت ما يُعرف بعلم المعاني[٣]، وتناولوها حسب ما يقتضيه المقام ويدعو إليه الحال.

---

(١) ينظر: السكاكي، **مفتاح العلوم**، مرجع سابق، ص: ١٦١ وما بعدها.

(٢) القزويني، جلال الدين محمد بن عبدالرحمن، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، ط٣، (بيروت: دار الجيل، د.ت)، ٥١/٣.

(٣) ينظر: القزويني، جلال الدين محمد بن عبدالرحمن، **تلخيص المفتاح**، وقف على طبعه: سليم نصرالله داغر، (د.ط)، (بيروت: د.ن، ١٨٨٥م)، ص:٦ وما بعدها.

المبحث الثاني: مفهوم التراكيب حديثًا

وأما التركيب في الدرس الغربي الحديث، فقد انتظم معناه بشكل أدق، بل وأصبح علمًا قائمًا بذاته، يسمى: علم التركيب (Syntaxe) يختص بدراسة العلاقات داخل نظام الجملة[١]، وأدرك المحدثون أنه يخضع لنظام وقواعد معينة، فانصرف الدرس اللغوي عن الكلمات إلى دراسة العلاقة بين الوحدات التركيبية، متراصة ومتماسكة نحويًّا ودلاليًّا[٢].

فالتركيب عند رائد اللسانيات سوسير (ت:١٩١٣م) يتشكّل من وحدتين متعاقبتين أو أكثر، تتشكل فيما بينها علاقات سياقية[٣]، فالنظام التركيبي والبنائي للغة يتكون من مجموعة من العناصر ترتبط بعضها ببعض، وتكُون بينها علاقات وصلات متبادلة، وهذا ما يكوّن لنا القيم (values)، فالقيمة اللغوية لا تقوم على العناصر فقط؛ إذ إن كل واحد من هذه العناصر لا يمتلك قيمة ذاتية في نفسه، إنما تكمن القيمة في علاقات هذه العناصر بعضها ببعض وفي الصلات المتبادلة بينهم، وهذا ما يشبهه سوسير بقطع الشطرنج؛ إذ إنه لا يُعتد بالمادة التي تُصنع منها قطعة الشطرنج ولا بشكلها الخارجي، إنما تكمن أهمية اللعبة من خلال حركات القطع على اللوحة[٤]، وقد أدى القول بهذه القيم على أنها صلات متبادلة إلى قيام النظرية البنائية أو البنيوية (Structuralismus) والتي "تتلخص في أن عناصر اللغة ينبغي أن تُدرس أسسًا متصلة غير منفصلة"[٥].

---

(١) ينظر: البرزنجي، عمر إسماعيل، **خصائص التراكيب ودلالاتها في القصص القرآني**، ط١، (دمشق: صفحات للدراسة والنشر،٢٠١٧م) ص:٣٠.

(٢) ينظر: عبدالهادي، إبراهيم، **التركيب النحوي في معلقة عبيد بن الأبرص**، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (٢٠١٣-٢٠١٤م)، ص:٦٨.

(٣) ينظر: سوسير، **محاضرات في الألسنية العامة**، ترجمة: يوسف غازي ومجيد النصر، منشورات المؤسسة الجزائرية للطبع،(د.ت)، ص: ١٤٩.

(٤) ينظر: سوسير، **علم اللغة العام** ، ترجمة/ يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك المطلبي، ط٣، (بغداد: دار آفاق عربية، ١٩٨٥م) ص: ١٣١ وما بعدها، وينظر أيضا: هلبش، جرنارد، **تاريخ علم اللغة الحديث**، ترجمة: سعيد بحيري، ط١، (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٣م)، ص: ٧٤، ٧٥.

(٥) جاد الرب، محمود، **علم اللغة نشأته وتطوره**، ط١، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥م)، ص:٩٣.

وإذا انتقلتَ إلى المدرسة الأمريكية وجدتَ سابير (ت:١٩٣٩م) ينظر للتركيب نظرة شكلية "تقتضي دراسة الأنماط في الصوت والكلمة والجملة، وهكذا فإن همَّ اللغة الأول في التركيبات الشكلية، لكن لا يعني هذا دراسة التراكيب اللغوية مستقلة عما تؤديه من وظيفة"[١].

ولا يبعُد بومفيلد (ت:١٩٤٩م) عن ذلك كثيرا، إذ يُعَد من أبرز رواد المنهج التوزيعي أو الشكلي، ففي كتابه (اللغة) الصادر عام (١٩٣٣م) والذي هو من أهم الدراسات المنهجية في علم اللغة بعد كتاب سوسير، كان يُركِّز على توزيع الأشكال اللغوية، فيرى أن التركيب يتكوَّن من طبقات بعضها أكبر من بعض، وكان يقوم بتحليل التراكيب إلى عناصرها الأولية من المورفيمات، والمورفيم يعبر عنه التوزيعيون بالمؤلَّفات، ومن ثم فالمؤلف عندهم: هو كل مورفيم أو ركن كلامي يمكن أن يُدرَج في بناء أكبر منه، وينقسم إلى قسمين:

- مؤلفات مباشرة: قابلة للتحليل إلى مؤلفات أصغر منها.
- مؤلفات نهائية: غير قابلة للتحليل إلى مؤلفات أصغر منها[٢].

فمثلا في تركيب (The boy visited Ali's Friend) يتم تحليله إلى مكونات مباشرة كما في الشكل التالي:

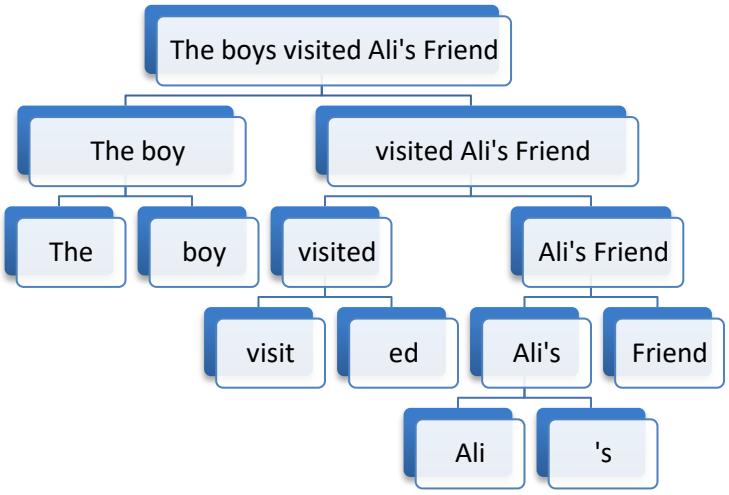

شكل رقم(١-١) تحليل التركيب إلى مكوناته المباشرة عند بومفيلد[٣]

---

(١) ينظر: جاد الرب، محمود، **علم اللغة نشأته وتطوره**، المرجع السابق، ص: ١٥٥-١٥٦.

(٢) ينظر: **Leonard Bloomfield, Language**، نقلًا عن: مؤمن، أحمد، **اللسانيات النشأة والتطور**، ط٢، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥م)، ص: ١٩٧ وما بعدها.

(٣) ينظر مقدمة يوئيل يوسف عزيز، في ترجمته لكتاب: **البنى التركيبية** لتشومسكي، مراجعة: مجيد الماشطة، ط١، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م)، ص: ٧

ومن خلال تحليل بلومفيلد للمثال السابق، يمكن القول إن: (الولد زار أصدقاءه) هو تركيب مستقل؛ إذ لا يحتويه تركيب لغوي أكبر منه، أما (زار) فهي جملة؛ لأنها جزء من تركيب أكبر، "فالتركيب منطلق أساسي لتحديد الجملة، يشمل المشتقات والكلمات المركبة والجمل"[(١)]، فالتركيب عند بلومفيلد أعم من الجملة، وكانت دراسته التركيبية تعتني بتحليل التراكيب إلى مكوناتها الأساسية، في صورة شكلية عِيبَ عليه فيها إهمالُه المعنى.

وأما أندريه مارتينيه (ت: ١٩٩٩م) فنظر للتركيب نظرة وظيفية، بأن جعل التركيب مكونًا من مونيمات ترتبط فيما بينها بعلاقات، ويكون لكل منها وظيفة داخل هذا التركيب[(٢)].

وقد شرح الدكتور نعمان بوقرة معنى كلمة (مونيمات) التي استعملها مارتينيه بأنها: وحدات ذات مضمون معنوي (مدلول) وصوت ملفوظ (دال)، وتُقَطَّع هذه المونيمات لوحدات دنيا مجرّدة من الدلالة تسمى (الفونيمات)، وبيَّن أن التركيب عند مارتينيه يدرس العلاقةَ بين هذه المونيمات، وما ينتج عنها من تأثير في طبيعة التراكيب، وانطلاقًا من هذه العلاقات تتحدد وظيفة كل مونيم في التركيب، كما أشار إلى أهمية معرفة موقع المونيم ورتبته داخل التركيب لتحديد وظيفته؛ فاختلاف الموقع يؤدي إلى اختلاف الوظيفة التركيبية للمونيم[(٣)].

وهكذا استطاع مارتينيه أن يحلل التراكيب بأن جعلها تقوم على أساس وظيفة المونيمات في كل التركيب وعلاقاتها ببعضها وطرق ترتيبها، ونظر لها على مستوى الوحدة التركيبية الواحدة ، وعلى مجموعة البنى التركيبية التي تكوّن الجملة.

وأما جون ديبو فإنه يُعرِّف التركيب بأنه ذلك الجزء من النحو الذي يهتم بالعلاقات أو العناصر المكوّنة الدالة في الجملة، وقد يصبح التركيب هو النحو ذاته[(٤)].

وبنظرة فاحصة لمفهوم التركيب فيما تقدم يمكن القول إن جهود هؤلاء اللسانيين الغربيين على اختلاف اتجاهاتها وجُنوحِ بعضها إلى تحليل هذه التراكيب، إلا أنها تكاد تلتقي في أن التركيب

---

(١) عبدالهادي، إبراهيم، **التركيب النحوي في معلقة عبيد بن الأبرص**، مرجع سابق، ص: ٩٥، ٩٦.

(٢) ينظر: أندريه مارتينه، **وظيفة الألسن وديناميتها**، ترجمة: نادر سراج، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩م)، ص: ٣١٥.

(٣) ينظر: بوقرة، نعمان، **المدارس اللسانية المعاصرة** (د.ط) (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٣م)، ص: ١٠٥ – ١٠٦.

(٤) ينظر: **Jean dubois, dictionnaire de linguistique** ، نقلا عن: البرزنجي، **خصائص التراكيب ودلالاتها في القصص القرآني**، مرجع سابق، ص:٣١.

قائمٌ على دراسة العلاقات بين الوحدات التركيبية، وهذا قد يلتقي في بعض جوانبه مع نظرية النظم.

ولهذا يمكن القول إن التركيب قبل تشومسكي اهتم بتحليل التراكيب لمكوناتها المباشرة، ومن ثَمّ لم يلتفت للبنية العميقة في هذه التراكيب، ولم يهتم بالمعنى بشكل كبير؛ فواجهته عدة عوائق، كان من ضمنها: أنه لا يستطيع وصف جميع الجمل في اللغة، وأنه وقف عاجزًا أمام بعض التراكيب التي تحمل أكثر من معنى.

لكن إن انتقلت إلى مفهوم التركيب عند تشومسكي وجدته ينحو بالتركيب منحًى مفيدًا، ويُعنى به عناية كبرى، ويجعل له مكانة أساسية تقوم عليها دراسته، حتى جاءت مؤلفاته الأولى ترتكز على التركيب، وتُعنْوَن به، فكتابه الذي وضع فيه "الدستور الأول للنظرية التي أحدثت ثورة في الدراسة اللغوية في أمريكا"[١] كان بعنوان: (Syntactic Structures) أي: (التراكيب النحوية)[٢] وقد "تمثَّل فيه هدف النظرية اللغوية بصورة أساسية في شرح التركيب، أي في تعيين القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجمل"[٣]، فصاغ منهجه صياغة نحوية تركيبية محضة، دون أن يُدخل المكوّن الدلالي[٤].

وثاني كتبه التي اهتمّ فيها بالتركيب اهتمامًا كبيرا كتاب (Aspects of the theory of syntax) أي: (ملامح النظرية التركيبية)[٥] بيّنَ فيه أن للتركيب دورًا كبيرًا في توليد الجمل؛ فهو أهمّ الأقسام الثلاثة التي يعتمد عليها النحو، **فالقسم التركيبي**: هو الذي يولّد ويشرح البنية الداخلية لعدد الجُمل اللامتناهي، **والقسم الفونولوجي**: هو الذي يشرح البنية الصوتية للجمل التي ولّدَها المكوِّن التركيبي، **والقسم الدلالي**: هو الذي يشرح بنية معناها، ويحتل التركيب موضع القلب من النحو، في حين تُشكّل الفونولوجيا ودراسة الدلالة مجرد قسمين تأويليين؛ فهما يصفان صوت

---

(١) تشومسكي، نعوم، **البنى التركيبية**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مرجع سابق، ص:٥ (مقدمة المترجم).

(٢) تُرجم في الدراسات العربية بـ: (**التراكيب النحوية**) عند الخولي، وخليل عمايرة، وحلمي خليل، و(**البنى التركيبية**) عند: ميشال زكريا، ويوئيل يوسف عزيز، و(**البنيات التركيبية**) عند مصطفى غلفان.

(٣) سيرل، جون، تشومسكي والثروة اللغوية، **مجلة الفكر العربي (معهد الإنماء الفكري)** لبنان، المجلد١ العدد ٨،٩، (١٩٧٩م)، ص: ١٢٨.

(٤) يُنظر: الوعر، مازن، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ط١، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٧م)، ص:٥٢.

(٥) تُرجم في الدراسات العربية بـ: (**مظاهر النظرية النحوية**) عند مرتضى جواد باقر، و(**المظاهر النحوية**) عند حلمي خليل، و(**ملامح النظرية التركيبية**) عند ميشال زكريا، و(**مظاهر من النظرية التركيبية**) عند مصطفى غلفان.

ومعنى الجمل التي أنشأها التركيب، بيد أنهما لا يولّدان الجُمل بحدِّ ذاتها[١]، وهذا ما جعل جون سيرل يقول: "إن الثورة التي أحدَثَها تشومسكي هي في قسمها الأعظم، ثورة في دراسة التراكيب"[٢].

لقد تبين لتشومسكي أن الطرق البنيوية لا تبدو قادرة على أن تؤدي حسابًا عن كل العلاقات الداخلية القائمة بين الجمل، كما في: (دُفِع المالُ من زيد)، و (سُرِق المالُ من زيد)، فمع تشابههما السطحي إلا أنهما متغايرتان من الوجهة النحوية، ففي الأولى: زيد هو الذي قام بالفعل (فاعل)، وفي الثانية: زيد وقع عليه الفعل (مفعول به)، فالمعنى يتعيّن في كل جملة بمعنى الكلمات التي تكوّنها، وبالانتظام التركيبي لهذه الكلمات، وهذا لا تفسره البنيوية، لذلك انتهى تشومسكي إلى أن الجملة السطحية الواحدة قد تضمر عدة بنى كامنة متغايرة[٣]، فنظر للتركيب نظرة أعمق، وجعَلَ لكل تركيبٍ بنيتين: بنية عميقة، وأخرى سطحية.

- **البنية العميقة** (Deep Structure): "التركيب الباطني المجرد الموجود في ذهن المتكلم وجودًا فطريًّا"[٤]، وهي النواة التي لا بد منها لفهم الجملة ولتحديد معناها الدلالي، وإن لم تكن ظاهرة فيها[٥]، وبعبارة أبسط، هي المعنى الذهني الكامن في نفس المتكلم.
- **البنية السطحية** (Surface Structure): "التركيب التسلسلي السطحي للوحدات الكلامية المادية، المنطوقة أو المكتوبة، فهي التفسير الصوتي للجملة"[٦] أي البنية الظاهرة للعيان عبر توالي الكلمات في الجملة، وهذه البنية هي التي يدخلها التحويل - كما سيُشار إلى ذلك في الفصل القادم إن شاء الله- .

فمثلا في الجملتين (كَتَبَ أحمد الرسالة) و (كُتِبت الرسالة من قبل أحمد)، ترجعان إلى بنية عميقة واحدة وهي (كتابة محمد للرسالة)، لكنهما تختلفان من ناحية مستوى البنية السطحية.

---

(١) ينظر: سيرل، جون، **تشومسكي والثروة اللغوية**، مرجع سابق، ص: ١٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص:١٣٩.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص:١٢٦.

(٤) العلوي، شفيقة، **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة** ، ط١، (بيروت: أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م)، ص: ٥٢.

(٥) ينظر: عمايرة، خليل أحمد، **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)**، ط١، (جدة: عالم المعرفة، ١٩٨٤م)، ص: ٥٨.

(٦) العلوي، شفيقة، **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة** ، مرجع سابق، ص:٥٣.

أما في جملة: (يشرح المدرسُ الدرسَ بطبشورة يكتب بها على السبورة)، فإن هذه الجملة تتكون من ثلاث جمل عميقة، تُجسّد كل واحدة منها معنى عقليًّا في ذهن المتكلم، وهذه الجُمل هي:

- يشرح المدرس الدرس.
- يكتب المدرس بالطبشورة.
- يكتب المدرس على السبورة.

وتم تجسيد هذه الجمل الثلاث في بنية سطحية واحدة، وربطها فيما بينها بواسطة عدد من العناصر؛ لتكوّن جملة تحويلية، هي جملة (يشرح المدرسُ الدرسَ بطبشورة يكتب بها على السبورة)[١] ، فهذه جملة سطحية، فيها ثلاث جمل على مستوى البنية العميقة.

إن وصف العلاقة بين التركيب الباطني والتركيب الظاهري يُسمّى تحويلا ، "وإن أية قواعد تعطي لكل جملة في اللغة تركيبا باطنيا وتركيبا ظاهريا وتربط بينهما بنظام خاص يمكن أن تكون قواعد تحويلية ولو لم تصف نفسها بذلك"[٢].

وبما أن للتركيب تلك الأهمية كان لزامًا الوقوف على نظرية تتناول التراكيب وتحللها تحليلا يكشف عن أجزائها وعناصر تركيبها، والعلاقات بين هذه العناصر، مراعية فيها الوجوه النحوية والدلالية التي تتضمنها هذه التراكيب، فكانت أنسب نظرية لهذا هي (النظرية التحويلية)، والتي يراها جون ليونز أفضلَ نظرية ظهرت لوصف تركيب اللغة الإنسانية، وتفسيرها بطريقة منهجية[٣].

---

(١) ينظر: عمايرة، خليل أحمد، **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)**، مرجع سابق، ص: ٥٨ – ٥٩.

(٢) ليونز، جون، في كتابه (Introduction to theoretical linguistics)، ص:٢٤٨، نقلا عن: محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، ط١، (الرياض: دار المريخ، ١٩٨١م) ص:٢٢.

(٣) ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة: حلمي خليل، ط١، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م)، ص: ٣٢.

الفصل الثاني

مفهوم التحويل (النظرية التوليدية التحويلية)

النظرية التوليدية التحويلية

لقد سبق القول إن النظرية التحويلية من أفضل النظريات التي وصفت تراكيب اللغة الإنسانية - كما عبر بذلك جون ليونز[١]- ولأن مدار البحث يتناول تراكيب الطلاق، كان من البدهي دراسة تلك التراكيب وفق قواعد النظرية التوليدية التحويلية؛ إذ إنّ هذه النظرية استفادت من نقاط القوة التي توصّل إليها النحو التقليدي والنحو الوصفي، وتجنّبت نقاط الضعف فيهما، وقدمت جديدًا كان فيه إضافة ثريّة للنظريات الألسنية، فأصبح "لديها القدرة والكفاءة على تفسير تركيب الجمل المعقدة التي تفسرها النظريات الأخرى بطريقة بائسة نوعًا"[٢].

أضف إلى ذلك أنها عالجت الألسنية كمنهجية وصفية تفسيرية، فهي لم تكتفِ بالوصف المجرد من التفسير، الوصف الذي يصنِّف المادة تصنيفًا بيانيًّا في فصول: (فونيمات ، مورفيمات، كلمات) كما هو الحال في النظرية البنيوية، إنما قدّمت تفسيرًا لهذه المادة، "وهذا الانتقال من المرحلة الألسنية الوصفية إلى المرحلة الألسنية التفسيرية - أو بمعنى آخر: الانتقال من مرحلة اعتماد المنهجية التصنيفية إلى مرحلة اعتماد المنهجية التنظيرية - يُعد خطوة تجديدية بالغة الأهمية، حيث قدمت لنا صورة مكتملة للنظرية الألسنية التي تتناول قضايا اللغة"[٣].

وعليه فقد اهتمت هذه النظرية بعدّة جوانب ذات أهمية في تفسير الظواهر اللغوية ووصفها، وهي جوانب لم يُتَطرَّق إليها من قبل، كالجانب العقلاني والإبداعي، "فهي تؤمن أن بنية اللغة تحدّدها بنية العقل الإنساني، وأن خصائص اللغة الكلية دليلٌ بأن هذا الجزء مشترك في الجنس الإنساني"[٤]، وترى أن الإنسان يمتلك قدرة إبداعية في اللغة إذ إنه يسمع جملًا محدودة فيقوم بإبداع جملٍ أخرى.

---

(١) ينظر ص: ٣٠ من هذه الدراسة.

(٢)الخولي، محمد علي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص:٢٥.

(٣) زكريا، ميشال، التطور الذاتي في الألسنية التوليدية التحويلية، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، لبنان: مركز الإنماء القومي، العدد:٢٥، (١٩٨٣م) ص:١٥.

(٤) المرجع السابق ص:١٦.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي الادعاء بأن القواعد التحويلية أفضل من غيرها من القواعد النحوية الأخرى، فهي بلا ريب تتمتع بالعديد من المزايا والسمات التي لا توجد في القواعد البنيوية، في حين أن تلك الأخيرة تتمتع هي الأخرى بسمات لا توجد في القواعد التحويلية[١].

المبادئ الأساسية للنظرية التوليدية التحويلية:

لقد قامت المدرسة التوليدية التحويلية على جملة من الأفكار، تعدّ القاعدة الأساس التي انطلقت منها هذه المدرسة اللسانية، وهذه الأفكار هي:

أولا: الفطرة اللغوية:

يبدو أن النقطة الرئيسة التي قادت تشومسكي إلى ما وصل إليه من أفكار هي فكرة الفطرية اللغوية في ذهن الإنسان، فبالمقارنة بين الإنسان والحيوان نجد الإنسان يستطيع إنتاج الجمل والتعبير عما في نفسه، بخلاف الحيوان؛ ولذلك رفض تشومسكي ما جاء به بلومفيلد من أن الاستجابة الكلامية للإنسان تشبه استجابة الحيوان للحوافز، وبيَّن تشومسكي أن هناك اختلافًا جذريًّا بين لغة الإنسان وبين التنظيم الاتصالي عند الحيوان، والذي جعله يتمسك بهذه النظرية ما نراه من تدرُّج الطفل في تعلم الكلام وإنتاج الجمل، فالإنسان يمتلك عقلًا، ومن خصائص هذا العقل إنتاج اللغة، فاللغة هي نتاج العقل، وهي نتاج عدد من العمليات التي تتم في الذهن، ويظهر أثرها على السطح الخارجي[٢].

ثانيًا: العالمية (Universality):

لمّا أدرك تشومسكي تلك العلاقة القائمة بين اللغة والعقل البشري، وأن لغات العالم بالرغم من تنوعها واختلافها تمتاز كلها بنظام مشترك يعود إلى الطبيعة الإنسانية التي تميّز الإنسان عن غيره من المخلوقات، أيقن بأنه يمكن إيجاد نحوٍ عالمي، ترتكز القواعد فيه على نظرية عامة، ولا ترتبط بلغة معينة، بل تصلح للتطبيق على جميع اللغات، وتقوم بضبط الجُمل المنتَجة وتنظيمها في

---

(١) ينظر: البهنساوي، حسام، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، (د.ط)، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٢م)، ص: ١٠٤.

(٢) ينظر: ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، مرجع سابق، ص: ٣٠، ٣١، ٣٧.

قواعد عامة؛ ولذا ظلت فكرة إيجاد نحو عالمي -أو نحو كلي- تشغل بال تشومسكي في المراحل المختلفة لنظريته[١].

ثالثا: السلامة النحوية (Grammaticality):

ويقصد بها القواعد التي على أساسها تكون جملةٌ ما مقبولةً لدى صاحب اللغة[٢]،أي تلك الجمل المبنية على أسس نحوية، فالحكم على سلامة الجملة يترك للنحو فقط دون اعتبار المعنى، إذ إن تشومسكي في البدايات الأولى للنظرية التوليدية التحويلية كان يرفض الاعتماد على أي مقياس دلالي في تحديد سلامة الجملة أو مقبوليتها، وكان هدفه أن يؤسس لفكرة مفادها أن الجملة قد تكون فارغة من المعنى غير أنها سليمة من الناحية النحوية[٣]، ومقياس الحكم على سلامة جملة أو عدم سلامتها مرتبط بالحدس لدى المتكلم وليس الاستعمال، فقد عدَّ تشومسكي الحدس من مميزات القواعد النحوية التي طورها من حيث قدرة أبناء اللغة على الحكم على الجمل بأنها واضحة ومقبولة أو غامضة أو مرفوضة، إذ تتفاوت الجمل من حيث الصواب النحوي فيكون بعضها أقل صوابًا من بعض، مما يعني أنه يحتل موقعًا أدنى بين درجات الصواب النحوي، ويناط تقويم الجمل تبعًا لهذا المعيار - معيار النحوية- لما يتمتع به المتكلم السليقي من كفاءة[٤].

وعليه فإن الجملة تنقسم تبعًا لهذا المعيار إلى قسمين هما: الجملة الأصولية (النحوية)، والجملة غير الأصولية (غير النحوية)، فالجملة الأصولية هي الجملة المبنية على نحو جيد موافق لقواعد اللغة القائمة ضمن الكفاءة اللغوية لمتكلم اللغة، فيراعي قواعد اللغة التي ينتمي إليها في بناء جملته على جميع المستويات: التركيبية والدلالية والصوتية؛ ولأجل ذلك يطلق عليها تشومسكي بالجمل (القواعدية) ، وأما الجملة غير الأصولية فهي التي تنحرف عن هذه القواعد.

---

(١) ينظر: تشومسكي، **اللغة والمسؤولية** ، ترجمة: حسام البهنساوي، ط٢، (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٥م)، ص:٥٧.

(٢) ينظر: تشومسكي، **البنى التركيبية**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مرجع سابق، ص: ١٧.

(٣) ينظر: مور، تيرنس/ و كارنلغ، كريستين، **فهم اللغة - نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي**، ترجمة: حامد الحجاج، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٨م)، ص: ١١٣.

(٤) ينظر: إيفتش، ميلكا، **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح، ووفاء كامل فايد، ط٢، (د.م ، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م)، ص: ٣٨٥.

ويبين تشومسكي أنه لا يمكن تشخيص مفهوم (القواعدية) بأنه كل ماله معنى، فالجملتان:

- Colerless green ideas sleep furiously

(الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة) .

- Furiously sleep ideas green colerless

(بشدة تنام الخضراء التي لا لون لها الأفكار) .

كلاهما لا معنى له، إلا أن الجملة الأُولى جملة قواعدية أصولية، مقبولة من الناحية النحوية، وإذا قدمت الجملتين إلى ناطق بالإنجليزية، فإنه سيقرأ الجملة الأولى بالتنغيم الاعتيادي للجملة، ولكنه سيقرأ الجملة الثانية بتنغيم هابط إذ يشعر بأن الكلمات غير مترابطة، ويعتبر كل كلمةٍ لفظةً مستقلةً، ويستطيع تذكر الجملة الأولى أكثر من الثانية[١]، وعلى هذا الأساس فإن الأصولية لا تشترط إمكانية التفسير الدلالي ولكن الدلالة تشترط الأصولية.

رابعًا: الحدس (Intuition):

وهو من المعايير التي اعتمد عليها تشومسكي في التمييز بين ما هو سليم نحويًا وغير سليم نحويًا في بناء الجملة، انطلاقًا من أن كلَّ إنسان يتمتع بقدرة لغوية كامنة تمكنه من معرفة الجمل من حيث إمكانيتها أو عدمها، ويُعرف الحدس عند المتكلم بالمقدرة التي تسمح لمتكلم اللغة بالتمييز بين الجمل السليمة وغير السليمة نحويًا، وهي ملكة موجودة لدى الناطقين بلغتهم.

وقد قدَّم تشومسكي حدس صاحب اللغة على أساس أنه دليل مستقل وأصلي في الحكم على الجمل، فهو التمثيل العقلي لقواعد اللغة، بل وجعل الحدس جزءًا من المادة اللغوية والتي ينبغي لقواعد اللغة أن تفسرها وتعللها[٢].

ولابدّ في هذا الإطار أن نميز بين حدس اللغوي الخاص بمتكلم اللغة، وبين حدس الألسني الذي يقوم بتحليل اللغة، إذ إن متكلم اللغة يستطيع الحكم على الجمل من حيث الصواب والخطأ في تركيبها، ولا يمكنه تقديم آراء فيما يخص التحليل اللغوي للمادة، في حين أن الألسني يستطيع

---

(١) ينظر: تشومسكي، **البنى التركيبية**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مرجع سابق، ص: ١٩ ، ٢٠.

(٢) ينظر: الهنساوي، حسام، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مرجع سابق، ٧٢.

تحليل المادة استنادًا إلى نظرياته العلمية، بالإضافة إلى أنه يستطيع استنباط القوانين اللغوية من خلال حدس متكلم اللغة[١].

خامسًا: الإبداعية (Creativity):

ويقصد بها "الطاقة أو القدرة التي تجعل أبناء اللغة الواحدة قادرين على إنتاج وفهم عدد كبير بل غير محدود من الجمل التي لم يسمعوها قط، ولم ينطق بها أحد من قبل"[٢]، ومعنى هذا أن تشومسكي قد لاحظ وجود إمكانات ذهنية موجودة في كلِّ اللغات الإنسانية تجعل من ناطقيها قادرين على الإبداع، هذا الإبداع الذي يظهر في المقدرة على إنتاج الجمل والتراكيب التي لم يسمعوها من قبل، فالإبداعية تتجلى في إنتاج الجمل وفهمها.

والإبداعية هي قدرة ينفرد بها الإنسان دون غيره من الكائنات الحية، وهي قدرة يتحكم بها تحكمًا غير واعٍ وبدون إعمال فكر، فهو لا يُلقي بالًا إلى عملية تطبيق القواعد سواء في إنتاج جمل لم يسمع بها من قبل أو سمع بها[٣].

والحق أن مسألة الإبداع سُبق بها تشومسكي، فقد ذكرها من قبله أعلامٌ مثل: همبولت وسوسير، غير أن الجديد عنده أنه جعل النظر في الإبداع أساسًا لنظريته وركنًا من أركانها، وهذا التفكير الإبداعي قاده إلى فكرة النحو العالمي أو العالمية [٤].

سادسا: التمييز بين الكفاية (Performance) والأداء (Competence):

تُميِّز النظرية التوليدية التحويلية بين الكفاية اللغوية والأداء اللغوي، وهما يمثلان حجز الزاوية في هذه النظرية، **فالكفاية اللغوية** أو (الكفاءة) أو (الملكة) هي: المعرفة الضمنية لمتكلم

---

(١) ينظر: زكريا، ميشال، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)**، ط٢، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م)، ص: ٩٨.

(٢) ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، مرجع سابق، ص: ٥٧.

(٣) ينظر: المرجع سابق، ص: ٥٧.

(٤) ينظر: استيتية، سمير شريف، **اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج)** ، ط٢، (إربد: عالم الكتب الحديث، عمّان: جدارا للكتاب العالمي، ٢٠٠٨م)، ص: ١٧٤.

اللغة بالقواعد التي تتيح له إنتاج عدد لا متناهٍ من الجمل، وبمعنى آخر هي المقدرة على إنتاج الجمل وتفهمها، في حين أنّ الأداء اللغوي هو: الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين[١].

وهما من أهم المبادئ التي ركزت عليها نظرية تشومسكي اللغوية، حيث يرتبطان بمفهومي اللغة والكلام، فالكفاية أو الملكة اللسانية تعني أنّ كلَّ إنسان لديه معرفة لغوية حدسية، يكتسبها من خلال ترعرعه في بيئة معينة تتكلم هذه اللغة، فيكتسب مجموعة من القواعد المشتركة بين متكلمي لغته، ويصبح لديه القدرة على فهم وإنتاج جمل لم يسمعها من قبل.

ولعل ما يميز الكفاية اللغوية أو الملكة الإنسانية أنها مشتركة لا تقتصر على أحد دون الآخر، وهي تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات، وتجعله يحمل صفتي العقلانية والإبداع في خلق وابتكار جمل لا نهاية لها وفهمها، "فالملكة اللغوية خصيصة من خصائص النوع، وعامة في أفراده، ومقصورة عليه في صفاتها الأساسية، وهي قادرة على إنتاج لغة غنية ومفصلة ومعقدة على أساس من مادة لغوية دقيقة"[٢].

أما **الأداء الكلامي** فهو الاستعمال الفعلي للسان في الظروف المحسوسة، وبعبارة أخرى فهو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين. وفي الأداء الكلامي يعود متكلم اللغة بصور طبيعية إلى القواعد الكامنة ضمن كفاءته اللغوية كلما استعمل اللغة في مختلف ظروف المتكلم، فالكفاءة هي التي تقود عملية الأداء الكلامي، ولأجل ذلك يجب أن نعطيها الأسبقية في الدراسة اللغوية؛ حيث إن الأداء يتضمن عددًا من المظاهر التي تُعد طفيلية بالنسبة للتنظيم اللغوي كونها ترجع إلى عوامل خارج إطار اللغة[٣]، وهو ما وضحه تشومسكي بأن ذلك راجع لأسباب ليست في مجملها لغوية، وإنما هي أسباب ترجع إلى المجتمع تارة، وإلى المتكلم تارة: كالشرود الذهني والاضطراب العقلي، وعدم الانتباه والتركيز، أو لوجود خلل فسيولوجي في أعضاء النطق[٤].

---

(١) زكريا، ميشال، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، ط٢، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٦م)، ص: ٧.

(٢) ينظر: تشومسكي، **اللغة ومشكلات المعرفة**، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، ط١، (الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩٠م)، ص:٦٥.

(٣) ينظر: زكريا، ميشال، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، مرجع سابق، ص: ٨.

(٤) ينظر: الهنساوي، حسام، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مرجع سابق، ٧٢.

سابعا: التمييز بين البنية العميقة (Deep Structure) والبنية السطحية (Surface Structure):

سبقت الإشارة إلى أن تشومسكي نظر للتركيب نظرة أعمق، وجعَلَ لكل تركيبٍ بنيتين: بنية عميقة، وأخرى سطحية[١]، حيث تبين له أن الطرق البنيوية غير قادرة على كشف كل العلاقات الداخلية لبعض الجمل، كما في:

(دُفِع المالُ من زيد)

و(سُرِق المالُ من زيد)

فمع تشابههما السطحي إلا أنهما متغايرتان من الوجهة النحوية، أي مختلفتان في تركيبهما العميق، ففي الأولى: زيد هو الذي قام بالفعل (فاعل)، وفي الثانية: زيد وقع عليه الفعل (مفعول به)، فالمعنى يتعيّن في كل جملة بمعنى الكلمات التي تكونها، وبالانتظام التركيبي لهذه الكلمات.

بل ويحدث أن تأتي جملة واحدة لكنْ لها معنيان متناقضان[٢]، والذي يحدد معناها هو التركيب العميق والمعنى الذهني الذي قيلت لأجله، ومثال ذلك:

(لا أريد نصحك)

فهذه الجملة لها معنيان متناقضان، أولهما: (لا أريد أن تنصحني)، والآخر: (لا أريد أن أنصحك)، فهذه جملة سطحية واحدة، لها جملتان متناقضتان في المعنى، ومن ثَمَّ اختلفت البنية العميقة فيهما.

و (سأل زيدٌ يوسف أن يذهب)

فهذه الجملة لها معنيان مختلفان، أولهما: (سأل زيدٌ يوسف أن يذهب زيدٌ)، والآخر: (سأل زيدٌ يوسف أن يذهب يوسف) [٣]، فالبنية العميقة اختلفت فيهما.

---

(١) ينظر: ص: ٢٩ من هذه الدراسة.

(٢) ينظر: الخولي، محمد، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص:٢٦.

(٣) ينظر: زكريا، ميشال، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية** (الجملة البسيطة)، مرجع سابق، ص: ١٥.

بل وتأتي الجملة أحيانا ذات تركيب سطحي واحد، لكنه يحتوي على مجموعة معانٍ ذهنية، كما في جملة:

(يشرح المدرسُ الدرسَ بطبشورة يكتب بها على السبورة)

فإن هذه الجملة تتكون من ثلاث جمل عميقة، تُجسّد كل واحدة منها معنى عقليًّا في ذهن المتكلم [١]، وهذه الجُمل هي:

(يشرح المدرس الدرس)، و(يكتب المدرس بالطبشورة) و (يكتب المدرس على السبورة).

وتم تجسيد هذه الجمل الثلاث في بنية سطحية واحدة، وربطها فيما بينها بواسطة عدد من العناصر؛ فتكون جملة سطحية، فيها ثلاث جمل مجتمعة على مستوى البنية العميقة.

وأحيانا تأتي جملتان مختلفتان في تركيبهما السطحي، لكن لهما المعنى نفسه في البنية العميقة، كما في الجملتين:

(أكل الولد التفاحة)

(أُكلت التفاحة من قِبَل الولد)

فهما جملتان ترجعان إلى بنية عميقة واحدة وهي (أَكْلُ الولد للتفاحة)، لكنهما تختلفان من ناحية مستوى البنية السطحية[٢].

وكل هذا لا تفسره البنيوية؛ إذ لا تستطيع الكشف عن هذه العلاقات الداخلية للجمل؛ لذلك انتهى تشومسكي إلى أن لكل تركيب بنيتين: بنية ظاهرة للعيان وهي البنية السطحية ، وأخرى ذهنية باطنية وهي البنية العميقة:

- **البنية العميقة** (Deep Structure): "التركيب الباطني المجرد الموجود في ذهن المتكلم وجودًا فطريًّا"[٣]، وهي النواة التي لا بد منها لفهم الجملة ولتحديد معناها الدلالي، وإن لم تكن ظاهرة فيها[٤]، وبعبارة أبسط، هي المعنى الذهني الكامن في نفس المتكلم.

---

(١) ينظر: عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها**، مرجع سابق، ص: ٥٨، ٥٩.

(٢) الخولي، محمد، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص:٢٦.

(٣) العلوي، شفيقة، **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة** ، مرجع سابق، ص: ٥٢.

(٤) ينظر: عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)**، مرجع سابق، ص: ٥٨.

- **البنية السطحية** (Surface Structure): "التركيب التسلسلي السطحي للوحدات الكلامية المادية، المنطوقة أو المكتوبة، فهي التفسير الصوتي للجملة"[١] أي البنية الظاهرة للعيان عبر توالي الكلمات في الجملة، وهذه البنية هي التي يدخلها التحويل.

إن وصف العلاقة بين التركيب الباطني والتركيب الظاهري يُسمّى تحويلا ، "وإن أي قواعد تعطي لكل جملة في اللغة تركيبًا باطنيًّا وتركيبًا ظاهريًّا وتربط بينهما بنظام خاص يمكن أن تكون قواعد تحويلية ولو لم تصف نفسها بذلك"[٢].

فمعنى الجملة يتحدد على مستوى أعمق من التركيب الخارجي، والتركيب الذي يحدد المعنى هو البنية الداخلية العميقة، وهي تتحول إلى البنية الخارجية التي يلفظها المتكلم ويسمعها المستمع نتيجة قواعد لغوية، تسمّى القواعد التحويلية وهي عناصر تحذف بعض عناصر الجملة، أو تنقلها من موقع، أو تحولها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة[٣]، وهي ما يمكن تسميته بأنماط التحويل أو عناصره.

وهكذا يمكن القول إن البنية العميقة هي "شكل تجريدي داخلي يعكس العمليات الفكرية، ويمثّل التفسير الدلالي الذي تشتق منه البنية السطحية من خلال سلسلة من الإجراءات التحويلية"[٤]. والبنية السطحية هي نتاج للبنى العميقة تظهر عليها هذه الإجراءات التحويلية (الإجبارية والاختيارية).

إن التمييز بين البنية السطحية أي البنية الظاهرة عبر تتابع الكلام الذي يتلفظ به المتكلم، وبين البنية العميقة أي القواعد التي أوجدت هذا التتابع، يُعدّ تجديدًا مهمًّا يتناول شكل القواعد التوليدية والتحويلية؛ وذلك لأن البنية العميقة وإن لم تكن ظاهرة في الكلام، فهي إلى حدٍّ كبير أساسية لتفهُّمه وإعطائه التفسير الدلالي، والبنية العميقة هذه بنية ضمنية تتمثل في ذهن

---

(١) العلوي، شفيقة، **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة** ، مرجع سابق، ص:٥٣.

(٢) ينظر: ليونز، في كتابه (Introduction to theoretical linguistics)، ص:٢٤٨، نقلا عن: محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص:٢٢.

(٣) ينظر: عبداللطيف، محمد حماسة، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م)، ص:١٣.

(٤) ينظر: مؤمن، أحمد، **اللسانيات النشأة والتطور**، مرجع سابق، ص:٢١٢، هلبش، جرنارد، **تاريخ علم اللغة الحديث**، مرجع سابق، ٥٢٣.

الإنسان، وبذلك هي حقيقة عقلية يعكسها التتابع الكلامي المنطوق الذي يكون في البنية السطحية، ومن هنا ترتبط البنية العميقة بالدلالة، فيتم تفسير الجمل دلاليًّا عبر هذه البنية العميقة، في حين أن البنية السطحية ترتبط بالأصوات، فيتم تفسير الجمل صوتيًّا عبر هذه البنية السطحية، ومن هنا تمّ إدخال المكوِّن الدلالي في صلب القواعد التوليدية التحويلية[١].

إدخال المكون الدلالي في القواعد التوليدية التحويلية:

في بداية الأمر كان تشومسكي يعطي الأولوية للتحليل النحوي قبل دراسة المعنى، ولم يكن يُولِ الدلالةَ والمعنى عنايةً كبرى في كتابه الأول (البنى التركيبية) إذ كان يرى "أن الاعتبارات الدلالية ليست ذات صلة مباشرة في وصف ودراسة التركيب النحوي"[٢]، ويقول: "لذا أعتقد أنه لا مناص من القول بأن نظام القواعد مستقل عن المعنى"[٣]، ولذلك صاغ منهجه صياغة نحوية تركيبية محضة، دون أن يُدخل المكوّن الدلالي[٤]، ثم ما لبث أن فطن لأهمية الدلالة كعنصر يتكامل مع التحليل النحوي، وكان ذلك في كتابه (ملامح النظرية التركيبية) وأدخل المكوِّن الدلالي في عناصر نظريته، وتغيرت نظرته للقواعد النحوية، فصارت هذه القواعد عبارة عن نظام يتصل بالدلالة[٥]، وهذا ما دعاه بعد ذلك إلى أن يقول صراحة: "إن هناك شعورًا عامًّا بأن الدلالة هي ذلك الجانب العميق أو الهام من اللغة، وأن دراسة هذا الجانب الدلالي بما له من صلة في فهم وإدراك الدلالة العميقة للغة، هو الذي يضفي على الدراسة اللغوية هذا الطابع المثير والمميز لها"[٦]، ومعنى ذلك أنه أحدث تعديلا مهما في هذه النظرية - التي أسماها بالنظرية النموذجية- فبعد أن كان المكون الصوتي وحده يمثل الشكل النهائي للجملة المنطوقة، أصبح المكونان الصوتي والدلالي يمثلان

---

(١) زكريا، ميشال، التطور الذاتي في الألسنية التوليدية التحويلية، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص:٢٠.

(٢) ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة: حلمي خليل، مرجع سابق، ص: ١٦٠.

(٣) تشومسكي، **البنى التركيبية**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مرجع سابق، ص: ٢٢.

(٤) يُنظر: الوعر، مازن، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، مرجع سابق، ص:٥٢، ٥٣.

(٥) ينظر: ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة: حلمي خليل، مرجع سابق، ص:١٥٨ -١٦١، ومازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، مرجع سابق، ص:٥٢. وانظر هامش رقم ٤٨ من بحث: البنية العميقة ودورها في التحليل النحوي لدى سيبويه، فضل يوسف زيد، **سلسلة دراسات عربية وإسلامية، مركز اللغات الأجنبية والترجمة** ، مرجع سابق، ص: ١٦٨

(٦) ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، مرجع سابق، ص:٢٠٠.

الشكل النهائي لها، فأما المكون الدلالي فيفسر معنى الجملة، وأما المكون الفونولوجي فيعطيها الصورة الصوتية أو النطقية؛ لذا نجد أن الشكل ينتهي إلى جانبين، هما: الصوت والمعنى، أو كما يقول علماء العربية: المبنى والمعنى، ومعنى هذا أن عمل المكون الدلالي الذي أضافه تشومسكي يتحدد في تخصيص المعنى لكل تركيب، وهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبنية العميقة التي تتمثّل في الذهن(١)، وهذا التعديل الذي أضافه تشومسكي للنظرية جعلها أكثر تماسكًا(٢)، وهو إضافة مفيدة واستدراكٌ ذكي لجميع الصور المختلفة في القواعد التحليلية، تمكننا من كشف الغموض في العديد من الجمل التي لا يمكن الوقوف على صحتها إلا بالرجوع إلى المكون الدلالي، كما في قولنا: (ذهبت الشجرة إلى الحديقة) فهي جملة غير مقبولة دلاليا(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن تشومسكي أول ما أدخل المكون الدلالي في نظريته كان يعتقد أن البنية العميقة عليها كل الاعتماد في إمداد الجملة بمعناها، " فهي التي تفسّر الجمل دلاليًّا، وبذلك كان يرى أن التحويلات لا تطال التفسيرَ الدلالي بل لا تساهم في تحديده"(٤)، لكنه عدَل بعد ذلك إلى إعطاء البنية السطحية والعناصر التحويلية أهمية في إمداد الجملة بالمعنى، وأنها تشارك البنيةَ العميقة في تحديد الدلالة، وأسماها بالنظرية النموذجية الموسّعة(٥).

بنية القواعد التوليدية التحويلية

بعد إدخال المكوّن الدلالي، يُلاحظ أن النظرية التوليدية التحويلية تتألف من ثلاثة مكوِّنات متماسكة يتم عن طريقها توليد الجمل في البنية العميقة، ثم تحويلها إلى بنية سطحية، وهذه المكونات هي(٦):

---

(١) ينظر: تعليقات حلمي خليل، مترجِم المرجع السابق، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص: ١٥٩، ١٦٠.

(٢) ينظر: ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، المرجع السابق، ص:١٥٨.

(٣) ينظر: عبد الرحمن، ممدوح، **من أصول التحويل في نحو العربية**، (د.ط) (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م)، ص:٢٥، وينظر أيضا: الهنساوي، حسام، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مرجع سابق، ص: ٧٨.

(٤) زكريا، ميشال، التطور الذاتي في الألسنية التوليدية التحويلية، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، مرجع سابق ص:٢١.

(٥) ينظر: عبداللطيف، محمد حماسة، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، مرجع سابق، ص:٢٨

(٦) ينظر: زكريا، ميشال، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية** (الجملة البسيطة)، مرجع سابق ص:١٥، ١٦، وانظر بحثه: التطور الذاتي في الألسنية التوليدية التحويلية، المنشور في: **مجلة الفكر العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص:٢٢، ٢٣، وانظر أيضا: العامودي، مطاوع ، التركيب الجملي في النحو التوليدي التحويلي، **مجلة التربية**، قطر، س ٢١، ع:١٠٣، (١٩٩٢م)، ص: ١٨٣- ١٨٦.

- المكوّن التركيبي (Syntactic Component).
- المكون الدلالي (Semantic Component).
- المكون الصوتي (Phonological Component).

فالمكون التركيبي:

هو المكون التوليدي الوحيد الذي يتناول البنية العميقة، ويعدِّد عناصرها المؤلفة، في حين أن المكونين الآخرين تفسيريان، ويتألف المكون التركيبي من مكونين أساسيين هما:

- المكون الأساسي: "يحتوي على مجموعة قواعد بناء (قواعد إعادة كتابة)، وعلى معجم يتكون من مجموعة غير مرتبة من المداخل المعجمية، ويتألف كل مدخل معجمي من سمات تركيبية وفونولوجية ودلالية"[(١)]، حيث تولدِّ قواعدُ البناء مشيرًا ركنيا تُستبدل رموزه بالمفردات المعجمية، وهكذا تكون الجملة في بنيتها العميقة.
- المكون التحويلي: يحتوي على مجموعة التحويلات التي يتم بموجبها تحويل التراكيب العميقة إلى تراكيب سطحية، وتكون إما إلزامية أو اختيارية، وتسمى عناصر التحويل أو أنماطه، وسيأتي تفصيل الحديث عنها فيما بعد.

وأما المكون الدلالي:

فبعد أن يَلحَظ المكونُ التركيبي بُنى الجُمل يُفسِّر المكونُ الدلالي معاني هذه البنى، ويُعطي لها تأويلًا دلاليًّا، ويدرس دلالة العناصر اللغوية، "فهو يلتمس تحليل البنى التركيبية من الناحية الدلالية، أي يسند معنى أو أكثر إلى البنى التي يولدها المكون التركيبي"[(٢)]، ويتضمن قواعد الإسقاط التي تربط بين المفردات والبنى التركيبية وتحدد المعاني الناشئة من ارتباط المفردات ببعضها، فلكل عنصر سماته التي تؤهله للدخول في علاقة مع غيره، ومن هنا يلاحظ أن البنية العميقة ترتبط بالدلالات، فجملة (اشتعل الثلج في الماء) صحيحة التركيب مبنًى، لكنها غير مقبولة معنى؛ بسبب أن

---

(١) ينظر: زكريا، ميشال، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية** (الجملة البسيطة)، مرجع سابق ص:١٦.

(٢) زكريا، ميشال، المكون الدلالي في القواعد التوليدية والتحولية، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، لبنان: مركز الإنماء القومي، العدد:١٨- ١٩، (١٩٨٢م) ص:١٥.

السمات الدلالية للثلج لا تتناسب مع السمات الدلالية في (اشتعل)، والمكون الدلالي هو الذي يميّز الجمل الصحيحة نحويًا، والجمل غير الصحيحة والتي يبدو تركيبها السطحي صحيحًا[١].

وأما المكون الصوتي:

فيحتوي على مجموعة القوانين والقواعد التي تختص بدراسة الأصوات، والتغييرات التي تطرأ على المقطع الصوتي، وتنقُل هذه المكوناتُ الصوتية السلسلةَ النحوية التي تكونت في البنية العميقة إلى جملة سطحية لها خصائصها الصوتية، ويصبح لكل تركيب لغوي نطقًا خاصًّا به.

مراحل تطور القواعد التوليدية التحويلية:

إن هذه القواعد لم تأتِ دفعة واحدة، بل مرَّت بثلاث مراحل رئيسة:

- **المرحلة الأولى:** جسدها تشومسكي في كتابه "البنى التركيبية" الصادر عام (١٩٥٧م)، والذي كان في الحقيقة حصيلة تدريس مادة الألسنية، فلم يُكتب لأجل النشر، ومع ذلك يعتبر أول محاولة يقوم بها ألسني لبناء نظرية علمية متماسكة ودقيقة في مجال اللغة، حيث وضع فيه تشومسكي محاولاته الأولى في بناء النظرية التوليدية التحويلية، واحتوى على بعض ملامحها، وكان هدفه فيها تحليل مقدرة المتكلم على إنتاج الجمل التي لم يسمعها من قبل، وعلى أن يتفهمها[٢]، "وأن ينظر للجمل نظرة استنباطية صورية موضوعها فصل الجمل النحوية عن الجمل غير النحوية (اللاحنة) بتخصيص وتوفير أوصاف بنيوية لهذه الجمل"[٣] وأطلق على هذه النظرية فيما بعد اسم النظرية الكلاسيكية (CalssicalTheory)

---

(١) ينظر: تعليقات حلمي خليل، مترجم كتاب: **نظرية تشومسكي اللغوية** لجون ليونز، ص:١٦٠.

(٢) ينظر: زكريا، ميشال، التطور الذاتي في الألسنية التوليدية التحويلية، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص: ١٦.

(٣) الفهري، عبدالقادر الفاسي، **اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية** ، ط١، (الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٨٥م)، ص: ٦٣.

- المرحلة الثانية: ظهرت إلى حيز الوجود مع ظهور كتابه "مظاهر النظرية التركيبية" (Aspects of the Theory of Syntax) في عام (١٩٦٥م)، وتعرف هذه النظرية بالنظرية النموذجية (Standard Theory).
- **المرحلة الثالثة:** تبلورت بعدما نشر تشومسكي ثلاث مقالات مختلفة حول مكانة الدلالة والبنية العميقة في نظريته، والتي جمعها فيما بعد في كتاب واحد بعنوان "دراسات الدلالة في القواعد التوليدية"، (Studies on Semantics in Generative Grammar)، وذلك في سنة (١٩٧٢م)، وبات هذا الشكل الجديد يُعرف بالنظرية النموذجية الموسعة (Extended Standard Thcory).

التمييز بين القواعد التوليدية والقواعد التحويلية:

سبق القول إن الكفاية اللغوية هي النظام الداخلي الذي يسمح بتوليد عدد غير محدود من الجمل، ويتألف نظام القواعد في الكفاية اللغوية من جانبين:

- الجانب التوليدي: ومهمته إنتاج البنى الأساسية وتحديد المعنى.
- الجانب التحويلي: الذي يكون مسؤولًا عن العمليات اللغوية التي تجري على الجمل المنتجة في الجانب التوليدي للتحول إلى جمل يمكن عبورها إلى السطح اللغوي.

القواعد التوليدية (Generative Grammar):

إن مفهوم ومصطلح التوليد مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالجانب الإبداعي في اللغة، أي القدرة التي يمتلكها الإنسان على إنتاج الجمل وفهمها في لغته الأم، وإن لم يكن له معرفة سابقة بها، أي أن التوليد هو انبثاق تركيب أو مجموعة من التراكيب من جملة هي الأصل وتسمى الجملة الأصل بالجملة التوليدية. "وأهم وصف للجملة التوليدية أنها الجملة التي لها معنى مفيد مع كونها أقل عدد ممكن من الكلمات، ومع كونها خالية من ضروب التحويل"[(١)].

والقواعد التوليدية هي القواعد التي تولّد الجمل المقبولة في اللغة في حين أنها لا تولد جملًا غير مقبولة في اللغة؛ لأن اللغة على حد تعبير تشومسكي تتكون من مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل، كلٌّ جملة طولها محدود ومكونة من مجموعة متناهية من العناصر، وكلّ اللغات

(١) استيتية، سمير، **اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج)**، مرجع سابق، ص: ١٧٨.

الطبيعية في شكلها المنطوق أو المكتوب تتوافق مع هذا التعريف؛ ذلك لأن كلَّ لغة طبيعية تتكون من مجموعة محدودة من الأصوات أو مجموعة محدودة من الرموز الكتابية مع ذلك، فإنها تنتج جملًا لا نهاية لها [١].

ينبني النحو التوليدي عند تشومسكي على قواعد محددة، وهي تعد جزءًا مهمًا من العملية اللغوية التي تمر بها الجملة لتصل إلى شكلها النهائي، أي البنية السطحية أو الأداء الكلامي، وتنقسم القواعد التوليدية إلى نوعين هما:

- القواعد المحدودة الحالة (Finite State Grammar).
- قواعد بنية العبارة (Phrase Structure Grammar).

النوع الأول: القواعد المحدودة الحالة (Finite State Grammar):

ترجمت هذه القاعدة إلى العربية بتراجم مختلفة، منها: القواعد النحوية المحدودة[٢] أو القواعد المحدودة الحالات[٣] أو نحو المواقع المحدودة[٤]، أو نحو الحالات المنتهية[٥]، وتعد هذه القاعدة من أبسط النماذج النحوية التي قدمها تشومسكي، حيث تقوم على مبدأ توليد عدد غير محدود من الجمل بواسطة عدد محدود من القوانين المكررة، التي تعمل من خلال عدد محدود من الكلمات[٦]، فالجمل تنشأ عن طريق سلسلة من الاختيارات (Series of Choices) تبدأ من اليسار إلى اليمين، أي عند الانتهاء من اختيار العنصر الأول، فإن كلَّ اختيار يأتي عقب ذلك يرتبط

---

(١) ينظر: زكريا، ميشال، التطور الذاتي في الألسنية التوليدية التحويلية، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص: ١٦.

(٢) وهذه الترجمة لحلمي خليل، مترجم كتاب: **نظرية تشومسكي اللغوية** لجون ليونز، ص: ١٠٣، و ليوئيل يوسف عزيز، مترجم كتاب: **البنى التركيبية** لتشومسكي، مرجع سابق، ص:٢٦، ولحسام البهنساوي، مترجم كتاب: **اللغة والمسؤولية** لتشومسكي، مرجع سابق، ص:٤٣.

(٣) هذه الترجمة لأحمد مؤمن، في كتابه: **اللسانيات النشأة والتطور**، مرجع سابق، ص:٢١٦.

(٤) هذه الترجمة لمازن الوعر، في بحثه: (تشومسكي) المنشور في **مجلة الموقف الأدبي**، سوريا، العدد: ٢١٢- ٢١٣، (١٩٨٩م)، ص:٦٤.

(٥) هذه الترجمة لمصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة**، ط١، (إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠١٠م)، ص: ٥٤.

(٦) ينظر: تشومسكي، **البنى التركيبية**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مرجع سابق، ص: ٣٢.

بالعناصر التي سبق اختيارها مباشرة، وبناء على ذلك يجري التركيب النحوي (Syntactic Structure) للجملة[١].

ومعنى ذلك أن هذا النوع من القواعد ينظر لبناء الجملة وفق صورة مبسطة قائمة على اختيار الكلمة التي يريد أن يبدأ بها، ثم تلي ذلك اختيارات أخرى تسير حسب الاتجاه الخطي لكل لغة، تنقسم هذه الاختيارات بين إجبارية واختيارية تبعا للاختيار السابق لها[٢].

ويقدم تشومسكي المثال التالي[٣]:

- The man comes
- The men come

نجد أن الجملة ابتدأت بكلمة (The) من بين مجموعة من الكلمات في اللغة الإنجليزية، وهي من الكلمات التي تصلح أن تكون لها الصدارة في جمل هذه اللغة، ثم إن البدء بهذه الكلمة (The) يؤدي إلى اختيار كلمة (Men أو Man)، ولكن إذا وقع الاختيار على إحداهما، فإن ما يليها يصبح اختيارًا إجباريًا؛ لأن اختيار (Man) لا بد أن يتبعه اختيار (Comes)، في حين أن اختيار (Men) يؤدي إلى اختيار (Come)، ويمكن أن توسع دائرة الجملة بإضافة كلمات أخرى كأن تقول:
(The old man comes) أو (The old men come).

فيمكن تمديد الجمل إلى ما لا نهاية بإضافة المداخل اللسانية المناسبة، وذلك بتكرار أسماء الإشارة، وحروف العطف ... إلخ، ومن ثَمَّ يمكن وسم هذه القواعد بأنها قواعد مكررة؛ لأنها صالحة للتطبيق أكثر من مرة[٤].

وفي اللغة العربية تنطلق سلسلة الاختيارات من اليمين إلى اليسار - حسب السياق الخطي لهذه اللغة- ، فالعنصر الأول يحدِّد ما يليه مباشرة من عدة عناصر يختار منها ما يناسبه، فإذا ابتدأتَ باختيار اسم الإشارة (هذان) فإن ما بعده يستلزِم أن يكون اسمًا دالًا على المثنى المذكر،

---

(١) ينظر: ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، مرجع سابق، ص: ١٠٣.

(٢) المرجع السابق، انظر تعليقات المترجم: حلمي خليل، ص: ١٠٧.

(٣) المرجع السابق، ص: ١٠٧.

(٤) ينظر: درقاوي، مختار، نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية**، الجزائر، العدد: ١٣، (٢٠١٥م) ص: ٦.

فتقول: (هذان الطالبان)، ثم يلزم بعد ذلك أن تأتي بصيغة فعل مناسبة للمثنى المذكر، فتقول بالفعل المضارع (يحترمان) أو بالماضي (احترَما) ولا يمكن الإتيان بصيغة الأمر مطلقا، ثم تأتي بعد ذلك بمفعول به يحتوي على ضمير نصب عائد على المثنى، وأنت بالخيار بين التعبير بالمفرد أو الجمع (أستاذهما أو أساتذتهما)، وبالمذكر أو المؤنث (أستاذهما أو أستاذتهما).

أما إذا ابتدأت بصيغة الجمع (هؤلاء) فأنت بالخيار بين اختيار جمع المذكر أو المؤنث (الطلاب أو الطالبات)، وعلى أساسه يكون اختيار الفعل، فإن قلت: (هؤلاء الطلاب) وجب اختيار الفعل (يحترمون)، وإن قلت: (هؤلاء الطالبات) وجب اختيار الفعل (يحترمن)، وأكملت بعدها المفعول به، ولك التعبير بالاسم بدل الفعل فتقول: (هؤلاء الطلاب محترمون) و (هؤلاء الطالبات محترمات).

لقد أدى هذا النموذج من القواعد إلى نشوء جمل غير نحوية وغير مقبولة، لا تتوافق وحدس المتكلم، كجملة (هذا الرجل الذي عينه واقفة) فهي غير مستقيمة في المعنى؛ لأنه لا يوجد ترابط دلالي بين كلمة (عين) وكلمة (واقفة).

أضف إلى ذلك أن هذه القواعد ليس لديها القدرة الكافية على تحليل كل التراكيب اللغوية الموجودة داخل أي لغة إنسانية، بالإضافة إلى أن ما يتولد عن هذه الطريقة محدود، بينما اللغة تقدم جُملا لا نهاية لها، فالقدرة التوليدية فيها ضعيفة؛ لأنها غير قادرة على توليد الجمل النحوية، وتقديم وصف بنيوي لهذه الجمل في الوقت نفسه؛ ولأجل ذلك خَلُصَ تشومسكي إلى قصور هذا النموذج، وأنه غير كافٍ لوصف ودراسة اللغات الطبيعية، فاقترح النمط الثاني من أنماط القواعد التوليدية الذي سمَّاه قواعد بنية العبارة[1].

(١) ينظر: مؤمن، أحمد، **اللسانيات النشأة والتطور**، مرجع سابق، ٢٢٠، وكذلك: غلفان، مصطفى، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة**، مرجع سابق، ص: ٥٥.

النوع الثاني: قواعد بنية العبارة (Phrase Structure Grammar):

تُرجمت هذه القاعدة إلى العربية بتراجم مختلفة، منها: قواعد بنية العبارة[١]، أو بنية العبارات[٢] أو قواعد تركيب أركان الجملة[٣]، أو النموذج المركبي[٤]، وهذا النوع الثاني من القواعد التوليدية، ويعد أكثر تلاؤمًا من النموذج الأول؛ فنظرًا لقصور النموذج الأول لكونه غير قادر على توليد بعض الجمل طرح تشومسكي هذا النموذج ووصفه بأنه أكثر قوة وفعالية من النموذج السابق، وأكثر تلاؤمًا في وصف اللغات الإنسانية من سابقه[٥]؛ وذلك لقدرته الكامنة في توليد أكبر عدد ممكن من الجمل، "كما يمتاز بالدقة الشديدة المتوخاة في النظر إلى كل كلمة تنتمي إلى طبقات معينة من الكلام، كأن تكون اسمًا أو فعلا"[٦]، ذلك لأن الكلمات تمثل الثروة اللفظية للغة، وتندرج هذه الكلمات تحت فئات نحوية أو طبقات نحوية تنتمي إليها، كأن تكون اسمًا أو فعلا، فلابد من تحديد الكلمة من الناحية النحوية[٧].

ويمكن توضيح الصورة التي بنى عليها تشومسكي قواعد تركيب الجملة بالقواعد الآتية [٨]:

- الجملة ⟵ المركب الاسمي + المركب فعلي.
- المركب الاسمي ⟵ أداة تعريف + الاسم.
- المركب الفعلي ⟵ الفعل + المركب الاسمي.
- أداة تعريف ⟵ أل.

---

(١) هذه الترجمة ليوئيل يوسف عزيز، مترجم كتاب: **البنى التركيبية** لتشومسكي، مرجع سابق، ص:٣٥، ولحسام البهنساوي، مترجم كتاب: **اللغة والمسؤولية** لتشومسكي، مرجع سابق، ص:٤٣.

(٢) هذه الترجمة لمازن الوعر في بحثه (تشومسكي)، **مجلة الموقف الأدبي**، مرجع سابق، ص:٦٤.

(٣) هذه الترجمة لحلمي خليل، مترجم كتاب: **نظرية تشومسكي اللغوية** لجون ليونز، ص:١١٣، ويسميها (المكونات التركيبية) في موضع آخر، ص:١١٧.

(٤) هذه الترجمة لمصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة**، مرجع سابق، ص: ٥٦.

(٥) ينظر: : تشومسكي، **البنى التركيبية**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مرجع سابق، ص:٣٧.

(٦) درقاوي، مختار، نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية**، مرجع سابق ص: ٧.

(٧) ينظر: ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، مرجع سابق، ص: ١٠٢

(٨) المرجع السابق، ص:١٢١.

- الاسم ⟵ (رجل، كرة، كتاب، ....).
- الفعل ⟵ (جلس، قرأ، أخذ ....).

ويتجلى من خلال هذا النموذج منهج مهم، هو (قواعد إعادة الكتابة) الذي يحلل فيه الجملة إلى مختلف عناصرها، ويرمز له بالسهم (⟵) الذي يعني أن ما قبل السهم تُعاد كتابته بما بعد السهم؛ لأجل توضيح مكونات الجملة والعلاقات القائمة بينها.

فلتحليل مكونات جملة بسيطة كـ: (The man hit the ball) نجد أنها تتكون من: المسند إليه (The man) والمسند (hit the ball)، وأن المسند إليه عبارة عن مركب اسمي مكون من: أداة تعريف(the) واسم (man)، وأما المسند عبارة عن مركب فعلي مكون من: فعل (hit) ومفعول (the ball) هذا المفعول هو مركب اسمي مكون من أداة تعريف واسم، وهو يشبه المسند إليه في هذا.

والجدير بالذكر أن هذا التحليل يشبه كثيرا التحليل الذي قدمه البلومفلديون تحت مسمى: (تحليل المكونات المباشرة)، لكن "تشومسكي قد أضاف إلى ذلك إضافة هامة تتمثل في النتائج التي قدمها للتركيب النحوي، حيث يُعد أول من كشف عن الكيفية التي يمكن أن يظهر بها التركيب النحوي إلى حيز الوجود بواسطة نظام من القواعد التقليدية"[١].

ومعنى (المكونات المباشرة) أي تحليل الجملة إلى أجزائها المباشرة التي تتكون من كلمات ومورفيمات يكون بينها صلة أو مجموع صلاتٍ وعلاقات تربط بعضها ببعض، فمثلا في جملة (الرجل القوي ضرب الكرة)، توجد صلة بين كلمتي (الرجل والقوي) لا نجدها مثلا بين الكلمتين (القوي والكرة)، مما يبرر اعتبار الكلمتين (الرجل القوي) عنصرًا واحدًا يسمى (الجزء المباشر)، وكذلك هو الحال بين الكلمتين(ضرب والكرة).

وعند تطبيق هذا النموذج تُحلل الجملة إلى أجزائها المباشرة، ثم يُحلل كل جزء إلى أجزائه المباشرة، وهكذا إلى أن نصل إلى الكلمات والمورفيمات، وهكذا تُحلَّل جملة (الرجل ضرب الكرة) إلى جزأيها المباشرين، وهما: (الرجل) و (ضرب الكرة)، ثم يُحلل المكون الفعلي (ضرب الكرة) إلى جزأيه المباشرين (ضرب) و (الكرة)، ثم نحلل المكونين الاسميين (الرجل) و (الكرة) إلى أداة التعريف والاسم.

---

(١) ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، المرجع السابق، ص:١٢٠.

ويمكن توضيح صورة قواعد تركيب أركان الجملة بصورة أيسر عن طريق التحليل الشجري الآتي:

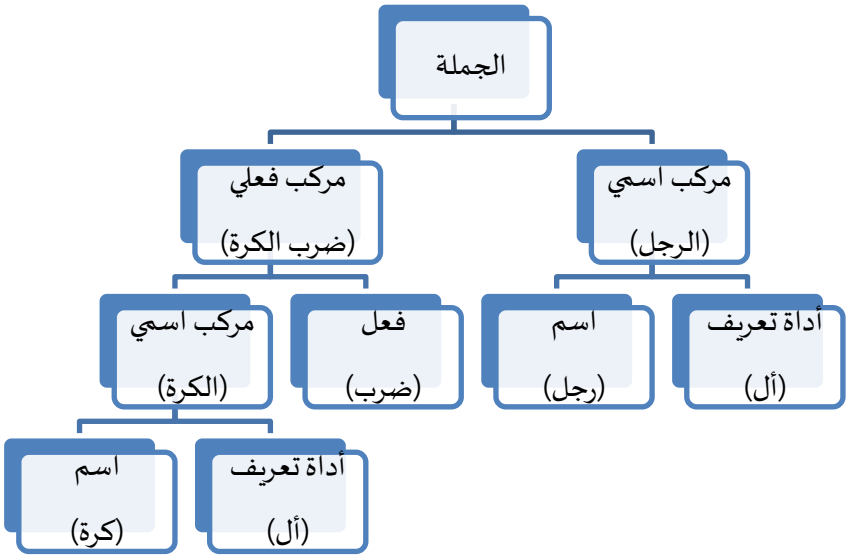

شكل رقم(١-٢) قواعد تركيب أركان الجملة عند تشومسكي

يعتبر هذا النموذج من القواعد أفضل من النموذج الذي سبقه، غير أن تشومسكي يرى فيه بعض جوانب الضعف؛ لأنه لا يستطيع وصف جميع الجمل في اللغة، "ومنها الجمل التي تكون بينها علاقة متبادلة كالجمل المبنية للمعلوم (Active) والجمل المبنية للمجهول (Passive) في اللغة الإنجليزية"[١].

أضف إلى ذلك أن هذا التحليل إلى أركان الجملة مرتبطٌ أساسًا بالمبنى دون المعنى، حيث يقف عاجزا عن تحليل بعض الجمل التي تحتمل أكثر من معنى أو ما يسمى بالجملة الغامضة[٢]، وهذا ما بيّنه تشومسكي في جملة:

(Old men and women) فهي من الجمل الغامضة؛

لأن الصفة (Old) قد تكون لكلمة (men) فقط، ويعبَّر عنها عن طريق الأقواس بـ:

(Old men) and women

وقد تكون الصفة لكلا الكلمتين (men ,women) ويعبر عنها عن طريق الأقواس بـ:

Old (men and women)

---

(١) ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، المرجع السابق، ص: ١٣٠

(٢) المرجع السابق، انظر تعليقات المترجم: حلمي خليل، ص: ١١٦.

وهذا الغموض لا يمكن اكتشافه عن طريق نموذج تركيب أركان الجملة[١]، وهو ما سماه بعض اللسانيين العرب بالالتباس وأوردوا له بعض الأمثلة : (الرجال والأولاد الأقوياء)[٢]، فقد يكون المعنى: الرجال (والأولاد الأقوياء)، وقد يكون (الرجال والأولاد) الأقوياء.

ومن جانب آخر نجد هذا النموذج عاجزًا عن تحليل مثل هذه الجمل: (دُفِع المال من زيد) و (سُرِق المال من زيد) فهو ينظر إلى هاتين الجملتين على أنهما متماثلتان؛ لأنه ينظر للجانب السطحي فيهما، في حين أن التركيب العميق فيهما مختلف، ففي الأولى دفع زيدٌ المالَ ، وفي الثانية سُرِق منه.

والذي يُلحظ من هذا أن الجمل بجانب بنيتها الظاهرة تحتوي على بنية عميقة تضبط خواصها الدلالية، فلا يمكن الاكتفاء بنموذج بنية العبارة لأنه يُقدِّم تحليلا لسطح الجملة[٣]، وبعبارة أوسع يمكن القول إن هذا النموذج لا يستطيع تحليل الجمل التي يكون لها أكثر من بنية عميقة في تركيبها السطحي، ولا الجمل التي يكون بناؤها السطحي يختلف عن بنائها العميق؛ وذلك لأنه يكتفي بدراسة ما هو ظاهر في التركيب، ولا يستطيع تقديم معلومات كافية عن البنية الداخلية للتركيب[٤].

أضف إلى هذا وذاك أن توليد بعض الجمل في اللغة العربية، كالجمل الفعلية، وفق هذا النموذج فيه نوعٌ من الصعوبة، حيث إن تحليل الجملة إلى أجزائها "يفترض التوالي بين العناصر التي تتكوَّن منها الأجزاء المباشرة"[٥] كما في: (الرجل القوي) و(ضرب الكرة) في جملة (الرجل القوي ضرب الكرة)، لكن تطبيق هذا النموذج على الجمل الفعلية في اللغة العربية فيه نوع من الصعوبة؛ وذلك لعدم توالي العناصر التي يتكون منها الجزء، حيث لا تأتي متتالية من حيث الترتيب، كما في جملة (ضرب الرجل القوي الكرة) على سبيل المثال، حيث فصل بين عناصر الجزء المباشر (ضرب الكرة) بعناصر جزء آخر وهي (الرجل القوي).

---

(١) ينظر: ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، المرجع السابق، ص: ١١٨- ١٣٠.

(٢) ينظر: فاخوري، عادل، **اللسانية التوليدية والتحويلية**، ط١، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠م)، ص: ٢١، وانظر أيضا: غلفان، مصطفى، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة**، مرجع سابق، ص: ٧٢، ٧٣.

(٣) ينظر: فاخوري، المرجع السابق، ص: ٢٣.

(٤) ينظر: غلفان، مصطفى، مرجع سابق، ص: ٩٦.

(٥)الرشيد، أبو بكر، استخدام التحويلات النحوية في دراسة اللغة العربية، **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، السودان، المجلد الأول، العدد الأول، (١٩٨٢م)، ص:٦٩.

وليس الأمر فقط من حيث اختلاف ترتيب العناصر بتقديم أو تأخير، بل إلى جانب ذلك وُجد أن هذا النموذج "غير صالح للتطبيق على تراكيب زِيدَ فيها مكوّنٌ نحوي أو أكثر، أو حذف منها"[١].

وبعد أن أقرَّ تشومسكي بقصور نموذجيه السابقين في تفسير البني التركيبية للجمل اتجه إلى عرض النموذج الثالث الذي أحدث به ثورة في اللسانيات، وبه اكتمل التمثيل والتفسير للتركيب الجملي، وأصبح وثيق الصلة بالجانب الدلالي، وهذا النموذج هو نموذج القواعد التحويلية.

القواعد التحويلية (Transformational Grammar):

الحاجة إلى هذا النموذج:

لقد سبق القول إن النماذج السابقة "قاصرة بمفردها عن الوصول إلى وصف شامل لتراكيب الجمل بطريقة مُرضية، ولابد إذا توخينا الشمول والبساطة في وصفنا النحوي من استكمال قواعد تراكيب التعابير بنوع آخر من القواعد هو التحويلات النحوية"[٢] أو القواعد التحويلية.

ذلك أن هذا النوع من القواعد قد قدّم حلولا لقصور النموذجين السابقين، وكان أوسع أفقًا وأكثر شمولية منهما، فهو يستعمل قواعد بنية العبارة نفسها في تحديد العلاقات العميقة بين مكونات التركيب الأساسية، ثم يستعمل تحويلات نحوية أخرى للوصول إلى الشكل عن طريق إضافة أو حذف أو استبدال أو إعادة ترتيب العناصر التي تتكون منها الجمل[٣].

بمعنى أنه ابتدع نموذجًا جديدًا من القواعد تختلف في طبيعتها والوظائف التي تقوم بها عن القواعد في النموذجين السابقين، كما يقدّم هذا النموذج وصفًا دقيقًا وشاملًا للبنى اللغوية على اختلاف أشكالها وفي مختلف حالاتها، ولا يكتفي بإحصاء مكونات التركيب وتجزئتها إلى مكوناتها المباشرة.

---

(١) الرجوبي، محمد، النحو التحويلي عند تشومسكي التطورات وعناصر التحويل، **المجلة العلمية لكلية التربية**، ليبيا: جامعة مصراتة، المجلد الثاني، العدد:٨، (٢٠١٧م)، ص:٧٣.

(٢) الرشيد، أبو بكر ، استخدام التحويلات النحوية في دراسة اللغة العربية، **المجلة العربية للدراسات اللغوية** مرجع سابق ، ص: ٧٧، وينظر أيضا: ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، مرجع سابق، ص: ١٣٥.

(٣) ينظر: الرشيد، أبو بكر، المرجع السابق، ص: ٧٦، ٧٧.

فعن طريق تطبيق إحدى قواعد التحويل، وهي إعادة ترتيب العناصر أمكنَ بذلك حلّ الصعوبة الناتجة عن عدم توالي عناصر الجزء الواحد في الجملة الفعلية من حيث الترتيب، كما في جملة (ضرب الرجل الكرة) على سبيل المثال.

وعن طريق تطبيق قاعدة التحويل بالحذف أمكن تحليل جملة الفعل المبني للمجهول، والتي عجز نموذج قواعد بنية العبارة عن تحليلها؛ وبذلك قدم تشومسكي قواعد أكثر مرونة في التعامل مع الحالات التي استعصى التعامل معها في النموذجين السابقين، عُرفت هذه القواعد بأنماط التحويل، كما سيأتي الحديث عنها بمزيد من التفصيل.

وللتحويل دور كبير في كشف الغموض عن التراكيب المُلبِسة أو الغامضة (Ambiguit Grammatical) ففي بعض الأحيان يكون لبعض التراكيب أكثر من معنى محتمل، أو يمكن ردها إلى أكثر من بنية عميقة[١].

ومن هذه التراكيب المُلبسة[٢]:

- المصدر المضاف: كما في قولهم: (مساعدة الوالدين)، فقد يعني هذا التركيب:
  - أن المساعدة مقدمة من الوالدين.
  - أو أن المساعدة مقدّمة لهما.
- التشبيه بعد النفي: كما في قولهم: (لا يكتب الرجل مثل أخيه)، فقد يعني هذا التركيب:
  - أن الولد لا يكتب وأخاه لا يكتب أيضًا
  - أو أن كليهما يكتب لكن الأخ أفضل في الكتابة.
  - أو أن الولد لا يكتب ، ولكن أخاه يكتب.
- الجار والمجرور: كما في قولهم: (وجدت الرابطة لحماية الأطفال من جميع المذاهب)، فقد يعني هذا التركيب:
  - أن الأطفال من جميع المذاهب.
  - أو أن الحماية من جميع المذاهب.

---

(١) ينظر: الخولي، محمد، **معجم علم اللغة النظري**، ط٢، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩١م) ، ص: ١٣،١٢.

(٢) ينظر: الخولي، محمد، **دراسات لغوية**، (د،ط) (عمّ ان: دار الفلاح للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م)، ص: ١١٥ وما بعدها.

- الموصوف والصفة المنسوبة: كما في قولهم: (التعاون الجماعي)، فقد يعني هذا التركيب:
  - أن التعاون يكون بين جماعة وجماعة.
  - أو أن التعاون يكون بين أفراد الجماعة الواحدة.
- الغموض في رد المعطوف على المعطوف عليه بعد حرف العطف (الواو): كما في قولهم: (ينتجون الصواريخ المضادة للطائرات والمصفحات)، فقد يعني هذا التركيب:
  - أنهم ينتجون الصواريخ والمصفحات.
  - أنهم ينتجون نوعين من الصواريخ: نوعًا مضادًا للطائرات، ونوعًا مضادًا للمصفحات.
- الغموض في رد المعطوف على المعطوف عليه بعد حرف العطف (أو): كما في قولهم: (العلوم أو الدراسات الإنسانية)، فقد يعني هذا التركيب:
  - أن العلوم هي الدراسات الإنسانية.
  - أو أن العلوم تختلف عن الدراسات الإنسانية.
  - أن العلوم هي الدراسات ، وكلاهما إنسانية.
- الغموض في رد الصفة إلى المضاف أو المضاف إليه: كما في قولهم: (اختبار الذكاء اللغوي)، فقد يعني هذا التركيب:
  - أن الاختبار هو اللغوي.
  - أو أن الذكاء هو اللغوي.

وقد حاول بعض الباحثين في النظرية التحويلية تتبع هذه التراكيب الغامضة في اللغة العربية، وخَلَصوا بأن للتحويل دورٌ كبير في كشف غموضها وتوضيح اللبس فيها[١] وعن طريق قواعده التحويلية يمكن الكشف عن هذا التعدد في البنيات العميقة[٢]، وسيأتي الحديث عن هذا في أنماط التحويل.

---

(١) ينظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص:٩٢، البار، ابتهال، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، دراسة نظرية تحليلية**، ط١،(إربد: عالم الكتب الحديث،٢٠١٤م)، ص: ١٨٣ وما بعدها.

(٢) ينظر: غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة**، مرجع سابق، ص: ١٠١.

تعريف التحويل:

إن من الحق - قبل التعريف بالتحويل وخصائصه- الإشادة بأن تشومسكي استقى فكرة التحويل من أستاذه هاريس الذي ذهب إلى أن التحويل يكون باشتقاق جملة أو عدة جمل من جملة تسمى (الجملة النواة)[١]، لقد انطلقا من نقطة تصورهما للتحويل على أنه علاقة بين الجمل، لكن بعد ذلك اختلف الرجلان ليسلك كل منهما طريقه في صياغة هذه القواعد التحويلية[٢]، فوُجدت بعض الاختلافات الجوهرية بينهما، فهاريس كان يركز على الجانب التوزيعي الذي أعاق تلميذه تشومسكي في نموذجه القائم ضمن الإطار التوليدي التحويلي، وهذا ما جعله يقول: "أما في نظريتي فالتحويلات تُحدَّد بطريقة مختلفة عن هاريس، الأمر الذي يدفعني للاعتقاد أنه كان من الأحسن لو أني اخترت مصطلحًا آخر بدل مصطلح هاريس -التحويل-"[٣]، ويبقى الفضل لتشومسكي في تطوير هذه النظرية، ما مكّنها أن تحتل تلك المكانة وتلفت إليها الأنظار.

ومن هنا وجب تسليط الضوء على هذا النموذج، خاصة وأنه صار عنوانا لهذا المنهج بأكمله، فالتحويل عند تشومسكي هو علاقة تجمع بين تركيبين وتربط بينهما، حيث يتم "تحويل التركيب الباطني المجرد الذي يحتوي على معنى الجملة إلى التركيب الظاهري المحسوس، الذي يُجسِّد مبنى الجملة وشكلها شبه النهائي"[٤].

ويفسر ذلك جون ليونز بأن " أية قواعد تعطي لكل جملة في اللغة تركيبا باطنيا وتركيبا ظاهريا، وتربط بينهما بنظام خاص يمكن أن تكون قواعد تحويلية ولو لم تصف نفسها بذلك"[٥]، فوصف العلاقة بين التركيب الباطني والتركيب الظاهري يسمى تحويلًا، فالتركيب الباطني يعطي

---

(١) ينظر: استيتية، سمير شريف، **اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج)** ، مرجع سابق، ص: ١٧٨.

(٢) ينظر: غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة**، مرجع سابق، ص: ٩٨.

(٣) ينظر: العلوي، شفيقة، **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة** ، مرجع سابق،، ص: ٥٨، ٥٩.

(٤) تشومسكي، **ملامح النظرية التركيبية (Aspects of the theory of syntax)**: ص:٨٨، نقلا عن: محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص:٣٨، ونقلا أيضا عن: النعيمي، هدى موفق عبدالعزيز، **أنماط التحويل في الجملة الفعلية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم (سورة آل عمران أنموذجا)** رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، (٢٠٠٩م)،ص: ١٨.

(٥) ينظر: ليونز، في كتابه **(Introduction to theoretical linguistics)**، ص:٢٤٨، نقلا عن: محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص:٢٢.

المعنى الأساسي للجملة، وهو تركيبٌ مجردٌ وفرضي يتوقف عليه معنى الجملة وتركيبها بعد أن تصبح تركيبًا ظاهريًا[١].

"فالتحويل - في أبسط تعريفاته- هو تحويل جملة إلى أخرى، أو تركيب إلى آخر، والجملة المحَوَّل عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل، والقواعد التي تتحكم في تحويل جملة الأصل أو البنية العميقة هي القواعد التحويلية، وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة، أو تنقلها من موقع إلى آخر، أو تحولها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة"[٢].

ومما سبق يمكن القول إن التحويل هو إجراء يُحوِّل البنية العميقة للغة إلى البنية السطحية بواسطة عناصر تحويلية كالحذف والزيادة وإعادة الترتيب وغيرها من عناصر التحويل، وهذه القواعد التحويلية هي قوانين تكميلية تكمل الدور الذي تقوم به القواعد التوليدية، فهي تعمل بعد القواعد التوليدية.

القواعد التوليدية وعلاقتها بالقواعد التحويلية:

سبق القول إن القواعد التوليدية هي الجملة الأصل التي ينبثق منها تركيب أو مجموعة من التراكيب، "وهي تزودنا بأساس نستطيع أن نشتق منه جميع الجمل باستخدام تحويلات بسيطة"[٣] وتسمى هذه الجملة الأصل بالجملة التوليدية. "وأهم وصف لها أنها الجملة التي لها معنى مفيد، مع كونها أقل عدد ممكن من الكلمات، ومع كونها خالية من عناصر التحويل، فجملة (جاء زيد) جملة توليدية، أما جملة (زيد جاء) فليست توليدية؛ لأن فيها تقديمًا وتأخيرًا، وهما من وجوه التحويل"[٤].

أما القواعد التحويلية فهي قوانين تكميلية تكمل الدور الذي تقوم به القواعد التوليدية، فهي تعمل بعد القواعد التوليدية، حيث تجرى عليها مجموعة من العمليات اللغوية، تسمى بالعناصر التحويلية أو الأنماط التحويلية: كالحذف والزيادة والاستبدال والتقديم والتأخير وغيرها من عناصر التحويل، ومن ثَمَّ تصبح الجملة مختلفة عن شكلها الأوّلي المبدئي الذي كان في البنية العميقة.

---

(١) ينظر: الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق،ص:٢٢

(٢) عبداللطيف، محمد حماسة، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، مرجع سابق، ص: ١٣.

(٣) تشومسكي، **البنى التركيبية**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مرجع سابق، ص: ٨٣.

(٤) استيتية، سمير شريف، **اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج)** ، مرجع سابق، ص:١٧٨ (بتصرف يسير).

فكل قواعد تحويلية هي توليدية في الوقت ذاته، لكن ليس بالضرورة أن تكون القواعد التوليدية تحويلية[١]، فكل قاعدة تحويلية توليدية، وليس كل قاعدة توليدية تحويليةً.

وفي مساق ذلك كله ينطلق تشومسكي من فكرة مُفادها أن الجملة الواحدة يمكن تحويلها إلى عدد كبير من الجمل[٢].

فمثلا الجمل الآتية:

- أكل الولدُ الخبزَ في البيت
- أكل الولدُ في البيت الخبزَ
- أكل الخبزَ الولدُ في البيت
- أكل في البيت الولدُ الخبزَ
- الولد أكل الخبز في البيت.
- الولد أكل في البيت الخبزَ.
- الولد في البيت أكل الخبز.
- في البيت أكل الولد الخبز.
- في البيت أكلَ الخبزَ الولدُ.
- في البيت الولدُ أكل الخبز.
- في البيت الخبز أكله الولد.
- الخبزَ أكله الولد في البيت.
- الخبزَ أكله في البيت الولد.
- الخبزَ في البيت أكله الولد.
- أُكِل الخبز في البيت.
- أُكِل في البيت الخبزُ.
- الخبزُ أُكِل في البيت.
- أُكِل الخبزُ من قِبَلِ الولدِ .... إلخ

---

(١) ينظر: الخولي، محمد، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص: ٢٤.

(٢) ينظر: استيتية، **اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج)** ، مرجع سابق، ص: ١٧٩.

فكل هذه الجمل اتخذت أشكالا مختلفة -أي "أنماطًا سطحية- لمكونات أساسية واحدة تُمثَّل بها الجمل على المستوى العميق"[١]، أي أن تعدُّد هذه الجمل جاء نتيجة إعمال عدة تحويلات مختلفة في مكونات أساسية واحدة تظهر على المستوى العميق، والنظرية التحويلية توضح العلاقات الموجودة بين هذه الجمل، وتحلل المكونات الأساسية الموجودة في التركيب العميق الذي يكون أساسًا للمعاني، وتوضح التحويل الذي حصل فيها فجاءت بأشكال متباينة على المستوى السطحي[٢]؛ فعندما تفيد أكثر من جملة واحدة المعنى ذاته، بالرغم من تباين تراكيبها، نقول إن هذه الجمل متحولة من جملة واحدة موجودة في مستوى البنية العميقة[٣]، ولذلك يقول بوقرة: "إن القواعد التحويلية تولد عددًا كبيرًا من الجمل، انطلاقًا من البنية العميقة نحو بياناتٍ سطحية متعددة، وذلك عن طريق تطبيق قواعد الحذف والزيادة والتعويض ... إلخ[٤].

تكون الجملة التوليدية لغرض الإخبار، وغايتها نقل الخبر من المتكلم إلى السامع أو المخاطب، من غير توكيد أو نفي أو شرط أو نداء أو تحذير أو إغراء أو اختصاص أو تعظيم ... إلخ، فإذا أراد المتكلم إضافة هذه المعاني فعليه أن يحوِّل الجملة من إطارها إلى إطار آخر، فالتحويلية لإضافة معنى جديد تَحوَّلَ عن المعنى الذي كان للجملة التوليدية، بواسطة أنماط التحويل المختلفة[٥].

وقد يتسع التحويل في الجملة ليشمل التحويل في المعنى أيضا حيث تكون الجملة في ظاهرها على تركيب، ويُقصد به معنى تركيب آخر"[٦]، وهو أن تكون الجملة في بنيتها السطحية تدل على معنى مغاير للمعنى الذي تدل عليه في بنيتها العميقة، كأن يكون ظاهر الجملة الإخبار وقصدها

---

(١) الرشيد، أبو بكر، استخدام التحويلات النحوية في دراسة اللغة العربية، **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، مرجع سابق، ص:٨٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص: ٨٧.

(٣) ينظر: زكريا، ميشال، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية** (الجملة البسيطة)، مرجع سابق، ص: ١٤.

(٤) بوقرة، نعمان، **المدارس اللسانية المعاصرة**، مرجع سابق، ص: ١٤٨.

(٥) ينظر: عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها**، مرجع سابق، ص:٨٨، وبشير، خيرية بشير أحمد ، الجملة العربية بين التوليدية والتحويلية، **المجلة الليبية للدراسات**، ليبيا: دار الزاوية للكتاب، ع: ٨، (٢٠١٥م) ص:١٦.

(٦) عبداللطيف، محمد حماسة ، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، مرجع سابق، ص: ٨٦.

الطلب، أو يكون ظاهرها الاستفهام وقصدها التعجب أو التحقير ... وهو ما أسماه أحد الباحثين بالتحويل الدلالي كنوعٍ جديد من التحويل[١].

أنواع القوانين التحويلية:

للوصول بالبنية العميقة إلى شكلها النهائي (البنية السطحية) لابد أن تخضع لمجموعة من القوانين والقواعد التحويلية، وتأتي هذه القوانين على صنفين مختلفين:

- القانون الاختياري أو الجوازي (optional rule):

وهو القانون الذي يجوز تطبيقه وعدم تطبيقه، وهذه القوانين هي التي تتيح لنا التنويع في الكلام، فالمتكلم له الخيار في أن يقول أي صيغة مما يلي:

جاهد الكاتب بالقلم، بالقلم جاهد الكاتب، الكاتب جاهد بالقلم، جاهد بالقلم الكاتب[٢].

والأمثلة على هذا القانون كثيرة، منها: قاعدة البناء للمجهول، أو تقديم المفعول به على الفاعل جوازا، أو قواعد النهي والاستفهام ... إلخ.

- القانون الإجباري أو الوجوبي (obligatory rule):

وهو القانون الذي لابد من تطبيقه على كل جملة؛ لتصبح صحيحة نحويا[٣]، وبدونه تصبح الجملة غير قواعدية، أو تنتقل إلى بنية عميقة أخرى.

ومن أمثلته: قاعدة المطابقة في العدد والجنس في الحالات الوجوبية للمطابقة، وحذف الفعل في باب الإغراء والتحذير والاختصاص، واستخدام حركة الكسر بدل الفتح عند نصب جمع المؤنث السالم ... إلخ.

وهذه القوانين لا تتم إلا بمجموعة من العناصر تسمى عناصر التحويل أو أنماط التحويل.

---

(١) ينظر: زيد، فضل يوسف يوسف، البنية العميقة ودورها في التحليل النحوي لدى سيبويه، **سلسلة دراسات عربية وإسلامية، مركز اللغات الأجنبية والترجمة** ، مرجع سابق، ص: ١٧٠- ١٧٧.

(٢) ينظر: الخولي، **دراسات لغوية**، مرجع سابق، ص: ٦١.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص: ٦٢

أنماط التحويل عند تشومسكي:

هي مجموعة من القوانين اللغوية تنقل الجملة البسيطة التوليدية إلى جملة تحويلية، أي يتمّ بموجبها تحويل التراكيب الباطنية إلى تراكيب ظاهرية[١]، وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة، أو تنقلها من موقع لآخر، أو تحولها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة[٢]، "وقد أكد تشومسكي أن هذه القواعد هي وحدها القادرة على وصف اللغة، وتفسير معطياتها، كما أنها هي وحدها القادرة على الربط بين الجمل التي بينها صلة ما، وهي أيضا القادرة على كشف الغموض الذي يكتنف بعضها"[٣]، ومن أهم عناصر التحويل التي ذكرها تشومسكي:

- الحذف (Deletion)

يتم بموجب هذا النمط حذف عنصر أو أكثر من عناصر التركيب.

ويمكن تمثيله بـ: أ + ب ⇐ ب

بمعنى تحوُّل العملية أ + ب إلى (ب) فقط[٤]، أي أن (أ) حذِفت.

وهو ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية، حين يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة، أو التي يمكن فهمها من السياق[٥]، ويبين تشومسكي بأنه يمكن حذف عنصر ما فقط إذا كان مقرَّرًا ذلك من خلال عبارة تركيبية متعلِّقة به، وتحتوي سماته المعجمية، أو إذا كان عنصرًا ذا دلالة ذاتية؛ ولأجل ذلك أتى بالمثال:

- الرجل [الذي جون رأى] The man [who John saw]

---

(١) ينظر: النعيمي، هدى موفق، **أنماط التحويل في الجملة الفعلية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم (سورة آل عمران أنموذجا)** رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص: ٢٤.

(٢) عبداللطيف، محمد حماسة ، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي** ، مرجع سابق، ص:١٣.

(٣) الجندي، طه محمد، صيغ الأمر في العربية، بحث في ضوء نظرية القواعد التوليدية والتحويلية، **مجلة كلية العلوم جامعة القاهرة**، مصر، العدد: ٢٤، (١٩٩٩م)، ص: ١٢٠.

(٤) الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص: ٣٨.

(٥) الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، (د.ط)، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٦م)، ص:١٤٩.

وبيّن أنّ العبارة الاسمية (الرجل) تقرِّر دلالةَ ضمير الوصل[١] (Who) بمعنى أن الاسم الموصول تَحدَّدَ عن طريق هذه العبارة الاسمية؛ ومن ثَمَّ يمكن حذفه، ونحصل على:

- الرجل [جون رأى] أو رآه The man [John saw]

ويجب التنبيه إلى أن حذف الاسم الموصول هنا لا يمكن تطبيقه على اللغة العربية مع بقاء محل الجملة صلة لهذا الموصول المحذوف، "فالتركيب: الرجل [جون رآه] صحيح على أنه جملة، وغير صحيح على أنه مركب اسمي وُصِف فيه الرجل باسم موصول محذوف"[٢].

ويُبيِّن تشومسكي أنه إذا كان ضمير الوصل لا يقرره أيُّ شيء كما في تركيب:

- أتساءل [من جون رأى] I wonder [who John saw]

فإنه عند حذف ضمير الوصل هذا، فإن الجملة تصبح غير قواعدية:

- أتساءل [جون رأى] I wonder [John saw][٣]

ومن أمثلة الحذف: حذف الفاعل، كما في: (Penelope hates to wash dishes) ، فالجملة احتوت على فعلين، وعليه فإن (Penelope) في البنية العميقة هي الفاعل للفعل الثاني (wash)، لكنه حذفه عند التحويل إلى البنية السطحية[٤].

---

(١) ضمير الوصل يقصد به الاسم الموصولِ

(٢) ينظر: تعليقات مترجم كتاب **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها**، لتشومسكي، ترجمة وتعليق: محمد فتيح، ط١، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٣م)، ص: ١٤٦، ١٤٧.

(٣) ينظر: تشومسكي، **معرفة اللغة**، ترجمة: محي الدين حميدي، ط١، (الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م)، ص: ١٢٦ – ١٢٩.

(٤) الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، مرجع سابق، ص:١٥٠.

- الزيادة أو الإضافة (Addition)

يتم بموجب هذا النمط زيادة عنصر أو أكثر من عناصر التركيب، على أن يتم بقاء العنصر الأول على ما هو عليه، ويضاف إليه عنصر آخر أو أكثر من عنصر[١].

ويمكن تمثيله بـ: أ ⇐ أ + ب[٢].

أو: أ + ب ⇐ أ + ب + ج[٣].

ومن أمثلة الزيادة الذي جاء بها تشومسكي في كتابه البنى التركيبية: التحويل بالنفي بإضافة (not) بعد المورفيم الثاني إذا كان التركيب يحتوي على مورفيمين على الأقل، وتضاف بعد المورفيم الأول إذا كان التركيب يحتوي على مورفيم واحد فقط، فتتحول الجمل المثبتة الموجودة في القائمة (أ) إلى جمل منفية تمثلها القائمة (ب)[٤]:

(أ)		(ب)
They can come.	⟸	They can not come.
They have come.	⟸	They have not come.
They are coming.	⟸	They are not coming.

فزيادة العنصر (not) أثَّر في المعنى، فحوَّل الجملة من الإثبات إلى النفي. وقد تزيد الإضافة "بإدخال عنصر آخر (do)؛ ليقوم بحمل اللاحقة غير المحمولة"[٥] ومثال ذلك:

John comes.	⟸	John does not come.
John arrived.	⟸	John did not arrive.

وقد تكون الزيادة بعنصر لا يؤثر في المعنى على مستوى البنية العميقة، إنما تفيد وظيفة تركيبية للبنية السطحية، وقد تُعَدّ لونًا من ألوان الزخارف، ويتمثل هذا في بعض الكلمات، مثل: (There) و (it)[٦] فيقال:

---

(١) ينظر: البهنساوي، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مرجع سابق، ص: ٩٩.

(٢) الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص: ٣٨.

(٣) الخولي، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق ، ص: ٥.

(٤) ينظر: تشومسكي، **البنى التركيبية**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مرجع سابق، ص: ٨٣ وما بعدها.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص: ٨٤.

(٦) ينظر: الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، مرجع سابق، ص:١٥٢، ١٥٣.

There is a hippopotamus in that cornfield. يوجد فرس النهر في حقل الذرة ذلك

There are many people out of work. يوجد كثير من الناس خارج العمل

فكلمة (there) ليس لها معنى في البنية العميقة، ومن حيث البنية السطحية فقدمت وظيفة تركيبية فجاءت فاعلا للفعل الموجود في الجملة، ومن ثَمَّ فهي نوع من أنواع الزيادة؛ لأن أصل التركيب هو:

A hippopotamus in that cornfield.
Many people out of work.

وكلمة (it) كذلك، ليس لها معنى في البنية العميقة، إنما تقدم فاعلا في البنية السطحية، ومثالها:

It is raining.
It is Penelope that look my book.

- التمدد أو التوسع أو التوسعة (Expansion)

يتم بموجب هذا النمط أن يتمدد العنصر إلى عنصرين آخرين مختلفين.

ويمكن تمثيله بـ: أ ⇐ ب + ج[1].

ومثاله عند تشومسكي: إضافة (s) على الفعل المضارع البسيط المفرد (She drives her car) بإضافة (s) على الفعل (drive).

ويذهب حسام البهنساوي في التفرقة بينه وبين الزيادة، إلى أن في الزيادة يبقى العنصر (أ) على ما هو عليه، مع زيادة عنصر آخر أو أكثر عليه، أما في التمدد فيختفي العنصر (أ) تماما، حيث يتحول إلى عنصرين آخرين مختلفين عن العنصر الأول هما: (ب وج)[2].

لكن سمير ستيتية يذهب إلى التفرقة بينهما على نحوٍ مختلف، فهو ينظر إليهما من ناحية انتماء العنصر المحوَّل إلى العنصر قبل التحويل وعدم انتمائه، بمعنى أن الزيادة عنده تتمثل في إضافة عنصر جديد لم يكن له وجود أصلا في التركيب، فاقترح تعديلًا لقانون الزيادة وهو:

---

(١) الخولي، محمد، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص: ٣٨.

(٢) ينظر: البهنساوي، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مرجع سابق: ٩٩.

أ ⇐ أ + ب : ب ⊅ أ

أي أن (أ) تتحول إلى (أ) و (ب)، حيث (ب) لا تنتمي إلى (أ) أي أن (ب) غير متضمنة (أ)، ومثالها: (أسافر زيد؟) فإن همزة الاستفهام ليست امتدادا لأحد عنصري التركيب، أي أنها لا تنتمي إلى أحدهما، ومن ثَمَّ التحويل هنا بالزيادة، لا بالتوسعة.

أما التمدد عنده فيتمثل في إضافة عنصر جديد ينتمي لأحد عناصر التركيب، فاقترح تعديلًا لقانون التمدد وهو: أ ⇐ أ + ب : ب ⊃ أ.

أي أن (أ) تتحول إلى (أ) و (ب)، حيث (ب) تنتمي إلى (أ)[١].

- التقلص أو الاختصار أو التضييق (Reduction)

يتم بموجب هذا النمط أن يتقلَّص العنصران داخل التركيب إلى عنصر واحد.

ويمكن تمثيله بـ: أ + ب ⇐ ج، إذ تقلص الرمزان أ + ب وأصبحا رمزا واحدا هو ج[٢].

ومن أمثلة التقليص: أسئلة الاستفهام المجاب عنها بكلمة: (Yes أو No) التي تغني عن تكرار السؤال، فتقول:

Can you arrive?	وتكون الإجابة:	Yes, I can أو No, I can not
Did he arrive?	وتكون الإجابة:	Yes, he did أو No, he did not
Have they arrived?	وتكون الإجابة:	Yes, they have أو No, they have not

ولكن هذه الإجابات إجابات طويلة لم يدخلها التقليص، فإذا اكتفيتَ بقول: (yes) أو (no)، فقد حوَّلت التركيب بنمط من أنماط التحويل وهو التقليص، حيث جاءت هذه الكلمة كعنصر جديد، وأغنَتْ عن تكرار العناصر الموجودة في جملة الاستفهام، واختصرت الإجابة.

---

(١) ينظر: استيتية، سمير شريف، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، **مجلة المورد** العراق: المورد، مج: ١٨، ع:١، (١٩٨٩م)، ص: ٤٢، ٤٣.

(٢) الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص: ٣٨.

ويذهب حسام البهنساوي في التفرقة بينه وبين الحذف، إلى أن الحذف يكون في التركيب عنصران هما: (أ+ب) فيحذف أحدهما، ويبقى الآخر، أما في التقلص فيختَصِر العنصرين (أ+ب) ويحل محلهما عنصر آخر هو (ج)[١].

لكن سمير ستيتية يذهب إلى التفرقة بينهما على نحوٍ مختلف، فهو ينظر إليهما من ناحية انتماء العنصر المحوَّل إلى العنصر قبل التحويل وعدم انتمائه، بمعنى أن الحذف عنده يتمثل في حذف أحد عناصر التركيب عندما لا يكون العنصر متضَمَّنًا في العنصر الموجود في التركيب، فاقترح تعديلًا لقانون الحذف:

وهو: أ + ب ⇐ أ : ب ⊅ أ

أو: أ + ب ⇐ ب : أ ⊅ ب

أي أن التركيب المكون من العنصرين (أ) و (ب) تتحول إلى (أ) حيث لا يكون العنصر (ب) متضمَّنًا في (أ)، أو أنهما يتحولان إلى (ب)، حيث لا يكون العنصر (أ) متضمَّنًا في (ب)، وذلك مثل حذف الفاعل أو المبتدأ أو الخبر، فالفاعل ليس جزءًا من الفعل، والمبتدأ ليس جزءًا من الخبر، والخبر ليس جزءًا من المبتدأ.

أما التقلص عنده أو التضييق فيتمثل في حذف عنصر من التركيب متضمَّن في العنصر الباقي فيه، فاقترح تعديلًا لقانون التقلص:

وهو: أ + ب ⇐ أ : ب ⊂ أ

أو: أ + ب ⇐ ب : أ ⊂ ب

أي أن التركيب المكون من العنصرين (أ) و (ب) يتحول إلى (أ) حيث يكون العنصر (ب) متضمَّنًا في (أ)، أو أنهما يتحولان إلى (ب)، حيث يكون العنصر (أ) متضمَّنًا في (ب)، ومثاله: الفعل: (حوقَلَ) أي: (قال لا حول ولا قوة إلا بالله)، فهذه الصيغة المنحوتة تضمنت العنصرين المحذوفين وهما: (قال) و (لا حول ولا قوة إلا بالله)[٢].

---

(١) ينظر: البهنساوي، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مرجع سابق: ٩٩.

(٢) ينظر: استيتية، سمير شريف، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، **مجلة المورد** ، مرجع سابق، ص: ٤٣، ٤٤.

ويرى بعض الدارسين أن الفرق بين التقلص وبين الحذف في اللغة العربية يكمن في أن الحذف يكون في العناصر الرئيسة، والتقلص يكون في العناصر المكملة في الجملة[١].

- الإحلال أو الاستبدال (Replacement)

يتم بموجب هذا النمط أن يوضع عنصر مكان آخر؛ لأداء نفس الوظيفة النحوية مع الحفاظ على مقبولية الجملة من الناحية الدلالية[٢]، ويتم بموجب هذا النمط وضع عنصر مكان عنصر آخر، ويمكن تمثيله بـ:

أ ⇐ ب[٣]، حيث حلَّ العنصر (ب) محل العنصر (أ)

أ ⇐ ج ، حيث حلَّ العنصر (ج) محل العنصر (أ).

ومن أمثلة الإحلال ما يعرف بالضمائر الانعكاسية (Antecedent) التي يُشترط فيها أن يتقدمها اسم يعود عليه الضمير الانعكاسي، ومثال ذلك:

The girl cheats herself.

ففيه تحويلٌ بالإحلال حيث حل الضمير الانعكاسي (herself) محل العبارةِ الاسمية (The girl)، ومثله في العربية: الولد ضرب نفسه[٤].

ومن أمثلة الإحلال عند تشومسكي: التحويل بـ (so) الذي يحوِّل الجمل الموجودة في القائمة (أ) إلى الجمل الموجودة في القائمة (ب):

(أ)		(ب)
John arrives, I ⍉ arrive	⟸	John arrives and so do I
John can arrive, I ⍉ can arrive	⟸	John can arrive and so can I
John arrives, I ⍉ have arrive	⟸	John has arrived and so have

---

(١) ينظر: البار، ابتهال، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، دراسة نظرية تحليلية**، مرجع سابق، :٤٥.

(٢) الخولي، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق ص: ٢٧٣.

(٣) الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص: ٣٨.

(٤) ينظر: عيسى، تيسير محمد، **الأنماط التحويلية في جملة الاستثناء العربية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، (١٩٨٩م) ص: ٣٣، ٣٤.

فجمل القائمة (ب) دخلها التحويل بالتعويض، الذي عوَّض الجزء الثالث من جمل القائمة (أ) بالمورفيم (so)، فقام العنصر (so) مقام الجملة الفعلية، كما يقوم الضمير (he) مقام العبارة الاسمية[١].

هذا وقد دخل الجملَ السابقة نمطٌ آخر من أنماط التحويل، هو التحويل بإعادة الترتيب، حيث تغيَّر موقع الجزء الأول والثالث وحلَّ أحدهما مكان الآخر، وهذا ما سيأتي الحديث عنه في النمط التالي.

لكن قبل الحديث عن النمط الأخير نلخِّص ما توصل إليه البحث في الأنماط السابقة؛ حيث إنها تتداخل فيما بينها وقد يلبس على الدارس الفصلُ بينها، فقد يلبس عليه التفريق بين الحذف والتقلص، أو بين الزيادة والتمدد، أو بين الإحلال و التمدد، أو بين الإحلال والتقلص.

وقد حاول بعض اللسانيين تحديد بعض المفارقات بين الحذف والتقليص، وبين الزيادة والتمدد أمثال سمير ستيتية، وحسام البهنساوي، وابتهال البار، فكان لزامًا ربط هذه الآراء والجمع بين ما يبدو منها على نقيض.

بداية يجب رصد المفارقات بين الإحلال وبين التمدد والتقلص؛ حيث إن هناك علاقة بينه وبين مفهومي التمدد والتقلص، طالما أننا فيهما نستبدل عنصرا بآخر، مع زيادة عنصر أو حذف عنصر، وبعبارة أخرى يمكن القول إن:

التمدد يشبه الإحلال إلا أن في التمدد زيادة، فالإحلال: أ ⇐ ب ، والتمدد: أ ⇐ ب+ج ، ففي الإحلال يختفي العنصر (أ) ويحل محله العنصر (ب)، أما في التمدد فيختفي العنصر (أ) ويحل محله عنصران أو أكثر، هما: (ب و ج)، فكل تمدد إحلال، وليس كل إحلال تمددًا.

فعندما تقول: (علمتُ شيئا) تستطيع توسيع هذه الجملة فتقول على سبيل المثال: (علمتُ أن زيدًا مسافرٌ)، تم توسيع التركيب هنا بإحلال التركيب الاسمي (إن زيدًا مسافر) المكوّن من عدة عناصر محلَّ العنصر (شيئًا).

---

(١) ينظر: تشومسكي، **البنى التركيبية**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مرجع سابق، ص: ٨٧، ٨٨.

وكذلك التقلص فهو يشبه الإحلال إلا أن في التقلص نُقصانًا وحذفًا، فالإحلال: أ ⇐ ب ، والتقلص: أ + ب ⇐ ج، ففي الإحلال يختفي العنصر (أ) ويحل محله العنصر (ب) ، أما في التقلص فيختفي العنصران (أ و ب) ويحل محلهما عنصر واحد، هو: (ج)، فكل تقلص إحلال، وليس كل إحلال تقلصًا.

فعندما تقول: (كتب محمد الدرس، وخالد أيضًا) أنت تقصد: (كتب محمد الدرس، وخالد كتب الدرس) لكنك ضيَّقت الجملة، حيث استغنيت عن تكرار تركيب (خالد كتب الدرس) وذلك بإحلال كلمة (أيضًا) بدلًا عن هذه الجملة.

وبعضهم عدّ التعبير بـ (too) نوعا من التحويل بالإحلال، فيقول:

John likes Mary and Bill does too

إذ يشير العائد بعد (does) إلى العبارة الأولى[١] ، لكن الذي يبدو لي أن جعل هذا التحويل تحويلا بالتقليص أدق؛ لأنه أتى بعنصر جديد (too) أغنى عن تكرار العنصرين السابقين، فلم يكن إحلالَ عنصرٍ محل عنصر، إنما إحلال عنصرين محل عنصر، وهذا تقليص.

وكذلك الإجابة بـ (yes أو no) فقد عدها سمير استيتية من التحويل بالإحلال[٢]، والأدق أنها تقليص؛ للسبب السابق نفسه؛ فأداة الجواب أغنت عن إعادة التركيب، والتركيب ليس عنصرًا واحدًا، إنما هو مكوّن من أكثر من عنصر، أي أن أداة الجواب المكونة من عنصر واحد حلّت محل عنصرين وأكثر .

وخلاصة القول أن التمدد والتقلص نمطان من أنماط التحويل يدخلان في نمط آخر هو الإحلال، فكل تمدد أو تقلص يكُونان إحلالًا، وليس كل إحلال يمكن عدّه تمددًا أو تقلصًا.

فالإحلال: يحل فيه عنصر محل عنصر، دون زيادة أو نقصان.

والتمدد: يحل فيه أكثر من عنصر محل عنصر.

والتقلص: يحل فيه عنصر محل أكثر من عنصر .

---

(١) ينظر: البار، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، دراسة نظرية تحليلية**، مرجع سابق، ص: ٤١، حيث نقلت هذه المعلومة من بعض المراجع الأجنبية.

(٢) استيتية، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، **مجلة المورد** ، مرجع سابق، ص: ٤١.

وبعد الوقوف على جوانب الاتفاق والاختلاف بين الأنماط الثلاثة السابقة، وجب رصد المفارقات بين الحذف والتقليص من جهة، وبين الزيادة والتمدد من جهة أخرى، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مدار التمييز بين الحذف والتقليص، وبين الزيادة والتمدد راجع بشكل كبير إلى مفهوم الاستبدال؛ حيث إن التقليص والتمدد يدخلهما استبدال، وهو ما سُمِّي بالإحلال، فيأتي التحويل معوّضًا بزيادة عناصر أو حذفها، لكن الحذف والزيادة ليس فيهما استبدال، فالزيادة تكون بإضافة عنصر ليس له وجود أصلا في التركيب، ودون أن أعوِّض به عن عناصر أخرى، والحذف: حذف عنصر من التركيب دون تعويضه بعناصر أخرى.

فالزيادة كزيادة حروف الاستفهام والنفي والتوكيد، وكزيادة المفاعيل، والظروف ... إلخ.
والحذف كحذف الفعل أو الفاعل أو المفعول به، أو حذف المبتدأ أو الخبر ... إلخ

وهذا ما جعل بعض الدارسين يذهب إلى أن الفرق بين التقلص وبين الحذف في اللغة العربية يكمن في أن الحذف يكون في العناصر الرئيسة، والتقلص يكون في العناصر المكملة في الجملة[١].

وأما ما ذهب إليه سمير استيتية من أن الفارق بين الحذف والتقلص، وبين التمدد والزيادة يكمن في انتماء العنصر المحوَّل إلى العنصر قبل التحويل وعدم انتمائه، فاشترط في التمدد والتقليص أن يكون العنصر الذي تمدد به التركيب أو تضيق منتميًا لأحد عناصر هذا التركيب، أما الزيادة والحذف فلم يشترط فيهما هذا الانتماء، فالزيادة تكون بإضافة عنصر لا وجود له في التركيب، ولا انتماء فيه إلى أي عناصر هذا التركيب، والحذف يكون في عنصر لا يكون متضمَّنًا في العنصر الموجود في التركيب - فهذا قولٌ يمكن قبوله في نمطي الحذف والزيادة، ولكنه غير دقيق فيما يخص التمدد والتقلص؛ ذلك أن الشرط الذي اشترطه من حيث الانتماء وعدمه غير متحقق في كل التراكيب التي دخلها التمدد والتقلص، فإذا كان قد استشهد بالفعل (حوقلَ) على أنه تحويل بالتقلص لأن هذه الصيغة المنحوتة تضمنت العنصرين المحذوفين وهما: (قال) و (لا حول ولا قوة إلا بالله) إلا أن مثالا آخر على التقلص لم يتوفر فيه شرط التضمين والانتماء، كقوله: (كتب محمد الدرس، وخالد أيضًا) ففيه تقليص للجملة، حيث أغنت عبارة (أيضا) عن تكرار تركيب (خالد كتب

(١) ينظر: البار، مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، دراسة نظرية تحليلية، مرجع سابق، :٤٥.

الدرس)، ولكن العبارة (أيضا) التي تم بها تقليص الجملة لم تتضمن أي عنصر من عناصر التركيب المحذوف (خالد كتب الدرس).

ومثال آخر على التمدد لم يتوفر فيه شرط التضمين والانتماء: جملة: (علمتُ أن زيدا مسافر)، فقد تم توسيع جملة (علمتُ شيئا) وذلك بإحلال المركب الاسمي (أن زيدا مسافرا) محل العنصر (شيئًا)، ويُلاحظ أن هذه العناصر التي تم بها توسعة الجملة لا تتضمن ولا تنتمي لعنصر (شيئا).

ومن هنا يمكن القول إنه لا يمكن اضطراد شرط التضمين هذا في العناصر التي دخلها التمدد والتقلص، ويبقى الفارق بين هذين النمطين وبين نمطي الزيادة والحذف في اختصاص النمطين الأولين بالاستبدال (الإحلال).

- إعادة الترتيب أو التبادل أو التقديم والتأخير أو النقل (Permutation):

يتم بموجب هذا النمط أن ينقل عنصر من موقعٍ في الجملة إلى موقعٍ آخر، سواء كان تقديمًا أو تأخيرًا[١].

ويمكن تمثيله بـ: أ + ب ⇐ ب + أ[٢]

"حيث يتم إعادة ترتيب المكونين أ + ب عن طريق تبادل موقعيهما، فيصبح (أ) في مكان (ب) ، و (ب) في مكان (أ)"[٣].

ومن أمثلة هذا النمط: تركيب المبني للمجهول في اللغة الإنجليزية:

فالبناء للمعلوم يكون التركيب: John saw Bill

وبعد تحويل التركيب إلى المبني للمجهول يكون: Bill was seen by John

حيث انتقل العنصر الثالث إلى موقع العنصر الأول، وانتقل العنصر الأول إلى موقع العنصر الثالث، ودخله نمط آخر من أنماط التحويل هو التحويل بالزيادة، فأضاف ماضي فعل الكينونة،

---

(١) ينظر: غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة**، مرجع سابق، ص: ١٠٢.

(٢) الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص: ٣٩.

(٣) الهنساوي، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مرجع سابق، ص: ٩٩.

والتصريف الثالث من الفعل الرئيس إلى العنصر الثاني وهو الفعل، من خلال قاعدة لاحقة، ثم أضاف أيضا (by) قبل العنصر الأول الذي نُقِل إلى موقع العنصر الثالث[١].

ومن أمثلة التقديم والتأخير التي جاء بها تشومسكي:

e Seems [John to be happy] أي: × يبدو [جون سعيدًا]

تتحول إلى البنية التالية: John seems [e to be happy] ، أي: جون [× يبدو سعيدا]

فالعنصر الفارغ (e) يشغل موقع المركب الاسمي (John) في التركيب العميق الذي تأخر موقعه إلى الموقع الثالث في ذات التركيب، بدلا من الموقع الأول في التركيب السطحي[٢]، بمعنى أنه نقل العنصر الثالث في الوصف التركيبي إلى موقع العنصر الأول الذي بقي فارغا في البنية العميقة المولَّدة بواسطة قواعد بنية العبارة[٣].

ومن مواضع التحويل بإعادة الترتيب تقديم المفعول به؛ وذلك لإظهار العناية به[٤]:

Her hat she take off.

وأصل التركيب: She took off her hat.

ويمكن بالترتيب أن تكون: A+ B + C ، أو B+ A + C ، أو C+ A + B ، أو C+ B +A

ويبقى المعنى عنده في هذه الجملة، بترتيبها الجديد هو ذاته، لم يتغير؛ لأن تشومسكي ينطلق من فرضية المعنى العميق الذي هو واحدٌ في الجمل السابقة كلِّها، وإن كان التعبير عنه بطرق متعددة.

---

(١) ينظر: تشومسكي، **معرفة اللغة**، ترجمة: محي الدين حميدي، مرجع سابق، ص: ١٣١، وكذلك ترجمة محمد فتيح، مرجع سابق، ص:١٥٢، وينظر أيضا: تشومسكي، **البنى التركيبية**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مرجع سابق، ص: ٨٣.

(٢) ينظر: تشومسكي، **اللغة والمسؤولية**، ترجمة وتعليق: حسام البهنساوي، مرجع سابق، ص:٣٣.

(٣) ينظر: تشومسكي، **معرفة اللغة**، بترجمة: محي الدين حميدي، مرجع سابق، ص: ١٣٢.

(٤) البار، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، دراسة نظرية تحليلية**، مرجع سابق، ص:٤٥، ٤٦.

النظرية التوليدية التحويلية في الفكر العربي المعاصر

يجدر القول إن صيت النظرية التوليدية التحويلية امتد على نحو واسع، واحتل مكانة كبيرة لفتت إليها أنظار اللغويين في أنحاء شتى، فوصل صداها إلى عالمنا العربي، وتلقفها بعضهم محاولًا تطبيقها على اللغة العربية، وتحليل قواعد العربية وفق هذه النظرية، وحاول آخرون ربط هذه النظرية بتراثنا العربي، ونسبة أفضلية السبق للعرب، وتخصصت بعض الدراسات أكثر في مفهوم التحويل فرصدت أنماطه وعناصره التي تؤثر في التركيب، وطبَّقت هذه الأنماط على عينة من عينات النص الأدبي، كأن تتبَّع هذه الأنماط في نص شعري أو نثري. وفيما يلي عرض لهذه الجهود في تطبيق النظرية التحويلية على اللغة العربية:

دراسات لتطبيق النظرية التحويلية على اللغة العربية:

تُعدّ دراسة محمد الخولي **قواعد تحويلية للغة العربية**[١] أول محاولة لتحليل قواعد اللغة العربية على أساس القواعد التوليدية التحويلية، اعتمد فيها على فرضية (تشارلز فلمور) المطورة عن نظرية تشومسكي، وقد أقام دراسته على عينة من تراكيب العربية بلغت (٥٢) جملة، قدَّم فيها القوانين التحويلية اللازمة لتحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية، فصاغ (٣٦) قانونًا من القوانين التحويلية الاختيارية والإجبارية، ومن هنا يُلحظ "أنّ هذه القوانين لم تتسم بالبساطة، كما أنها كثيرة؛ إذ لم يحصرها في أطُرٍ كليّة وفقًا لما عند التحويليين، مثل: الحذف والاستبدال والتوسع ... كما أن هذا يعقِّد القواعد ولا يتواءم مع مبدأ الاقتصاد في الدراسات اللسانية ... ثم إن الخولي احتفى بهذه القواعد فصرفته عن الاهتمام بالمعنى في تحليله"[٢]، أضف إلى ذلك أنك تجد بعض التكلف في صياغة هذه القواعد؛ ذلك لأنه استعمل قواعد وضعت لوصف لغة أخرى وحاول تطبيقها على اللغة العربية، وهذا ما تجده بوضوح من أول قانون تحويلي يورده، وهو قانون حذف جار الفاعل، والذي يعدّه من القوانين الإجبارية التي يتصوَّر فيها حرف جر يسبق الفاعل، ويمثِّل لها بالمثال: مشى + من + الولد.

⇐ مشى + ∅ + الولد.

---

(١) ينظر: الخولي، محمد، **قواعد تحويلية للغة العربية**، ، ط١، (الرياض: دار المريخ، ١٩٨١م).

(٢) السيد، عبدالحميد، **دراسات في اللسانيات العربية**، ط١، (عمَّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م)، ص: ٨٣، ٨٤.

ويعلل افتراضه لحذف حرف الجر قبل الفاعل بسبب ظهور هذا الجار عند تحويل الفعل إلى مصدر، وكأن البنية العميقة له: (المَشْيُ للولد)[١].

وقد سبق كتابه هذا بحثٌ ناقَشَ فيه النظرية التحويلية وضرب أمثلة لتطبيقها على اللغة العربية، وتحدث فيه عن أنماط التحويل: (الحذف، والتبادل، والتقديم، والنسخ، والتعويض)[٢]، ولعله كان النواة التي عوَّل إليها فيما ذهب إليه في كتابه (قواعد تحويلية للغة العربية).

ومن أوائل الدراسات التي حاولت تعميق دراسة اللغة العربية في ضوء النظرية التوليدية التحويلية دراسات ميشال زكريا، أولها بعنوان: **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)**[٣] والثانية بعنوان: **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**[٤]، عرض لمفهوم الجملة عند النحاة العرب، وقسمها إلى اسمية وفعلية وأن بينهما علاقة وثيقة، أي تجمع بينهما علاقة تحويلية؛ حيث ترجعان إلى بنية واحدة في المستوى العميق، فالجملة الاسمية مشتقة من الجملة الفعلية بواسطة تحويل يسمى تحويل الاسم إلى موقع الابتداء، تاركًا موقعه ضميرا يعود إليه، كما في (الرجلان أكلا التفاحة)، فيُعدّ التركيب الأساسي في البنية العميقة: هو فعل + فاعل+ مفعول به[٥].

وقد حاول استقراء عدد من قواعد اللغة العربية وتحليلها بمنظور توليدي تحويلي، وبيَّن أن ما اهتدى إليه من قواعد ليست بالقواعد الكاملة في ما يتعلَّق بالجملة العربية؛ ولذلك يدعو إلى متابعة البحث في هذا المجال.

وامتدت بعدهما الدراسات في تطبيق النظرية التحويلية على اللغة العربية، لكن ما يهم هنا - على وجه الخصوص- هو ما يتعلَّق منها بأنماط التحويل.

---

(١) ينظر: الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص: ١١٣ – ١١٥.

(٢) ينظر: الخولي، محمد، النظرية التحويلية واللغة العربية، **دراسات جامعة الملك سعود**، السعودية، مج ١، (١٩٧٧م)، الصفحات: (١٩٥ – ٢٠٨).

(٣) كتبه في كانون الثاني (١٩٨٢م)، ينظر: زكريا، ميشال، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)**، ط٢، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م).

(٤) كتبه في حزيران (١٩٨٢م) أي بعد الكتاب السابق بخمسة أشهر تقريبا، ينظر: زكريا، ميشال، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، ط٢، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٦م).

(٥) المرجع السابق، ص: ٢٥ – ٢٩.

دراسات اختصّت بالحديث عن أنماط التحويل

وإذا كانت الدراسات السابقة قد عالجت قواعد اللغة العربية بمنظور توليدي تحويلي، فقد وُجدت دراسات رصدت من التحويل أنماطه وعناصره التي تؤثر في التركيب، وفصّلت الحديث في ذلك، منها:

كتاب **في نحو اللغة وتراكيبها**[١] لخليل عمايرة الذي يُعدّ من المهتمّين بدراسة التراكيب اللغوية للغة العربية وفق منظور توليدي تحويلي، وله مقالة بعنوان: (النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي) تحدث فيها عن الصلة بين التراث النحوي والنظرية التوليدية التحويلية[٢]. وهو في كتابنا هذا يتناول الجملة العربية ويبين الأطر الرئيسة للجملة النواة وأن أي تغيير فيها يحوّلها إلى جملة تحويلية عبر عناصر التحويل التي تؤدي إلى تحويلٍ في المبنى يتفق مع التحويل في المعنى. هذا وله وجهة نظر مختلفة عما جاء به تشومسكي من تعريف للبنية السطحية والبنية العميقة، فلا يقصد بالسطحية التركيب الظاهر أو الوجه المنطوق من الجملة، إنما هي الجملة النواة التي تضبطها القواعد التي تتحكم في نظم الكلمات الرئيسة الظاهرة في تلك الجملة ، أما البنية العميقة: فهي المعنى الذي يرمي إليه المتكلم بعبارات يحاول أن يرتب كلماتها من جديد، أو أن يحذف منها، أو يزيد عليها، أو أن يغيّر في الحركات الأصل التي كانت لها، أو أن ينطقها بنغمة صوتية جديدة تفيد المعنى الجديد، وهكذا فالبنية العميقة عنده هي المعنى الذي تتضمنه الجملة التحويلية الخاضعة لقواعد النحو التحويلي.

والحقيقة أن هذا الكتاب يعدّ أشهر من سابقيه في تناوله لأنماط التحويل بمزيد بيان؛ إذ كان يشرح مفهوم كل نمط - أو عنصر كما يسميه في كتابه - و يتتبَّعه في كلام العرب، ويعرِض آراء القدماء والمحدثين فيما يخصه، مُحيلًا في كل ذلك إلى المعنى التي تتضمنه هذه التراكيب اللغوية، وهذه العناصر هي: الترتيب والزيادة والحذف، والحركة الإعرابية، والتنغيم.

وبنظرة دقيقة في كتاب عمايرة تجد له موقفًا من الإعراب التقديري، إذ يعده من فضول القول، ورَدَ ذلك في مواضع متفرقة من كتابه، فعندما يتحدث عن (مَن) يقول: "هي الفاعل ولا تأخذ

---

(١) عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)**، ط١، (جدة: عالم المعرفة، ١٩٨٤م).

(٢) عمايرة، خليل، النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي، **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، الخرطوم: معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، العدد:١، (١٩٨٥م)، الصفحات: (٣٥ - ٤٦).

حركته الضمة؛ لأنها مبنية، ولا حاجة بنا إلى القول: (هو مبني على ... في محل ...) لأن الحركة هنا ليست مما يجب أن يظهر، ولا دور لها في أداء المعنى"، ويقول في أسماء الاستفهام (أين وكيف ومتى): "ومن فضول القول أن يقال بهذا على التأويل أو المحل أو التقدير".

ومما سبق يظهر موقفه تجاه العامل، فهو يستنكر مسألة إسراف النحاة تجاه العامل، واشتغالهم المستمر بالبحث عن مسوغ لكل حركة إعرابية، وأن لكل عاملٍ عملًا إن لم تظهر حركته قُدِّرت، فمثلا في جملة (ليس علي بمجتهدٍ) لا مبرر للقول بأن الباء حرف جر زائد، ومجتهدٍ: اسم مجرور لفظًا منصوب محلا. ومثال آخر: ففي أسلوب التحذير (الأسدَ) والإغراء (الكتابَ) الذي يرى النحاة أن الناصب فيه هو عامل محذوف تقديره (احذر) أو (الزم) - يرفض عمايرة ذلك قائلا: "ولست أدري حقًا ما قيمة هذا العامل المحذوف الذي لا يجوز إظهاره، وإن ظهر فقد نقل التعبير إلى معنى غير الذي كان له، لست أدري ما قيمته غير محاولة تبرير الحركة الإعرابية التي هي الفتحة، والتي يجب أن تكون أثرًا لعامل"[(١)]؛ وهذا ما قاده إلى النظر للحركة الإعرابية بوصفها عنصرًا مستقلًا من عناصر التحويل؛ إذ لها أثر كبير في تغيير المعنى شأنها شأن أي فونيم في الكلمة له قيمةٌ وأثرٌ في الإفصاح والإبانة عمّا في النفس من معانٍ، ومن ثَمَّ يكون تغييرها مُحقِّقًا لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه، ففي المثال السابق يحلل التركيب على أنه جملة تحويلية لجملة توليدية هي: (هذا الأسدُ) ثم جرى عليها تحويل بالحذف اعتمادا على السياق الذي تقال فيه، فبقيت كلمة (الأسدُ) في حالة الرفع لتشير إلى جملة خبرية لا يقصد منها غير الإخبار، لكن المتكلم لما أراد أن يعبِّر عن معنى جديد يختلف عن المعنى في الجملة التوليدية الأصل، فكان لابد من إجراء التغيير في فونيم الحركة، فاستبدل الفتحة بالضمة، وانتقل المعنى من الإخبار إلى التحذير، فالفتحة هي العنصر الذي حوّل الجملة من باب إلى باب، ومن معنى إلى معنى جديد، وتتبّع مثل هذا في أبواب عدة، منها: الاختصاص، وأسماء الأفعال، والاسم المنصوب بعد واو المعية، ، والفعل المنصوب بعدها، وكم الخبرية.

هذا وللباحث آراءٌ متفرقة يوجِّه فيها بعض القضايا النحوية توجيهًا مختلفًا عما جاء به النحاة، معتمِدًا في هذا على عناصر التحويل، فعلى سبيل المثال: في حال تكرار الفعل (يدرس يدرس علي) فالنحاة جعلوها من حذف الفاعل، لكنه يرى في الجملة تحويلا بالزيادة فقد كرر الفعل تكرارا

---

(١) عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)**، مرجع سابق، ص:١٦٢.

لفظيا للتوكيد؛ إذ أراد المتكلم أن يؤكد الفعل لا الفاعل فكرره. ومثال آخر في (إنما) التي عدها النحاة كافة ومكفوفة، لكنه اعتبرها أداة قائمة بذاتها، وهي أداة تفيد التوكيد بدرجة أقوى مما تفيد (إنّ)، ولذلك كانت من عناصر التحويل بالزيادة.

ومن الكتب التي تناولت التحويل العربي: كتاب **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**[1] لمحمد حماسة عبداللطيف فقد استهل دراسته ببيان الغاية التي وضعت لها وهي "إلقاء الضوء على بعض التراكيب في العربية التي تحولت من أصل افترضه النحويون العرب من خلال نظريتهم التي تقوم على افتراض (أصل) مقدّر، وتركيب ظاهر يحاكم إلى ذلك الأصل، من خلال عدد من القواعد التي تحكم هذه العلاقة، مع المقارنة بين هذا النوع من المعالجة النحوية القديمة وبين نظرية تشومسكي".

ويمكن القول إن الباحث حاول في كتابه أن يشير إلى أن مفهوم التحويل قد ظهر في النحو العربي قبل ظهوره في النظرية التحويلية بمئات السنين، حيث فُسِّرتْ كثير من العبارات والتراكيب وفق مفهوم التحويل، لكن دون التصريح بهذا المصطلح، ويبين أن (تمييز الجملة) العربية يعدّ مثالا واضحًا على التحويل الذي يرد بلفظه صراحة، ففي (طاب زيدٌ نفسا) تمييز **محول** عن الفاعل، وفي (غرست الأرض شجرا) تمييز **محول** عن مفعول.

ويستدل على ذلك بأن مفهوم البنية العميقة كان وراء التفريق بين كثير من الجمل التي تبدو متشابهة في سطحها، فهو وراء التفريق بين الحال والمفعول به الثاني، وبين الإضافة اللفظية والمعنوية، وبين عطف البيان والبدل ... إلخ، ويبين أن النحو العربي قام على اعتبار البنية العميقة والتحويل منها إلى البنية السطحية، وأن معظم خلافات النحاة كانت حول تقديرِ البنية العميقة وتنوُّعِ قواعد التحويل في تحليل التركيب الواحد، فسيبويه يجعل الاسم المنادى منتميًا إلى جملة فعلية حذف منها الفعل والفاعل، تقديرها: (أدعو أو أنادي)، لكن المبرد نصبه بحرف النداء الذي سدّ مسد الفعل، ومن ثَمَّ حلَّل الاثنان التركيبَ الواحد تحليلين مختلفين؛ إذ استعمل سيبويه قانون الحذف، واستعمل المبرد قانون التعويض، ولكنهما متفقان على أن النداء محوَّل عن تركيب آخر هو: (أدعو زيدًا).

---

(١) عبداللطيف، محمد حماسة، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م).

ولعل النظرة لعنوان الكتاب توحي بأن صاحبه تحدث عن أنماط التحويل (الزيادة والحذف والترتيب ...إلخ)، لكن عبداللطيف تناوله على حسب المستويات التي تأتي فيها هذه الأنماط، فتناول التحويل على مستوى الكلمة - وهو أمر يتعلق بالصرف أكثر- فأتى بأمثلة قليلة ناقش فيها مسألة الأصل والفرع، فالنكرة أصل، والمعرفة فرع، والمذكر أصل، والمؤنث فرع ...إلخ، ثم تناوله على مستوى المركب الاسمي، فتناول التحويل في باب الإضافة والتوابع والمصدر العامل، وكان يعرض للمثال ويذكر أنماط التحويل التي دخلته، مثل الإضافة في (ضاربُ زيدٍ):

- أصلها: (يضرب زيدًا) ثم تحول الفعل إلى اسم فاعل منوّن فصارت (ضاربٌ زيدًا).
- ثم حذف التنوين بقانون الإضافة للتخفيف فصارت (ضاربُ زيدًا)
- ثم تحولت علامة النصب في (زيد) إلى علامة جر للإضافة.

ثم تناول التحويل على مستوى الجملة، عرض فيها لأمثلة خالفت القواعد الشائعة وبيّن وجهات نظر النحاة القدماء فيها؛ انطلاقًا من أن لها عمقًا مختلفًا عن ظاهرها، وبين الأسباب التي دعتهم إلى هذا التقدير، كاشفًا عن الأنماط التحويلية التي دخلت هذا التركيب، كما في جملة: (ضربي زيدًا قائمًا).

وهكذا يتحدث عن أنماط التحويل حسب ما يعرِض له منها في التراكيب التي يتناولها؛ ومن هنا لم يعالج كل أنماط التحويل، وهذا ما يظهر من عنوان كتابه المبدوء بمن التبعيضية.

ويعدّ كتاب **القواعد التحويلية في الجملة العربية**[1]، من الدراسات المميزة في هذا المجال إذ تناول كل ما يتعلق بالتحويل، فتحدّث مؤلفه عبدالحليم بن عيسى عن أبرز أنماطه، وتتبَّع أمثلتها في أبواب النحو العربي، وأسماها بالقواعد التحويلية، وهي: (قواعد الزيادة، وقواعد إعادة الترتيب، وقواعد الحذف).

فتحدّث عن أنواع الزيادة: بإضافة أركان مؤثرة في التركيب اللغوي، كالأفعال الناقصة، وأدوات النفي والاستفهام ...إلخ، وإضافة عناصر مكملة للتركيب لا تؤثر في علاقات التركيب الأساسي، كإضافة النعت، والتوكيد، والبدل، والحال، والتمييز.

وتحدث عن قواعد إعادة الترتيب وبين أن القواعد التحويلية للتركيب اللغوي قد جعلت رتبة العناصر التي تؤثر في مضمون الجملة وتغير وظيفة الكلام أولًا، أي لها الصدارة، وبخاصة الأدوات،

---

(١)عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١١م).

أما مؤلفات التركيب الأساسي فإنه يجوز فيه إعادة ترتيبه، وأما العناصر المكملة للتركيب فالأصل في رتبتها التأخير، كالتوابع والتمييز وغير ذلك، وذكر أن القواعد التحويلية التي تعمل على إعادة ترتيب مكوناتهما لا تغير في المواقع إلا من أجل تحقيق وظيفة مخصوصة.

وتحدث عن الحذف وفرَّق بين الحذف الذي يحذف فيه الركن اللغوي كليًّا، وبين ما أسماه بالانتقاص الذي يتجلّى من خلال الانتقاص من الأجزاء المكوِّنة لبعض العناصر اللغوية، والذي يتمثل في (ركني الإضافة والوصف والعطف) فيحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مكانه، أو يُحذف المنعوت ويقوم النعت مقامه.

وخصّص الدراسة بدراسة قواعد الاتساع في الجملة العربية. وقد يظن ظانٌّ بأن الاتساع عنده مرادفٌ للتوسع الذي سبق الحديث عنه كنمط من أنماط التحويل، لكنه لم يستخدم الاتساع بهذا المعنى، فقد حاول شرح مفهومه في التركيب اللغوي، من خلال تتبّع هذا المصطلح في تراثنا القديم، مشيرًا إلى أن اللغويين تكلموا عنه في مواضع متفرقة، وبمفاهيم مختلفة، فتعددت وجهات النظر فيه: فمنهم من رآه على أنه نوع من المجاز كابن جني[(١)]، ومنهم من ربطه بالحذف وجعله نوعًا من أنواعه كالمبرد وابن السراج[(٢)]، ومنهم من عدّه من باب إيراد المعنى المراد بغير لفظه المعتاد، أو الخروج عما تمليه القواعد الأصلية في التركيب بالزيادة أو بالتقديم على نية التأخير، ويبين الباحث أن هذا التعدد والتنوع لا تعارض فيه؛ بل إنّ جميعها تفسر المواضع التي يدخلها الاتساع.

ويظهر أنه توصَّل إلى أن الاتساع في التركيب هو المرونة والتصرُّف اللذانِ يقومان على وضع الألفاظ في علاقات على غير ما يقتضيه العقد الأصلي للتركيب اللغوي، فالاتساع يشمل الكثير من المظاهر التحويلية التي تصيب التركيب اللغوي في غير اطراد.

ومن مظاهر الاتساع عنده **الاتساع في الظرف** عن طريق تحويل الظروف المكانية والزمانية من وظيفتها الأصلية - وهي الظرفية- إلى وظيفة أخرى، مثل (صمت اليوم) فينصب (اليوم) على الظرف، ويجوز أن ينصب اتساعًا على أنه مفعول به، وقد يكون **الاتساع في الفعل** بتعديته كما في (دخلت البيتَ)، وقد يكون **الاتساع في الإضافة** كما في إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال، مثل: (أتيت يوم يقعد عمرو).

---

(١) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، مرجع سابق، ٤٤٢/٢

(٢) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، مرجع سابق، ٥٥/٢

وقد أجاد في تسمية كتابه بالقواعد التحويلية؛ إذ لم يقتصر حديثه عن الأنماط التحويلية، بل تناول مسائل أخرى في التحويل، فتحدث عن التحوّل الوظيفي في التركيب اللغوي سواء على مستوى الركن اللغوي الواحد أو على مستوى الجملة كلها، فعلى مستوى الركن اللغوي الواحد تتبَّع الأمثلة التي تعددت فيها الوظائف اللغوية نتيجة تنوُّع الأثر الوظيفي، من ذلك: وظيفة الاستفهام والإخبار في مميِّز كم الذي ورد مختلفًا في : (كم رجلا عندك؟) و (كم رجلٍ عندك)، فمع الاستفهام يكون منصوبًا، ومع الإخبار يكون مجرورًا، ومن التنوعات الوظيفية للفعل: نصبه أو رفعه بعد حتى، ومن التنوعات الوظيفية للأداة: الاستعمالات اللغوية للهمزة كأن تأتي للنداء أو الاستفهام أو التسوية ... فالأداة قد تتعدد وظيفتها النحوية، ولكن يبقى ذلك مرتبطا بورودها في التركيب اللغوي حيث يتحدد معناها. وأما التحوُّل الوظيفي على مستوى الجملة فقد يتعدد بسبب السياق اللغوي، من ذلك قولنا: (غفر الله لزيد) فهي في الأصل تدل على معنى الخبر، إلا أنها تحولت إلى الدعاء، ودلَّ على ذلك السياق، وقد يتعدد التحوُّل الوظيفي على مستوى الجملة بسبب التنغيم، من ذلك قول الشاعر: (قالوا: تحبُّها قلت بهرًا) بتنغيم الاستفهام أي (أتحبها؟)، أو بتنغيم الخبر (أنت تحبها)، أو بتنغيم التوبيخ.

كما تحدّث عن الغموض التركيبي في الجملة العربية الذي يجعل للعبارة الواحدة أكثر من قراءة، وبين أشكال هذا الغموض عبر أمثلة من الجمل العربية، ومنها: (ضرب موسى عيسى) و (زيارة الأقرباء مكلفة) و (جامعة المدينة الجديدة) ثم قدَّم القواعد التي تدفع هذا الغموض والإبهام بواسطة الإعراب، أو الترتيب، أو الزيادة كزيادة التمييزِ الذي يرفع الإبهامَ أو البدلِ أو التوكيد ... وبيّن أن قواعد الغموض التركيبي تمثِّل في حد ذاتها ضوابط تقف عندها مظاهر التحويل في التركيب اللغوي.

ومن الجيد أنه كان يتتبع جذور كل قضية تحويلية عند القدماء، ويبحث عنها في تراثهم، ثم يعرض التحليلات الحديثة لها في الفكر اللساني الحديث؛ لا لينسب فضل السبق إلى النحو العربي القديم، بل للكشف عن الطرائق العلمية التي انتهجها قدماؤنا، وتقديم وصف شامل ودقيق للتراكيب العربية، ورصد المظاهر التحويلية التي تصيبها.

هذا وقد لفت الانتباه إلى كثير من القضايا التحويلية كالاتساع، والتحوّل الوظيفي في التركيب اللغوي، والغموض التركيبي الذي يعتري الجملة.

ومع أن هذا الكتاب من الكتب المميزة في عرض ما يتعلق بالتحويل كما سبق لم يتعرض لنمط الإحلال، ومن ثَمَّ ترك كثيرًا من الأبواب النحوية التي يدخلها التحويل بالإحلال، ومنها المصادر والمشتقات التي تعمل عمل الفعل ...إلخ.

كتاب **التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، وصوره)**[1] وفيه يُصرّح مؤلفه رابح بو معزة ببواعث معالجته لموضوع التحويل في النحو العربي وهي غموض مفهومه، وعدم وجود كتب متخصصة تتناول موضوعاته وتحلل البنى وفق هذا المفهوم.

أقام كتابه على التفريق بين ثنائية الجملة وثنائية الوحدة الإسنادية، حيث أشار إلى أن تعامل النحويين معهما كان على أساس أنهما واحد، مستخدمين فيهما مصطلحًا واحدًا هو الجملة، وأشار إلى ضرورة رفع هذا اللبس في المصطلح بأن جعلهما مصطلحين لتسميتين مختلِفتَين، فالجملة: هي التركيب الإسنادي الأصلي الذي يسوغ السكوت عليه وهي مستقلة مبنى ومعنى، أما الوحدة الإسنادية فهي التي تدخل في تركيب أكبر منها، وهي غير مستقلة ترتبط بتركيب سابق أو لاحق، ولا تستقل بالمعنى بذاتها، إنما تعتمد على غيرها، ف(محمد نجح) جملة ، لكن (نجح) لا يسميها جملة خبرية، إنما هي وحدة إسنادية مكونة من الفعل وفاعله المستتر، مؤدية وظيفة الخبر.

وبعد ذلك قدم شرحًا لمفهوم التحويل بقسميه الجذري والمحلي، وما ينطويان عليه من أنواع التحويل الأربعة وهي: التحويل بالاستبدال، وبالحذف، وبالزيادة، وبالترتيب، وكان يُكثر من الأمثلة القرآنية، والتحليلات التطبيقية لها وفق النظرية التحويلية، فكان ينظر للبنية العميقة ويرجع للمعنى الدلالي في استخدام هذا التركيب بهذا الوجه من التحويل، فمثلًا في التحويل باستبدال المصدر المؤول بدل المصدر الصريح يتأتّى ذلك لأن فيه دلالة لا تتأتّى في المصدر الصريح، ففي قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ ﴾[2] جاء المبتدأ وحدة إسنادية فعلية مكونة من (أن + الفعل المضارع) محولة بالاستبدال حيث إن بنيتها العميقة (والعفو خير لكم)، ولم يتم التعبير بلفظ العفو؛ لأن في التعبير بالمصدر المؤول إضافة معنى التجدد والتكرار؛ لأجل ذلك قدّم بعض

---

(١) بو معزة، رابح، **التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، وصوره)** (د.ط)، (دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، ٢٠١٤م).

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٧.

التفصيل في نظرية الحمل والقياس، ذلك أنها تساعد على فهم البنيات العميقة للتركيب، فمثلًا المشتقات الخمس يسهُل معرفة عملها حين يُعرف أنها محمولة على فعلها.

ومن الجدير بالذكر أنه وإن كان قد عنون كتابه بالتحويل في النحو العربي قد أغفل بعض الأبواب النحوية التي يدخلها التحويل كالاشتغال والتنازع والتعجب.

ثم يأتي كتاب **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي دراسة تحليلية نظرية**[1] وفيه تواصل ابتهال البار الحديث عن التحويل وأنماطه إلا أن طريقة عرضها اختلفت عن سابقِيها، فلم يكن تقسيمها على حسب الأنماط التحويلية من حذف وزيادة واستبدال ... ولكن على حسب القواعد النحوية، فتناولت مظاهر التركيب في الجملة الاسمية، والتركيب في الجملة الفعلية، وكانت تأخذ القاعدة، كالمفعول به مثلا، ثم تستعرض أنماط التحويل التي تعترض المفعول به، من حذفه، أو تقديمه على الفاعل، أو إحلاله مكان الفاعل في الفعل المبني للمجهول.

وهذه الطريقة أتاحت لها تتبع أبواب النحو فالتفتت إلى أبواب مهمة لم تلقَ تلك العناية فيما سبقها من كتب، مع أنه يظهر التحويلُ فيها بدَوْرٍ كبير، وهذه الأبواب هي التنازع، والاشتغال، والتعجب، والنداء، والاختصاص، والتحذير، والإغراء، وأسْمَتْ هذه التراكيب بالتراكيب الخاصة؛ لأنها خلت من أحد ركني الإسناد، مما عدّه النحاة خروجًا عن القواعد المطردة؛ ولأجل ذلك استخدموا التحويل بالحذف وقدّروا المحذوف؛ لتنسجم هذه التراكيب مع القواعد المطردة.

وبجانب تناولها للتراكيب الخاصة تناولت التراكيب المُشْكلة، وهي التراكيب الخارجة عن القواعد الأصلية، والتراكيب التي يدل أحد مكوناتها على أكثر من معنى، وكل ذلك يقدم خدمة جيدة في استنباط الأصول النظرية للتحويل، وفي الوقوف على القوانين الكلية التي احتكم إليها القدماء في تطبيقاتهم المبنية على التحويل، استطاعت به وضع ضوابط للتحويل في تراثنا النحوي.

ومما يجدر بيانه في هذه الدراسة أن الكاتبة أضافت بعض الأبعاد التحويلية التي لم تُناقَش فيما وقفتُ عليه من دراسات، فسلطتْ الضوء على التحويل فيما يتصل بأصول النحو كالتأويل، والحمل على المعنى، والتضمين، واستصحاب الحال، والقياس والتعليل، فمثلا في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ

---

(١) البار، ابتهال محمد، مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي دراسة تحليلية نظرية، ط١،(إربد: عالم الكتب الحديث،٢٠١٤م).

أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[1] لجأ البصريون إلى التأويل، فقدّروا في الآية فعلا محذوفًا؛ لتتوافق النصوص مع القواعد، حيث إنّ (إنْ وإذا) مختصة بالدخول على الأفعال، ولذلك فتقدير الكلام: (وإن استجارك أحد استجارك).

وفي مساق هذه الدراسات التي عالجت أنماط التحويل بشكل عام، فإن بعض الدراسات قد طبَّقت هذه الأنماط على عينة من عينات النص الأدبي، كأن تتبَّع هذه الأنماط في نص شعري أو نثري، ومن هذه الدراسات:

كتاب **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**[2]، حيث أراد حسام البهنساوي تسليط الضوء على النظام التركيبي للغة الشعرية، والبناء النحوي لجُملِهِ؛ لأنه رأى أنه لم يُولَ تلك العناية، وأغلب الأعمال في دراسة اللغة الشعرية تناولت ما يتعلق بالضرورة الشعرية؛ ولذلك يقول رمضان عبدالتواب في تقديمه لهذا الكتاب: "لقد أراد الدكتور حسام أن يجرب تطبيق نظرية حديثة على نص لغوي قديم، ... وهو بذلك فتح آفاقًا جديدة في دراسة النصوص القديمة بكفاءة واقتدار".

والجدير بالذكر أن مؤلف الكتاب عدّ النظرية التحويلية منهجًا من أشهر مناهج البحث اللغوي الحديث، وبخاصة في مجال دراسة الجمل النحوية؛ ولذلك أقام كتابه على الوصف التحليلي للتراكيب المحولة في ديوان حاتم، كتراكيب الاستفهام، والأمر، والنهي، والنفي، والشرط، والتعجب، والقسم، والنداء ...إلخ، فكان يأتي بالشاهد الشعري، ثم يحلله إلى المكونات المباشرة له عن طريق التقسيم الشجري، ثم يبين القواعد التحويلية التي اعترضته.

ومما يحمد له في تحليله للتراكيب أنه كان ينظر للبنية العميقة نظرة أعمق، فمثلا في تركيب الاستفهام (أأفضح جارتي)[3] لا يجعل التحويل بإضافة همزة الاستفهام تحويلًا بالزيادة، إنما هو تحويل بالإحلال أو (التعويض) حيث حلّت همزة الاستفهام محل حرف النفي (لا) لأن المعنى العميق هنا ليس للاستفهام، إنما هو للنفي والاستنكار، أي: (لا أفضح جارتي).

---

(١) سورة التوبة، من الآية: ٦

(٢) البهنساوي، حسام، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٢م).

(٣) البيت بتمامه: أأفضح جارتي وأخون جاري؟! معاذ الله أفعل ما حييتُ

وإذا كان الاستفهام على حقيقته مثل: (كيف الزمان)[١] جعل الأداة (كيف) حالّة محل (أستفهِمُ حالَ) المكونة من المركب الفعلي (أستفهِمُ) ومركب التكملة (حالَ)، فحلَّتْ الأداة محل المركبين السابقين المحذوفين، وهذا يُظهِر أنه كان ينظر لكل تركيب على حدة ويراعي المعنى المقصود في البيت ويرصد البنية العميقة له، وربما أدّى هذا الأمر إلى التكلّف قليلا، في مثل (فعل الأمر) حيث عدّه محوَّلا عن فعلٍ ماضٍ، فحلت صيغة الأمر من المركب الفعلي محل صيغة الماضي لإفادة دلالة الأمر.

وبنظرة على المنهج العام تظهر دقته البالغة في تحليله للتراكيب وتتبعه لأنماط التحويل، ففي المصادر المكتفية بذاتها عن الفعل والمنصوبة في الاستفهام والإخبار، عدّها بعضهم نوعًا من التحويل بالحذف فقط، حيث حُذِف الفعل[٢]، في حين أنها عنده تحوي عدة أنماط من أنماط التحويل، ففي المثال: (مهلًا نوار)[٣]: تحويل بحذف ركني الإسناد (تمهلي) المكون من الفعل والفاعل، ثم تحويل بالإحلال حيث حلَّ ركنُ التكملة (مهلًا) موقعَ المفعول المطلق، ثم تحويل بالتقديم حيث تقدَّم مركب التكملة، واحتل رتبة الصدارة، ثم تحويل بالتقلص، حيث تقلص المركبان الفعلي والاسمي الممثلان لركن الإسناد إلى مركب واحد فقط هو ركن التكملة.

وأسفرت هذه الدقة في تحليل الأنماط عن نظرٍ للبنية العميقة في الضمائر، فعدَّ التركيب (أبيتُ) محوَّلًا بحذف المركب الاسمي ضمير المتكلم وتقديره (أنا) ثم بإحلال (تاء الفاعل) الضمير المتصل محلَّ الضمير المنفصل (أنا)؛ لأنه يُرجِع كلّ تركيب لبنيته العميقة (أبيتُ أنا). وفيما يسمى بالفاعل المستتر، هو يقدِّر هذا الفاعل باسم ظاهر (مركب اسمي)، ويعدّ التركيب محوّلًا بحذف المركب الاسمي، ثم بإحلال الضمير المستتر محله. فمثلًا الضمائر في (تعادونا)[٤] فيها تحويل بالإحلال حيث تم إحلال (واو الجماعة) محل المركب الاسمي (جديلة)، وتم إحلال (نا الدالة على المفعولين) محل المركب الاسمي (ثُعَل)، على أساس البنية العميقة (وإلا تعادي جديلةُ ثعلَ).

---

(١) البيت بتمامه: فقلتُ: ألا كيف الزمان عليكما؟ فقالا: بخير كل أرضك سائلُ.

(٢) ينظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص:٩٢، ففي قوله: (أقياما وقد قعد الناس) فالبنية العميقة تستدعي فعلا قبل المصدر (تقوم قيامًا).

(٣) البيت بتمامه: مهلا نوار أقلِّي اللوم والعذلا ولا تقولي لشيء فاتَ: ما فعلا؟

(٤) البيت بتمامه: وإلا يعادونا جهارًا نلاقهم لأعدائنا رِدءًا وليلا ومنذرا.

وضمائر المفعول به إذا اتصلت بالفعل كما في (تَرَنِي وتُخِفْني)[1] يعدّها تحويلا بالتقديم حيث اتصلا بالفعل مباشرة بسبب الحذف الذي أصاب المركبين الاسميين الواقعين موقع المسند إليه.

رسالة: عناصر التحويل التركيبي في المثل العربي في ضوء علم اللغة المعاصر[2] لأريج الترك

لقد خصصت هذه الدراسة المثلَ العربي بالتحليل؛ لمحاولة معرفة مدى تأثير عناصر التحويل التركيبي في بنيته؛ إذ إن المثل يشكل شريحة واسعة من شرائح الاستعمال اللغوي، بل إنه أكثر عُرضة لعناصر التحويل التركيبي؛ لحاجته للاختصار وتكثيف الدلالة، ومحاولة إيصال المعنى بأقصر الطرق، بل إن الأمثال العربية تتميز عن غيرها من شرائح اللغة بأنها لا تتغير ولا تلتزم بقواعد اللغة، فقد تخالفها؛ لذا خصها النحاة بجواز الخروج عن تلك القواعد، من ذلك قول المبرد: "الأمثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال"، وقد بينت الباحثة أن التحويل التركيبي في المثل سواء كان اختياريًّا أو إجباريًّا، يصبح إجباريًّا بعد النطق به؛ لأن المستعمِل للمثل لا يجوز له تغيير المثل، حتى وإن كان مُحولًا تحويلًا اختياريًّا.

لقد أقامت الباحثة دراستها على أن لكل جملة بنيتين: بنية عميقة تحمل المعنى العام للجملة، وبنية سطحية ترى أنها أكثر التصاقًا بالواقع اللغوي المستَعمَل فعلًا، ويكون معناها أكثر عمقًا من سابقتها، وكانت في تحليل كل مثل تثبت أن البنية السطحية للمثل تختلف عن البنية العميقة له في الشكل والمعنى، وتحمل معنى إضافيا، لم تكن تحمله البنية العميقة قبل التحويل.

لقد قسمت الباحثة حديثها عن عناصر التحويل إلى أربعة فصول، فجعلت الفصل الأول يتناول عنصر الرتبة أي (التقديم والتأخير) قدمت له بإطار نظري عن هذا العنصر، ثم عرضت لعدد من الأمثال التي حُوِّلت بهذا العنصر، وقامت بتحليلها وفق النظرية التحويلية، وفعلت مثل هذا مع الفصل الثاني الذي خصصته لعنصر الزيادة، فتناولت مورفيمات الزيادة التي تدخل على الجملة الاسمية كالنواسخ، وعلى الجملة الفعلية كالشرط، وعلى الجملتين (الاسمية والفعلية) كمورفيمات الاستفهام والنفي ...إلخ، وخصصت الفصل الثالث لعنصر الحذف، تناولت غالبية

---

(١) البيت بتمامه: متى ترَني أمشي بسيفي وسطها تُخِفني وتضمر بينها أن تجزّرا.

(٢) الترك، أريج حامد، عناصر التحويل التركيبي في المثل العربي في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك، (٢٠٠٤م).

المحذوفات في الجملة العربية، سواء كان الحذف فيها وجوبا أو جوازا ، وتناولته في الجمل الاسمية والفعلية، سواء كان بحذف كلمة أو أداة أو جملة بأكملها، وأما الفصل الرابع فتناولت فيه العلامة الإعرابية حيث اعتبرتها كعنصر رابع من عناصر التحويل؛ لأنها الأثر الذي يخلفه العامل، ولأنها تجعل التراكيب اللغوية أكثر طواعية من حيث الرتبة؛ لأن العلامة الإعرابية تدل على المعاني فتحمل معنى الفاعلية، ومعنى المفعولية، ومعنى الإضافة، ورأت أن العلامة الإعرابية قد تكون عنصرًا مساعدًا مع بعض عناصر التحويل، فتكون مساعدة للعنصر الرئيس فتترك له حرية التنقل والاختفاء في البنية السطحية، ويكون ذلك في عنصري الرتبة والحذف.

والغريب أن الباحثة تغاضت عن عناصر التحويل الأخرى، كالإحلال مثلًا، فلم تأتِ عليها بالدراسة ولا بالتطبيق، بالرغم من أنها أشارت إشارة عابرة إلى بعض هذه العناصر في تحليلها لبعض الأمثال، فعند تحليلها للمثل (يا جُهَيزةُ) بينت أن البنية السطحية لجملة النداء هذه هي: (أنادي أنا جهيزة) فدخلها عنصرا التحويل بالحذف والتعويض، فحذف الفعل والفاعل من البنية السطحية للمثل ونابت عنهما أداة النداء.

ومن الحق أن يشار إلى موقف الباحثة من التنغيم بوصفه وثيق الصلة بالتحويل، حيث تقول بأن هذا العنصر التحويلي لا يُعد من عناصر التحويل في المستوى التركيبي، بل هو عنصر فوق تركيبي، ولكن الدراسة لا تستطيع تجاهله؛ لأن له أهمية كبيرة في إضفاء دلالات جديدة على المعاني.

ومن الدراسات التي تناولت أنماط التحويل في نص قرآني، رسالة ماجستير بعنوان: **أنماط التحويل في الجملة الفعلية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم (سورة آل عمران أنموذجًا)**[1]، لهدى النعيمي، وفيها أظهرت الدور الذي يؤديه التحويل في الجملة الفعلية، وكشفت التغييرات التي تحدث للجملة الفعلية، ورصدت مكوناتها ورتبة هذه المكونات، وبينت وظيفة التحويل في بنية الجملة القرآنية، وربطت ذلك بالدلالة، فبينت دور عناصر التحويل في الكشف عن المعنى الدلالي في التراكيب اللغوية، واختارت الجملة الفعلية؛ لأنها ترى أنها لم تحظ بدراسة وافية وفق المنهج التوليدي التحويلي.

---

(١) ينظر: النعيمي، أنماط التحويل في الجملة الفعلية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم (سورة آل عمران أنموذجا) رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، (٢٠٠٩م).

وتحدثت عن التحويلات التي تطرأ على الجملة الفعلية، وقسّمتها إلى أنواع: (التحويل بالنقل، والتحويل بالحذف، والتحويل بالزيادة، والتحويل بالاستبدال)، والغريب أنها لم تُدرج فيها الحركة الإعرابية، مع أنها صرَّحت بأنها عنصرٌ من عناصر التحويل في الجملة الفعلية، وبيّنت أن لها أثرًا في بيان المعنى وسلامة التركيب، فهي عنصر تحويلي رئيس في اللغة العربية يقل نظيره في اللغات الأخرى، ثم تحدثت عن العدول التركيبي، أي مخالفة النسق العام، كأن تخالف الحركةُ الإعرابية القاعدةَ النحوية، كقوله: (إن هذان لساحران)، ولا يقتصر على الحركة الإعرابية، بل يتعداه إلى مختلف القواعد التركيبية كالمطابقة في العدد والجنس، كما في قوله: (وجاءهم البينات)، وهذا العدول يؤدي وظيفة بلاغية، وهو في القرآن نسق من أنساق الإعجاز القرآني.

وهي كسابقتها أولت اهتمامًا بالتحويل فوق التركيبي، وهو القواعد المورفيمية الصوتية، والتي يبدأ عملها بعدما ينتهي عمل القوانين التحويلية، حيث تعطي الشكل النهائي المستعمل، ومنها النبر، والتنغيم، والوصل والفصل.

ومن الدراسات التي تناولت أنماط التحويل في نص قرآني رسالة ماجستير بعنوان: **الأنماط التحويلية في المركبات الإسنادية وأثرها الدلالي في الخطاب القرآني (سورة الكهف أنموذجًا)**[1] انطلق صاحبها من فكرة أراد التحقق منها، وهي هل كان تشومسكي متأثرًا بتراثنا النحوي في نظريته اللسانية أم لا؟ ولذا أراد أن يثبت جوانب التشابه بين الدراستين الغربية والعربية، وما إن كان للتحويل جذوره في التراث العربي، فحاول تأصيل التحويل لدى النحويين العرب، وتطبيق هذه الدراسة على نص عربي، فتناول التحويل في نص قرآني، واختار سورة الكهف ليكشف عن الأنماط التحويلية في تراكيبها الإسنادية، ومدى أثرها فيها من الناحية النحوية والبلاغية.

ومن أنماط التحويل التي عالجتها هذه الدراسة: (الحذف، والزيادة، والترتيب، والاستبدال، والاتساع)، والحقيقة أنه لم يضف كثيرا فيما يخص الأنماط، وخاصة الاتساع الذي نهج فيه منهج عبدالحليم عيسى.

---

(١) ثامر، بو شارب ،**الأنماط التحويلية في المركبات الإسنادية وأثرها الدلالي في الخطاب القرآني (سورة الكهف أنموذجًا)**، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور -الجلفة- (٢٠١٥م).

وإذا كانت الدراسات السابقة قد طبقت أنماط التحويل على عينة من عينات النص الأدبي، فإن بعض الدراسات قد خصصت الحديث عن أنماط التحويل عبر وجودها في بعض الأساليب العربية كالاستثناء والاستفهام والنهي ... إلخ، ومن هذه الدراسات:

بحث **الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية**[1] تحدث فيه سمير استيتية عن الاستفهام في حقيقته التركيبية والتي هي تحويل تركيب إخباري إلى استفسار باستخدام أدوات وتنغيم معين، وتحدث عن أدوات الاستفهام وما يفيد منها التصديق وما يفيد منها التصور، ثم بدأ تطبيق أنماط التحويل التي وردت عند تشومسكي على تراكيب الاستفهام.

فابتدأ الحديث عن الحذف، وبين أن الحذف في تراكيب الاستفهام قد يكون في بعض الأدوات، وقد يكون في الفعل الذي تتعلق به (همزة الاستفهام وهل) تعلُّقًا مباشرًا، كما في: (هل من عالمٍ فأساله؟).

وعرض بالتفصيل الأدوات التي يجوز حذفها من تراكيب الاستفهام وهي (همزة الاستفهام وهل) عند إفادتهما التصديق لا التصور، فإذا أفادت التصديق - كقولك: (هل جاء محمد؟)- جاز حذفهما استغناء بالتنغيم؛ وبين أن حذفهما من الجملة التحويلية الاستفهامية يبقي البنية العميقة كما هي، أما إذا أفادا التصور - كقولك: (هل جاء محمد أو علي؟)- لم يجز حذفهما؛ حيث إن التنغيم لا يستطيع أن يؤدي وظيفة التصور كما يستطيع أن يؤدي وظيفة التصديق.

أما أدوات الاستفهام الأخرى (أين ومتى ولماذا وكيف) فهي تُستعمل للتصور لا للتصديق، ولذلك لم يجز حذفهما، وعدَّد أربعة أسباب تمنع حذفها، منها: أن التنغيم لا يستطيع أن يؤدي الدلالة المعجمية التي تؤديها أدوات الاستفهام هذه (الدلالة المكانية والزمانية والسببية ودلالة الهيئة)، أضف إلى ذلك أن أدوات الاستفهام هذه لم تَعُد فضلة بل هي جزء أساسي من كل تركيب.

ثم تحدث عن أنماط التحويل الناجمة عن الحذف والتضييق، وبين الفرق بينهما، واقترح تعديلا في قانون التضييق لإزالة اللبس بينه وبين التحويل بالحذف، وفعل مثل ذلك في حديثه عن نمطي الزيادة والتوسعة، وقد مر الحديث عن موقف سمير استيتية من هذه الأنماط في هذا البحث.

---

(١) ينظر: استيتية، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، **مجلة المورد** ، العراق: المورد، مج: ١٨، ع:١، (١٩٨٩م)، الصفحات: (٣٢- ٦٢).

لقد أحصى سمير استيتية مواطن الزيادة في التراكيب الاستفهامية، كزيادة (مِن)، وزيادة الاستثناء في الجملة الاستفهامية، وزيادة النفي على (همزة الاستفهام وهل)، وربط كل ذلك بالبنية العميقة، وبيَّن دلالات هذا التركيب.

ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن التقديم والتأخير في الجملة الاستفهامية، فعرض لأسماء الاستفهام التي من حقها التقديم مطلقا، وناقش المواضع التي تتخلف فيها (كم) عن موضع الصدارة في الجملة الاستفهامية. وبعد أن أفضى إلى وجوب تقدم أسماء الاستفهام في التراكيب الاستفهامية عرَض إلى تقدُّم أحد عناصر التركيب على عناصر أخرى، كأن تقول: (أحضر محمد؟) أو (أمحمد حضر؟)، وهي المسألة التي ناقشها عبدالقاهر الجرجاني.

هذا وقد وُجدت دراسة أخرى تتبع **التراكيب التحويلية في جملة الاستفهام** لفريد العمري[1] الذي طبَّق دراسته على شعر محمود سامي البارودي، فكان يتتبع التراكيب الاستفهامية، ويرى ما تعرضت له من تحويل بأنماطه المختلفة، دون أن يقدِّم أي دراسة نظرية للتعريف بأنماط التحويل، فجاءت دراسته إحصائيةً لتراكيب الاستفهام في شعر البارودي وتحليليةً لهذه التراكيب، موزّعة على أربعة أقسام:

- القسم الأول: تعريف بالاستفهام، ودراسة لأدواته.
- القسم الثاني: دراسة للاستفهام محذوف الأداة.
- القسم الثالث: دراسة للاستفهام المباشر، بلفظ السؤال واشتقاقاته.
- القسم الرابع: دراسة للاستفهام المنفي.

والذي يُلحظ من هذا التقسيم تناوله الاستفهام من حيث التركيب أكثر منه من ناحية التحويل، فكان يعرض لخصائص أدوات الاستفهام وأغراضه، وكان الحديث عن أنماط التحويل مبثوثًا في ثنايا تحليل تراكيب البيت الشعري الاستفهامي، وهذا ما يجيز القول إن دراسة استيتية أبعد مدًى في دراسة التحويل في الاستفهام من هذه الدراسة، وأكثر تفصيلا فيما يخص أنماطه.

وهذا وقد وقفتُ على دراسة تكاد تتماثل من حيث عنوانها مع بحث سمير ستيتية (الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية)، حيث كانت بعنوان: **أنماط التحويل في أسلوب**

---

(١) ينظر: العمري، فريد محمود أحمد، التراكيب التحويلية في جملة الاستفهام عند محمود سامي البارودي، **مجلة دراسات لجامعة الأغواط** ، الجزائر، العدد: ١٩، (٢٠١٢م) الصفحات: (٢٥ - ٦٤).

الاستفهام: القرآن الكريم أنموذجا[1]، ويبدو أن الرسالة على حداثتها (٢٠١٥م) لم يطّلع صاحبها على بحث ستيتية، المنشور عام (١٩٨٩م) ولا على بحث: التراكيب التحويلية في جملة الاستفهام عند محمود سامي البارودي، المنشور عام (٢٠١٢)، كما ظهر ذلك بوضوح من استعراضه للدراسات السابقة ومن الاطلاع على قائمة مراجعه.

لقد قسم بحثه إلى ثلاثة فصول: تحدث في أولها عن الاستفهام وعن التحويل، وفي ثانيهما وثالثهما تناول التحويل التركيبي في جملتي الاستفهام الاسمية والفعلية، وذلك عن طريق تتبع أدوات الاستفهام التي تدخل على هذه الجمل، وتعداد مواضع ذلك في القرآن، فكان يأتي بالآية التي دخلها الاستفهام، ويعرض أنماط التحويل التي دخلت جملة الاستفهام، وأساس هذه الأنماط عنصر الزيادة بإضافة أداة الاستفهام التي حوّلت الجملة من خبرية إلى طلبية، ويستعرض إن كانت هناك عناصر أخرى من عناصر التحويل كالتقديم والتأخير والحذف وغيرها.

ومن الدراسات التي خصصت الحديث عن أنماط التحويل عبر وجودها في بعض الأساليب رسالة **الأنماط التحويلية في جملة الاستثناء العربية**[2] لتيسير محمد عيسى، وتعود أهميتها إلى كونها أقدم الرسائل التي طبقت أنماط التحويل على التراكيب العربية، في محاولة منها لدراسة أسلوب من أساليب اللغة العربية وهو الاستثناء في ضوء النظرية التوليدية التحويلية، وفيها يظهر بوضوح مدى تأثر الباحث بأفكار أستاذه سمير ستيتية في كثير من أجزاء الرسالة، بدءًا من عنوانها الذي لا يختلف البتة عن عنوان البحث الذي خصصه سمير ستيتية لبحث الاستفهام، وانتهاءً بموافقته لأستاذه فيما اقترحه بشأن أنماط التحويل، وخاصة في نمطيّ التمدد والتقلص التي أدخل تعديلا في قوانينها، ومع ذلك أظهر الباحث استقلالا في مناقشة بعض القضايا كقضية العامل في المستثنى.

لقد ابتدأ الحديث عن الاستثناء في حقيقته الدلالية والتركيبية والتي هي "تحويل مركب جملي بالحذف والتعويض بأدوات خاصة يخرج بها ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها حكما"، ثم ناقش آراء النحاة في العامل في المستثنى، وانتهى إلى أن العامل فيه هو الفعل المحذوف (أستثني) والذي نابت

---

(١) عبدالعزيز، باسم حمود عبدالعزيز، **أنماط التحويل في أسلوب الاستفهام: القرآن الكريم أنموذجا**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، (٢٠١٥م).

(٢) ينظر: عيسى، تيسير محمد، **الأنماط التحويلية في جملة الاستثناء العربية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، (١٩٨٩م).

عنه أدوات الاستثناء، ونيابتها عن الفعل معنى لا عملًا، فالمستثنى منصوب بالفعل المحذوف، لا بـ (إلا) نفسها، فالبنية العميقة لجملة: حضر القوم إلا زيدًا

هي: حضر القوم أستثني زيدا.

فهي مكونة من جملتين، جرى على جملة (أستثني زيدًا) تحويل بحذف الفعل (أستثني)، وتعويضه بأداة الاستفهام (إلا) التي تتضمن معناه، ثم أدخلت الجملة الثانية في الجملة الأولى.

وما يهم هو حديثه عن الأنماط التعبيرية الاستثنائية، حيث عنون لها بهذا الاسم وقسمها إلى ثلاثة أقسام، وهي:

- الاستثناء بالتعويض: والأدوات التي تستخدم في هذا النمط هي: (إلا وغير وسوى)؛ لأن الفعل (أستثني) يُحذف ويعوض بإحدى هذه الأدوات.
- الاستثناء الحقيقي: وهذا النمط يكون باستخدام البنية العميقة للاستثناء، فلا يكون فيه حذف للفعل (أستثني)، وإنما تستخدم فيه أفعال تتضمن معنى الاستثناء وهي: (خلا وعدا وحاشا)، فتقول: (حضر الطلاب خلا زيدا) وهذا النمط لم يجر عليه تحويل إلا بحذف الفاعل.
- الاستثناء الدلالي (المعنوي): نسبة إلى حقيقة الاستثناء الدلالية، ويكون في الأدوات: (ليس ولا يكون)، لم يُحذف الفعل (أستثني) ويعوَّض بهما، لكنهما يتضمنان معنى الإخراج أي إخراج ما بعدها مما دخل فيه قبلها في الحكم، فتقول: (حضر الطلاب ليس زيدا)، (حضر الطلاب لا يكون زيدا) والبنية العميقة لها (حضر الطلاب ليس الحاضر زيدا) فجرى تحويل على الجملة بحذف اسم ليس ولا يكون.

والملاحظ أنه بالرغم من وسم رسالته بعنوان (الأنماط التحويلية)، بل وتخصيص الفصل الثالث كاملا للبحث عن هذه الأنماط التحويلية إلا أنه - من وجهة نظري - التبس عليه توظيف معنى (أنماط) فهو ينظر إليه من ناحية تركيبية، وهذا ما تجده في القسمين الثاني والثالث، ولو أنه جعل التقسيم على غرار النمط الأول (الاستثناء بالتعويض) لكان أكثر قربًا لما يسمى أنماط التحويل.

هذا ولي وقفة أخرى عند ما سماه (الاستثناء بالتعويض)؛ حيث إنه مما يثير الاستغراب ذاك التعارض الذي يُلحظ في تحليله لجملة الاستثناء على أنها محولة بالحذف والتعويض، حيث يظهر

هذا التعارض بين تأييده لاقتراح أستاذه في قانوني التمدد والتقلص، وتطبيقه الفعلي لأنماط التحويل.

فقد أثبت ذلك بقوله: ونحن مع الدكتور سمير ستيتية في تعديل صورة قانوني التوسعة والتضييق على الصورة التي اقترحها للقانونين، وهي:

- قانون التوسعة (التمدد): أ ⇐ أ + ب : ب ⊃ أ، أي أن (أ) تتحول إلى (أ)+ (ب)، حيث (ب) متضمنة في (أ)

  فالتوسعة: إضافة عنصر جديد يتضمن أحد عناصر التركيب.
- قانون التضييق (التقليص): أ + ب ⇐ ب : أ ⊃ ب، أي أن التركيب المكون من العنصرين (أ)+ (ب) يتحول إلى (ب)، حيث (ب) متضمنة في (أ).

  فالتضييق: يتمثل في حذف عنصر من التركيب متضمَّن في العنصر الباقي فيه.

فإذا كان سمير ستيتية "حرص على إزالة اللبس بين الحذف والتضييق بتعديل القانونين"، وكان الباحث يتفق معه في هذا، فلمَ جعل التحويل في جملة الاستثناء (حضر القوم إلا زيدا) تحويلًا بالحذف لا بالتضييق؟! ألم يكن بناء على القانون المعدّل أن يكون التحويل بالتضييق؟! إذ إن البنية العميقة للجملة السابقة هي: (حضر القوم أستثني زيدا)، ومن ثَمَّ حُذف الفعل (أستثني) وهو متضمَّن في العنصر الباقي والذي هو أداة الاستثناء (إلا). ومن هنا ظهر التعارض بين تأييده لاقتراح أستاذه في قانوني الحذف والتقلص، وتطبيقه الفعلي لهذين النمطين التحويليين.

ويأتي بحث **الأنماط التحويلية لجملة النهي تحويلة البنية الغائرة**[1] الذي عنى فيه هاني صبري آل يونس بأسلوب النهي بوصفه واحدًا من أساليب العرب التي تحتوي على كثير من المعاني المتجددة، كالدعاء، والالتماس، والإرشاد، والتسوية، والاستعلاء ... إلخ، وبوصفه أسلوبًا حدثت فيه تغييرات تحويلية بدخول (لا) التي اقتضت التحول من الخبر إلى الإنشاء، ومن الإثبات إلى النفي، ومن الضمة إلى السكون، ومن الرفع إلى الجزم.

حرص الباحث - كما أشار في المقدمة- على أن يجعل البحث مقاربة تحويلية مفادها توثيق عُرى العلاقة بين النهي والأمر بوصفهما أنماطًا تحويلية لمعانٍ متطورة في التكوّن والدلالة؛ ذلك لأنه

---

(١) ينظر: آل يونس، هاني صبري علي، الأنماط التحويلية لجملة النهي تحويلة البنية الغائرة، **مجلة التربية والعلم**، العراق، المجلد: ١٥، العدد: ٤، (٢٠٠٨م)، الصفحات: (١١١ - ١٢٦).

يرى أن النهي هو نفي الأمر، فإذا قلت: (قُم) فأنت تأمره بالقيام، وإذا قلت: (لا تقم) فقد أردت منه نفي ذلك.

وجُلَّ ما أراد توضيحه في هذا البحث هو أن النهي مرّ بعدة تحويلات، فقولك: (لا تضرب) بنية تركيبية سطحية يقصد بها البنية العميقة (اضرب) والتي هي في الوقت ذاته بنية تركيبية سطحية غائرة أي (غير ظاهرة) لبنية أخرى أعمق يقصد بها الإخبار وهي (يضرب) النواة أو الأصل الذي تولدت منه المعاني السطحية الأخرى، ويمكن توضيح التحويلات التي حدثت في جملة النهي على النحو الآتي:

التحول الأول:

بنية خبرية (مثبتة) (يضرب) ⇐ بنية إنشائية (مثبتة) (اضرب)

بنية أولى عميقة ⇐ بنية ثانية غائرة.

التحول الثاني:

بنية إنشائية (مثبتة) (اضرب) ⇐ بنية إنشائية (منفية) (لا تضرب)

بنية ثانية غائرة ⇐ بنية ثالثة سطحية.

والذي يُلحظ في هذا البحث أن مفهوم الأنماط جاء فيه مختلفا، فلم يقصد به الحذف والزيادة والتمدد والتقلص والإحلال ...إلخ، ولكنه عبّر به عن النهي والأمر فاعتبرهما أنماط تحويل دخلت على الجملة فحولتها من الخبر إلى الإنشاء، ومن الإثبات إلى النفي، ولذلك وسم بحثه بالأنماط التحويلية لجملة النهي، لا (الأنماط التحويلية في جملة النهي)، وفي ظني أن النهي والأمر والاستفهام والنفي .... إلخ هي أساليب من أساليب الجملة العربية يدخلها نمط من أنماط التحويل بزيادة أو حذف أو تقديم وتأخير ...إلخ، ومن ثَمَّ لا تُسمى بنفسها أنماط تحويل، وما حصل في جملة النهي، هو تحويل بالزيادة حيث زيدت أداة النهي (لا) فحولت الجملة من الخبر إلى الإنشاء، ومن الإثبات إلى النفي.

وإذا كانت الدراسات السابقة تناولت أنماط التحويل بشكل عام، فإن بعض الدراسات خصصت الحديث عن نمط واحد من أنماط التحويل، وتتبّعت صوره ومواضعه، كرسالة: (**صور**

التحويل بالاستبدال في الجملة العربية، سورة البقرة أنموذجًا)[١]، وبحث: **(التحويل بالاستبدال في النحو العربي دراسة نظرية تحليلية)** [٢]، وبعضها عَرَضَ لِبيان البنية العميقة في التركيب بعد دخول هذا النمط، كبحث : **(البنية العميقة للعناصر اللسانية المحوّلة بالاستبدال الاطرادي)**[٣].

هذه بعض الدراسات التي حاولت تطبيق النظرية التحويلية على اللغة العربية، وعالجت على وجه الخصوص أنماط التحويل التي اعترت قواعد اللغة العربية، وفي الحقيقة وردَتْ دراسات كثيرة تناولَتْ قواعد اللغة العربية بمنظور توليدي تحويلي[٤]، وتحدثَتْ عن الصلة بين التراث النحوي والنظرية التوليدية التحويلية[٥]، وبحثَتْ عن الفكر التحويلي عند القدماء[٦]. وليس من غايات البحث تتبع كل ما جاء في هذا الشأن؛ ولهذا اقتصرت الدراسة على ما جاء الحديث فيه عن أنماط التحويل بشكل أدق.

---

(١) ينظر: غربي، عائشة، **صور التحويل بالاستبدال في الجملة العربية، سورة البقرة أنموذجًا**، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي، ٢٠١٥م).

(٢) ينظر: البار، ابتهال، التحويل بالاستبدال في النحو العربي دراسة نظرية تحليلية، **(Eimj) المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات**، العدد: ١٤، (٢٠١٩م).

(٣) ينظر: بو معزة، رابح، البنية العميقة للعناصر اللسانية المحوّلة بالاستبدال الاطرادي، بحث منشور في: **المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية**، (د.ت) الصفحات: (١٦٠ - ١٨٢).

(٤) ينظر على سبيل المثال:

- الرشيد، أبو بكر، استخدام التحويلات النحوية في دراسة اللغة العربية، **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، السودان، المجلد الأول، العدد الأول، (١٩٨٢م)، الصفحات: (٦٥ - ٩١).
- المنصوري، أحمد المهدي/ والصالح، أسمهان، النظرية التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، فلسطين، ع: ٢٩، (٢٠١٣م)، الصفحات: (٣٢٣- ٣٤٤).

(٥) ينظر على سبيل المثال:

- النجادات، نايف محمد، النظرية التوليدية التحويلية من منظور الدراسات اللغوية والنحوية العربية، **مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة**، مصر، العدد: ٨٦، (٢٠٠٥م)، الصفحات: (١٧٧ - ٢٠٥).
- عميرة، ماهر محمود، أثر النحو العربي على نظرية النحو التوليدي التحويلي لتشومسكي، **مجلة التربية جامعة الأزهر**، مصر، العدد: ١٤٦، ج:٢، (٢٠١١م)، الصفحات: (٤٣ - ٦٩).

(٦) ينظر على سبيل المثال:

- معوض، عاطف عبدالعزيز، أصول نظرية النحو التحويلي عند عبدالقاهر الجرجاني، **مجلة علوم اللغة**، مصر، مج: ١٠، ع٤، (٢٠٠٧م)، الصفحات: (٢٠٧ - ٢٨٢).
- جاد الكريم، عبدالله أحمد، في الفكر البنيوي التحويلي في خصائص ابن جني، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، الحولية الثالثة والثلاثون، (٢٠١٢م)، الصفحات: (١١ - ١٩٣).

وسأوجز فيما يلي أبرز الملاحظات في هذه الدراسات العربية التحويلية:

- تكاد هذه الدراسات تُجمِع على أن أي تغيير في الجملة النواة يحوّلها من جملة توليدية إلى جملة تحويلية، مكوّنًا بهذا التغيير أثرًا في المعنى؛ وبذلك يمكن القول بأنها توصلت إلى تصوُّرٍ لا خلاف فيه لمفهوم الأنماط التحويلية.

- تتبُّع أنماطِ التحويل في كثير من هذه الدراسات العربية جاء شاملًا لأبواب النحو العربي، فكانت هذه الدراسات أشبَه باستعراضِ قواعد النحو العربي، وتحليلها وفق أنماط التحويل، أي أنهم تتبَّعوا أنماط التحويل في كل قاعدة نحوية، وقد ساروا في ذلك على نهجين:
  - فريق كان يذكر نمط التحويل، ثم يدرج تحته القواعد النحوية العربية، فمثلًا يأتي بنمط إعادة الترتيب، ويدخل فيه مواضع تقديم الخبر، ومواضع تقديم المفعول ...إلخ.
  - وفريق اعتمد العكس، فكان يأتي بالتركيب الاسمي أو الفعلي، ويستعرض الأنماط التحويلية، فيأخذ القاعدة، كالمفعول به مثلا، ثم يستعرض أنماط التحويل التي تعترضه، من حذفه، أو تقديمه على الفاعل، أو إحلاله مكان الفاعل في الفعل المبني للمجهول.

- وفي مساق هذه الدراسات يظهر أحيانًا أنّ القاعدة النحوية الواحدة تتعاورها عدة أنماط من أنماط التحويل مثال على ذلك: **تمييز النسبة** عدّه عبدالحليم تحويلًا بزيادة عناصر متممة للتركيب[١]، وأما ابتهال البار فعدّته تحويلا بالاستبدال فالتمييز محول عن فاعل أو عن مفعول[٢]، ومثلا: **النعت السببي** (مررت برجل قائم أبوه) عده عبدالحليم تحويلا بزيادة عناصر متممة للتركيب[٣]، وأما ابتهال البار فعدّته تحويلا بالاستبدال حيث حل الوصف محل الفعل (مررت برجل قام أبوه) [٤]، وهذا راجع إلى اختلاف التوجيهات النحوية في هذه التراكيب - كما سيأتي بيانه –

---

(١) ينظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص: ٣٨

(٢) ينظر: البار، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي**، مرجع سابق، ص: ٥٦.

(٣) ينظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص:٣٤

(٤) ينظر: البار، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي**، مرجع سابق، ص: ١٧٥

- قطع البحث اللساني العربي أشواطًا كبيرة في تحليل قواعد اللغة العربية بمنظور توليدي تحويلي، وتعددت في سبيل ذلك المؤلفات العربية، لكن مع ذلك لا تزال الدراسات حول تطبيق أنماط التحويل على قواعد العربيةِ قاصرةً؛ إذ لم أجد -فيما تتبعتُ- دراسةً شملت تطبيق جميع أنماط التحويل على كامل أبواب النحو، فالذي يتتبع أبواب النحو يجده يغفل بعض أنماط التحويل، والذي يفصّل في أنماط التحويل يجده يطبقها على بعض أبواب النحو؛ ولذا كان من المهم القيام بعمل إحصائية تجمع القواعد النحوية وتتتبعها في كتب الأنماط التحويلية؛ لمعرفة نمط التحويل الذي تندرج إليه، ورصد اختلافات الدارسين في إيعاز النمط التحويلي للقاعدة النحوية، وكان ذلك عبر برنامج قواعد البيانات (Microsoft Access).

الباب الثاني

الأنماط التحويلية في تراكيب الطلاق

تمهيد:

بعد الحديث النظري عن مفهومي التركيب والتحويل، وتسليط بعض الضوء على النظرية التحويلية التي جاء بها تشومسكي، والتي يمكن عدّها من أهم النظريات في وصف تراكيب اللغات الإنسانية - تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحليل التراكيب في عبارات الطلاق، الواردة في كتاب: (الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية) للإسنوي، من خلال نظرية تكشف طرائق تحليل هذا التركيب، وهي النظرية التحويلية، بالاعتِمادِ على بعضِ قوانينِها التي لها أثرُها في تغييرِ المعنى، ومن ثَمّ في تحويل الجُملة من جملة بسيطةٍ توليديةٍ إلى جملةٍ تحويلية، وهي تسمى في النظريةِ الحديثةِ بأنماطِ التحويلِ، فتتَتَبَّعُ الدراسةُ هذه الأنماط، وما يؤديه دخولها من تأثيرٍ في المعنى قد يؤدي - في أحيان كثيرة- إلى تغيير الحكم الفقهي، ومن ثَمَّ يكشف عن الأثر الكبير للنحو في استنباط الأحكام الفقهية، وأن فهم النص الشرعي متوقف على الإلمام بعلوم العربية، وهذا ما يثبت الارتباط الراسخ بين علوم الشريعة وعلوم العربية، وقد مر في مقدمة الدراسة كيف كان العلماء يديرون مسائل الفقه على قواعد النحو، ويستعينون بعلماء النحو في بعض المسائل.

ولأجل هذا الارتباط القائم بين العلمين اقتضت الدراسة أن تُلقي الضوء على بعض الجوانب الفقهية عن مفهوم الطلاق وصيغه وبعض أحكامه؛ إذ إنّ لكل هذا دورًا كبيرًا في فهم تراكيب الطلاق ومعرفة أنماط التحويل الواردة فيها.

تعريف الطلاق:

لغة: يقال: "طلَّق الرجل امرأته تطليقًا، وطَلَقَتْ هي بالفتح، تَطْلُق طلاقًا، فهي طالِق وطالِقة أيضًا ... قال الأخفش: لا يقال طَلُقَت بالضم"[(١)]، وهو "مأخوذ من الإطلاق، وهو الإرسال والترك. تقول: أطلقت الأسير، إذا حللت قيده وأرسلته"[(٢)]، "ومأخوذ من التخلية، يقال: طلقت الناقة، إذا سرحت حيث شاءت"[(٣)]، ويقال: (طلَّقت المرأة تطليقاً)، و (طلَقَتْ هي طلاقًا) [(٤)].

---

(١) الجوهري، إسماعيل حماد، **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٤، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م) ١٥١٩/٤، باب (طلق).

(٢) سابق، السيد، **فقه السنة**، ط١، (القاهرة: دار الفتح للإعلام المصري، ٢٠٠٤م)، ص: ٦٢٦.

(٣) آل فوزان، صالح بن فوزان، **الملخص الفقهي**، قسم المعاملات وغيرها، ط١٠، (الدمام: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م)، ٣٠٥/٢.

(٤) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، مرجع سابق، ٧٢/١.

والفعل (طلَّقَ) واحد من الأفعال التي تدل على الإنشاء، وهو: إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود، كإيقاع التزويج بزوَّجتُ، والتطليق بطلَّقْتُ، فهذه الأفعال وأمثالها ماضية اللفظ حاضرة المعنى، ويقصد بها الإنشاء، أي: إيقاع معانيها حال النطق بها[١].

ومعنى الطلاق **شرعًا**: "حل رابطة الزواج، وإنهاء العلاقة الزوجية"[٢].

وأما **حكمه**: فهو يختلف باختلاف الظروف والأحوال، تارة يكون مباحًا، وتارة يكون مكروهًا، وتارة يكون مستحبًّا، وتارة يكون واجبًا، وتارة يكون حرامًا، فتأتي عليه الأحكام الخمسة[٣].

وأما **من يقع منه الطلاق** فقد اتفق العلماء على أن الزوج، العاقل، البالغ، المختار هو الذي يجوز له أن يطلق، وكذلك وكيله، أما إذا كان مجنونًا، أو صبيًّا، أو مكرهًا، فإن طلاقه يعتبر لغوًا.

وأما **من يقع عليها الطلاق** فهي الزوجة إذا كانت محلًّا للطلاق، فإذا لم تكن محلًّا له فلا يقع عليها الطلاق.

فالمعتدة من فسخ الزواج لظهور فساد العقد بسبب فقْد شرط من شروط صحته، لا يقع عليها الطلاق؛ لأن العقد في هذه الحالات قد نُقِض من أصله.

وكذلك لا يقع الطلاق على المطلقة قبل الدخول، وقبل الخلوة بها خلوة صحيحة؛ لأن العلاقة الزوجية بينهما قد انتهت، وأصبحت أجنبية بمجرد صدور الطلاق، فلا تكون محلًّا للطلاق بعد ذلك؛ لأنها ليست زوجته ولا معتدته، "فلو قال لزوجته غير المدخول بها: (أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق)، وقعت بالأولى فقط طلقة بائنة، لأن الزوجية قائمة، أما الثانية والثالثة، فهما لغوٌ لا يقع بهما شيء؛ لأنهما صادفتاها وهي ليست زوجته ولا معتدته، حيث لا عدة لغير المدخول بها"[٤].

وكذلك لا يقع الطلاق على أجنبية لم تربطها بالمطلِّق زوجية سابقة، فلو قال لامرأة لم يسبق له الزواج بها: (أنت طالق)، يكون كلامه لغوًا لا أثر له.

---

(١) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١، (الجيزة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م)، ١/٣٠.

(٢) سابق، السيد، **فقه السنة**، مرجع سابق، ص: ٦٢٦.

(٣) ينظر: ابن قدامة، موفق الدين عبدالله بن أحمد، **المغني**، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وعبدالفتاح محمد الحلو، ط٣، (الرياض: دار عالم الكتب، ١٩٩٧م)، ١٠/٣٢٣.

(٤) ينظر: سابق، **فقه السنة**، مرجع سابق، ص: ٦٣٢.

وكذلك الحكم فيمن طلقت وانتهت عدّتها؛ لأنها بانتهاء العدة تصبح أجنبية عنه. ومثل ذلك المعتدة من طلاق ثلاث، لأنها بعد الطلاق الثلاث تكون قد بانت منه بينونة كبرى، فلا يكون للطلاق معنى[١].

وأما **ما يقع به الطلاق** فيقع بكل ما يدل على إنهاء العلاقة الزوجية، سواء أكان ذلك باللفظ، أم بالكتابة إلى الزوجة، أم بالإشارة من الأخرس، أو بإرسال رسول.

والطلاق باللفظ إما أن يكون صريحًا، أو كناية.

فالصريح: هو الذي يُفهَم من معنى الكلام عند التلفظ به، مثل: أنت طالق ومطلقة، وكل ما اشتق من لفظ الطلاق[٢]، كالتعبير بالفعل الماضي، كأن يقول: (طلقتك)، أو اسم الفاعل، كأن يقول: (أنت طالق)، أو اسم المفعول، كأن يقول: (أنت مطلَّقة)، "وقال الشافعي: ألفاظ الطلاق الصريحة ثلاثة: الطلاق، والفراق، والسراح، وهي المذكورة في القرآن الكريم؛ ولذا قال بعضهم: لا يقع الطلاق إلا بهذه الثلاث"[٣].

وأما **الكناية:** فهي ما يحتمل الطلاق وغيره[٤]، مثل:

- (أنت بائن)، فهي تحتمل البينونة عن الزواج، كما تحتمل البينونة عن الشر.
- (أمرك بيدك)، فإنها تحتمل تمليكها عصمتها، كما تحتمل تمليكها حرية التصرف.
- (أنت علي حرام)، فهي تحتمل حرمة المتعة بها، وتحتمل حرمة إيذائها.

والصريح: يقع به الطلاق من غير احتياج إلى نية[٥] تُبيّن المراد منه، لظهور دلالته ووضوح معناه.

ويشترط في وقوع الطلاق الصريح: أن يكون لفظه مضافًا إلى الزوجة، كأن يقول: زوجتي طالق، أو أنت طالق.

---

(١) ينظر: سابق، **فقه السنة**، مرجع سابق، ص: ٦٣١، ٦٣٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص: ٦٣٣.

(٣) ينظر: ابن رشد، محمد بن أحمد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، تحقيق: محمد صبحي الحلاق، ط١، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٩٩٤م)، ١٤٤/٣.

(٤) ينظر: الشوكاني، محمد بن علي، **السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار**، ط١، (بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٤م)، ص: ٤٠٠، وينظر أيضًا: سابق، **فقه السنة**، مرجع سابق، ص: ٦٣٣.

(٥) ينظر: ابن قدامة، **المغني**، مرجع سابق، ٣٧٢/١٠.

أما الكناية: فلا يقع بها الطلاق إلا بالنية، "فلو قال الناطق بالكناية: لم أنوِ الطلاق، بل نويت معنى آخر، لا يقع طلاقه، لاحتمال اللفظ معنى الطلاق وغيره، والذي يعيّن المراد هو النية والقصد"[1].

صيغ الطلاق:

من الأمور المهمة فيما يتعلق بصيغ الطلاق ما يُعرف بصيغ: التنجيز والتعليق والإضافة إلى المستقبل.

فالصيغة المُنجَزة: هي الصيغة التي ليست معلقةً على شرط، ولا مضافة إلى زمن مستقبل، بل قصد بها وقوع الطلاق في الحال، كأن يقول الزوج لزوجته: (أنت طالق)، وحكم هذا الطلاق أنه يقع في الحال متى صدر من أهله، وصادف محلًّا له.

وأما **الصيغة المعلَّقة**: فهي ما جعل الزوج فيها حصول الطلاق معلَّقًا على شرط، مثل أن يقول الزوج لزوجته: (إن ذهبت إلى مكان كذا، فأنت طالق).

ويشترط في صحة التعليق ثلاثة شروط[2]:

- أن يكون على أمر معدوم غير مستحيل، ويمكن أن يوجد بعد ذلك، فإن كان على أمر موجود فعلا حين صدور الصيغة، كأن يقول: (إن طلع النهار فأنت طالق) - والواقع أن النهار قد طلع فعلًا- كان ذلك تنجيزًا وإن جاء في صورة التعليق. وإن كان تعليقًا على أمر مستحيل كان لغوًا، مثل: (إن دخل الجمل في سم الخياط فأنت طالق).
- الثاني أن تكون المرأة حين صدور العقد محلًا للطلاق بأن تكون في عصمته.
- الثالث أن تكون كذلك حين حصول المعلق عليه.

والتعليق قسمان:

- القسم الأول: يقصد به ما يُقصد من القَسَم؛ للمنع من شيء، أو للحثِّ على شيء، أو لتأكيد الخبر، ويسمى **التعليق القسَمي**، كأن يقول لزوجته: (إن خرجت فأنت طالق)، مُريدًا بذلك منعها من الخروج، لا إيقاع الطلاق.

---

(١) سابق، **فقه السنة**، مرجع سابق، ص: ٦٣٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص: ٦٣٨.

- القسم الثاني: ويكون القصد منه إيقاع الطلاق عند حصول الشرط، ويسمى **التعليق الشرطي**، مثل أن يقول لزوجته: (إن أبرأتني من مؤخر صداقك فأنت طالق).

وهذا التعليق بقسميه واقع عند جمهور العلماء، ويرى ابن حزم أنه غير واقع.

وفصَّل ابن تيمية وابن القيم، فقالا: إن الطلاق المعلَّق الذي فيه معنى اليمين غير واقع، وتجب فيه كفارة اليمين إذا حصل المحلوف عليه، وهي إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام. وقالا في الطلاق الشرطي: إنه واقع عند حصول المعلق عليه.

وأما **الصيغة المضافة إلى المستقبل**: فهي ما اقترنت بزمن، بقصد وقوع الطلاق فيه متى جاء[١]، مثل أن يقول الزوج لزوجته: (أنت طالق غدًا، أو إلى رأس السنة)، فإن الطلاق يقع في الغد أو عند رأس السنة، إذا كانت المرأة في ملكه عند حلول الوقت الذي أضاف الطلاق إليه[٢].

لكن ابن حزم يرفض هذا النوع من تعليق الطلاق إلى أجل، فيقول: "من قال: (إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق)، أو ذكر وقتًا، فلا تكون طالقًا بذلك. لا الآن، ولا إذا جاء رأس الشهر؛ برهان ذلك: أنه لم يأت قرآن ولا سنة بوقوع الطلاق بذلك ... وأيضًا فإن كل طلاق لا يقع حين إيقاعه، فمن المحال أن يقع بعد ذلك في حينٍ لم يوقعه فيه"[٣]

الطلاق السُّنِّي والطلاق البدعي

الطلاق من حيث وقوعه إما أن يكون على الوجه المشروع، أو لا يكون، ولذلك قسموه إلى طلاق سني وبدعي:

فالطلاق السني: هو الطلاق الذي وقع على الوجه المشروع، وذلك بأن "يطلق الزوج المدخولَ بها طلقة واحدة، في طهر لم يصبها فيه، ويتركها حتى تنقضي عدتها"[٤]، فهو سُنِّي من جهة العدد؛ حيث

---

(١) ينظر: ابن قدامة، **المغني**، مرجع سابق، ١٠/ ٤١٠.

(٢) للاستزادة في هذا النوع من الطلاق ينظر: بوهنة، فريد عبدالرحمن، **الطلاق المضاف إلى زمن المستقبل، بين الفقه ورأي القانون الأردني الجديد**، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، (٢٠١٤م).

(٣) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، **المحلى بالآثار**، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م)، ٩/٤٧٩.

(٤) ابن قدامة، موفق الدين عبدالله بن أحمد، **المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، ط١، (جدة: مكتبة السوادي للتوزيع، ٢٠٠٠م) ، ص:٣٣٥.

طلقها طلقة واحدة، وسُنِّي من حيث الوقت؛ حيث طلقها في طهر لم يجامعها فيه[١]، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ ﴾[٢]، أي: إذا أردتم تطليق النساء فطلقوهن مستقبلات العدة؛ والحكمة في ذلك أن الله أعطى المطلِّق فرصة يتمكن فيها من مراجعة زوجته إذا ندم على طلاقها، وهو لم يستغرق ما له من عدد الطلاق، وهي لا تزال في العدة، أما إذا استنفذ ماله من عدد الطلاق -كما في الطلاق البدعي- فقد أغلق على نفسه باب الرجعة[٣].

أما **الطلاق البدعي**: هو الطلاق المخالف للوجه المشروع، وذلك بأن يطلقها ثلاثًا بكلمة واحدة، أو يطلقها ثلاثًا متفرقات في مجلس واحد، كأن يقول: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، فهذا بدعيّ من جهة العدد، أو يطلقها في حيض أو نفاس، أو في طهر جامعها فيه ولم يتبيّن حملها، فهذا بدعي من جهة الوقت[٤].

وأجمع العلماء على أن الطلاق البدعي حرام، وأن فاعله آثم، لقوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ ﴾[٥]، وذهب جمهور العلماء إلى أنه يقع، واستشهدوا بتصريح ابن عمر ﷺ لما طلق امرأة له وهي حائض تطليقة، فتغيّظ الرسول ﷺ وأمره بمراجعتها[٦]. ولما بلغ الرسول ﷺ أن رجلا طلّق امرأته ثلاثًا، قام غضبانًا وقال: "أيُلعَب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟!"[٧].

الطلاق الرجعي والطلاق البائن:

ينقسم الطلاق من حيث إمكانية رجوع الزوجة إلى زوجها وعدمه إلى قسمين: طلاق رجعي وطلاق بائن:

---

(١) ينظر: آل فوزان، **الملخص الفقهي**، قسم المعاملات وغيرها، مرجع سابق ، ٢/ ٣٠٩.

(٢) سورة الطلاق، من الآية: ١.

(٣) ينظر: آل فوزان، **الملخص الفقهي**، مرجع سابق ، ٢/ ٣٠٩.

(٤) ينظر: المرجع السابق ، ٢/ ٣٠٩.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٢٩.

(٦) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الطلاق، باب إذا طلقت الحائض ، مرجع سابق، ٤١/٧.

(٧) النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي، **سنن النسائي الصغرى (المجتبى من السنن)**، بإشراف ومراجعة: صالح عبدالعزيز آل الشيخ، ط١، من إصدارات: وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، (الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م)، كتاب الطلاق، (الثلاث المجموعة وما فيه من الغليظ)، ص: ٤٧٦.

فالطلاق الرجعي هو الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته التي دخل بها حقيقةً، ولم يكن مسبوقًا بطلقة أصلًا، أو كان مسبوقًا بطلقة واحدة، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الطلاق صريحًا أو كناية[١]، لقوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾[٢]، فللزوج أن يراجع زوجته بعد الطلقة الأولى بالمعروف، كما يجوز له ذلك بعد الطلقة الثانية، وهذا معنى الإمساك بالمعروف، أي مراجعتها، وردها إلى النكاح ومعاشرتها بالحسنى.

والطلاق الرجعي لا يترتب عليه شيء ما دامت المطلقة في العدة، ويجوز لها أن تتزين لزوجها وتتطيب، ونفقتها واجبة عليه، وإذا مات أحدهما ورثه الآخر ما دامت العدة لم تَنقَضِ[٣]، وإنما يظهر أثره بعد انقضاء العدة دون أن يراجعها، فإنها تبِين منه، والطلاق الرجعي ينقص عدد الطلقات التي يملكها الرجل على زوجته، فإن كانت الطلقة الأولى احتسبت وبقيت له طلقتان، وإن كانت الثانية احتسبت وبقيت له طلقة واحدة، ومراجعتها لا تمحو هذا الأثر، بل لو تركت حتى انقضت عدتها من غير مراجعة، وتزوجت زوجًا آخر ثم عادت إلى زوجها الأول عادت إليه بما بقي من عدد الطلقات، ولا يهدم الزوج الثاني ما وقع من الطلاق[٤].

وأما **الطلاق البائن**: فهو الطلاق الذي أوقعه على زوجته قبل الدخول بها، أو طلقها طلاقًا مكملًا للثلاث، وأضافوا له الطلاق بسبب عيب الزوج، أو بسبب غيبته، أو حبسه أو للضرر.

والطلاق البائن ينقسم قسمين:

البائن بينونة صغرى: وهو ما كان "بما دون الثلاث"[٥]، ولم يراجعها إلى أن انتهت من العدة، فإنها تبين عنه بينونة صغرى، وتصير المطلقة أجنبية عنه، ولا يحل له الاستمتاع بها، ولا يرث أحدهما الآخر، وله أن يعيدها إلى عصمته بعقد ومهر جديدين، دون أن تتزوج زوجًا آخر.

أما **البائن بينونة كبرى**: وهو المكمل للثلاث، ويأخذ أحكام البائن بينونة صغرى إلا أنه لا يحل للرجل أن يعيدها إلى عصمته إلا بعد أن تنكح زوجًا آخر نكاحًا صحيحًا[٦]، لقوله تعالى: ﴿ فَإِن

---

(١) ينظر: سابق، **فقه السنة**، مرجع سابق، ص: ٦٤٤.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٢٩.

(٣) ينظر: ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، مرجع سابق، ١٦٤/٣.

(٤) ينظر: سابق، **فقه السنة**، مرجع سابق، ص: ٦٤٦.

(٥) ينظر: ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، مرجع سابق، ١٦٦/٣.

(٦) ينظر: المرجع السابق، وقد أشار إلى شروط الفقهاء في نكاح المحلِّل، ١٦٦/٣.

طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ ﴾[1]، أي: فإن طلقها الطلقة الثالثة، فلا تحل لزوجها الأول إلا بعد أن تتزوج آخر.

التفويض والتوكيل في الطلاق

الطلاق حق من حقوق الزوج، فله أن يطلق زوجته بنفسه، وله أن يفوضها في تطليق نفسها، وله أن يوكل غيره في تطليقها، وكلٌّ من التفويض والتوكيل لا يسقط حق الزوج ولا يمنعه من استعماله متى شاء.

فالتفويض: جعْلُ أمر امرأته بيدها، فيفوضها في تطليق نفسها، ومن صيغ التفويض:

(اختاري نفسك)

ولم يختلف أحد من الفقهاء على أن هذا اللفظ يستعمل في الطلاق، على حين اختلفوا فيما يقع إذا اختارت المرأة نفسها: فقال بعضهم إنه يقع طلقة واحدة رجعية، وهو مروي عن عمر وابن مسعود وابن عباس، وقال بعضهم: إذا اختارت نفسها يقع واحدة بائنة، وهو مروي عن علي بن أبي طالب ﷺ[2]؛ ويعلل ابن قدامة هذا "لأن ذلك تخيير، والتخيير لا يدخله عدد"[3].

(أمرك بيدك)

إذا قال الرجل لزوجته أمرك بيدك، فطلقت نفسها، فهي طلقة واحدة، عند عمر، وعبد الله بن مسعود، وذهب غيرهما إلى أنها إن نوت أكثر من واحدة وقع ما نوت، لأنها تملك الثلاثة بالتصريح، فتملكها بالكناية كالزوج، وهذا مذهب عثمان، وابن عمر، وابن عباس[4].

"ومتى ما جعل أمر امرأته بيدها، فهو بيدها أبدا لا ينفك عنها، أي ليس مقيدًا بالمجلس، وهذا رأي علي بن أبي طالب، وأما مالك والشافعي فقالوا: هو مقصور على المجلس، ولا طلاق لها بعد مفارقته؛ لأنه تخيير لها، فكان مقصورًا على المجلس، كقوله: اختاري"[5].

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٠.

(٢) ينظر: سابق، **فقه السنة**، مرجع سابق، ص: ٦٥٠.

(٣) ابن قدامة، **المغني**، مرجع سابق ، ١٠/ ٣٨٣.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ١٠/ ٣٨٣.

(٥) المرجع السابق، ١٠/ ٣٨١.

(طلقي نفسك)

من قال لامرأته (طلقي نفسك)، ولا نية له، أو نوى طلقة واحدة، فقالت: (طلقت نفسي)، فهي واحدة رجعية، وإن طلقت نفسها ثلاثا، وقد أراد الزوج ذلك، وقعن عليها.

وإن قال لها طلقي نفسك، فقالت (أبنت نفسي)، طلقت، وإن قالت: (قد اخترت نفسي) لم تطلُق، وإن قال لها: (طلقي نفسك متى شئت)، فلها أن تطلق نفسها في المجلس وبعده[١].

وأما **التوكيل**: فهو جعل أمر امرأته بيد غيره، وحكم توكيل الأجنبي في الطلاق كحكم ما لو جعله بيدها[٢]، أي كالتفويض. وهو ليس مقصورًا على المجلس، إنما بيده في المجلس وبعده.

فإذا قال لرجل: (أمْرُ امرأتي بيدِكَ)، أو قال: (جعلتُ لكَ الخيارَ في طلاق امرأتي)، أو قال: (طلِّقْ امرأتي). فهو عند ابن قدامة توكيل مطْلَق كالتوكيل في البيع[٣]، وإذا ثبت هذا فإن له أن يطلقها ما لم يفسخ أو يطأها، وله أن يطلق واحدة وثلاثا، وليس له أن يجعل الأمر إلا بيد من يجوز توكيله وهو العاقل، فأما الطفل والمجنون، فلا يصح أن يجعل الأمر بأيديهم[٤].

كان لزامًا هذا التقديمُ الوجيز بعرْضِ بعضِ الجوانبِ الفقهية المرتبطة بمفهوم الطلاق واستعراض صيغه وبعض أحكامه؛ إذ إن لهذا دورًا كبيرًا يساعدنا في تحليل تراكيب الطلاق الواردة في الدراسة، وفهم ما يعترضها من تقديم أو تأخير أو حذف أو زيادة .... ، ومعرفة أثر كل ذلك في تغيير المعنى، ومن ثم في تغيير الحكم الفقهي؛ ومن هنا وجب البدء بوضع تعريفٍ لمصطلح (تراكيب الطلاق)، وبكتاب (الكوكب الدري) الذي أُختِير نبْعًا تُستقى منه هذه التراكيب.

مفهوم (تراكيب الطلاق):

إن مصطلح (تراكيب الطلاق) مصطلح استُعمل في هذه الدراسة ليرمز للجمل والتراكيب التي يقولها الزوج لزوجته، أو لزوجاته، أو لموكِّله، والتي تكشف عن المعنى الذهني الكامن في نفسه، من خلال مجموعة من الكلمات تشتمل على لفظ الطلاق أو مشتقاته أو مرادفاته، وقد تحتوي على

---

(١) ينظر: سابق، **فقه السنة**، مرجع سابق، ص: ٦٥١.

(٢) ابن قدامة، **المغني**، مرجع سابق ، ١٠/ ٣٩٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق ، ١٠/ ٣٩٤.

(٤) ينظر: سابق، **فقه السنة**، مرجع سابق، ص: ٦٥١.

عنصر واحد أو أكثر من عناصر التحويل. وهذا المصطلح مرادف لما عبَّر عنه الفقهاء بـ (صيغ الطلاق).

وعبارات الطلاق التي يقولها الزوج لزوجته هي عبارات لا يحصرها زمنٌ معين، ولا تركيبٌ واحد، بل هي عبارات متداولة نحتاجُ معرفةَ ما يُحدِثُه تغيير التركيبِ فيها من اختلافٍ في الحكمِ الفقهي، كأنْ يقَع الطلاقُ، أو لا يقع، وإن وقعَ هل يقع طلاقًا بائنًا بثلاثِ طلقات، أم طلاقًا برجعَةٍ أي بطلقةٍ واحدةٍ؟ وما إن كان يقع طلاقًا في الحال، أو عند الاستقبال فيعلَّق بتحقق شرط معين، أو وقت معين أو مكان معين.

وليس الغرض الأساس في هذا أن يكون التناوُلُ تناوُلا فقهيًّا بحتًا يتعرض للحكم الفقهي، واختلافات المذاهب الفقهية الواردة في المسألة، إنما هو تناوُلٌ لغويٌّ يَعرضُ الأثرَ النحوي الذي اقتضاه دخولُ أنماط التحويل، ويشير إلى التغييرات التي حدثت في المعنى، وإن أدَّى هذا إلى تغييرات في الحكم الفقهي.

ذلك أنّ ما يعتري عبارات الطلاق من تقديم أو تأخير، أو زيادة أو حذف، أو تكرار، أو تغييرٍ في الحركة الإعرابية، كل هذا يسهم في تغيير معنى التركيب، ومن ثَمَّ يكشف عن التأثير الكبير للنحو في استنباط الأحكام الفقهية، وأن فهم النص الشرعي متوقف على الإلمام بعلوم العربية، وهذا ما يثبت الارتباط الراسخ بين علوم الشريعة وعلوم العربية.

وكان من أبرز الكتب التي رصدت هذا الأمر، وخرّجت كثيرا من المسائل الفقهية على الأصول النحوية كتاب: (الكوكب الدري) [1] إذ يُشير لذلك مؤلّفُه بقوله: "ألّفْتُ كتابًا امتزجَ بالنحوِ والفقه، ولم يتقدّمني إليه أحدٌ من أصحابنا"[2]، ويؤكّد محمد حسن عواد -أحد محققي الكتاب- أنّ الإسنوي هو أوّل من أفرَدَ كتابًا مسْتقلًّا لمعالجة القضايا الفقهية وفق القواعد النحوية، ولا يعني هذا أنه لم يُسبق بمحاولات تُدير مسائل الفقه على مسائل العربية كما في الوجيز للغزالي، وشرحه الكبير للرافعي، والروضة للنووي، إلا أن هذه المحاولات لم يُقدّر لها أن تجتمع في كتاب خاص بها، وظلت

---

(١)يقول محمود محمد الطناحي: "في مكتبتنا العربية كتاب حاشد، يدور حول ربط الفقه بالنحو هو كتاب: (الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية) لجمال الدين الإسنوي، من علماء القرن الثامن"، **صيحة في سبيل العربية مقالات من أجل نهضة العربية وثقافتها**، تحرير وتعليق: أحمد عبدالرحيم، تقديم: حسن الشافعي، ط١(عمّان: أروقة للدراسات والنشر، ٢٠١٤م) ص:١٣٩.

(٢) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، مرجع سابق، ص: ١٧٢.

متناثرة في كتب النحو والفقه، إلى أن جاء الإسنوي وجمع مسائل الفقه مُدارة على مسائل النحو، وسجَّل بهذا سَبقًا علميًّا يُشكر عليه[١]، فكان كتابه تطبيقًا عمليًّا على أثر النحو في الفقه، ودليلًا على تعمّق مؤلفه في النحو والفقه[٢].

ولقد نهجَ الإسنوي في كتابه هذا بذِكْرِ المسألة النحوية أولا، ثم إتباعها بالمسألة الفقهية، ثم استخلاص الحكم الفقهي المبني على مقتضيات القواعد النحوية، وبيَّن في مقدمة كتابه أن مسائله النحوية منقولة من كتب النحو، وبخاصة من كتابَي (التذييل والتكميل)[٣] و(ارتشاف الضرب)[٤] لأبي حيان الأندلسي، وأما مسائله الفقهية فمنقولة من كتب الفروع الفقهية ، وبخاصة من كتابي (الشرح الكبير)[٥] للرافعي، و(الروضة)[٦] للنووي.

ولما كان هذا الكتاب يرصد هذا الارتباط بين الفقه والنحو عبر أشكال عدة؛ كان من الأدعى أن تُطبَّق فيه أنماط التحويل، والتي هي عبارة عن بعض القوانين تؤدي إلى تغيير المعنى. وتغيير المعنى في عبارات الطلاق يقود بشكل كبير إلى تغيير الحكم الفقهي.

واقتضت الدراسة إحصاء تراكيب الطلاق التي جاءت متفرقة في كتاب الإسنوي، وترقيمها، والإشارة لمواضعها في الكتاب[٧]، وما إذا كان التركيب قد تكرر في عدة مواضع أو لا؟ وقد بلغ عدد تراكيب الطلاق الواردة في هذا الكتاب ٢٠٠ تركيبٍ، منها (٥٤) تركيبا شرطيا.

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ص: ٩، ٤٢ ، ١٣٤ وما بعدها.

(٢) ينظر: إبراهيم، النعيم محمد أحمد، **أثر العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو في استنباط الأحكام الشرعية**، رسالة ماجستير، (السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٥م)، ص: ٥٩.

(٣) هو: **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي [ت: ٧٤٥هـ]، تحقيق: حسن هنداوي، (د.ط)، (دمشق: دار القلم، ١٩٩٦م).

(٤) هو: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م).

(٥) هو: **العزيز في شرح الوجيز**، وهو معروف بالشرح الكبير، لأبي القاسم عبدالكريم الرافعي [ت: ٦٢٣هـ]، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، ط١،(بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م).

(٦) هو: **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، لأبي زكريا محيي الدين النووي [ت: ٦٧٦هـ]، ط٣، ("د.م"،المكتب الإسلامي، ١٩٩١م).

(٧) اعتمدت في ترقيم الصفحات على تحقيق: محمد حسن عواد.

ولقد تكررت بعض التراكيب في أكثر من موضع، نحو: (كل امرأة لي غيرك طالق) ، فقد تكرر في ٣ مواضع، و (أنت طالق اليوم وغدًا وبعد غدٍ) ، فقد تكرر في موضعين.

وأحيانًا يأتي بمثالين على شاهد واحد عندما يشتركان في الحكم نفسه نحو: (أنت طالق طلقة مع طلقة، أو معها طلقة) يفصل بينهما بأو، وبذلك تُعَدّ تركيبان، ومثلها: (أنت طالق قبل أن تدخلي الدار أو قبل أن أضربك)، فهما تركيبان لهما الحكم نفسه.

وأحيانا يأتي بأمثلة توثق تركيبه، فيقول: (وهي مثل كذا)، أو: (وهو كقوله)، أو: (كما لو قال)، أو: (فكأنه قال)، والغرض منها تقريب المعنى وشرحه، لا لتحليلها وبيان الأثر النحوي في تغيير الحكم الفقهي، ومن ذلك على سبيل المثال: فعند تحليل الإسنوي لتركيب: (أنت طالقٌ طلقتين وواحدة إلا واحدة) بيّن أن معناها إذا قيل بجمع (طلقتين وواحدة) كأنه قال: **(أنت طالق ثلاثًا إلا واحدة)** فهذا المثال لا يمكن إحصاؤه كواحدٍ من تراكيب الطلاق التي وردت في كتاب الإسنوي والتي قصد تحليلها، إنما هو مثال جيء به لتوضيح معنى التركيب الذي يسبقه ولشرح معناه.

وعن المنهجية المتبعة في تحليل كل تركيب اخترتُ من تراكيب الطلاق التراكيبَ التي احتوت على أنماط تحويلٍ لها أثرها في تغير المعنى، ومن ثم في استنباط الحكم الفقهي، وتركت التراكيب الغامضة الغارقة في العسف والتكلُّف، كما تجنَّبت ما كان التحويل فيه غير تركيبي: كالتحويل المنطوق خارج إطار المكتوب، الذي يكون في النبر والتنغيم، وكالتحويل غير المنطوق الذي يكون بالإشارة باليد، فيقول: (أنت طالق وهذه)، أو تكون امرأته في نسوة فيقول: (طلقت هؤلاء إلا هذه) فيشير بيده إلى زوجته؛ لأن هذا النوع من التحويل يخرج عن النطاق التركيبي الذي حددناه في هذا البحث.

وكنت أحاول تصنيف التراكيب تحت أبرز نمط تحويل فيها، مستفيدة من جهود المحدثين الذين طبقوا أنماط التحويل على أبواب النحو، أمثال: عبداللطيف حماسة، وخليل عمايرة، وحسام البهنساوي، ورابح بومعزة، وعبدالحليم بن عيسى، وابتهال البار ...إلخ، الذين بيَّنوا نوع التحويل في كل قاعدة نحوية، وقد تتبعت كل جهودهم -قبل تحليلي لتراكيب الطلاق- وأحصيتها عبر برنامج قواعد البيانات (Microsoft Access) الذي أنشأته بغرض جمع القواعد النحوية وعزوها إلى نمط التحويل الذي تندرج إليه، ورصد اختلافات الدارسين في إيعاز النمط التحويلي للقاعدة

النحوية، مثال على ذلك: أسلوب الاختصاص دخله تحويل بالحذف، عدّه عبدالحليم بن عيسى[١] وابتهال البار[٢] تحويلًا بحذف الفعل، وعده رابح بو معزة[٣] تحويلًا بحذف وحدة إسنادية (حذف جملة). ومثلا تمييز النسبة، عدّه عبدالحليم تحويلًا بزيادة عناصر متممة للتركيب[٤]، وأما ابتهال البار فعَدَّته استبدالًا، فالتمييز محول عن فاعل أو عن مفعول[٥]. ومثلا: النعت السببي (مررت برجل قائم أبوه) عده عبدالحليم[٦] تحويلًا بزيادة عناصر متممة للتركيب، وأما ابتهال البار فعدّته تحويلًا بالاستبدال، حيث حل الوصف محل الفعل (مررت برجل قام أبوه) [٧].

وهكذا استفدت من مراجعاتي لكتب التحويل في النحو العربي، واستطعت تصنيف التراكيب وفق ما اعتراها من أنماط التحويل.

ويجدر القول إنه لا يمكن الفصل الجذري بين الأنماط التحويلية في التراكيب؛ لأنه غالبًا ما يجتمع في التركيب الواحد أكثر من نمط تحويلي، كأن يكون فيه حذف وزيادة وإحلال بالضمير، مثلا: حذف المبتدأ وزيادة أسلوب الشرط، نحو: (إن دخلت الدار فطالق)، فكنت أعزو هذا التركيب للنمط الذي كان تأثيره على المعنى أكبر، ثم أدى تغيير هذا النمط إلى تغيير الحكم الفقهي.

وقد كنت أجمع التراكيب المتشابهة (كتراكيب الشرط مثلا) فأعرُض التركيب الأساسي للشرط وما دخله من أنماط التحويل، ثم التركيب التالي وأستعرض النمط الذي زاد فيه، وبه اختلف عن التركيب الأساس أو الذي يسبقه؛ ويظهر في هذا مقارنة لغوية تُفضي إلى أن زيادة كلمة أو حذفها، أو تقديم وتأخير في التركيب ... إلخ كل هذا يسهم إسهامًا كبيرًا في تغيير معنى التركيب، أو إضافة

---

(١) ينظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص: ٨٤

(٢) ينظر: البار، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي**، مرجع سابق، ص: ٢٠٨

(٣) ينظر: بو معزة، **التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، وصوره)**، مرجع سابق، ص:١٣١

(٤) ينظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص: ٣٨

(٥) ينظر: البار، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، دراسة نظرية تحليلية**، مرجع سابق، ص: ٥٦

(٦) ينظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص:٣٤

(٧) ينظر: البار، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، دراسة نظرية تحليلية**، مرجع سابق، ص: ١٧٥

معانٍ جديدة فيه؛ وبذلك يتنسى للقارئ كشف الأثر الذي أحدثه هذا الفارق في المعنى، وإن أدَّى هذا إلى أثر في الحكم الفقهي أو لم يؤَدِّ.

وبعد تصنيف التركيب تحت النمط البارز والذي أدى إلى تغير المعنى، أُورِدُ نصَّ الإسنوي كاملًا في تحليله لهذا التركيب؛ رغبةً في إطْلاعِ القارئ على وجهة نظر الإسنوي في تخريجه للحكم الفقهي بناء على الأصل النحوي.

وبعد ذلك أبدأ بتحليل التركيب بعرض أساس القاعدة النحوية وآراء النحاة حول التغيير الذي حدث في التركيب، وما هو أصل المعنى عندهم.

ومن ثم أبدأ تحليلي للتركيب وفق النظرية التحويلية، مستعرضة البنية العميقة له، ثم نمط التحويل الأساس الذي دخلها، والأنماط الأخرى المساندة، وأبيّن أثر كل ذلك في المعنى، ثم في الحكم الفقهي، مدعمَّة ذلك بأقوال الشيرازي والرافعي والنووي في القضية من خلال الرجوع لكتبهم، وليس فقط بما نقله الإسنوي عنهم.

وإن كان قد تقدَّم القول بأنه لا يمكن الفصل الجذري بين الأنماط التحويلية في التراكيب؛ لأنه غالبًا ما يجتمع في التركيب الواحد أكثر من نمط تحويلي، فكذلك الأمر في بعض التراكيب التي يكون لها أحيانًا عدّة توجيهات نحوية، ومن ثَمَّ تتنازعها عدّة أنماط تحويلية؛ نظرًا لاختلاف التوجيه النحوي، فمثلًا في تركيب: (أنت طالق ثلاثًا)، وهو من التراكيب التي وردت بكثرة في كتاب الإسنوي، يأتي في كلمة (ثلاث) توجيهات متعددة عند النحاة والفقهاء على النحو التالي:

- أن تكون نائبًا عن المفعول المطلق، أي المصدر، فحلَّ محل المصدر عددُه، والتقدير: (أنت طالقٌ طلاقًا ثلاثًا)، قياسًا على قوله تعالى: ﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾[1]، "فثمانين: نائب عن المفعول المطلق، يقول ابن هشام: ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر، ومن ذلك عددُه نحو: (ضربته عشرَ ضرباتٍ) و﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾[2].

---

(١) سورة النور، من الآية: ٤.

(٢) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، (بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٨م)، ١٨٧/٢ وما بعدها، ينظر: ص:٢٢٤ من هذه الدراسة، فقد ذُكرت فيها الحالات التي تنوب عن المصادر.

ومن ثَمَّ ففي تركيب: (أنت طالق ثلاثًا)، ناب العدد عن المصدر، أي: حلَّ محله، فنمط التحويل هنا الإحلال.

ولقد تحدَّث بعض الفقهاء عن هذا التركيب، فمنهم من رأى:

- أنها تمييزٌ منصوبٌ، ورفض ذلك الإمام الغزالي، يقول الرافعي: "اختلفوا في تفسير القائل: (أنت طالقٌ ثلاثًا) كيف سبيله؟ قيل: إنه مفسَّر، وقوله: (ثلاثًا) على التفسير[١]، وقال الإمام: - رحمه الله - : هذا جهلٌ بالعربية، وباب التفسير والتمييز مشهور بين النحاة، وليس هذا منه".
- والرأي الثالث: أن تكون نعتًا لمصدر محذوف، ويكمل الرافعي حديثه عن التركيب السابق قائلًا: "وإنما (الثلاث) نعتُ مصدرٍ محذوف، والمعنى: (أنت طالق طلاقًا ثلاثًا)، وهو كقول القائل: (ضربت زيدًا شديدًا) أي ضربًا شديدا"[٢] ، وعلى هذا التوجيه يكون نمط التحويل هنا الحذف.

والإسنوي لم يتعرَّض لتحليل هذا المثال، ولكن يبدو من تركيب مشابه أنه يميل لرأي الرافعي والغزالي في جعل (ثلاث) نعتًا لمصدر محذوف، وهذا ما اتضح في قوله: " قد يُحذف المصدر وتقام صفته مقامه، كقول القائل: (ضربته شديدًا) أي: ضربته ضربًا شديدًا ..... إذا علمت هذا فمن فروعه: إذا قال لزوجته: (أنت واحدة) ..... بالنصب، وَقعت طلقة وَاحِدَة فَقَط، وَالأَصْل أَنت طَالِق طَلْقَة وَاحِدَةً فَحذف المصدر وأقيمت صفته مقَامه" [٣].

فهو جعل (واحدةً) صفة للمصدر المحذوف، وتقدير الكلام: (أنت طالقٌ طلقةً واحدةً)، وبيّن في كلامه أن "المصدر حُذف، وأقيمت صفته مقَامه"، أي حلَّت الصفة (واحدةً) محلّ المصدر المحذوف (طلقةً)، وهو بهذه العبارة يجمع بين نمطي الحذف والإحلال، فكأنه جمع بين الرأيين السابقين.

وهكذا يظهر أن اختلاف التوجيهات النحوية في التركيب أدَّت إلى أن تتَنازَعَه عدّةُ أنماط للتحويل، فعلى الرأي الأول يكون **تحويلًا بالإحلال** حيث حلَّ العدد (ثلاثًا) محل المصدر، فناب عن المصدر (عددُه)، وعلى الرأي الثالث يكون **تحويلًا بالحذف** حيث حُذف المصدر الموصوف، وبقيت

---

(١) التفسير: هو التمييز بمصطلح الكوفيين.

(٢) الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٦/٩.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٢٧.

الصفة التي تدل على العدد، وعلى رأي الإسنوي يكون **تحويلًا بالحذف والإحلال**، فحذف المصدر وحلَّت الصفة محل المصدر، فناب عن المصدر (صفتُه).

ولعلِّي أميل إلى الرأي الأول؛ لأنّ جعْل(ثلاثًا) و(واحدةً) أعدادًا نابت عن المصدر، أدق من جعلها صفاتًا لمصادر محذوفة، فهي في الحقيقة أسماء أعداد، وأسماء الأعداد صحيح أنها من الأشياء التي يُنعت بها[1]، لكن إذا دار الأمر بين ترجيح جعلها صفةً أو عددًا، سيُرجَّح ما وُضعت له في الأصل، وهو العدد.

وبعد بيان المنهج المتّبع في إحصاء تراكيب الطلاق التي جاءت في كتاب الإسنوي، والاستفادة من عرض بعض المفاهيم والأحكام الفقهية التي تخص الطلاق، والتي تُسهم بدور كبير في تحليل هذه التراكيب، ستنتقل الدراسة إلى تصنيف هذه التراكيب وفق ما تحتويه من أنماط تحويلية، مقسَّمَة إلى عدة فصول، كل نمطٍ في فصل، وهذه الفصول كالآتي: (التحويل بالزيادة، ثم التحويل بالحذف، ثم التحويل بالإحلال، ثم التحويل بالتكرار، ثم التحويل بإعادة الترتيب، ثم التحويل بتغيير الحركة الإعرابية).

---

(١) وقد فصَّل محقق كتاب: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** محمد محيي الدين عبدالحميد في ذكر الأشياء التي يُنعت بها إذا كانت من الجامد المشبه للمشتق، وهي خمسة أمور، منها: أسماء العدد، نحو قولك: (اشتريت الأثواب الثلاثة)، فإنها في معنى المعدودة بهذه العدة، أي الأثواب المعدودة بأنها ثلاثة، ومن ثَمَّ فـ (الثلاثة) اسم عدد جامد يشبه المشتق، فصح أن يكون صفةً، ينظر: ٢٧٢/٣ وما بعدها، هامش (١).

الفصل الأول

التحويل بالزيادة

(Transformation by addition)

الفصل الأول: التحويل بالزيادة

المصطلح والمفهوم:

يُعدّ مصطلح الزيادة من المصطلحات التي كثُر ورودها في الدرس النحوي، فقد وردت عند سيبويه في مواضع كثيرة فسَّرها بأن يُقحَم في التركيب لفظ يمكن الاستغناء عنه، من غير أن يتأثر المعنى، إنما دخل لتأكيد المعنى، من ذلك، إذا قال الرجل: (ما أتاني من أحد إلا زيدٌ)، فكأنه قال: (ما أتاني أحدٌ إلا فلان)؛ لأن معنى (ما أتاني أحدٌ) و (ما أتاني من أحدٍ) واحدٌ، ولكن (مِن) دخلت هنا توكيدًا، كما تدخل الباء في قولك: (كفى بالشيب والإسلام)، وفي: (ما أنت بفاعلٍ) [1] فأطلقه سيبويه على حروف الجر الزائدة، وأضاف ابن يعيش بأن الزائد هو: ما كان دخوله كخروجه من غير إحداث معنى إلا التوكيد[2]، وبيّن السيوطي "أنها سُمّيت زائدة؛ لأنها لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تُفِدْ شيئا لما لم تغاير من فائدته العارضة الفائدةَ الحاصلة قبلها"[3].

وهكذا عدّوا الزيادة هي: كل ما دخل بين متلازمين - سواء كان حرفا أو فعلا أو اسما - مع إمكان الاستغناء عنه من غير تغيير في المعنى إلا لإضافة التأكيد، كما في حروف الجر الزائدة، في نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ ﴿٤٦﴾ ﴾[4] وزيادة (كان) في نحو (ما كان أحسن زيدًا)، وزيادة ضمير الفصل، نحو: (زيد هو المنطلق)، وزيادة (ما) في نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ ﴾[5].

ومن ثَمَّ ناقش بعض المحدثين مصطلحَ الزيادة على هذا الأساس، وجعلوه مرادفًا للإقحام[6]، تقول سناء الريس: "المراد بالزيادة أن يُقحم في الكلام لفظ لا يؤدي إسقاطه إلى خلل، فيكون دخوله

---

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ٣١٦/٢

(٢) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، مرجع سابق، ٦٤/٥

(٣) ينظر: السيوطي، جلال الدين، **الأشباه والنظائر في النحو**، (د.ط)، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٧م)، ٤٥٦/١

(٤) سورة فصلت، من الآية:٤٦.

(٥) سورة آل عمران، من الآية:١٥٩.

(٦) ينظر: بسندي، خالد عبدالكريم، **ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية**، ط١، (عمّان: كنوز المعرفة، ٢٠١٥) ص:٤٥.

كخروجه، من غير إحداث معنى إلا التوكيد"[١]، وعلى هذا الأساس فسَّر عبده الراجحي نمط التحويل بالزيادة أو الإقحام، بأنها "تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية ، وقد تُعد لونًا من ألوان الزخارف"[٢].

والحقيقة أن الزيادة بوصفها نمطًا من أنماط التحويل لا تقتصر على هذا المعنى فقط، بل هي أعم وأشمل، فليست قصرًا على ما أُقحم بين متلازمين، وليست لإفادة التوكيد فقط، بل لها أشكال مختلفة وفوائد متعددة، فهي :"كل ما يضاف إلى الجملة النواة من كلمات يُعَبّر عنها النحاة بالفضلات أو التتمات .... ؛ لتحقيق زيادة في المعنى، فكل زيادة في المبنى زيادة في المعنى"[٣]، فكلما أنشأ المتكلم علاقات ارتباط في الجملة، زيادة على الجملة النواة كان ذلك زيادة في الفائدة، ويصبح المعنى المستفاد بعد الزيادة غير المعنى المستفاد من الجملة النواة وحدها[٤]، فدخول مورفيم جديد على الجملة النواة، يضيف دلالات جديدة إلى الجملة، فيحوّل الجملة من الإخبار إلى الإنشاء، أو يقلب الدلالة من الإيجاب إلى النفي، أو يفيد التوكيد لجعل المعنى أكثر ثبوتًا في نفس المتلقي[٥].

ويتم بموجب هذا النمط زيادة عنصر أو أكثر من عناصر التركيب، على أن يتم بقاء العنصر الأول على ما هو عليه، ويضاف إليه عنصر آخر أو أكثر من عنصر[٦].

ويمكن تمثيلها بـ: أ ⇐ أ + ب[٧].

أو: أ + ب ⇐ أ + ب + ج[٨].

---

(١) الريس، سناء ناهض، **ظواهر الاتساع و أثرها في ضبط القاعدة النحوية**، (د.ط)، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٦م)، ص: ٢٣٧ وما بعدها، وكذلك عند: المنصوري، أحمد المهدي/ والصالح، أسمهان ، النظرية التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، مرجع سابق، ص: ٣٣٥.

(٢) الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، مرجع سابق، ص: ١٥٢.

(٣) عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها**، مرجع سابق، ص: ٩٦.

(٤) ينظر، شعير، محمد رزق، **الوظائف الدلالية للجملة العربية، دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق**،ط١، (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٧م)، ص:٣٧.

(٥) ينظر: الترك، **عناصر التحويل التركيبي في المثل العربي في ضوء علم اللغة المعاصر**، مرجع سابق، ص: ٤٠.

(٦) ينظر: الهنساوي، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مرجع سابق، ص: ٩٩.

(٧) الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص: ٣٨.

(٨) الخولي، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق ، ص: ٥.

ذلك أنّ طريقة تأليف الجملة العربية أنْ تتألف من ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه، فهما عمدة الكلام، ومن هنا يمكن القول إن كل ما عداهما يُعد فضلةً تدخل على الجملة التوليدية النواة؛ فتحولها إلى جملة تحويلية لغرض في المعنى، من ذلك مثلًا إذا قال الزوج لامرأته: **(أنت طالق ثلاثًا)** فجملة (أنت طالق) احتوت على الركنين الأساسيين (المسند إليه والمسند)، لكن بإضافة (ثلاثًا) أراد الزيادة في المعنى، وهو أن تقع عليها ثلاث طلقات، وهذه الزيادة تمت عن طريق إضافة (ثلاثًا) التي نابت عن المفعول المطلق أي المصدر، فحلّ محلَّ المصدر عددُه، وبهذا تحولت الجملة إلى جملة تحويلية.

وإذا قال: **(أنت طالق أكثر الطلاق)** [(١)]، فإضافة (أكثر الطلاق) على الجملة النواة (أنت طالق) فيها إضافة للمعنى وهو أن يقع من الطلاق أكثره، وأكثر الطلاق ثلاث طلقات؛ لذا فالحكم الفقهي في هذا التركيب أنها تطلَّق ثلاثًا.

وإذا قال **(أنت طالق ثلاثًا تأديبًا لك)** فقد أضاف معنى آخر، وهو توضيح سبب طلاقها، وهذا ما يُعرف عند النحاة بالمفعول لأجله، ويلاحظ كيف ارتبطت الكلمات بالجملة النواة، وكيف تحقق النظم الذي قال عنه عبدالقاهر: " ومعلوم أن لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"[(٢)].

فكل زيادة تدخل على الجملة التوليدية تضيف لمعناها معنى زائدًا، أو تحوله إلى معنى جديد غير الذي كان؛ ولذا قال ابن جني: "فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زِيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به"[(٣)]، ويقول عبدالقاهر: "وكلما زدتَ شيئًا وجدت المعنى صار غير الذي كان"[(٤)]، ومن هنا تتعدد أغراض التحويل بالزيادة.

---

(١) تركيب رقم: ٢٣ ، الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص:٢٢٣.

(٢) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص: ٤٤.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، (بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، ١٩٥٢م) ، ٣/ ٢٦٨.

(٤) ينظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، بتحقيق: محمود محمد شاكر، ط٣، (القاهرة: مطبعة المدني- جدة: دار المدني، ١٩٩٢م)، ص: ٥٣٤.

أغراض الزيادة:

قد تكون[1]:

- **لتحقيق غرض لغوي**، كزيادة أدوات الاستفهام، أو النفي، أو النهي، أو النداء ....
- **لتقوية المعنى الأساسي وتوكيده**، وهي بأن يُقحَم في التركيب لفظ لا يؤدي إسقاطه إلى خلل في المعنى، كحروف الجر الزائدة، وضمير الفصل بين المبتدأ والخبر ....
- **لتوضيح معنى بعد الإبهام**، كزيادة البدل والنعت والتمييز ...
- **لنقل أصل المعنى المألوف إلى مستوى فني**، كما في فعل التعجب: (أحسِن بزيد)، فأصله (أحسَنَ زيدٌ).

مواضع الزيادة وصورها:

وأما من حيث مواضع الزيادة وصورها فقد تكون أول التركيب، أو وسطه، أو آخره، وقد تتعدد عناصر الزيادة في التركيب الواحد، وتأتي على صور متعددة، فقد تكون[2]:

- **بإضافة أركان مؤثرة في التركيب اللغوي**، تؤثر في مضمون الجملة، أو في وظيفتها، أو فيهما معًا، مثل: الأفعال الناقصة، وكأفعال المقاربة والرجاء والشروع، وكأفعال ظنّ وأخواتها، وأدوات النفي، والنهي، والاستفهام، والنداء، والشرط ...إلخ.
- **بإضافة عناصر مكمّلة للتركيب اللغوي**، لا تؤثر في علاقات التركيب الأساسي، وتعمل على توسيع التركيب وتمديده، كإضافة النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، والحال، والتمييز، والإضافة ... إلخ.

وفي الجملة العربية عناصر كثيرة تدخل على الجملة التوليدية النواة فتضيف لها معنىً جديدًا، وليس المقام يكفي لحصرها هنا، لكن الذي يُطمح لبيانه في هذا البحث هو تعدّي هذا المعنى إلى أبعد من ذلك، بأن يؤثّر على الحكم الفقهي.

---

(١) ينظر: البار، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، دراسة نظرية تحليلية**، مرجع سابق، :٢٢٣.

(٢) ينظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص: ١٩ – ٣٨، وينظر أيضا: بو معزة، **التحويل في النحو العربي**، فقد صنفها تحت نوعين: التحويل الجذري والتحويل المحلي، ص: ١٤٤- ١٥٠.

فالجملة الشرطية من أكثر التراكيب التي يترتَّب على التحويل فيها تغييرٌ في المعنى ومن ثَمَّ الحكم الفقهي، بل وأخذت حيزًا لا بأس به في تراكيب الطلاق، فجاء ما يزيد على (رُبع) تراكيب الطلاق بصيغة تراكيب شرطية، ووصل عددها (٥٤) تركيبًا شرطيًّا، من أصل (٢٠٠) تركيبٍ يخص عبارات الطلاق.

ويُلاحظ أن الجملة الشرطية لها طبيعة تركيب خاصة تخالف فيها بقيةَ أنواع الجمل العربية، فهي تتكون من ثلاثة عناصر مختلفة، اثنان منهم: تركيبان إسناديان لكل منهما مقوماته الإسنادية، وهما: جملة فعل الشرط، وجملة جواب الشرط، والعنصر الثالث هو الأداة التي تقوم بالربط بينهما[١]، وجملة الجواب هذه هي الجملة التوليدية، أي النواة كما يقول عمايرة[٢]؛ لأن "الجزاء هو المقصود والشرط قيدٌ فيه وتابعٌ له"[٣].

تراكيب الطلاق المحولة بالزيادة في (الكوكب الدري):

إذا قال الزوج لزوجته: **(إن قمتِ فأنت طالق)** [٤]

فجملة الجواب (أنت طالق)، هي جملة توليدية اسمية تفيد الإخبار بطلاقها، ولكن ليس هذا مراد المتكلم فقط، إنما أراد أن يشترط لطلاق امرأته قيامَها، فأتى بجملة الشرط (إن قمتِ) فتحولت الجملة إلى جملة تحويلية، "فالجواب شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه"[٥].

وأما من حيث إفادة فعل الشرط وجوابه لمعنى المضي أو الاستقبال، فإن المشهور فيهما أنهما لا يتعلقان إلا بالمستقبل، فإن كان ماضي اللفظ، كان مستقبل المعنى، كقولك: (إن مِتَّ على الإسلام

---

(١) ينظر: أبو المكارم، علي، **التراكيب الإسنادية، الجمل: "الظرفية - الوصفية - الشرطية"**، ط١،(القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م)، ص:١٤٨، ٢٠٩.

(٢) عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها**، مرجع سابق، ص:١٢١.

(٣) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **بدائع الفوائد**، تحقيق: علي بن محمد العمران، (د.ط)، جدة: مجمع الفقه الإسلامي (د.ت)، ٩٠/١.

(٤) تركيب رقم: ٦٧، ص:٢٧٣.

(٥) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، مرجع سابق، ١١١/٥.

دخلت الجنة) [(١)]، وهو ما عبّر عنه الإسنوي بقوله: " الفعل الماضي إذا وقع شرطًا انقلب إلى الإنشاء باتفاق النحاة .... فإذا قال: (إن قمتِ فأنت طالق)، فلا يُحمَل على قيامٍ صدر منها في الماضي إلا بدليل آخر"[(٢)]، ففي هذا التركيب علَّق طلاقها بقيامها، وهذا التعليق لا يُحمل على أنه حصل في الماضي، إنما يقصد به المستقبل، ويكثر مجيء الماضي مرادًا به الاستقبال بعد (إن) خاصة[(٣)].

وعلى هذا فالبنية العميقة للتركيب: (إن قمتِ فأنتِ طالق)، هي: (إن قامت الزوجةَ فالزوجة طالق).

وقد تم تحويلها إلى البنية السطحية عبر أنماط التحويل الآتية:

- الزيادة:

زيادة أداة الشرط العاملة (إن) لإفادة مدلول الشرط.

زيادة جملة فعل الشرط (قمتِ) على الجملة النواة (أنت طالق) لإفادة معنى الشرط، وتعليق طلاق الزوجة بقيامها، وهذا التعليق لا يُحمل على أنه حصل في الماضي، إنما يقصد به المستقبل؛ لأن الفعل الماضي بعد (إن) يكثر مجيئه للاستقبال.

زيادة (فاء الجزاء) وهي رابطة بين فعل الشرط وجوابه في التركيب الشرطي، لأن جواب الشرط وقع جملة اسمية.

- الإحلال:

حيث حل الضمير المتصل (تاء الفاعل) للمخاطبة محل الاسم الظاهر، في تركيب الشرط (قمتِ).

كما حل الضمير المنفصل (أنتِ) محل الاسم الظاهر (الزوجة).

كما حلّت الجملة الفعلية المكونة من (الفعل الماضي وفاعله) محل فعل الشرط، وحلّت الجملة الاسمية المكونة من (المبتدأ وخبره) محل جواب الشرط، ورُبط بينهما بالفاء.

---

(١) ابن قيم ، **بدائع الفوائد**، مرجع سابق، ٧٧/١.

(٢) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص:٢٧٣.

(٣) ينظر: شو، صبحي عمر، **أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم**، ط١، (عمّان: دار الفكر ناشرون وموزعون، ٢٠٠٩م)، ص: ٩.

وهكذا يمكن القول إن هذه البنية السطحية للتركيب (إن قمتِ فأنتِ طالق)، يسميها علماء النحو بأسلوب الشرط والجزاء، ويسميها الفقهاء بالتعليق، أي أن "الزوج يُعلِّق الطلاق بفعلِ ما يكرَهُه، أو ترك ما يريده، فإما أن تمتنع ولا تفعل، فيحصل غرضه، أو تخالف، فتكون هي المختارة للطلاق، وإذا علَّق الطلاق بشرط، لم يجز له الرجوع عنه، كما لو عقد اليمين على فعل"[١].

ومن الألفاظ التي يتعلق بها الطلاق، كما يقول الرافعي: "الألفاظ التي يتعلق بها الطلاق بالشروط والصفات: (منَ)، و(إنْ)، و(إذا)، و(متى)، و(متى ما)، و(مهما) ، و(وكلما)، و(أي)"[٢] ولم يحصر الألفاظ، فهناك (ما الشرطية)، و(أين)، و(حيثما)، و(أنّى)، و(كيف)، و(لو) ....إلخ، لكنه أتى بالألفاظ المتعارفة بين الفقهاء في أبواب الفقه.

يقول أبو حيان: "أدوات الشرط هي كلِمٌ وُضعت لتعليق جملة بجملة، وتكون الأولى سببًا، والثانية متسَبِّبًا؛ ولذلك عند جمهور أصحابنا لا تكون إلا في المستقبل"[٣]، وقد يخرج الشرط عن ذلك، فلا يكون الثاني مسبَّبًا عن الأول ولا متوقفًا عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾[٤]، فالله لا يحب الكافرين سواءً تولّوا أو لم يتولّوا، فليس الثاني مشروطًا بالأول ولا مسبَّبًا عنه، أي إن الشرط والجواب ليسا دائما بمنزلة السبب والمسبَّب[٥].

وإضافة هذه الألفاظ في التراكيب هو نمط من أنماط التحويل، يسمى التحويل بالزيادة، وهو يؤدي إلى تعليق الطلاق بهذا الشرط، وهذا تغيير في المعنى وزيادة على المعنى الذي كان في جملة النواة.

ويماثل هذا التركيب: (إن قمتِ فأنت طالق) - في جميع أنماط التحويل التي دخلته- تركيبٌ آخر، هو: (إنْ دخلتِ الدارَ فأنت طالق) وهو لم يَرِد نصًّا في كتاب الإسنوي، لكن غالبية جمل الشرط في تراكيب الطلاق الواردة في كتاب الإسنوي تقوم على ألفاظ هذا التركيب نفسها، فتُعلق الطلاق بدخول الدار؛ ولذا فهو الصيغة الأساسية التي قامت عليها أغلب تراكيب الشرط، ثم

---

(١) الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، وهو معروف بالشرح الكبير، مرجع سابق، ٦٠/٩.

(٢) الرافعي، المرجع السابق، ٧٤/٩.

(٣) أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ١٨٦٢/٤.

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ٣٢.

(٥) ينظر: شو، صبحي عمر، **أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم**، مرجع سابق، ص:١٠.

اعترضها زيادة، كما في: (إنْ دخلتِ الدار وإن كلمتِ زيدًا فأنت طالق)، أو حذف، كما في: (إنْ دخلتِ الدارَ فطالق)، أو تقديم وتأخير، كما في: (أنت طالق إن دخلتِ)؛ ولذا كان لزامًا الإشارة إلى أن أنماط التحويل التي جاءت في هذا التركيب هي نفسها التي جاءت في تركيب: (إن قمتِ فأنت طالق).

بقيت مسألة مهمة فيما يخص أداة الشرط (إنْ)، فإنْ الشرطية تلتزمُ كسر الهمز، وإن فُتحت صارت للتعليل، فعندما يقول: (أنت طالق أنْ دخلتِ الدارَ) (أنْ دخلتِ الدارَ فأنت طالق)، فالمعنى (لِأَنْ كان كذا) أي: أنت طالق لدخولك الدار، وعلى هذا فالطلاق يقع في الحال، ولا يُنظر إلى ما علَّل به، فيقع عليها الطلاق وإن لم تدخل، وحكى بعضهم إذا كان الرجل ممن لا يعرف العربية، ولا يُميِّز بين (أنْ) و (إنْ)، فالظاهر أنه يقصد التعليق[1] لا التعليل، فتكون شرطًا.

ومن هنا كان هذا التركيب محل جدال وتنافسٍ بين النحويين والفقهاء، حتى وجدناه في كتب التراجم والأخبار، "فرُوِيَ أن أبا يوسف الفقيه الحنفي دخل على الرشيد، والكسائي عنده، فقال أبو يوسف للرشيد: هذا الكوفي قد استفرعك وغَلب عليك! فردّ الرشيد: أنه يأتيني بأشياء يشتمِل عليها قلبي. فأقبل الكسائي على أبي يوسف وقال: يا أبا يوسف، هل لك في مسألة؟ قال: نحو أم فقه؟ قال: بل فقه، فضحك الرشيد: وقال تُلقي على أبي يوسف فقهًا؟! قال الكسائي: نعم، ثم سأله: يا أبا يوسف ما تقول في رجل قال لامرأته: (أنت طالق إن دخلتِ الدار)؟ قال: إن دَخَلتِ الدارَ طَلَقَتْ. قال: أخطأت يا أبا يوسف. فضحك الرشيد، ثم قال: كيف الصواب؟ قال: إذا قال (أَنْ) فقد وجب الفعل، وإذا قال (إِنْ) فلم يجب، ولم يقع الطلاق. فكان أبو يوسف بعدها لا يدَع أن يأتيَ الكسائيَّ"[2].

فتفسير الكسائي يبيّن أن فتح (أنْ) يجعلها للتعليل، ويكون المعنى: أنت طالق لدخولك الدار، وبذلك: يقع الطلاق، أما كسر (إن) يجعلها شرطية، وهو ما أسماه الفقهاء بالتعليق، فعلَّق طلاقها بدخول الدار، فإذا دخلت الدار وقع عليها الطلاق، وإن لم تدخل فلا يقع.

والذي يظهر من هذه الرواية أنّ فيها انتصارًا للنحويين على الفقهاء، فالسؤال نفسه الذي طرحه الكسائي على أبي يوسف كان بكسر (إنْ) مما يعني صحة ما ذهب إليه أبو يوسف، فهو فسَّر

---

(١) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٨٥/٩، والنووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ١٣٦/٨.

(٢) يُنظر: الزبيدي، محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، مرجع سابق، ص: ١٢٧.

التركيب على أنه تركيب شرطي، و(إنْ) أداة شرط، فلو تحقق دخولها الدار وقع الطلاق، وأما ما ذهب إليه الكسائي من تفسير المعنى بـ (أن) التعليلية، فهذا تزيُّدٌ على السؤال، وربما هدفه استعراض القدرات النحوية، وبيان حاجة الفقه إلى قواعد النحو.

والحقيقة أن أداة الشرط (إنْ) كانت أكثر الأدوات وُرودًا في التراكيب الشرطية للطلاق الواردة في كتاب الإسنوي، فقد وردت في (٤٢) تركيبًا، من أصل (٥٤) تركيبًا شرطيًّا، ولا عجب في ذلك فـ (إنْ) أمّ أدوات الجزاء[١]، ولا تُشعر بزمانٍ يكون فيه توقف حصول الجزاء على حصول الشرط من لفظها[٢].

وفيما يلي بعض المسائل التي دخلَ فيها عنصر الزيادة بجملة الشرط فأثّر على الحكم الفقهي:

في قول الرجل لزوجته: **(إنْ دخلتِ الدار وإن كلمتِ زيدًا فأنت طالق)**

يقول الإسنوي: "إذا عطف شرط على شرط بالواو، فإن كان بإعادة أداة الشرط، نحو: (إن صمتَ وإن قرأتَ فأنتَ حر) فيكفي وجود أحدهما في حصول العتق"[٣].

والحقيقة أن الإسنوي في مَعرِض حديثه عن الجمل الشرطية في تراكيب الطلاق أتى بالمثال: (إن صمتَ وإن قرأتَ فأنتَ حر) فلم يكن من تراكيب الطلاق، والذي سوَّغ القياس على هذا التركيب، والإتيان بالمثال: (إنْ دخلتِ الدار وإن كلمتِ زيدًا فأنت طالق)، هو وجوده في الروضة والشرح الكبير[٤] كمثالٍ على عطف شرط على شرط بإعادة الأداة، وهما أهمّ مصدرين اعتمد عليهما الإسنوي في كتابه، أضف إلى ذلك أن مثال الإسنوي عن العتق؛ "والطلاق والعتق يتقاربان في كثير من الأحكام"[٥]، كما يقول الرافعي.

---

(١) قال سيبويه: "وزعم الخليل أن (إنْ) هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن، فيكنَّ استفهامًا، ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة" ، سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ٦٣/٣.

(٢) أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ١٨٦٢/٤.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص:٣٦٣.

(٤) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ١٢٨/٩، والنووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ١٧٦/٨.

(٥) الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، ٦٠/٩.

فالقاعدة النحوية أنه: "إذا عَطفْتَ على فعل الشرط بالواو، وتكررت أداة الشرط، نحو: (إن آتِك وإن أدخلُ دارك فعبدي حر)، عُتِق بالفعلين كليهما، أو بواحد منهما"[١].

ففي كل التراكيب السابقة عطف شرط على شرط باستخدام حرف العطف الواو، مع إعادة الأداة (إن)، "فكرر(إن) مرتين، ولابد لكلِّ واحدة من جواب؛ لأنهما شرطان"[٢]، وكأن المعنى العميق: (إنْ دخلتِ الدار فأنت طالق، وإن كلمتِ زيدًا فأنت طالق)، يقول الرافعي: "تكرر حرف الشرط، وذلك يوجب تكرار الجزاء، فيقع الطلاق بأية واحدة من الصفتين وُجدت، وإذا وجدتا جميعًا وقعت طلقتان"[٣]، ويقول النووي: "وقع بالصفتين طلقتان، وبإحداهما طلقة"[٤]، ومعنى ذلك: أنها لو قامت بواحد من الفعلين -الدخول أو الكلام- وقع عليها الطلاق، ولو قامت بالفعلين -الدخول و الكلام- وقع عليها طلقتان؛ لأن في الجملة شرطين فتُطَلَّق بالفعلين كليهما أو بواحد منهما، وهي طالق في كلا الحالتين.

وعليه فالتركيب الشرطي في العبارة السابقة أُدخل عليه عدة أنماط من أنماط التحويل تم عرضها في التركيب الأساس (إن دخلت الدار فأنت طالق)، ولا حاجة لإعادتها هنا؛ منعًا للتكرار، لكن المهمّ هنا رصدُ ما استجدَّ من أنماط غيرت في المعنى وأضافت فيه معنًى جديدًا، وهذا ما حصل بنمط الزيادة، حيث زِيدَ فعل الشرط الأول بأداته (إن)، ثم زِيد فعل الشرط الثاني بأداته (إن)، وعطف بينهما بحرف العطف الواو، فصار كل منهما شرطًا برأسه، ومن هنا يحصل الطلاق بوقوع أي منهما، فلو حصل منها فعل واحد وقع عليها طلقة، وإن حصل منها الفعلان وقعت طلقتان.

وأما من حيث الجواب "ففيه رأيان، أحدهما: أن الجواب لهما جميعًا، وهو الصحيح، والثاني: أن جواب أحدهما حُذِف لدلالة المذكور عليه، وهي أخت مسألة الخبر عن المبتدأ بجزأين"[٥]، وعلى الرأي الثاني ففيه تحويل بالحذف، حيث حذف جواب الشرط الثاني لدلالة جواب الشرط الأول عليه.

---

(١) أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ٤/ ١٨٨٨.

(٢)ينظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر**، مرجع سابق، ٤/ ٥٩٠

(٣) الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ١٢٨/٩.

(٤) النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ١٧٦/٨.

(٥) ابن قيم الجوزية، **بدائع الفوائد**، مرجع سابق، ١٠٣/١.

وهذا الحكم الفقهي يختلف عن الحالة الآتية والتي يعطف فيهما فعلان بواو العطف من غير إعادة للأداة.

في قول الرجل لزوجته: **(إنْ دخلتِ الدار وكلمتِ زيدًا فأنت طالق)** [(١)]

بعد أن تحدّث الإسنوي عن حكم عطف شرط على شرط بالواو مع إعادة أداة الشرط، يكمل حديثه عن عطف شرط على شرط بالواو من غير إعادةٍ لأداة الشرط، قائلًا: "وإن لم يكن بإعادتها فلا بدّ منهما معًا ..."[(٢)].

ففي التركيب السابق عطف شرط على شرط باستخدام حرف العطف الواو، من غير إعادة الأداة، ومن معاني واو العطف أن تكون لمطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه، وعلى سابقه، وعلى لاحقه، وزعم قوم أنها قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، كأن تكون بمعنى أوفي الإباحة، قاله الزمخشري وزعم أنه يقال: (جالِس الحسنَ وابنَ سيرين) أي: أحدهما، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل: (جالِس الحسنَ وابن سيرين) كان أمرًا بمجالسة كلٍّ منهما، وجعلوا ذلك فرقًا بين العطف بالواو والعطف بأو[(٣)].

وقد جاءت الواو في التركيب: (إنْ دخلتِ الدار وكلمتِ زيدًا فأنت طالق) عاطفة لمطلق الجمع، فعطفت جملة (كلمتِ) على جملة (دخلتِ) من غير إعادة أداة الشرط، فكأن المعنى العميق: (إنْ دخلتِ الدار وكلمتِ زيدًا ،فبهما معًا أنت طالق).

يقول الرافعي: "لو قال: (إن دخلتِ الدار وكلمتِ زيدًا فأنت طالق) فلا بد من وجودهما لوقوع الطلاق، ولا يقع بهما إلا طلقة، ولا فرق بين أن يتقدم الكلام أو يتأخر"[(٤)] بمعنى أنه: لوقوع الطلاق يلزم تحقق الفعلين معًا (الدخول والكلام)، ولا يبالي بأيهما بدأت، فمتى ما قامت بالفعلين (الدخول والكلام) طُلِّقت طلقة واحدة لكن إن دخلت الدار ولم تكلم زيدًا، لم تُطلَّق، وكذلك العكس، فكأنّ تعليق الطلاق هنا بوقوع الفعلين معًا.

---

(١) تركيب رقم: ٩٥، ص:٢٩٨.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص:٣٦٣.

(٣) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ٢/ ٤٠٨-٤١٣.

(٤) الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، ١٢٨/٩.

ويمكن القول إن التركيب الشرطي في هذه العبارة أُدخل عليه عدة أنماط من أنماط التحويل تم عرضها في التركيب الأساس (إن دخلت الدار فأنت طالق) وأُضيف هنا نمط من أنماط التحويل، غيَّر في المعنى وأضاف فيه معنًى جديدًا، وهو نمط الزيادة، فبزيادة فعل الشرط الثاني، والمعطوف على الأول من غير تكرار للأداة، تغيّر الحكم الفقهي ولزم تحقق الفعلين معًا لوقوع الطلاق.

ويظهر الفرق بوضوح بين هذا التركيب والذي قبله، فهنا جعل الشرط بمجموع الفعلين عن طريق عطفهما من غير تكرار للأداة، أما في التركيب السابق الذي تكررت فيه أداة الشرط فجعلهما شرطين، وكل شرط قائم بذاته، ومن هنا اختلف الحكم الفقهي فيهما، ففي هذا التركيب لزم تحقق الفعلين معًا لوقوع الطلاق، وفي التركيب السابق يقع الطلاق بتحقق أحد الفعلين لا بوقوعهما معًا، وإن تحققا معًا وقعت طلقتان.

في قول الرجل لزوجته: **(إنْ دخلتِ الدار فكلمتِ زيدًا فأنت طالق)** [١]

يعلّق الإسنوي على هذه الجملة بأنه يُشترط في الوقوع تقديم الدخول على الكلام؛ لأن الفاء تدل على الترتيب بلا مهلة[٢].

ففي هذا التركيب عطف شرط على شرط باستخدام حرف العطف الفاء، من غير إعادة الأداة، ومن معاني فاء العطف: الترتيب، وهو نوعان: ترتيب في المعنى، كما في: (قام زيد فعمرو)، وترتيب في الذكر، وهو عطف المفصل على المجمل، كما في: (توضأ فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ورجليه) [٣].

فالجملة الشرطية هنا تحويلية لا تختلف كثيرًا عن الجملة السابقة، إلا في العطف (بالفاء)، وقد جاءت الفاء في التركيب: (إنْ دخلتِ الدار فكلمتِ زيدًا فأنت طالق) عاطفة لإفادة الترتيب بلا مهلة، فعطفت جملة (كلّمتِ) على جملة (دخلتِ) من غير إعادة أداة الشرط، فكأن المعنى العميق: (إنْ دخلتِ الدار أولًا فكلمتِ زيدًا بعدها مباشرة ،فأنت طالق).

---

(١) تركيب رقم: ١١٠، ص:٣٠١.

(٢) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص:٣٠٠، ٣٠١.

(٣) ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م)، ص: ٦١- ٦٤، وينظر أيضًا: ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ١٨٣/١.

يقول النووي: "لو قال: (إن دخلتِ الدار فكلمتِ زيدًا أو ثمّ كلّمتِ زيدًا)، فلا بدّ منهما، ويشترط تقدم الدخول"[(١)]، ويفسر ذلك أبو حيان بأنه إذا عَطفْتَ على فعل الشرط بالفاء أو ثم، عُتِق بفعل الفعلين إذا بَدَأ بالأول[(٢)]، ومعنى كلامهما أنه يلزَم لوقوع الطلاق قيامُها بالفعلين على الترتيب المذكور في التركيب.

وهكذا يمكن القول إن التركيب الشرطي في العبارة السابقة اُستعمِل فيه أحد عناصر التحويل، وهو عنصر الزيادة، فعطف جملة (فكلمتِ)، على (دخلتِ) بأداة العطف (الفاء) فتحولت الجملة إلى تحويلية، وتغيَّر الحكم الفقهي، فتعلَّق الطلاق (بدخولها للدار وتكليمها لزيد) على الترتيب ذاته؛ لأن الفاء تدل على الترتيب، ولو حصل الكلام قبل الدخول، أو حصل واحد الأمرين لم يقع الطلاق.

والحكم الفقهي هنا مختلف عن التركيب السابق الذي عطف فيه بالواو، فأوجبت وقوع الطلاق بتحقق الفعلين معًا من غير ترتيب، ولا يبالي بأيهما بُدِئَ.

في قول الرجل لزوجته: **(إنْ دخلتِ الدار أو كلمتِ زيدًا فأنت طالق)** [(٣)]

يقول الإسنوي: "ومن معاني (أو) التقسيم، كقولك: (الكلمة: اسم أو فعل أو حرف)، ونحو ذلك، سواء كان الكلام خبرًا أو إنشاءً، تعليقًا كان أو تنجيزًا.

إذا علمتَ ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال: (إن دخلتِ الدار أو كلمتِ زيدًا فأنت طالق) أو (أنت طالق إن دخلتِ أو كلمتِ)، طُلِّقت بأيهما وُجد، وتنحلُّ اليمين، فلا يقع بالأخرى شيء"[(٤)].

ذكر النحويون أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، ولها عدة معانٍ، من ضمنها: الشك، والإبهام، والتخيير (إذا كانت واقعة بعد الطلب، وقبل ما يمتنع فيه الجمع، كقوله: تزوجْ هندًا أو أختها)، والإباحة (إذا كانت واقعة بعد الطلب، وقبل ما يجوز فيه الجمع، كقوله: جالِس العلماء أو

---

(١) النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ١٧٧/٨.

(٢) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ٤/ ١٨٨٨.

(٣) تركيب رقم: ١١٢، ص:٣٠٥.

(٤) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص:٣٠٥.

الزهاد)، وإذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع، نحو: ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾[1] إذ المعنى لا تطع أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما، وذكر ابن مالك أن أكثر ورود (أو) للإباحة في التشبيه، نحو: ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ﴾[2]، وللإباحة في التقدير، نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ ۝٩﴾[3]، فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب، ومن معاني (أو) أيضًا: التقسيم، وأما ابن مالك فيرى أنها تأتي للتفريق المجرد من الشك والتخيير؛ ولذا رأى أن التعبير بالتفريق أولى وعَدَلَ عن مسمى التقسيم الذي استخدمه في كتابه التسهيل؛ لأن استعمال الواو في التقسيم أجود[4].

والإسنوي يجعل (أو) في تركيبَيْه: (إن دخلتِ الدار أو كلمتِ زيدًا فأنت طالق) و (أنت طالق إن دخلتِ أو كلمتِ) للتقسيم. والذي أميل إليه فيهما، هو جعلها للإباحة وإن لم تُسبق بطلب، فكأن المعنى العميق: (إنْ دخلتِ الدار أو كلمتِ زيدًا ،فأيٌّ منهما فعلْتِ فأنت طالق).

وتحولت إلى جملة تحويلية عبر عنصر مهم وهو الزيادة، فزاد حرف العطف (أو) وزاد فعل الشرط الثاني المعطوف على الأول، أي: عطف جملة (كلمتِ) على (دخلتِ) بأداة العطف (أو) فتحولت الجملة إلى تحويلية، وتغير الحكم الفقهي "بأن تُطلَّق بأيهما وُجِد"[5]، أي يقع الطلاق إن فعلت أحد الأمرين (الدخول أو الكلام)، فإن دخلت فقط ولم تكلِّم زيدًا طُلّقت، وإن كلمت زيدًا فقط ولم تدخل طُلّقت؛ لأن (أو) تفيد التقسيم أو الإباحة، وهي بذلك تخالف (واو العطف وفاءه وثم) التي تدخل على التركيب نفسه، لكن تُعلِّق الطلاق على تحقق الفعلين لا أحدهما كما هو الحال في (أو).

---

(١) سورة الإنسان، من الآية ٢٤.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٧٤.

(٣) سورة النجم، الآية ٩.

(٤) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ٧٤/١ - ٨٠.

(٥) النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ١٧٦/٨، وأيضا: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص:٣٠٥.

وهذا ما أكَّده الإسنوي في تركيبين آخرين، هما: (**أنت طالق إن شئت أو أبيت**) و (**أنت طالق إن قمت أو قعدت**)، حيث يقول: " فمقتضى اللفظ وقوع الطلاق بأحد الأمرين"[(١)]، وهما: المشيئة أو الإباء، في التركيب الأول، والقيام أو القعود في التركيب الثاني.

لكن لو قال: **(إن دخلتِ الدار فعبدي حر، أو كلمتِ فلانًا فأنت طالق)** [(٢)]

في هذا التركيب أتى بتعليقين وكان لكل منهما جوابٌ مختلفٌ، فيؤمر بالتعيين، أيُّ اليمينين أراد؟ هل يريد تعليق العتق بدخولها الدار؟ أم تعليق طلاقها بتكليمها لفلان؟

وهكذا يظهر الفرق بين هذا التركيب والذي قبله، فهنا تعليقان للشرط ولكل منهما جواب مختلف وهناك جوابهما واحد هو (أنت طالق).

وبنظرة عامة على ما سبق يُلاحَظ أن الزيادة في التراكيب السابقة كانت بتوالي شرطان عُطف بينهما بحروف العطف (الواو، الفاء، ثم، أو) سواء كان بتكرار أداة الشرط أو لا، وتم استعراض الفروق الدلالية بينهم في المعنى، والتي أدت إلى اختلاف الحكم الفقهي، كما وضحنا.

وفيما يلي تعالج الدراسة بعض التراكيب التي توالى فيها شرطان لكن من غير عطف، وهذا ما سماه الفقهاء - ووافقهم الإسنوي- اعتراض الشرط على الشرط، فمن أمثلته:

قول الرجل لزوجته: **(إن أكلتِ إن دخلتِ فأنتِ طالق)** [(٣)]

يقول الإسنوي: اعتراض الشرط على الشرط هو دخول جملة شرطية على مثلها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ﴾[(٤)]، وكقول القائل: (إن أكلتِ إن دخلتِ فأنتِ طالق)، فيه مذهبان:

أحدهما: ما جزم به ابن مالك في (شرح الكافية) أن الشرط الثاني في موضع نصب على الحال.

---

(١) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٥٠.

(٢) تركيب رقم: ١١٦، ص:٣٠٥.

(٣) تركيب رقم: ١٦٢، ص:٣٦٢.

(٤) سورة هود، من الآية ٣٤.

والثاني: وهو ما صححه في (الارتشاف) أن المذكور ثانيًا متقدم في المعنى على المذكور أولًا، وإن تأخر في اللفظ؛ لأن الشرط متقدم على المشروط، والشرط الثاني جُعل شرطًا لجميع ما قبله، ومن جملة ذلك الشرط الأول، والآية السابقة تدل عليه؛ لأن الشرط الثاني وهو – إرادة الله – سابقة على إرادة المخلوقين.

إذا علمت ذلك فقد اختلف أصحابنا في المسألة على ثلاثة أوجه:

- فالرافعي بسط الكلام على ذلك في تعليق الطلاق، وذهب مذهب الجمهور، أنه لا بد من تقدُّم الثاني على الأول، سواء كانا متقدمين أو متأخرين أو متفرقين، أو مختلفَي الأداة كإن وإذا.
- وفي فتاوى القفال: اشترط تقديم المذكور أولًا ، وهذا غريب.
- ومال إمام الحرمين إلى أنه لا يشترط ترتيب أصلًا، ويتعلق الطلاق بحصولهما كيف كان[1].

في هذا التركيب توالى شرطان مع إعادة أداة الشرط، لكن من غير عطف، فالشرط الأول: (إن أكلت) و الشرط الثاني: (إن دخلتِ)، وهذا ما يسمى اعتراض الشرط على الشرط، وقد ناقشه النحاة والفقهاء في كتبهم، وكانت لهم في تحليله عدة آراء مختلفة، فكان على الدراسة أن تستعرض آراء النحاة تتبعها آراء الفقهاء، حتى تصل للجانب الدلالي ثم الحكم الفقهي فيه.

فالمذهب الأول يرى فيه جمهور النحاة أن الجواب الواقع بعد الشرطين "يتحقق بمجموع أمرين، أحدهما: حصول كل من الشرطين، والآخر كون الشرط الثاني واقعًا قبل وقوع الأول. فإن قيل: (إن ركبتِ إن لبستِ فأنت طالق). فإن ركبت فقط، أو لبست فقط، أو ركبت ثم لبست لم تطلق، وإن لبست ثم ركبت طلقت"[2].

أما ابن مالك فيرى أن الشرط الثاني في محل نصب حال، وهو مقيّدٌ للشرط الأول بالحال التي تقع موقعه، وجواب الشرط المذكور هو جواب للشرط الأول، والثاني مستغنى عن جوابه، لقيامه

---

(١) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص:٣٦٢ ، ٣٦٣.

(٢) السيوطي، جلال الدين، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: أحمد شريف، (د.ط)، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٧م) ، ٨٦/٤.

مقام ما لا جواب له وهو الحال، فمعنى التركيب السابق (إن ركبت لابسة فأنت طالق)، ومثاله قول الشاعر:

إن تستغيثوا بنا، إن تُذعَروا تجدوا منّا معاقــل عــزٍّ زانها كَــرَمُ.

فكأنه قال: إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا منّا معاقـل عـزٍّ زانها كَـرَمُ، فالجواب (تجدوا) هو للشرط الأول (تستغيثوا)، وأما الشرط الثاني فهو حال تقيد الشرط الأول[١].

والمذهب الثاني: يرى أن الجواب الواقع بعد الشرطين يتحقق بحصول الشرطين من غير ترتيب، ونسب هذا الرأي لإمام الحرمين[٢]. لكن ابن هشام ينفيه عنه ويبين فساده[٣].

والمذهب الثالث: يرى أن الشرط الثاني جوابُه مذكور، والشرط الأول جوابه (الشرط الثاني وجوابه)، فإن قيل: (إن ركبتِ إن لبستِ فأنت طالق). فإنما تطلق إذا ركبت أولًا ثم لبست، وهذا القول راعى مَن قال به ترتيبَ اللفظ وإعطاء الجواب لما جاوره، ووجد هذا الرأي في (فتاوى القفال): حيث اشترط تقديم المذكور أولا، وإن قدَّمتَ الثاني لم تُطلَّق، لكنه غريب ضعيف[٤]، رفضه ابن هشام لأن القاعدة في اجتماع ذوي جواب أن يُجعل الجوابُ السابق منهما[٥].

ومن هنا يمكن ترجيح الرأي الذي عليه الجمهور وهو الذي ذهب إليه الرافعي[٦] والنووي[٧] بقولهم: فلو قال: (إن دخلتِ الدار إن كلمتِ زيدًا فأنت طالق)، أو قال: (أنت طالق إن دخلتِ الدار إن كلمتِ زيدًا)، فلا بد منهما معًا، ويشترط تقدم المذكور آخرًا، وهو (الكلام) على المذكور أولا، وهو

---

(١) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، مرجع سابق، ١٦٦/٢، ١٦٧.

(٢)ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ١٢٩/٩، ١٣٠، والنووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ١٧٧/٨.

(٣) ينظر: استشهاد السيوطي بمسألة اعتراض الشرط على الشرط عند ابن هشام، **الأشباه والنظائر في النحو**، مرجع سابق، ٩٢/٤ – ٩٤.

(٤)ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ١٢٩/٩، ١٣٠، والنووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ١٧٧/٨.

(٥) ينظر: استشهاد السيوطي بمسألة اعتراض الشرط على الشرط عند ابن هشام، **الأشباه والنظائر في النحو**، مرجع سابق، ٩٨/٤.

(٦) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ١٢٩/٩، ١٣٠ .

(٧) ينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ١٧٧/٨.

(الدخول)؛ لأنه جعل الكلام شرطا لتعليق الطلاق بالدخول، ويسمى ذلك اعتراض الشرط على الشرط، والتعليق يقبل التعليق.

ومعنى هذا أنه في التركيب: (إن دخلتِ الدار إن كلمتِ زيدًا فأنت طالق) توالى فعلَا شرطٍ، مع إعادة الأداة (إن)، فيشترط فيه تقدم المذكور آخرًا على المذكور أولا، أي يشترط تقدم (الكلام) على (الدخول)؛ لأنه جعل (الكلام) شرطًا لتعليق الطلاق بالدخول؛ فإذا كلمتْ زيدًا تعلَّق طلاقها بأن تدخل الدار، فإذا دخلته طُلِّقت، فكأن المعنى العميق: (إنْ دخلتِ الدار بعد أن كلمتِ زيدًا فأنت طالق).

وحتى يقع الطلاق يلزمها فعل الاثنين (الكلام والدخول)، لكنه يشترط بأن تكلم زيدًا أولا، ثم تدخل الدار ثانيًا، فإن فعلتهما بهذا الترتيب طُلِّقت.

وهكذا فزيادة أداة الشرط وبعدها الشرط الثاني كانت نمطًا من أنماط التحويل، غيّر المعنى فألزم قيامها بالفعلين، فتعلق طلاقها بدخول الدار، وتعلق دخولها الدار بكلامها لزيد، وهذا معنى قوله: التعليق يقبل التعليق، ومن ثَمَّ اختلف الحكم الفقهي على حسب تحقق الشرطين، فإذا كلمته ثم دخلت الدار طُلِّقت، وإن دخلت الدار ثم كلمته لم تطلَّق.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فارقًا بسيطًا بين التركيب الذي جاء به الإسنوي، وبين التركيب الذي جاء عند الرافعي والنووي - والفارق في الألفاظ- فتركيب الإسنوي: (إن أكلتِ إن دخلتِ فأنت طالق)، فحتى يقع الطلاق يلزمها القيام بالفعلين (الدخول والأكل)، فإذا دخلت الدار تعلَّق طلاقها بالأكل، فإن أكلتْ طُلِّقت، بمعنى أنها إذا دخلت الدار ثم أكلتْ طُلِّقت، وإن أكلت ثم دخلت الدار لم تُطلَّق، وإذا قامت بواحدٍ منهما لم تطلق.

وسيأتي الحديث عن هذا التركيب في فصل التكرار[1]؛ إذ كرّر أداة الشرط مرتين في التركيب.

(١) ينظر ص: ٣٠٠ من هذه الدراسة.

في قول الرجل لزوجته: **(إن شتمتني إن لعنتني فأنت طالق)** [1]

يقول الإسنوي: "إذا عطف شرط على شرط بالواو، فإن كان بإعادة أداة الشرط، نحو: (إن صمتَ وإن قرأتَ فأنتَ حر) فيكفي وجود أحدهما في حصول العتق، وإن لم يكن بإعادتها فلا بدّ منهما معًا، كذا جزم به في الارتشاف في آخر باب الجوازم.

إذا علمت ذلك فقد ذكر الرافعي في تعليق الطلاق في الكلام على اعتراض الشرط على الشرط مثل ما ذكره النحاة، فقال: إن الشرطين المعطوفان بالواو يمينان، سواء تقدما أو تأخرا، ثم ذكر بعد ذلك ... عن إسماعيل البوشنجي ما يخالف ذلك، فقال: وإن قال: (إن شتمتني إن لعنتني، فأنت طالق) فلعنته لم تطلّق؛ لأنه علّق على الأمرين، هذه عبارته من غير مخالفة له، وقد تابعه عليه في الروضة أيضًا. ورأيت في الروضة التي هي بخط النووي تصوير المسألة الثانية بإعادة إن"[2].

يمكن القول إن هذا التركيب من التراكيب التي اختلفت فيما رجعت إليه من تحقيقات للكتاب، ففي تحقيق عواد ورد: (إن شتمتني إن لعنتني فأنت طالق)، بإعادة أداة الشرط، من غير عطف، وفي تحقيق عبدالرزاق السعدي[3]، ومحمد حسن إسماعيل[4] ورد: (إن شتمتني وإن لعنتني فأنت طالق) بعطف الشرط على الشرط بتكرار الأداة، وفي كتابي النووي[5] والرافعي[6] ورد: (إن شتمتني ولعنتني فأنت طالق) بعطف الشرط على الشرط من غير إعادة الأداة.

والإسنوي يأتي به في معرض الحديث عن أن الرافعي وافق البوشنجي فيما ذهب إليه من أن الحكم في هذا التركيب يلزم وقوع الطلاق في حال قامت بالأمرين (الشتم واللعن)، فإن لعنته فقط لم تطلق، وعلى هذا فأدق رواية لهذا التركيب هي التي جاءت عند النووي والرافعي وهي: (إن شتمتني ولعنتني فأنت طالق) حيث إن عطف شرط على شرط من غير إعادة الأداة يلزم وقوع الأمرين معًا (الشتم واللعن) حتى يقع الطلاق، سواء تقدم الشتم على اللعن أو تأخر.

---

(١) تركيب رقم: ١٦٣، ص:٣٦٣.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص:٣٦٣.

(٣) ينظر: تحقيق: عبدالرزاق السعدي لكتاب: **الكوكب الدري**، ط١، ص:٤٥٧ / ط٢: ص: ٥٨١

(٤) ينظر تحقيق: محمد حسن إسماعيل لكتاب: **الكوكب الدري**، ص: ٢٠٠

(٥) ينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٢٠٩/٨.

(٦) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ١٦٢/٩، ١٦٣ .

وأما روايته بعطف الشرط على الشرط مع إعادة الأداة فإن كان بعضهم أجاز فيها الحكم السابق، إلا أن الأقرب أنها تلزم وقوع الطلاق بأحد الأمرين، لا بوقوعهما معًا، فلو لعنته فقط طُلقت .

وبمراجعة لما سبق يمكن القول بأن تراكيب الشرط والجزاء التي جاءت في كتاب الإسنوي دخلها نمط من أنماط التحويل وهو الزيادة، فزيدت فيها أداة الشرط وفعله على الجملة النواة، ثم في كل مرة يزاد شيء على التركيب، فإما يتوالى شرطان يعطف بينهما بحروف العطف مع تكرار الأداة، وإما يتوالى شرطان يعطف بينهما بحروف العطف من غير تكرار الأداة، وإما يتوالى شرطان لكن من غير عطف، وهو ما يسمى اعتراض الشرط على الشرط، وفي كل زيادة لهذا المبنى زيادةٌ في المعنى، وتغييرٌ الحكم الفقهي؛ ومن هنا وجدتُ أنه من المفيد أن تجمع هذه التراكيب المختلفة في جدول يبين الفروقات بينها: تركيبيةً كانت أو دلالية أو فقهية.

التركيب	الزيادة	حكمه	نوعه
إن دخلتِ الدار **وإن** كلمتِ زيدًا فأنت طالق	واو العطف +إعادة الأداة	يقع الطلاق لو قامت بواحد من الفعلين، وفي الروضة: لو قامت بالفعلين تقع طلقتان، وبأحدهما تقع طلقة.	عطف شرط على شرط بإعادة الأداة
إن دخلتِ الدار **أو** كلمتِ زيدًا فأنت طالق	حرف العطف (أو)	يقع الطلاق لو قامت بواحد من الفعلين، لأن (أو) تفيد التقسيم والتخيير.	عطف شرط على شرط من غير إعادة الأداة
إن دخلتِ الدار **و**كلمتِ زيدًا فأنت طالق إن شتمتني ولعنتني فأنت طالق	حرف العطف (الواو)	يقع الطلاق لو قامت بالفعلين معًا، سواء تقدم الدخول على الكلام أو تأخر، فتقع طلقة واحدة؛ لأن الواو لمطلق الجمع.	" " "
إن دخلتِ الدار **ف**كلمتِ زيدًا فأنت طالق	حرف العطف (الفاء)	يقع الطلاق لو قامت بالفعلين على الترتيب، فيشترط تقدم الدخول على الكلام.	" " "
إن دخلتِ الدار **ثم** كلمتِ زيدًا فأنت طالق	حرف العطف (ثم)	يقع الطلاق لو قامت بالفعلين على الترتيب مع التراخي، فيشترط تقدم الدخول على الكلام.	" " "
إن دخلتِ الدار **إن** كلمتِ زيدًا فأنت طالق	إعادة الأداة من غير حرف عطف	يقع الطلاق لو قامت بالفعلين، ويشترط تقدم المذكور آخرا على المذكور أولًا؛ لأنه جعل الكلام شرطًا لتعليق الطلاق بالدخول، أي إذا كلمت زيدًا أولًا، ثم دخلت البيت ثانيًا، طُلّقت.	إعادة أداة الشرط، من غير عطف، يسمى اعتراض الشرط على الشرط

في قول الرجل لزوجته: **(أنتِ إن دخلتِ الدار طالقًا)** [1]

يقول الإسنوي: "الحال: وصف من جهة المعنى حتى يفيد التقييد به في الإنشاء وغيره، فإذا قال مثلًا: (أكرِم زيدًا صالحًا) استفدنا تقييد الأمر بحال الصلاح.

إذا علمت ذلك فمن فروعه ... إنه إذا قال: (أنتِ إن دخلتِ الدار طالقًا) واقتصر عليه، قال في التهذيب: إن قال: نصبتُ على الحال ولم أتمّ الكلام، قُبِل منه، ولم يقع شيء، وإن أراد ما يراد عند الرفع ولحن، وقع الطلاق إن دخلت الدار"[2].

المتأمل في هذا التركيب يُلاحِظ أنه غير تام لغويًّا؛ فيجد فيه فعل شرط من غير جواب، ويجد فيه حال منصوبة متعلقة بفعل الشرط، وربما يظن أن كلمة (طالقًا) في محل جواب الشرط لكنه يستغرب كونها منصوبة؛ ومن أجل تلك التأويلات التي اعترضت هذا التركيب رجع الفقهاء إلى قائله، فوجدوا أن التركيب يدور حول معنيين:

أحدهما: أنه نوى الشرط، وأتى بالحال متعلقة بهذا الشرط، لكنه لم يكمل الكلام، وسكت عن جواب الشرط، فكأن الجملة العميقة فيه (أنت إن دخلت الدار في حال طلاقك كان كذا)، فهو أراد أن يشترط شرطًا وهو دخولها الدار، وقيّد هذا الشرط بوصف هيئتها في ذلك الوقت بأن تكون طالقًا، ثم توقف عن الكلام، ولم يكمل جواب الشرط؛ لسبب ما: إما تراجُعًا أو تردُّدًا أو خوفًا ... إلخ، فعلَّق الشرط بشيء غير معروف؛ وعلى هذا لا يقع شيء لا طلاق ولا غيره، لأن المعنى غير متكمل.

وعلى هذا المعنى يكون تركيب (أنتِ إن دخلتِ الدار طالقًا) جملة تحويلية أدخَل عليها عدة أنماط من أنماط التحويل، أهمها: الزيادة، **بزيادة** تركيب شرطٍ مسكوتٍ عن جوابه، **وبزيادة** حال مقيدة لهذا الشرط (شرط الدخول)، **وحذف** جواب الشرط.

وأما المعنى الآخر: أنه نوى الشرط وجوابه، لكنه لحن في الكلام، فكأنّ الجملة العميقة فيه (أنت إن دخلت الدار طالقٌ)، أي: (أنت إن دخلت الدار فأنت طالقٌ)، فهو أراد أن يُعلِّق طلاقها بدخول الدار، فكأنّ كلمةَ – طالق التي أتى بها منصوبة – جزءٌ من جملةٍ واقعةٍ في محل جواب

---

(١) تركيب رقم: ١٤٧، ص: ٣٤٠.

(٢) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٤٠.

الشرط، فهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره أنتِ، دل عليه الضمير (أنت) المتقدم، وكان من المفترض أن يرفع كلمة (طالق) على الخبرية، لكنه نصبها لحنًا أو ربما لكونه غير عالمٍ بالعربية.

ولأنه أقر بأنه أراد الشرط، فعلى هذا يكون الحكم الفقهي فيها بوقوع الطلاق متى ما تحقق الشرط ، أي متى ما دخلَتْ الدارَ.

وعلى هذا المعنى يكون تركيبُ (أنتِ إن دخلتِ الدار طالقًا) جملةً تحويلية أدخل عليها عدة أنماط من أنماط التحويل، أهمها: **الزيادة**، بزيادة تركيب شرطٍ مكون من فعل شرط وجوابه، جاء الجواب فيه جملةً اسمية **حُذِف** مبتدؤها لدلالة الضمير المتقدم عليه، وجاء الخبر وهو كلمة (طالق) منصوبًا بالخطأ، كما **حُذفَتْ** منها الفاء الرابطة في جواب الشرط، وتمّ **إحلال** الجملة الاسمية المكونة من (المبتدأ المحذوف وخبره المنصوب خطأً) محلَّ جواب الشرط.

وما من شكّ أن اختلاف المعنيين باختلاف الأنماط الداخلة عليهما، أدى إلى اختلاف الحكم الفقهي، ففي المعنى الأول لم يقع الطلاق؛ لأن الكلام غير مكتمل، وفي المعنى الثاني يقع الطلاق متى ما تحقق الشرط ودخلَتِ الدارَ.

ومن الأنماط التي جاءت في تراكيب الطلاق: الزيادة بأداة الشرط (إذا)، وهي من أدوات الشرط غير الجازمة، فقد وردت (إذا) في (ستة) تراكيب، كانت كلها شرطية، إلا تركيبًا واحدًا اختُلِف في تفسير معناها فيه، وقبل أن تعرض الدراسة هذه التراكيب وتحلل أنماط التحويل فيها، وجب استعراض الاستعمالات النحوية التي تأتي عليها (إذا) فهي تأتي اسمًا وتأتي حرفًا، وتكون على عدة أوجه[1]، فإذا كانت اسمًا فلها عدة أقسام:

الأول: الغالب فيها أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان، متضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، نحو: (إذا جاء زيد فقُمْ إليه)، ويأتي بعدها جواب، كما هو في أدوات الشرط، وهي أداة شرط غير جازمة.

---

(١) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، مرجع سابق، ٣٠٩/٧ وما بعدها، و **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ٣/ ١٤٠٨وما بعدها، وأيضا: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، مرجع سابق، ص: ٢٦٧ وما بعدها، وأيضًا: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٩٢/٤، و **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ١٠٢/١ وما بعدها.

الثاني: أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان، مجردة من معنى الشرط، ومثاله قوله تعالى:﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ ٣٧﴾[1] ، فتكون ظرفًا لخبر المبتدأ بعدها - ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابًا لاقترنت بالفاء - [2]، وعليه فالمعنى: (هم يغفرون وقت غضبهم)، وكذلك إذا أتت بعد القسم فلا تتضمن معنى الشرط، كما في قوله تعالى:﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١﴾[3]، أي وقت تَغَشّيه.

الثالث: أن تكون ظرفًا لما مضى من الزمان، واقعة موقع (إذ)، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ﴾[4]، وهذا الرأي لابن مالك وبعض النحويين.

الرابع: أن تكون اسمًا، لكن تخرج عن الظرفية، فتقع مجرورة بحتى، أو مبتدأة ، أو مفعول به، ومذهب الجمهور، ومنهم: أبو حيان، أن هذا لا يمنع أن تكون (إذا) باقية على ظرفيتها.

وإذا كانت حرفًا، فقسم واحد، وهو (إذا) الفجائية، وتختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو:(خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب) ، ويجوز أن تُغني (إذا) الفجائية عن الفاء في الجملة الشرطية، فتكون رابطة بين فعل الشرط وجوابه، نحو:﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ٣٦﴾[5]، وذلك بشروط: وهي أن يكون الجواب جملة اسمية، موجبة - أي لا يدخل عليها نفي - ، وغير طلبية، وغير مؤكدة بإنّ، وكون (إذا) تربط جملة الجواب بجملة الشرط هو مذهب الخليل وسيبويه[6].

وقد اجتمعت (إذا) الشرطية مع (إذا) الفجائية في قوله تعالى:﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ٤٨﴾[7].

---

(١) سورة الشورى، من الآية: ٣٧.

(٢) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ١١٧/١.

(٣) سورة الليل، الآية: ١.

(٤) سورة التوبة، من الآية: ٩٢.

(٥) سورة الروم، من الآية: ٣٦.

(٦) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ٤/ ١٨٧٢.

(٧) سورة الروم، من الآية: ٤٨.

وإذ جُعلت (إذا) شرطية كان لزامًا أن يُشار إلى الفرق بينها وبين (إن) الشرطية[١]، فـ (إذا): تدخل على ما تُيُقِّن وجوده، نحو: (آتيك إذا احمرَّ البُسر) ، أو رُجِّح، نحو: آتيك إذا دعوتني، وقد تستعمل (إذا) في غير المقطوع بوقوعه، وذلك قليل.

أما (إنْ): فإنها تدخل على المشكوك فيه، أو المتيقن وجوده لكنه منبهم الزمن، كقوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾[٢]، وقد تدخل عل المستحيل، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴿٨١﴾﴾[٣].

ولذا يقول أبو حيان: "والأصل في (إذا) أن لا تكون شرطًا؛ إذ الشرط في لسان العرب ما يمكن وقوعه غالبًا، و(إذا) في الغالب تدل على المعلوم وقوعه، ومع دلالتها على الظرفية تدل على ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى"[٤].

ومما دخلت فيه (إذا) للمقطوع بوقوعه: قول الرجل لزوجته: **(إذا قدم الحاج فأنت طالق)**[٥] وذكرها بعضهم مجموعًا (قدم الحجاج).

وقوله: **(إذا كان الله يعذِّب الموحّدين فامرأتي طالق)**[٦] فإنْ قصد أن الله يعذب بعض الموحدين طلقت، أما إن قصد تعذيب الموحدين كلهم، أو لم يقصد شيئًا فلا تطلق؛ لأن التعذيب يختص ببعضهم.

---

(١) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل** ، مرجع سابق، ٢/٢١٠، وينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، مرجع سابق، ٧/٣١٠، ٣١١، وينظر أيضا: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، مرجع سابق، ص: ٣٦٧، ٣٦٨.

(٢) سورة الأنبياء، من الآية: ٣٤.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٨١.

(٤) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ٤/ ١٨٦٥.

(٥) تركيب رقم: ١٣، ص: ٢٠٦.

(٦) تركيب رقم: ١٥، ص: ٢٠٧.

في قول الرجل لزوجته: **(إذا قمتِ فأنت طالق) فقامت ثم قامت أيضًا في العدة ثانيًا وثالثًا**[١]

يشير الإسنوي باختصارٍ لمعاني (إذا) فهي ظرف للمستقبل، وفيها معنى الشرط، وقد تقع للماضي، وقد لا يكون فيها معنى الشرط، ثم يُنَبِّه لمعانٍ أخرى تخرج عنها في حال كونها شرطية، فيقول: "وإذا دلّت (إذا) على الشرط فلا تدل على التكرار، على الصحيح في الارتشاف وغيره، وقيل: تدل عليه ككلما، واختاره ابن عصفور.

إذا علمت ذلك فيبنى على المسألة الأيمان والتعاليق والنذور، فإذا قال لزوجته مثلًا: (إذا قمتِ فأنت طالق) فقامت ثم قامت أيضًا في العدة ثانيًا وثالثًا ، فإنه لا يقع بهما شيء، كما جزم به الرافعي في أوائل تعليق الطلاق"[٢].

ففي هذا التركيب علَّق الزوج طلاق زوجته بقيامها، مستخدمًا (الزيادة) من أنماط التحويل، فأضاف أداة الشرط (إذا) وفعل الشرط (القيام) الذي أراد تعليق الطلاق عليه، فإن قامت الزوجة وقع الطلاق، وإضافة (إذا) هنا جاءت ظرفية لما يُستقبل من الزمان، متضمنة معنى الشرط، فإذا تحقق الشرط وقع الجواب.

ويُخْرِج الإسنوي بعضَ الدلالات من (إذا) الشرطية، فهي لا تدل على التكرار - على الصحيح- فلو قامت الزوجة وقع عليها الطلاق، لكن لو كررت الفعل فقامت وهي في العدة مرتين أو ثلاثًا، لم يقع بتكرار فعلها للشرط أي شيء ، فلا تقع عليها طلقة ثانية أو ثالثة، وكل هذا فُهم من عدم دلالة (إذا) على التكرار، يقول الرافعي: " ولا يقتضي شيء من هذه الصيغ تعديد الطلاق بتكرُّر الفعل، بل إذا وجد الفعل المعلَّق عليه مرة تنحلُّ اليمين، ولا يؤثر وجوده مرة ثانية وثالثة إلا كلمة (كلما) "[٣]، ومعنى هذا أن الزوجة لو كررت الفعل مرتين وثلاثًا، فقامت بعد ذلك لا تطلق؛ لأن اليمين تنعقد على المرة الأولى التي قامت فيها بالفعل المُعلَّق عليه الطلاق.

وكما خرَّج الإسنوي دلالة التكرار من (إذا) الشرطية، كذلك خرَّج دلالة العموم فيها، فدخول (إذا) الشرطية في أي تركيب لا يفيد العموم.

---

(١) تركيب رقم: ٤٥، ص: ٢٤٠.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص:٢٤٠ .

(٣) الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٩/ ٧٤.

كقول الرجل: **(إذا طلقت امرأة فعبد من عبيدي حر)** [١]

فإذا كان له عبيد ونساء، وقال: (إذا طلقت امرأة فعبد من عبيدي حر) فطلق أربعًا بالتوالي، أو المعية، فلا يعتق إلا عبد واحد، وتنحل اليمين، كما ذكره الرافعي في الكلام على التعليق بالتطليق[٢].

فالمعنى العميق لهذا التركيب أنه علَّق عتْقَ عبدٍ من عبيده بطلاق زوجة من زوجاته، مستخدمًا (الزيادة) من أنماط التحويل، فأضاف أداة الشرط (إذا) وفعل الشرط (طلقت امرأة) الذي أراد تعليق العتق عليه، ونكَّر كلمة (امرأة) وأفردها، وبذلك فالحكم فيها أنه إذا طلَّق واحدة عُتقَ عبدٌ، لكن ما الحكم إذا طلق زوجاته كلهن؟ الحكم هو عتْق عبدٍ واحد؛ لأن (إذا) لا تفيد معنى العموم.

وفي قول الرجل لزوجته: **(إذا جاء زيد اليوم فأنت طالق غدًا)** [٣]

يبين الإسنوي بعض المعاني لـ (إذا) "فلا يلزم اتفاق زمان شرطها وجزائها، بخلاف (متى) فإنه يشترط فيها ذلك، فيصح أن تقول: (إذا زرتني اليوم زرتك غدًا) ولا يصح ذلك في متى، كذا جزم به في الارتشاف وغيره، فأما ما قالوه في إذا فوافق عليه الأصحاب ، فجوّزوا فيه تقدم جوابها ومقارنته وتأخره، فنقول: (إذا جاء زيد اليوم فأنت طالق غدًا)، وإن شئت عكست أو أطلقت[٤].

فالقاعدة النحوية في (إذا) الشرطية: أنه لا يلزم في (إذا) اتفاق الفعلين في زمان وقوعهما، فيجوز أن تقول: (إذا زرتني اليوم أزُرْك غدًا) بخلاف (متى) فيلزم فيها وقوع الفعلين في نفس الزمان، ولا يجوز قولك: (متى زرتني اليوم أزُرْك غدًا).

والمعنى العميق لتركيب (إذا جاء زيد اليوم فأنت طالق غدًا): أن الزوج أراد أن يعلق طلاق زوجته بمجيء زيد، لكنه اشترط في هذا التعليق أن يكون مجيء زيد اليوم، وطلاقها في اليوم التالي، فلم يُلزِم وقوع الجزاء في زمن وقوع فعل الشرط؛ ولذلك أتى بأداة الشرط التي لا تُلزِم اتفاق زمان الفعلين وقت وقوعهما، وهي الأداة (إذا)، فجاء التركيب محتويًا على الأنماط التحويلية الآتية:

---

(١) تركيب رقم: ٤٦، ص: ٢٤١.

(٢) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص:٢٤١.

(٣) تركيب رقم: ٤٧، ص: ٢٤١.

(٤) ينظر: الإسنوي، المرجع السابق، ص:٢٤١.

- الزيادة

زيادة (إذا) الشرطية الدالة على ما يستقبل من الزمن، والتي لا يلزم فيها اتفاق الفعلين في وقوع زمانهما.

زيادة جملة فعل الشرط (جاء زيد) على الجملة النواة (أنت طالق) لإفادة معنى الشرط، وتعليق طلاقها بمجيء زيد.

زيادة ظرف الزمان (اليوم) على فعل الشرط، لتقييد مجيئه في هذا اليوم.

زيادة (فاء الجزاء) وهي رابطة بين فعل الشرط وجوابه في التركيب الشرطي، لأن جواب الشرط وقع جملة اسمية.

زيادة ظرف الزمان (غدًا) على جملة الشرط؛ لتقييد طلاقها في اليوم التالي.

- الإحلال:

إحلال الضمير المنفصل (أنتِ) محل الاسم الظاهر (الزوجة).

كما حلّت الجملة الفعلية المكونة من (الفعل الماضي وفاعله ومفعوله) محل فعل الشرط، وحلّت الجملة الاسمية المكونة من (المبتدأ وخبره) محل جواب الشرط، ورُبط بينهما بالفاء.

والملاحظ في هذا التركيب وفي التركيبين اللذين يسبقاه أنه نفى عن (إذا) الشرطية بعض المعاني فهي لا تفيد التكرار كـ (كلما)، ولا تفيد العموم، ولا يُشترط فيها وقوع فعل الشرط وجزائه في وقت واحد كـ (متى).

في قول الرجل لزوجته: **(أنتِ طالق إذ قام زيدٌ)** [١] أو **(أنتِ طالق إذ فعلتِ كذا)** [٢]

قبل الحديث عن (إذ) في تراكيب الطلاق عند الإسنوي، وجب عرض الاستعمالات النحوية لها، فهي تأتي اسمًا وتأتي حرفًا، وتكون على عدة أوجه[٣]:

---

(١) تركيب رقم: ٤٢، ص: ٢٣٨، وقد تكرر هذا التركيب برقم: ٤٤، ص: ٢٤٠.

(٢) تركيب رقم: ٤٣، ص: ٢٣٨.

(٣) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، مرجع سابق، ٢٩١/٧ وما بعدها، و **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ٣/ ١٤٠٢وما بعدها، وأيضا: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، مرجع سابق، ص: ١٨٥ وما بعدها، وأيضًا: ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ٩٤/١ وما بعدها.

الأول، وهو الأصل في وضعها: أن تكون ظرفًا لما مضى من الزمان، نحو: (قمتُ إذ قام زيد)، وهي لازمة الظرفية، فلا تكون فاعلة ولا مبتدأ، إلا إذا أضيف إليها زمان، نحو يوم وحين، (يومئذٍ، وحينئذٍ)، ولا خلاف في اسميتها بهذا المعنى، بدليل الإخبار بها، وإبدالها من الاسم، وتنوينها في غير ترنم، والإضافة إليها، وهي مبنية لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، أو لما عُوِّض منها، وهو التنوين في: يومئذٍ، وحينئذٍ.

وتلزمها الإضافة إلى الجملة سواء كانت اسمية أو فعلية، ولا تضاف إلى الجملة الشرطية، كأن تقول: (أتذكُر إذْ إنْ تأتينا نكرمْك)، ولا تضاف إلى المفرد.

وأجاز الأخفش والزجاج وبعضهم أن تكون مفعولًا به، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[1]، وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ فَرَقۡنَا بِكُمُ ٱلۡبَحۡرَ فَأَنجَيۡنَٰكُمۡ﴾[2]، فهي مفعول به بتقدير: (اذكر)، وأنكر ذلك بعض المتأخرين، ومنهم: أبو حيان؛ مبررًا أنه لا يوجد في كلامهم: (أحببت إذ قدم زيد)، وبذلك جعل المفعول محذوفًا في الآية الأولى، و(إذ) ظرفٌ عامله ذلك المحذوف، والتقدير: (واذكروا نعمة الله عليكم إذ).

الثاني: أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان، بمعنى (إذا)، نحو قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلۡكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرۡسَلۡنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ٧٠ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ ٧١ ﴾[3]، والجمهور يرون أن (إذ) لا تقع موقع (إذا)؛ لأنه لا يمكن تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع، لكن أصحاب الرأي الأول أجابوا بأنه هذه الأمور المستقبلة هي في إخبار الله متيقن حدوثها لذا عُبِّر عنها بالماضي.

الثالث: أن تكون للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ ١١ ﴾[4] وقوله: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ٣٩ ﴾[5]

---

(١) سورة الأنفال، من الآية: ٢٦.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٥٠.

(٣) سورة غافر، الآيتان: ٧٠، ٧١.

(٤) سورة الأحقاف، من الآية: ١١.

(٥) سورة الزخرف، الآية: ٣٩.

وثبت في بعض نُسخ التسهيل، أن ابن مالك صرَّح بحرفيتها[١]، وذهب قوم، منهم أبو حيان: بأنها لا تخرج عن الظرفية.

الرابع: أن تكون للمفاجأة، إذا وقعت بعد (بينما وبيْنا)، نحو: (بيْنا أنا كذلك إذ جاء زيد)، وذهب ابن مالك إلى القول بحرفيتها، وعدهم بعضها زائدة، وقال آخرون أنها باقية على ظرفيتها، وهو الذي ذهب إليه أبو حيان.

والإسنوي يعرض استعمالات (إذ) كما عرضها النحاة، فيشير لها على الأصل عندما تكون ظرفًا للزمن الماضي، ويوافق ابنَ مالك في أنها تأتي حرفًا للتعليل، قائلا: "وذكر ابن مالك: أنها تجيء حرفًا للتعليل، ونسبه بعضهم لسيبويه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴿١١﴾﴾[٢].

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال: أنتِ طالق إذ قام زيدٌ أو إذ فعلتِ كذا، فيقع عليها الطلاق، وإذ للتعليل، معناه: لأجل القيام والفعل. قال الرافعي: ويمكن أن يكون الحكم فيه على التفصيل في (أن) المفتوحة بين من يعرف النحو وبين غيره"[٣].

المعنى العميق لهذا التركيب هو (أنت طالقٌ لقيام زيد) أو (أنت طالق لفعلك كذا) جاء بنمط من أنماط التحويل وهو الزيادة فأضاف (إذ) التي تأتي هنا بمعنى التعليل، وعليه فالحكم الفقهي وقوع الطلاق في الحال، وهو أشبه بما ذُكِر في (أنْ) المفتوحة، من أنها تأتي للتعليل.

وقد أشار سيبويه إلى أنّ (إذ) تأتي بمعنى (أنْ) في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي: إنّ (أنْ) في قولهم: (أمّا أنت منطلقا انطلقتُ) بمعنى (إذ) في هذا الموضع ، و(إذ) بمعنى (أن)، إلا أنّ (إذ) لا يحذف معها الفعل، و (أما) لا يذكر بعدها الفعل المضمر[٤] ، فسيبويه يقصد أنّ (أنْ) بمعنى (إذ) في معنى السببية ليس غير[٥].

---

(١) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، مرجع سابق، ص٢/١١٠.

(٢) سورة الأحقاف، من الآية: ١١.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٣٨.

(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ٢٩٤/١.

(٥) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، مرجع سابق، ٢٩٨/٧.

وإذا كانت (إذ) للتعليل، وقع الطلاق في الحال؛ لأن المعنى: (أنت طالق لأنك فعلت كذا)، وهذا ما وضّحه الرافعي مبيّنًا الفرق بينها إذا جاءت بهذا المعنى وبين (إذا)، فيقول: "ولو قال: (أنت طالق إذ دخلتِ الدار) فيقع الطلاق في الحال، فإن معناها: لدخولك الدار، بخلاف صيغة (إذا)، فإن لم يميز الرجل بين (إذ) و (إذا) فيمكن أن يكون الحكم كما لو لم يميز بين (إن) و (أن) والله أعلم"[١].

ويؤيد الإسنوي الرأيَ الذي يقول بأن (إذ) تأتي للزمن المستقبل، بمعنى (إذا)،ويأتي بشواهد أصحاب هذا الرأي، كقوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[٢] ، وحديث ورقة بن نوفل: "ليتني أكون حيًّا إذ يخرجك قومك، فقال ﷺ: أمخرجيَّ هم؟ قال نعم"[٣].

ولذا يأتي بنفس التركيب السابق الذي استخدمه في (إذ) بمعنى التعليل، لكنه هنا يشير إلى أن الزوج قد يقصد بإذ أن تكون ظرفًا للدلالة على المستقبل[٤].

ففي قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق إذ قام زيدٌ)** [٥]

يكون المعنى العميق: أنه يريد أن يعلق طلاقها بوقت قيام زيد، كأنه قال: (أنت طالق إذا قام زيد)، أي وقت قيامه، وإذ هنا ظرفٌ للزمن المستقبل، ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي، أن يقع الطلاق وقت قيام زيد، فإن لم يقم فلا يقع الطلاق.

ومن هنا يمكن الملاحظة بأن الفرق في هذا التركيب (أنتِ طالق إذ قام زيدٌ) راجع إلى إرادة الزوج، فإن أراد أن زوجته تُطلَّق بسبب قيام زيد الذي حصل، وقع الطلاق حالًا؛ لأن (إذ) أفادت معنى التعليل.

وإن أراد أن يعلق طلاق زوجته بقيام زيد الذي لم يقم بعد، وقع الطلاق وقت قيامه في المستقبل، وإن لم يقم فلا تُطلَّق؛ لأن (إذ) أفادت الدلالة على المستقبل.

---

(١) الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٩/ ٨٦.

(٢) سورة المائدة، من الآية: ١١٦.

(٣) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ، مرجع سابق، ١/ ٧

(٤) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٣٩.

(٥) تركيب رقم: ٤٤، ص: ٢٤٠.

ومن الأنماط التي جاءت في تراكيب الطلاق: الزيادة بأداتي الشرط (لولا ولو)، وهي من أدوات الشرط غير الجازمة:

ففي قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق لولا دخلتِ الدار)** [١]

يقول الإسنوي: "لولا تكون تارة حرف امتناع لوجود، وحينئذ لا يليها إلا المبتدأ - على المعروف- نحو: لولا زيد لأكرمتك، أي: امتنع الإكرام لأجل وجود زيد، وتارة حرف تحضيض، بمعنى هلَّا، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ۝٧ ﴾[٢]

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال: (أنت طالق لولا دخلتِ الدار)، ... ولا شك أنه يحتمل أن يكون قد أراد بلولا التحضيضية، وأتى بها بعد إيقاع الطلاق إما حثًا لها على الدخول أو إنكارًا وتعليلًا للإيقاع، وهو الظاهر، ويحتمل إرادة لولا الامتناعية، إلا أنه أخطأ فأتى بالجملة الفعلية عقبها والاسمية جوابًا لها، ولعل هذا هو المتبادر إلى الفهم، فإن أطلق أو تعذرت مراجعته، ففيه نظر"[٣].

القاعدة النحوية لـ (لولا) أنها حرف، له قسمان[٤]:

- القسم الأول: لولا الامتناعية، وهي مختصة بالدخول على الأسماء، وتدخل على جملتين اسمية ففعلية، وتفيد امتناع الجملة الثانية لوجوب الجملة الأولى، نحو قولهم : (لولا زيد لأكرمتك)، فامتنع الإكرام لأجل وجود زيد، ولولا الامتناعية من أدوات الشرط غير الجازمة، وتفيد تعليق الجواب على الفعل في الزمن الماضي، ولها حالان:
  - أن تكون حرف ابتداء، وذلك إذا وليها اسم ظاهر، أو ضمير رفع منفصل، فتكون حرف ابتداء، والاسم الذي بعدها مرفوع بالابتداء عند أكثر النحاة، وأما خبرها فذهب الجمهور إلى أنه محذوف وجوبًا، وذهب بعضهم بأنه لو كان كونًا مطلقًا كالوجود

---

(١) تركيب رقم: ١٢٣، ص: ٣١٠.

(٢) سورة الفرقان، من الآية: ٧.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣١٠.

(٤) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، مرجع سابق، ص: ٥٩٧ وما بعدها، وأيضًا: ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ٣٠١/١ وما بعدها.

والحصول وجب حذفه، أما إذا كان كونًا مقيدًا كالقيام والقعود وجب ذكره، كقوله: (لولا قيام زيد لأتيتك).

- أن تكون حرف جر، وذلك إذا وليها ضمير متصل من ضمائر النصب والجر: (الياء والكاف والهاء)، فعند سيبويه أنها جارة، والضمير مجرور بها، ولا يكون منصوبًا؛ لأن الياء لا تُنصَب بغير اسمٍ إلا ومعها نون الوقاية؛ ولذا تعين كونها في موضع جر.

وجواب (لولا) الامتناعية ماضٍ مثبت، مقرون باللام أو بقد، أو منفي بما، وقد يخلو المثبت من اللام، ويجوز حذف جواب لولا إذا دل عليه دليل، إما من المعنى: كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾[1] أي: لآخذكم، أو من لفظٍ يتقدَّم على (لولا) يدل على الجواب، كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ ﴾[2] أي: لهمَّ بها، ويقول أبو حيان: "وقد منع قوم تقدُّم جواب لولا، والذي نختار جوازه"[3].

- القسم الثاني: لولا التحضيضية، بمعنى هلّا، وهي مختصة بالدخول على الأفعال، وتفيد التحضيض والعرض، كما في الآية التي ذكرها الإسنوي، ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴿٧﴾ ﴾[4]، وقد تكون للتوبيخ والتنديم، كقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً ۖ ﴾[5].

وبعد استعراض القاعدة النحوية في (لولا) وُجد أنها لا تبعُد البتة عما ذكره الإسنوي في معاني لولا، ولذا في تحليله لتركيب الطلاق: (أنت طالق لولا دخلتِ الدار) تجده يعزو معنى (لولا) فيه إلى هذين المعنيين، مع أنها دخلت على الفعل الماضي. فيُبيّن أن المعنى العميق في هذا التركيب يحتمل أن يكون: مكونًا من جملتين: الأولى: أنت طالق، ثم جملة ثانية أضيفت (لولا) فيها بعد وقوع الطلاق؛ لإفادة معنى التحضيض والحث على دخول الدار، كأنه يقول: (أنت طالق)، (هلّا دخلتِ الدار) أو

---

(١) سورة النور، الآية: ١٠.

(٢) سورة يوسف، من الآية: ٢٤

(٣) أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ١٩٠٦/٤.

(٤) سورة الفرقان، من الآية: ٧.

(٥) سورة الأحقاف، من الآية: ٢٨

يكون لغرض آخر وهو إفادة معنى التعليل (سبب إيقاع الطلاق بها)، وفي نظري أنه يمكن إضافة غرض آخر، فقد يكون للتوبيخ، على الرأي الذي ذكره ابن هشام في أن لولا إذا دخلت على الماضي كانت للتوبيخ والتنديم.

أو يكون المعنى العميق فيها: (لولا دخلتِ الدار أنت طالق) أي: (لولا دخولك الدار أنت طالق) فكأنه أراد أن يبين امتناع طلاقها؛ لأنها دخلت الدار، فتكون لولا هنا امتناعية، تفيد تقييد الشرط بالزمن الماضي، وكان حقها بهذا المعنى أن تدخل على الاسم، وأن يكون جوابها فعلا، لكن الزوج أخطأ في العبارة فأدخل فيها (لولا) الامتناعية على الفعل، أي أتى بالجملة الفعلية عقب لولا، وجعل الاسمية جوابًا لها، فقال: (أنت طالق لولا دخلت الدار) والصحيح أن يقول: (لولا دخولك الدار طلقتك).

ويمكن حصر أنماط التحويل التي دخلت هذا التركيب (أنت طالق لولا دخلت الدار) على معنى (لولا) الامتناعية:

- الزيادة:

حيث زيدت لولا التي أضافت معنى امتناع الطلاق لدخولها الدار.

- إعادة الترتيب

حيث قدّم جواب لولا وهو الجملة الاسمية (أنت طالق)، وأخّر لولا وفعلها (لولا دخلتِ)

- الإحلال:

حيث حلت الجملة الفعلية (دخلتِ) محل الاسم الذي تختص لولا الامتناعية بدخولها على الأسماء، وهو(دخولك).

كما حلت الجملة الاسمية (أنتِ طالق) محل جواب لولا الامتناعية الذي يكون في الغالب جملة فعلية (طلقتك).

كما حل الضمير المنفصل (أنتِ) محل الاسم الظاهر (الزوجة).

وحل الضمير المتصل (تاء الفاعل) للمخاطبة محل الاسم الظاهر، في (دخلتِ).

وعليه فالحكم الفقهي في هذا التركيب أنه يجوز أن تُحمل لولا على التحضيض، بعد وقوع الطلاق، أي أنها مطلقة، وجاءت لولا لإضافة معنى التحضيض أو التوبيخ أو التعليل.

ويجوز أن تُحمل لولا على الامتناع، ويكون فيه تقديم وتأخير وإحلال خاطئ من قبل الزوج، لكن على هذا المعنى، يمتنع طلاقها لعدم دخولها الدار، وبذلك لا تطلق باعتبار لولا امتناعية.

وفي رأيي أن جعلها للتحضيض أولى من جعلها امتناعية؛ لأنها دخلت على الفعل، أضف إلى ذلك أن حمل التركيب على الظاهر أولى من تأويله بخطأ المتكلم.

ولعل الذي يساعد في فهم المعنى العميق المراد هو التنغيم في التركيب، فلو كانت تحضيضية لكشف التنغيم وجود تركيبين: (أنت طالق) (لولا دخلتِ الدار)، بينهما سكْت لطيف، ثم ارتفاع في النغمة عند النطق بالتركيب الثاني، أما لو كانت امتناعية لكشف التنغيم تركيبًا واحدًا (أنت طالق لولا دخولك الدار).

ومع ذلك فمن الواجب مراجعة الزوج في معناه المراد؛ لأنه يظهر بوضوح الفارق في الحكم الفقهي نتيجة لاختلاف المعنى الدلالي لـ (لولا)، فبالتحضيضية يقع الطلاق، وبالامتناعية لا يقع.

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق لو دخلت الدار)**[1]

أو : **(لو دخلت الدار أنت طالق)**[2]

يقول الإسنوي: "(لو) حرف يدل على وقوع شيء لوقوع غيره، ولا يليها عند المحققين إلا ماضي المعنى، سواء كان بلفظ الماضي أو المضارع، ويستعمل أيضًا بمعنى (إن) فيكون للشرط في المستقبل، ومنه قوله - عليه الصلاة والسلام- : (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه).

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال: (أنت طالق لو دخلت الدار) فالقياس أن يُسأل الحالف، فإن أراد معنى (أن)[3] فواضح، وإن أراد أنه لو حصل في الماضي دخول لكان يقع الطلاق، فيقبل أيضًا، فإن تعذّرت المراجعة، فالأصل عدم الوقوع، ولا يحضرني نقل في هذه المسألة، ولو قدَّم (لو) فقال: (لو دخلتِ الدار أنت طالق)، فيتّجه أن يكون كالصورة السابقة"[4].

---

(١) تركيب رقم: ١٢١، ص: ٣٠٩.

(٢) تركيب رقم: ١٢٢، ص: ٣٠٩.

(٣) وردت هكذا بفتح الهمز في تحقيق عواد (أنْ)، ولكنها وردت بكسرها (إن) في تحقيق السعدي، ط١، ص: ٣٣٤، ط٢، ص: ٤٥٧،و في تحقيق إسماعيل، ص: ١٤٠، وفي رأيي أن الكسر هو الأصح كون الحديث السابق عن (إن الشرطية).

(٤) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٠٩.

القاعدة النحوية لـ (لو) أنها تستعمل عدة استعمالات [١]، منها:

- أن تكون حرفًا مصدريًّا بمنزلة (أن)، فهي موصول حرفي، توصل بالماضي، نحو: (وددت لو قام زيد)، وبالمضارع، نحو: (وددت لو يقوم زيد)، وعلامته صحة وقوع المصدر موقعه، فيقدَّر: (وددتُ قيامَك)، ولا تحتاج إلى جواب.
- أن تكون شرطية لتقييد الشرط بالزمن الماضي، فلا يليها غالبًا إلا ماضي المعنى، نحو: (لو جئتني -أمس- أكرمتك)، وفسرها سيبويه بأنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وفسرها غيره بأنها حرف امتناع لامتناع، والرأي الأول هو الأصح.
- أن تكون شرطية، بمعنى (إن) لتقييد الشرط بالمستقبل، ويقع بعدها ما هو مستقبل في المعنى، فتصرف الماضي إلى الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ ﴾[٢].

يقول ابن هشام: "والحاصل أن الشرط متى ما كان مستقبلًا محتملًا، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى، فهي بمعنى (إن)، ومتى ما كان ماضيًا أو حالًا أو مستقبلًا، ولكن قُصِد فرضه الآن أو فيما مضى، فهي الامتناعية"[٣].

وبعد استعراض القاعدة النحوية في (لو) وُجد أنها لا تبعُد البتة عما ذكره الإسنوي في معاني لو، ولذا في تحليله لتركيب الطلاق: (أنت طالق لو دخلتِ الدار) تجده يعزو معنى (لو) فيه إلى هذين المعنيين، فقد تكون شرطية لتقييد الشرط بالزمن الماضي، فكأن المعنى العميق فيه، أنت طالق لو حصل منك دخولٌ للدار في الماضي، ومن ثَمَّ علَّق طلاقها بما لو حصل منها دخول للدار، فإن دَخَلَت الدارَ قبل قوله العبارة طلقت .

وقد تكون شرطية لتقييد الشرط بالمستقبل، ويقع بعدها ما هو مستقبل في المعنى، "فإذا وليها ماضٍ أُوِّلَ بالمستقبل .... كما إنّ (إنْ) الشرطية كذلك"[٤]، فكأن المعنى العميق فيه، أنت طالق لو

---

(١) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، مرجع سابق، ص: ٢٧٢ وما بعدها، وينظر أيضا: ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ٢٨٤/١ وما بعدها، وينظر أيضًا، ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢، (القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٤م)، ١٢٨/١ و ٣٨/٤.

(٢) سورة النساء، من الآية: ٩.

(٣) ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ٢٩٤/١.

(٤) ينظر: تحقيق عبدالرزاق السعدي لكتاب **الكوكب الدري** ، هامش (٢)، ط٢، ص: ٤٥٦.

تدخلين الدار مستقبلا، ، ومن ثَمَّ علَّق طلاقها بما لو سيحصل منها دخول للدار، فإن دَخَلَت الدارَ بعد قوله العبارة طلقت .

وقد يكون لها وجهٌ ثالث يُمكن فَهمُه إن صح الضبط في تحقيق عوّاد بفتح (أن) في قوله: " إن أراد معنى (أن)[1] فواضح "، وهو أن تكون (لو) حرفًا موصولا، بمنزلة (أنْ) المصدرية، فكأن المعنى العميق: (أنت طالق أن دخلتِ الدار) أي: لدخولك الدار، وفي هذا التركيب عدة أنماط من أنماط التحويل، منها زيادة (لو) المصدرية ثم إحلالها محل (أن) المصدرية، كما حلّت الجملة الفعلية (دخلتِ) موقع المصدر، وعليه فالحكم الفقهي هو وقوع الطلاق، فكأنه يقول أنت طالق، ثم يعلل سبب طلاقها وهو دخولها الدار، وقد مر الحديث عن (أن) المصدرية وإفادتها معنى التعليل.

وهكذا فالجملة النواة (أنت طالق) زاد فيها (لو) التي اختلف معناها حسب مراد المتكلم؛ ولذا كان من الواجب مراجعة الزوج في معناه المراد؛ لأنه يظهر بوضوح الفارق في الحكم الفقهي نتيجة لاختلاف المعنى الدلالي لـ (لو).

ثم يبين الإسنوي أنه إن حصل تقديم وتأخير في هذا التركيب، فقال: (لو دخلتِ الدار أنت طالق) فهو كسابقه، دون أي تغيير في الحكم الفقهي؛ مما يوحي أنه ليس بالضرورة أن يفرض كلُّ تغيير في الترتيب تغييرًا في المعنى، ومن ثَمّ تغيير الحكم الفقهي - كما سيتضح ذلك في نمط إعادة الترتيب-.

ومن أنواع التحويل بالزيادة في تراكيب الطلاق: (الطلاق المضاف إلى المستقبل) كأن تقترن بزمن، بقصد وقوع الطلاق فيه متى جاء[2].

فلو قال الرجل لزوجته: **(أنت طالقٌ في يوم كذا)** [3].

فالجملة النواة في هذا التركيب هي (أنت طالق) لكنه لم يرد اقتصار المعنى عليها، وأراد تعليق الطلاق بوقت محدد فأضاف الظرف (في يوم كذا)، ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي أنها تُطَلَّق عند طلوع

---

(١) وردت: (إن) بكسر الهمز، في تحقيق السعدي، ط١، ص: ٣٣٤، ط٢، ص: ٤٥٧،و في تحقيق إسماعيل، ص: ١٤٠.

(٢) ينظر: سابق، **فقه السنة**، مرجع سابق، ص: ٦٣٨.

(٣) تركيب رقم: ٧٨، ص: ٢٨٩.

فجر ذلك اليوم؛ لأن الظرفية قد تحققت، وهناك قول آخر بأنها تطلَّق عند غروب الشمس[١]، "وهذا خطأ؛ لأن الطلاق إذا عُلِّق على شيء وقع بأول جزء منه، كما لو قال: (إذا دخلت الدار فأنت طالق) فإنها تطلَّق بالدخول إلى أول جزء من الدار"[٢]، ومثلها لو قال: (أنت طالق في شهر كذا)، طُلِّقت عند استهلال الهلال[٣].

ولو قال لزوجته: **(أنت طالق يوم يقدم زيد)** [٤].

يقول الإسنوي: " إذا قال لزوجته: (أنت طالق يوم يقدم زيد) فقدم ليلًا، فلا يقع الطلاق - على الصحيح - لأن اليوم ما بين طلوع الفجر والغروب، وقيل: يقع لأن اليوم قد يستعمل في مطلق الوقت، هكذا علله الرفاعي"[٥]

في هذا التركيب أيضًا تعليق للطلاق بالأوقات، ومن ثَمَّ جاء محوَّلا بعنصر من عناصر التحويل وهو الزيادة، فأضاف الظرف (يوم) وعلَّق طلاقها بيوم قدوم زيد، فقال بعضهم إن قَدِم زيدٌ فيما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس وقع الطلاق، وأما إن قدم ليلًا فلا يقع الطلاق، وأجازه آخرون لأن اليوم يستعمل في مطلق الوقت، فقد ورد في اللسان: "وقد يراد باليوم: الوقت مطلقًا، ليختص بالنهار دون الليل، ومنه الحديث: (تلك أيام الهرج) أي: وقته"[٦].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن في هذا التركيب نوعًا من الاتساع؛ إذ أضيفت كلمة يوم إلى الفعل؛ لأنهما يشتركان في الدلالة على الزمان، يقول ابن السراج: "والعرب اتسعت في بعض ذلك فخصَّت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأن الزمان مضارعٌ للفعل؛ لأن الفعل له بُني، فصارت إضافة

---

(١) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) الشيرازي، أبو إسحاق، **المهذّب في فقه الإمام الشافعي**، تحقيق: محمد الزحيلي، ط١، (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٩٩٦م)، ٣٤١/٤.

(٣) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٩/ ٦١.

(٤) تركيب رقم: ٢٠٠، ص: ٣٨١.

(٥) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٨١.

(٦) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، ٦٥٠/١٢، مادة (يوم).

الزمان إليه كإضافته إلى مصدره"[١]، وقد عدَّ بعضُ التحويليين العرب الاتساعَ من القواعد التحويلية [٢].

ومثلها لو زاد قيدًا، فقال لزوجته: **(أنت طالق في غرة الشهر الفلاني)** [٣].

فإنها تطلق في أول جزء من الشهر، فإن قال أردت اليوم الثاني أو الثالث بحجة أن (الغرة) هي الثلاث الأوائل من كل شهر، فالحكم الفقهي فيها أنه يديَّن ولا يقبل الحكم؛ لأن فيه تأخير الطلاق عن أول وقت يقتضيه[٤].

ولو قال لزوجته: **(أنت طالق في سلخ الشهر)** [٥]

علَّق طلاقه بوقت السلخ من الشهر، وسلخ الشهر هو اليوم الأخير؛ ولأجل ذلك فالحكم الفقهي أنها تطلُق في آخر جزء من الشهر؛ لأن الانسلاخ يحصل به، وقيل تطلُق في أول اليوم الأخير من الشهر، لكن بعضهم أطلق (السلخ) على الثلاث الأواخر من الشهر، كما تقع الغرة على الثلاث الأُوَل، وعلى ذلك فيحتمل أن تطلَّق في أول جزء من الأيام الثلاثة[٦].

وقال النووي: الصواب الأول، وما سواه ضعيف[٧].

---

(١) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، مرجع سابق، ١١/٢.

(٢) من هؤلاء: عيسى، عبدالحليم، في كتابه: **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، ص: ١٩٠، ١٩١، ينظر كذلك: الريس، سناء ناهض، **ظواهر الاتساع و أثرها في ضبط القاعدة النحوية**، مرجع سابق.

(٣) تركيب رقم: ٤٩، ص: ٢٤٤.

(٤) ينظر: الشيرازي، **المهذّب في فقه الإمام الشافعي**، مرجع سابق، ٣٤١/٤، ٣٤٢.

(٥) تركيب رقم: ٥٠، ص: ٢٤٥.

(٦) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٦٢/٩، ٦٣.

(٧) ينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ١١٨/٨.

ولو زاد فقال لزوجته: **(أنت طالق في أول الأشهر الحرم)** [١]

فالأشهر الحرم أربعة، وقد اختلفوا في كيفية عددها، فالصحيح الذي ذهب إليه الجمهور أنه يقال: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب، وذهب الكوفيون إلى الابتداء بالمحرم، فإذا قال وهو في شوال مثلًا: (أنت طالق في أول الأشهر الحرم) طلقت بدخول ذي القعدة على الرأي الأول، وبدخول المحرم على الرأي الثاني، فإن كان في ذي القعدة، وقلنا بالأول، وقع الطلاق عقيب اللفظ، كما لو كان في رمضان، وقال لها: (أنت طالق في رمضان)[٢].

وإن قيَّده بزيادة أخرى بأن يكون في أول الشهر، فكرر (أول) في التركيب مرتين، فقال: **(أنت طالق في أول الشهر الذي هو أول الأشهر الحرم)**[٣] انتظرتْ مجيء أول شهر ذي القعدة على الرأي الأول، أو أول شهر المحرم على الرأي الثاني.

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق اليوم، وإن جاء رأس الشهر)** [٤]

يقول الإسنوي: "الواو العاطفة تشرك في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه، إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال: (أنت طالق اليوم، وإن جاء رأس الشهر)، فإنها تطلَّق طلقة واحدة في الحال .... والقياس: وقوع طلقتين في قوله: (وإن جاء رأس الشهر)؛ لأنه تعليق آخر" [٥].

في هذا التركيب تعليق الطلاق بالأوقات، وفيه تعليقان: أوله بقوله: (أنت طالق اليوم) وعليه فيقع الطلاق حالًا، والتعليق الثاني بزيادة الجملة الشرطية المعطوفة، وعليه فتقع طلقة ثانية عند دخول الشهر.

وهكذا جاء التحويل في هذا التركيب بالزيادة، فعلق الطلاق بوقتين هما: اليوم وإن جاء رأس الشهر ؛ ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي فيه وقوع طلقتين.

---

(١) تركيب رقم: ٣٧، ص: ٢٣٥.

(٢) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٣٦.

(٣) تركيب رقم: ٣٨، ص: ٢٣٦.

(٤) تركيب رقم: ٩٠، ص:٢٩٦.

(٥) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، باختصار يسير، ص: ٢٩٦.

أما في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق اليوم، وإن دخلت الدار)** [١]

يقول الإسنوي مكملًا حديثه عن التركيب السابق الذي جاءت فيه الواو عاطفة تُشرِك في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه، فإذا كانت قد وقعت في التركيب السابق طلقتان، إلا أن في هذا التركيب تقع طلقة واحدة، "فإن المعنى المفهوم منه، إنما هو الوقوع سواء دخلَتْ أو لم تدخل، ولا يتخيل ذلك في التعليق الأول، فيكون تعليقًا آخر كما ذكرنا"[٢].

يظهر بوضوح كيف اعتمد الإسنوى على البنية العميقة في التفرقة بين هذا التركيب والذي قبله، ففي التركيب السابق كان المعنى هو أن الواو عاطفة علَّقت الطلاق بوقتين، فهي طالق اليوم، وكذلك إن جاء رأس الشهر؛ ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي فيه وقوع طلقتين.

أما في تركيب (أنت طالق اليوم، وإن دخلت الدار) فليس فيه تعليقان، إنما تعليق واحد، والمعنى العميق: أنها طالق اليوم حتى لو دخلت الدار، ويقع عليها الطلاق سواء دخلت الدار أم لم تدخل.

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق اليوم وغدًا وبعد غدٍ)** [٣]

يقول الإسنوي: نقل الرافعي عن المتولي أنه قال: لو قال: (أنت طالق اليوم وغدًا وبعد غدٍ) وقعت في الحال واحدة ، ولا يقع بعدها شيء؛ لأن المطلقة في وقت مطلقة فيما بعده[٤].

في هذا التركيب أيضًا تعليق للطلاق بالأوقات، ومن ثَمَّ جاء محوَّلًا بعنصر من عناصر التحويل وهو الزيادة، فأضاف الظروف (اليوم ،وغدًا، وبعد غد)، فكأن المعنى العميق: (أنت طالق طلقة تقع اليوم وتبقى مطلقة بعد هذا)[٥]، وعليه فالحكم الفقهي عنده أن تقع طلقة واحدة في الحال، ولا

---

(١) تركيب رقم: ٩١، ص:٢٩٦.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، المرجع السابق، ص: ٢٩٦

(٣) تركيب رقم: ٩٢، ص:٢٩٦، وقد تكرر برقم: ١٨٥، ص: ٣٧٣.

(٤) الإسنوي، المرجع السابق، ص: ٢٩٦.

(٥) الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٩/ ٦٩.

يقع بعدها شيء؛ لأن المطلقة في وقت مطلقة فيما بعده، وقال البوشنجي يراجع الزوج، فإن قال: أردت طلقة اليوم وطلقة غدًا أوقعناه[١]، أي تقع طلقة بكل ظرف.

في حين لو قال: **(أنت طالق اليوم وفي غدٍ وفي بعد غدٍ)** [٢]

يكمل الإسنوي نقل الرافعي عن المتولي: "بخلاف ما إذا كرر لفظة (في)، فإن الطلاق يتعدّد؛ ولأن المظروف يتعدد بتعدُّد الظرف. كذا نقله الرافعي ... ثم قال: وليس الدليل المذكور أخيرًا بواضح.

قلتُ: والقياس: وقوع ثلاث؛ لأن العطف يقتضي إنشاء طلاق آخر، ثم قال الرافعي: إنه لو أتى بالحرف أولا فقط، فقال: (أنت طالق بالليل والنهار) وقعت واحدة"[٣].

وليتضح رأي الرافعي وجب نقل نصه كاملًا، يقول الرافعي: "وقال المتولي: ولو قال: (أنت طالق اليوم، وفي غدٍ، وفيما بعد الغد) يقع في كل يوم طلقة؛ لأن الاختلاف في الظرف يوجب التعدد من المظروف، وبمثله حكم فيما إذا قال: (في الليل وفي النهار). وليس التوجيه بواضح، ويجوز أن يختلف الظرف ويتحد المظروف، ولو قال: (أنت طالق بالليل والنهار) لم تطلُق إلا واحدة "[٤].

المعنى العميق عند المتولي هو: (أنت طالق اليوم، وطالق في غدٍ، وطالق فيما بعد الغد) لأن تعدد الظرف يلزمه تعدد المظروف ، ووقوع طلقة في كل يوم.

وردَّ الرافعيُّ هذا الرأيَ بحجة أنه يجوز أن يتعدد الظرف، ويتحد المظروف.

أما الإسنوي فيرى أن الحكم الفقهي في هذا التركيب يقتضي وقوع ثلاث طلقات؛ ويعلل ذلك بأن العطف يقتضي إنشاء طلاق آخر.

وقد وجدتُ لبعضهم سببًا آخر يعضد الحكم بوقوع الثلاث، فسَّروه بأن دخول كلمة (في) قبل (غد) لا تقتضي الاستيعاب بل تقتضي التبعيض، فإذا قال: (أنت طالق غدًا) فقد جعل الغد كله ظرفًا للطلاق، أما إن قال: (أنت طالق في غدٍ) فلم يجعل الغد كله ظرفًا للطلاق؛ لأن دخول (في) بيّن

---

(١) ينظر: الرافعي، المرجع السابق، ٩/ ٦٩.

(٢) تركيب رقم: ٩٣، ص:٢٩٦.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٩٦.

(٤) الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٩/ ٦٩.

أن المراد جزءٌ من الغد، وهو كقول القائل: (إن صمت الدهر فعبدي حر) فلا يحنث إلا بصوم الأبد، بخلاف قوله: (إن صمت في الدهر فعبدي حر) فإن صام ساعة يحنث[١].

وعليه فالتركيب محوّل بعنصر من عناصر التحويل، وهو الزيادة فزاد الظروف (اليوم وغدًا وبعد غد)، وكرر (في)، وزاد حرف العطف (الواو)؛ فاقتضى إنشاء طلاق بكل ظرف، وتقع عليها طلقة في الحال، وطلقة في يوم غد، وطلقة فيما بعد غد.

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق اليوم أو غدًا)** [٢]

أو قوله: **(أنت طالق غدًا أو بعد غد)** [٣]

يقول الإسنوي: "ومنها إذا قال : (أنت طالق اليوم أو غدًا)، تطلق في الحال تغليبًا للإيقاع. والصحيح أنه لا يقع إلا في الغد لأنه اليقين. وهكذا إذا قال: (غدًا أو بعد غد) أو قال: (إذا جاء الغد أو بعد الغد). كذا ذكره الرافعي في أوائل تعليق الطلاق في الكلام على التعليق بالأوقات، وهو مشكل على ما سبق، فإن سياقه التخيير"[٤].

في هذين التركيبين تحويل بزيادة الظروف وحرف العطف (أو)، وفي تعليق الطلاق بالأوقات، ففي التركيب الأول علّق الطلاق باليوم الذي هو فيه، أو بيوم غد، فـ (أو) تفيد التخيير، ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي: إما أن تطلُق اليوم أي في الحال؛ تغليبًا للإيقاع، وإما أن تطلُق غدًا، وهو الأصح؛ لأنه اليقين، ويوافق الوجهَ الثاني قولُهم: (أنت طالق غدًا أو بعد غد) فلا يُقضَى بوقوع الطلاق في الغد[٥].

---

(١) هذا الرأي للكاساني في كتابه: **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ٢١٢/٣، شرح هذا الرأي: صوافطة، ناجح جميل عبدالله، **أثر الدلالة النحوية في استنباط الأحكام الفقهية في كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠٧م،ص: ٢٣٦.

(٢) تركيب رقم: ١١٨، ص:٣٠٦.

(٣) تركيب رقم: ١١٩، ص:٣٠٦.

(٤) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٠٦.

(٥) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٩/ ٦٩.

أما في قول الرجل: **(أنت طالق غدًا، أو عبدي حر بعد غدٍ)** [١]

ففي هذا التركيب تحويل بزيادة الظروف وحرف العطف (أو)، وفيه ترديد بين تعليقين، فيؤمر بالتعيين، فيعيّن ما إن أراد الطلاق أو العتق، فإذا اختار الطلاق طلقت في الغد، وإن اختار العتق عُتق العبد في اليوم الذي بعده.

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق طلقةً مع طلقة)** [٢]

أو **(أنت طالق طلقةً معها طلقة)** [٣]

يقول الإسنوي: "مع: اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالاسم، وحركته حركة إعراب، ويجوز بناؤه بالسكون على لغة، ولم يحفظها سيبويه فزعم أنها ضرورة.

وأصل مع: معيٌ، فحذفوا الياء للتخفيف.

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال: (أنتِ طالق طلقةً مع طلقة أو معها طلقة) فإنها تطلَّق طلقتين، ويقعان معًا بتمام الكلام، وقيل: يقعان متعاقبين، وتظهر فائدة الخلاف في غير المدخول بها"[٤].

وذكر النحويون[٥] أن (مَعَ) اسمٌ؛ بدليل تنوينِها، ودخولِ الجار (مِنْ) قبلها، فحكى سيبويه: (ذهبَ مِن مَعَه) أي: من عندَه، وقراءةِ بعضهم قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا ذِكۡرُ مَن مَّعِيَ ﴾[٦] (هذا ذكرٌ مِنْ معي) أي: من عندي[٧].

---

(١) تركيب رقم: ١١٥، ص:٣٠٥.

(٢) تركيب رقم: ٢٨، ص:٢٢٩.

(٣) تركيب رقم: ٢٩، ص:٢٢٩.

(٤) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٢٩.

(٥) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، مرجع سابق، ٢٣٨/٢ وما بعدها، وينظر أيضا: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ١٤٥٧/٣، وأيضا: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، مرجع سابق، ص: ٣٠٥ - ٣٠٧، وأيضًا: ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ٣٦٥/١.

(٦) سورة الأنبياء، من الآية: ٢٤.

(٧) وهي: "قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف بالتنوين في (ذكر) وكسر الميم من (مِن)"، ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، (د.ط) (د.م) (وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٩م)، ٦١/٢.

ووردت ساكنة العين، على لغة ربيعة وغَنْم، وعدّها أبو جعفر النحاس في هذه الحالة حرفًا، وهو قول مردود، فهي باقية على اسميتها، وتسكين عينها للضرورة، كما بين ذلك سيبويه.

وتستعمل (مع) استعمالان:

- أحدهما: بأن تكون مضافة، فتلزم الظرفية، ولها حينئذٍ ثلاثة معانٍ، حسب ما يليق بالمضاف إليه بعدها:
  - اسم لمكان الاصطحاب، (زيد مع عمرو في المسجد).
  - اسم لوقت الاصطحاب، كما في: (جئتك مع العصر).
  - اسم مرادفٌ لـ (عِنـد)، كما في القراءة وحكاية سيبويه.
- والآخر: بأن تكون مفردة، وعندها تلتزم التنوين، وسيأتي تفصيلها في تركيب لاحق.

يلاحظ في التركيبين السابقين : (أنتِ طالق طلقةً مع طلقة) و (أنتِ طالق طلقةً معها طلقة) أن الجملة النواة فيه هي: (أنت طالق) لكنه لم يرد الاقتصار على هذا المعنى فقط، إنما أراد بيان عدد الطلقات، فاستخدم نمطًا من أنماط التحويل وهو التحويل بالزيادة **فأضاف المفعول المطلق لبيان العدد، كما استخدم الظرف (مع) مضافًا.**

فإذا قال هذه العبارة لزوجته المدخول بها، وقعت طلقتان، وهما إما أن[1]:

- يقعا معًا؛ لأن المعية تقتضي الضم والمقارنة، فصار كما لو قال: (أنت طالق طلقتين)، وعلى هذا ، تقع الطلقتان فور تمام الكلام.
- أو يقعا على الترتيب، أي متعاقبين (طلقة بعد طلقة).

أما إذا قال هذه العبارة لغير المدخول بها:

- فعلى الوجه الأول (المعية) تقع عليها طلقتان.
- وعلى الوجه الثاني (الترتيب) لا تقع إلا طلقة واحدة، فتكرار كلمة (طلقة) بعد (مع)، لم يكن للعطف، إنما كان للإقرار، "والإقرار هو الإخبار عن حق سابق"[2]، كأنه قال: (أنت

---

(١) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٩/ ١٢، ١٣.

(٢) النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٤/ ٣٤٩.

طالق طلقة، مع طلقة سابقة)؛ ولذا يقول الإسنوي: "ومنها: إذا قال: (له علي درهمٌ مع درهم) لزمه درهمٌ واحد؛ لأنه قد يريد: مع درهمٌ لي، كذا جزم به الرافعي في كتاب الإقرار"[(١)].

في قول الرجل لزوجته: **(إن كلمتِ زيدًا وعمرًا، وبكر مع عمرو فأنت طالق)**[(٢)]

يقول الإسنوي معلِّقًا على التركيب السابق: "فلا بد من كلام زيد وعمرو، والأصح - كما قاله الرافعي- اشتراط كون بكر مع عمرو وقت تكليمه، كما لو قال: إن كلمت فلانًا وهو راكب"[(٣)].

يلاحظ أن المعنى العميق لهذا التركيب أنه أراد أن يعلق طلاقها بتكليمها لزيد وعمرو، واشترط أن يكون بكرٌ مع عمرٍو وقت تكليمه ، أي أنْ تكلم زيدًا و(عمرو في حال كون بكر معه)؛ لذا تم تحويل هذا المعنى العميق إلى البنية السطحية عبر أنماط التحويل الآتية:

- الزيادة:

زيادة أداة الشرط العاملة (إن) لإفادة مدلول الشرط.

زيادة جملة فعل الشرط (كلمتِ زيدًا وعمرًا) على الجملة النواة (أنت طالق) لإفادة معنى الشرط، وتعليق طلاقها بتكليمهما.

زيادة الظرف (مع) في حال الإضافة، وهو يدل على الاتحاد في الوقت؛ وذلك ليفيد اشتراطَ كونِ بكرٍ مع عمرو وقتَ تكليم الأخير.

زيادة (فاء الجزاء) وهي رابطة بين فعل الشرط وجوابه في التركيب الشرطي، لأن جواب الشرط وقع جملة اسمية.

- الإحلال:

حيث حل الضمير المتصل (تاء الفاعل) للمخاطبة محل الاسم الظاهر، في تركيب الشرط (كلمتِ).

كما حل الضمير المنفصل (أنتِ) محل الاسم الظاهر (الزوجة).

كما حلّت الجملة الفعلية المكونة من (الفعل الماضي وفاعله ومفعوله) محل فعل الشرط، وحلّت الجملة الاسمية المكونة من (المبتدأ وخبره) محل جواب الشرط، وربط بينهما بالفاء.

---

(١) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٣٠.

(٢) تركيب رقم: ٣٥، ص:٢٣١.

(٣) المرجع السابق، ص: ٢٣١.

وعليه فالتركيب في العبارة السابقة أُدخل عليه عدة أنماط من أنماط التحويل، كان من أهمها نمط الزيادة، فإذا كلمتْ زيدًا وعمرًا، وكان بكرٌ مع عمرو وقت تكليمه وقع عليها الطلاق.

في قول الرجل لزوجته: **(أنتِ طالق قبل أن تدخلي الدار)** [١]

أو **(أنتِ طالق قبل أن أضربك)** [٢]

يقول الإسنوي: "لفظ (قبل) الذي هو نقيض (بعد) مدلوله التقدم في الزمان، فإذا قلنا: حصل كذا قبل كذا قبل كذا، فهل يستدعي وجودهما أم لا؟ هو قريب من لفظ الأول؟ ..... لكن صرّح الرافعي في هذه الكلمة بأنها تقتضي الوجود، ومن فروعه ما إذا قال: (أنتِ طالق قبل أن تدخلي الدار أو قبل أن أضربك) ونحو ذلك مما لا يُقطع بوجوده، قال البوشنجي: يحتمل وجهين:

أحدهما: وقوع الطلاق في الحال، كقوله: (قبل موتي)، وأصحهما: لا يقع حتى يوجد ذلك الشيء، فحينئذٍ يقع الطلاق مستندًا إلى حال اللفظ؛ لأن الصيغة تقتضي وجوده"[٣].

(قبل) من الظروف غير المتصرفة حيث لا تفارق الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها وهي الجر بـ (مِن)؛ لأن الظرف والجار والمجرور أخوان[٤].

وفي هذين التركيبين (أنتِ طالق قبل أن تدخلي الدار أو قبل أن أضربك) أراد الزوج أن يعلق طلاقها بوقتِ فعلِ شيءٍ معين كدخول الدار أو أن يضربها ، وغير ذلك من الأفعال التي قد تقع أو لا تقع؛ ولذا أضاف نمطًا من أنماط التحويل وهو الزيادة ، فزاد الظرف (قبل) الذي يدل على وجود أمرين حصل أحدهما قبل الآخر، فعندما تقول: (جاء زيد قبل عمرو) "يستدعي هذا وجودهما" كما يقول الرافعي[٥]، أي (مجيء زيد فعمرو)، ولما أضاف هذا الظرف (قبل) في تركيب الطلاق استدعى هذا وجود الفعل (دخولها الدار) أو (ضربه لها)، فمتى ما وُجد الفعل وقع الطلاق، وهذا هو الرأي

---

(١) تركيب رقم: ٣٩، ص: ٢٣٦.

(٢) تركيب رقم: ٤٠، ص: ٢٣٦.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٣٦.

(٤) ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ٢/ ٢١٠.

(٥) الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٩/ ٧٢.

الأرجح، وإن كان هناك من يقول بأن الطلاق يقع في الحال، أي فور قول العبارة، سواء تحقق الفعل أم لم يتحقق، كما لو قال: (أنت طالق قبل موتي)؛ لأن جميع عمره قبل الموت.

وهناك أنماط أخرى أضيفت في التركيب **كزيادة** أن المصدرية و**إحلالها** هي والمضارع بعدها محل المصدر الصريح (قبل دخولك الدار) أو (قبل ضربك)، و**إحلال** ياء المخاطبة في (تدخلي) محل الاسم الظاهر (الزوجة) الواقع في محل رفع فاعل، وكذلك **إحلال** كاف الخطاب في (أضربك) محل الاسم الظاهر (الزوجة) الواقع في محل نصب مفعول به، كما **حذف** الفاعل (الاسم الظاهر) في (أضربك) و**حلَّ** الضمير المستتر محله.

ويأتي الإسنوي بتركيب آخر:

في قول الرجل لزوجاته: **(من دخلتْ منكن قبل صاحبتها فهي طالق)** [١]

فعلى هذا الرأي إذا دخلت واحدة قبل دخول الباقيات لم تطلق الآن، بخلاف صيغة أوّل[٢].

هذا التركيب دخله -مثل سابقيه- نمط التحويل بزيادة (قبل)، وإن كان اختلف عنهما في بقية الأنماط الأخرى التي دخلته، لكن النمط الذي تركز عليه المعنى هو دخول (قبل)، التي استدعى دخولها في التركيب أن يتحقق الفعل بعدها (فتدخل بقية نسائه)، أما إن دخلت واحدة من نسائه ولم تدخل الباقيات، فلن يقع الطلاق. ومن هنا يظهر الفرق بين الظرف(قبل) وبين (أول) التي سيأتي تفصيلها في التركيب الآتي.

في قول الرجل لزوجته: **(إن كان أوّل ولدٍ تلدينه ذكرًا فأنت طالق)** [٣]

يقول الإسنوي: "معنى الأول في اللغة ابتداء الشيء ثم قد يكون له ثانٍ، وقد لا يكون، كما تقول: (هذا أول مالٍ اكتسبته) فقد يكسب شيئًا بعده وقد لا يكسب ذلك .... إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال: (إن كان أول ولد تلدينه ذكرًا فأنت طالق) فولدت في مثالنا ذكرًا، ولم تلد غيره، قال الرافعي في تعليق الطلاق: قال الشيخ أبو علي: اتفق أصحابنا على وقوع الطلاق، وأنه ليس من

---

(١) تركيب رقم: ٤١، ص: ٢٣٦.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٣٦.

(٣) تركيب رقم: ٢٤، ص: ٢٢٤.

شرط كونه أولًا أن يكون بعده آخرًا، وإنما الشرط أن لا يتقدم عليه غيره، وفي التتمة وجه ضعيف أنه لا يقع شيء وأن الأول يقتضي آخرًا كما أن الآخر يقتضي أولًا. زاد في الروضة فقال: الصواب ما نقله الشيخ أبو علي، ثم ذكر كلام الزجاج والاستدلال عليه بالآية"[١].

بعد أن تحدث الإسنوي عما أحدثه دخول (قبل) في التركيب، قارنه بدخول لفظ (أول)، حيث إن إدخال (قبل) في التركيب يستدعي تحقُّق أمرين حصل أحدهما قبل الآخر، أما إدخال (أول) في التركيب يستدعي الابتداء بشيء قد يكون له ثانٍ وقد لا يكون، وهذا ما حصل في التركيب: (إن كان أول ولد تلدينه ذكرًا فأنت طالق).

فالمعنى العميق فيه هو أن الزوج أراد أن يعلِّق طلاقها بأن يكون أول ولد تلده ذكرًا، فهو اشترط في المولود أن يكون ذكرًا وأن يكون أولًا لا يتقدم غيره عليه، وليس من شرطِ كونِه أولًا أن يكون بعدَه آخرًا، وهذا ما ذكره أبو إسحاق الزجاج في معنى الأول في اللغة: فهو ابتداء الشيء، ويجوز أن يكون له ثانٍ ويجوز أن لا يكون، وهذا رأي النووي أيضًا ذكره مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ ۝٣٤ إِنۡ هِيَ إِلَّا مَوۡتَتُنَا ٱلۡأُولَىٰ وَمَا نَحۡنُ بِمُنشَرِينَ ۝٣٥﴾[٢]، فهؤلاء المذكورون وصَفُوا الموتةَ بالأولى، وهم أصلًا منكرون للبعث، ويقولون بأن ليس لهم إلا موتة واحدة[٣]، وهذا يثبت أن كلمة الأول لا يُشترط فيها أن يكون لها تالٍ.

وعليه فالحكم الفقهي في المسألة أنها إذا ولدت أول مولود لها ذكرًا وقع عليها الطلاق، سواء أنجبت بعده أم لم تُنجب غيره، وهذا هو المستفاد من إدخال (أوّل) في التركيب.

وقد جاءت عدة أنماط أخرى للتحويل، ساعدت في الوصول إلى المعنى المراد:

- الزيادة

زيادة أداة الشرط العاملة (إن) لإفادة مدلول الشرط.

زيادة جملة فعل الشرط المكونة من كان واسمها وخبرها (كان أول ولد تلدينه ذكرًا) على الجملة النواة (أنت طالق) لإفادة معنى الشرط.

زيادة (أول) في التركيب الذي يستدعي الابتداء بشيء قد يكون له ثانٍ وقد لا يكون.

---

(١) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) سورة الدخان، الآيتان ٣٤، ٣٥.

(٣) ينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ١٥٠/٨.

زيادة (فاء الجزاء) وهي رابطة بين فعل الشرط وجوابه في التركيب الشرطي، لأن جواب الشرط وقع جملة اسمية.

- الإحلال:

في جملة (تلدينه) حل الضمير المتصل (ياء المخاطبة) محل الاسم الظاهر (الفاعل)، كما حل الضمير المتصل (هاء الغائب) محل الاسم الظاهر (المفعول به)

كما حل الضمير المنفصل (أنتِ) محل الاسم الظاهر (الزوجة).

كما حلّت الجملة الفعلية (تلدينه) في محل جر صفة لولد.

كما حلّت الجملة المكونة من (كان واسمها وخبرها) محل فعل الشرط، وحلّت الجملة الاسمية المكونة من (المبتدأ وخبره) محل جواب الشرط، وربط بينهما بالفاء.

في قول الرجل لزوجته: **(إن دخلتِ دار فلان - ما دام فلان فيها - فأنت طالق)** [١]

يقول الإسنوي: "إذا قال: لا أكلم زيدًا ما دام عمرو قائمًا، فمدلول ذلك هو الامتناع عن الكلام مدة دوام اتصاف عمرو بالقيام، فلو قعد عمرو ثم قام، انقطع الدوام، وحينئذٍ فمقتضى اللفظ أنه لا يحنث، وقد نقله الرافعي في آخر تعليق الطلاق في الفصل المنقول عن إسماعيل البوشنجي، فقال: لو قال لزوجته: (إن دخلتِ دار فلان - ما دام فلان فيها - فأنت طالق) فتحوّل فلان منها ثم عاد إليها، فدخلتها، لا تطلق"[٢].

القاعدة النحوية في الفعل الناسخ (دام) أن يسبق بـ (ما) المصدرية الظرفية، وسميت مصدرية لأنها تُقَدَّر بالمصدر، وهو الدوام، وسُمّيت ظرفية لنيابتها عن الظرف، وهو المدة، نحو قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾[٣]، أي: (مدة دوامي حيًّا)[٤]، فالتعبير بـ (مدة) إشارة إلى دلالة (ما) على الظرفية، والتعبير بـ (دوام) إشارة إلى دلالتها على المصدرية.

وعليه، فالمعنى العميق في هذا التركيب أن الزوج أراد تعليق طلاق زوجته بدخولها دار فلان، لكنه قيَّد هذا الشرط بمدة دوام هذا الشخص في داره، فإذا بقي فيها فترة ثم خرج انتفى الدوام،

---

(١) تركيب رقم: ١٨٦، ص: ٣٧٤.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٧٤.

(٣) سورة مريم، من الآية: ٣١.

(٤) ينظر: ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١/ ٢١٤، ٢١٥.

وبذلك انتفى القيد فلا تُطلَّق؛ "لأن إدامة المقام الذي انعقد عليه اليمين قد انقطعت، وهذا عوْدٌ جديد وإدامةُ إقامةٍ مستأنَفة"[1].

أما إذا دام مكوثه في الدار، فدخلت الزوجة الدار في هذه الفترة، وقع عليها الطلاق، فكأنه قيد الشرط بقيدين (التوقيت والدوام)، وهذا حصل بإضافة نمط من أنماط التحويل وهو الزيادة (زيادة ما دام) على الجملة الشرطية، ومن ثَمَّ يمكن حصر أنماط التحويل التي دخلت هذا التركيب فيما يلي:

- الزيادة:

زيادة أداة الشرط العاملة (إن) لإفادة مدلول الشرط.

زيادة جملة فعل الشرط (دخلتِ دار فلان) على الجملة النواة (أنت طالق) لإفادة معنى الشرط، وتعليق طلاقها بدخول الدار.

زيادة جملة (ما دام فلان فيها) المكونة من: (ما) الظرفية المصدرية، وصلتها (دام) وهو فعل ناسخ يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفع المبتدأ ويسمى اسمه، وينصب الخبر ويسمى خبره، وهذه الجملة قيدت شرط دخول الزوجة لدار فلان بمدة دوام هذا الشخص في داره.

زيادة (فاء الجزاء) وهي رابطة بين فعل الشرط وجوابه في التركيب الشرطي، لأن جواب الشرط وقع جملة اسمية.

- الإحلال:

حيث حل الضمير المتصل (تاء الفاعل) للمخاطبة محل الاسم الظاهر، في تركيب الشرط (دخلتِ).

وحلّ الضمير المنفصل (أنتِ) محل الاسم الظاهر (الزوجة).

كما حلَّت شبه الجملة (فيها) محل المفرد (خبر ما دام المنصوب).

كما حلّت الجملة الفعلية المكونة من (الفعل الماضي وفاعله ومفعوله) محل فعل الشرط، وحلّت الجملة الاسمية المكونة من (المبتدأ وخبره) محل جواب الشرط، ورُبط بينهما بالفاء.

ومن هنا يمكن القول إن إضافة الجملة الناسخة (ما دام واسمها وخبرها) أفادت قيدًا للجملة الشرطية، فاشترط لوقوع الطلاق دخول الزوجة لدار فلان مدة دوامه فيها، فإن اختل أحد القيود

---

(١) الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ١٦٣/٩.

كأن لم يكن فيها وقت الدخول، أو غادرها لفترة ثم رجع، فلا يقع الطلاق، وهذا الحكم الفقهي أتى من معنى (ما دام) التي أفادت الظرفية والمصدرية، ومن ثَمَّ كان لدخولها أثرٌ في المعنى، ومن ثَمّ في الحكم الفقهي.

وبعد الحديث عن تعليق الطلاق بالأوقات ، يأتي الحديث عن تحديد الطلاق بالأماكن:

كأن يقول الرجل لزوجته - وهما في مصر مثلا - : **(أنت طالق في مكة)** [1]

يقول الإسنوي: "(في) للظرفية .... إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال لزوجته - وهما في مصر مثلا - : (أنت طالق في مكة) ففي الرافعي .... أنها تطلَّق في الحال، وتبعه عليه في الروضة؛ وسببه أن المطلقة في بلد مطلَّقة في باقي البلاد، لكن رأيت في طبقات العبادي .... أنها لا تطلَّق حتى تدخل مكة، وهو متجه؛ فإن حمل الكلام على فائدة أولى من إلغائه" [2].

المتأمل في هذا التركيب يجد أنه زاد على الجملة النواة (أنت طالق) شبه الجملة (في مكة)، لكن الزيادة هنا لم تُغيِّر الحكم الفقهي في هذا التركيب؛ ذلك أن تحديد طلاق الزوجة بمكان معيَّن لا يصح؛ حيث إن المطلقة في بلد مطلقةٌ في باقي البلدان، وعليه فالزيادة هنا لم تؤثر في الحكم الفقهي.

وقد رفض بعض الفقهاء هذا الرأي تبعًا للقاعدة (أن حمل الكلام على فائدة أولى من إلغائه)، وجعلوا الحكم الفقهي، أنها تطلَّق عند دخولها مكة، وهو رأي رجحه الإسنوي، فالتركيب محولٌ بزيادة الظرفية المكانية، وربط طلاقها بهذه الظرفية المكانية .

---

(١) تركيب رقم: ٧٧، ص:٢٨٨.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، باختصار يسير، ص: ٢٨٨

ومن أنواع التحويل بالزيادة قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق حتى تتمم الثلاث)**[١]

أو : **(أنت طالق حتى أكمل ثلاثا)**[٢]

أو : **(أنت طالق حتى أُوقع عليك ثلاثا)**[٣]

يقول الإسنوي: "إذا نصبت المضارع بحتى في نحو قولك: (لأضربن الكافر حتى يسلم)، فمذهب البصريين أنها حرف جر، والنصب بعدها بإضمار أنْ، وقال الكوفيون: إنها ناصبة بنفسها، وليست هي الجارة، وحيث نصبت كانت للتعليل - كما مثّلنا- ، وللغاية، كقولك: (سر حتى تطلع الشمس). وذكر ابن هشام وتبعه ابن مالك أنها تأتي بمعنى (إلا)، فتكون للاستثناء المنقطع، وضابطه أن يكون مما لا يتكرر فيه الفعل، كقولك: (لأقتلنَّ الكافر حتى يسلم) بخلاف ما يدل على التكرار كالضرب والسير ونحوهما.

إذا علمت ذلك، فمن فروع المسألة ما إذا قال: (أنت طالق حتى تتمّم الثلاث) ولم ينوِ شيئا، فهل تقع واحدة أو ثلاث؟ فيه وجهان حكاهما الرافعي ... ولم يرجح شيئًا. وقياس ما سبق وقوعُ الثلاث، ثم قال: ويقرب من هذه الصورة ما إذا قال: (أنت طالق حتى أكمل ثلاثًا أو أُوقع عليك ثلاثًا)" [٤].

(حتى) حرف يأتي لأحد ثلاث معانٍ: انتهاء الغاية وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلا في الاستثناء وهذا أقلّها، وتستعمل على ثلاثة أوجه: أن تكون حرفًا جارًّا بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل، ومجرورها: إما اسم صريح أو مصدر مؤول من (أن) والفعل المضارع، والوجه الثاني: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو، والثالث: أن تكون حرف ابتداء، أي تُبتَدأ بها الجمل، أي تستأنف[٥].

والمتتبع لهذه التراكيب التي أوردها الإسنوي يجد أنها احتوت على عدة أنماط للتحويل، فالجملة النواة (أنت طالق) أضاف عليها عنصرًا من عناصر التحويل وهو زيادة (حتى) التي جاءت هنا بمعنى انتهاء الغاية، وعليه فالمعنى العميق (أنت طالق إلى أن تُتمَّم الطلقات الثلاث)، وفيه تحويل بحذف

---

(١) تركيب رقم: ٨٦، ص: ٢٩٤.

(٢) تركيب رقم: ٨٧، ص: ٢٩٥.

(٣) تركيب رقم: ٨٨، ص: ٢٩٥.

(٤) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٩٤، ٢٩٥.

(٥) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، مرجع سابق، ص: ٥٤٢ وما بعدها، وينظر أيضا: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ١٤١/١ وما بعدها.

(أن المصدرية) المضمرة بعد حتى، وفيه تحويل بالإحلال حيث حلَّت (أن المضمرة والفعل المضارع المنصوب بها) في تأويل مصدر مجرور بحتى، فثبت أن النصب بعد (حتى) بأن المضمرة لا بحتى؛ وذلك لأنها حرف مختص بالأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال[١].

ولعله يظهر بوضوح في المثالين اللذين أتى بهما الإسنوي بقوله: (ويقرُب من هذه الصورة ما إذا قال: (أنت طالق حتى أكمل ثلاثا أو أُوقع عليك ثلاثًا) – أن حتى هنا لإفادة انتهاء الغاية، فقوله: (حتى أُكمل) و (حتى أُوقع عليك) يُستشعر فيهما تتابع الطلقات حتى تصل إلى ثلاثٍ، ومن هنا كان القياس في الحكم الفقهي أن تُطلَّق ثلاثًا.

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق كيف شئت)**[٢]

وقوله: **(أنت طالق على أي وجه شئت)**[٣]

وقوله: **(أنت طالق إن شئت أو أبيت)**[٤]

يقول الإسنوي: "كيف للحال، سواءً وقع استفهامًا، نحو: (كيف زيد؟)، أو خبرًا، نحو: (اذهب كيف شئت).

إذا علمتَ ذلك فيتفرّع عليه ما نقله الرافعي عن البغوي، فقال: لو قال: (أنت طالق كيف شئت)، قال أبو زيد والقفال: تطلُق شاءت أم لم تشأ، وقال الشيخ أبو علي: لا تطلُق حتى توجد مشيئة في المجلس، إما مشيئة أن تطلُق، وإما مشيئة ألا تطلُق. قال البغوي: وكذا الحكم في قوله: (أنت طالق على أي وجه شئت)، ولو قال: (أنت طالق إن شئت أو أبيتِ)، فمقتضى اللفظ وقوع الطلاق بأحد الأمرين: إما المشيئة أو الإباء، كما لو قال: (أنت طالق إن قمتِ أو قعدتِ) "[٥].

في هذه التراكيب تحويل بالزيادة، فالجملة النواة فيه هي: (أنت طالق) لكنه لم يرد الاقتصار على هذا المعنى فقط، إنما أراد إيقاع الطلاق عليها سواء شاءت أم لم تشأ، فجاء بأدوات تفيد هذا

---

(١) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ١٤٤/١، و ينظر أيضا : البار، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، دراسة نظرية تحليلية**، مرجع سابق، :٩٤.

(٢) تركيب رقم: ٥٦، ص: ٢٥٠.

(٣) تركيب رقم: ٥٧، ص: ٢٥٠.

(٤) تركيب رقم: ٥٨، ص: ٢٥٠.

(٥) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٥٠.

المعنى، فجعل التركيب الأول محولًا بزيادة (كيف) التي تفيد الحال، فتطلُق شاءت أو لم تشأ، وهو يشبه قوله: (أنت طالق على أي وجه شئت)، فكلاهما يُوقع عليها الطلاق، سواء شاءت أو لا.

ولو قال: (أنت طالق إن شئت أو أبيتِ)، فالحكم الفقهي هو وقوع الطلاق لو قامت بواحد من الفعلين (مشيئة الطلاق أو الإباء) كما لو قال: (أنت طالق إن قمت أو قعدت) فيقع الطلاق عليها لو قامت بواحد من الفعلين (القيام أو القعود)، وهو يشبه ما تقدَّم في تركيب (إن دخلتِ الدار أو كلمتِ زيدًا فأنت طالق) حيث عطف فعلي شرط بأداة العطف (أو) التي تفيد وقوع الطلاق بتحقق أحد الفعلين.

في قول الرجل لزوجاته: **(كل منكن طالق طلقة)** [(١)]

يقول الإسنوي: "صيغة كل عند الإطلاق من ألفاظ العموم الدالة على التفصيل، أي ثبوت الحكم لكل واحد، وقد يراد بها الهيئة الاجتماعية بقرينة.

إذا تقرر هذا فمن فروع المسألة ما إذا قال أجنبي لجماعة: (كلُّ من سبق منكم فله دينار) فسبق ثلاثة، فعن الداركي أن كل واحد منهم يستحق دينارًا. كذا نقله عنه الرافعي وأقرّه، قال: بخلاف ما لو اقتصر على (مَنْ)، وقياس هذا أنه لو قال لنسائه: (كل منكن طالق طلقة) فيقع على كل واحدة منهن طلقة ابتداءً، ولا نقول: يقع على كل واحدة منهن جزء من طلقة، ثم يَسْري"[(٢)].

إن المتتبع لهذا التركيب يجد أنه احتوى على عنصرين من عناصر التحويل بالزيادة، الأول منهما: هو إضافة (كل) في أول التركيب لإفادة معنى العموم، أي ثبوت الحكم لكل واحد، وبذلك تُطلَّق كل واحدة من زوجاته طلقة، وليس أن مجموع الزوجات يقع عليهن طلقة واحدة تقسَّم بينهن، وهذا التركيب يشبه قوله[(٣)]: (كل رجل يشبعه رغيفان غالبًا) فالحكم على كل فرد، لا على المجموع، فكل رجل يشبعه رغيفان لا مجموع الرجال، وليس كقوله: (كل رجل يحمل الصخرة العظيمة) فالمقصود فيه أن مجموع الرجال يحملون الصخرة العظيمة، وليس كل فرد منهم يستطيع حملها بمفرده.

---

(١) تركيب رقم: ٥٩، ص: ٢٥١.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٥٠، ٢٥١.

(٣) ينظر: الإسنوي، **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول** ، تحقيق: محمد حسن هيتو، ط٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م)، ص: ٢٩٨، هامش (٥) و (٦).

وعنصر الزيادة الآخر: هو إضافة المفعول المطلق المبيِّن للعدد، حيث بيّن أن لكل واحدة منهن طلقة واحدة، وليست جزءًا من طلقةٍ تُسرى[١] على الباقي كما قيل في أن كل جزء من طلقة هو طلقة؛ "لأن الطلاق لا يتبعَّض"[٢].

وإذا قال لزوجته: **(أنت طالق كل يوم)**[٣]

يقول الإسنوي: " إذا قال: (أنت طالق كل يوم) فوجهان: أحدهما .... أنها تطلق كل يوم طلقة حتى تتكمل الثلاث، والثاني: لا يقع إلا واحدة، والمعنى: أنت طالق أبدًا"[٤].

ففيها تحويل بزيادة (كل)، وإضافتها لكلمة يوم؛ وهذا ما جعل المعنى في التركيب أنْ تطلُق كل يوم طلقة حتى تكتمل الثلاث. وهناك من فسّر المعنى بـ (أنت طالق أبدًا) ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي فيها أنه لا يقع إلا طلقة واحدة.

ومن أبرز التراكيب التي احتوت على عنصر التحويل بالزيادة هي تلك التراكيب التي احتوت على الاستثناء؛ ذلك أن قول الرجل لزوجته: (أنت طالق) فيه إيقاع للطلاق من غير قيد، فإذا قال: (أنت طالق ثلاثًا إلا طلقة) فقد أضاف فيه معنى جديدًا، وثناه عن مقتضى إطلاقه، أي قيّده بهذا الاستثناء ؛ ولذا عدّه الفقهاء نوعًا من التعليق، فالتعليق بالشرط يثني اللفظ عن مقتضاه، وكذلك الاستثناء[٥]، أضف إلى ذلك أن في الاستثناء إخراج بعض الشيء منه، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف الحكم الفقهي؛ ولذا خصّه الفقهاء بمزيد اهتمام، فالرافعي يفرد بابًا مستقلا عن الاستثناء في الطلاق[٦]، ومثله النووي[٧].

---

(١) السراية: "هي دلالة اللفظ على بعض الشيء وضعًا، ويسري على جميعه حكمًا؛ لعدم جواز تجزئته في الحكم، كبعض الطلقة"، ينظر: تحقيق عبدالرزاق السعدي لكتاب الكوكب الدري للإسنوي، ط٢، ص: ٢٨٨.

(٢) النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٨٥/٨.

(٣) تركيب رقم: ٦٠، ص: ٢٥١.

(٤) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٥١.

(٥) ينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٩٢/٨.

(٦) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٢٥/٩.

(٧) ينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٩١/٨.

وفيما يلي بعض المسائل التي دخلَ فيها عنصر الزيادة بإضافة الاستثناء فأثّر على الحكم الفقهي:

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق ثلاثًا إلا ثلاثًا)** [١]

يقول الإسنوي: "الاستثناء المستغرق باطل، ونُقل في الارتشاف عن الفراء أنه يجوز أن يكون زائدًا عن المستثنى منه، ومثَّل بقوله: (علي ألف إلا ألفين)، قال: إلا أنه يكون منقطعًا.

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة: ما إذا قال: (أَنتِ طالق ثلاثًا إلا ثلاثًا) ونحو ذلك، فإن الاستثناء يبطل ويقع الثلاث"[٢].

يرى أبو حيان وأصحابه أن النحاة اتفقوا على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقًا للمستثنى منه، ولا زائدًا عليه، فلا يجوز أن تقول: (عندي عشرة إلا عشرة)، ولا: (عندي عشرة إلا أحد عشر)[٣]، ومعنى الاستثناء المستغرق أن يكون فيه المستثنى زَائِدًا على الْمُسْتَثْنى مِنْهُ أو يماثله، وعدَّه أبو حيان، والآمدي، والقرافي استثناءً باطلًا؛ لإفضائه إلى اللغو[٤]، فهو رجوع بعد إقرار؛ لذا اشترط الفقهاء في أسلوب الاستثناء ألا يكون مستغرِقًا؛ ليبقى شيءٌ من المستثنى منه[٥].

فالمتتبع لهذا التركيب يجد أن فيه زيادة وإحلال: حيث زيدت (ثلاثًا) وهي نائب عن المفعول المطلق، أي المصدر، فحلَّ محلَّ المصدر عددُه، وعدّه بعضهم نعتًا لمصدرٍ محذوف، وقد تقدم شرح ذلك بالتفصيل[٦].

كما تم زيادة أسلوب الاستثناء المكون من المستثنى منه وهو كلمة (ثلاثًا)، وأداة الاستثناء (إلا)، والمستثنى وهو كلمة (ثلاثًا).

---

(١) تركيب رقم: ١٣٣، ص: ٣٢٩.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٢٩.

(٣) ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ١٤٩٩/٣.

(٤) ينظر: تعليق محقق كتاب الكوكب الدري، محمد حسن عواد، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٢٩.

(٥) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٢٦/٩.

(٦) ينظر: ص: ١١٢ من هذه الدراسة.

ويلاحظ أن المستثنى يماثل المستثنى منه في العدد، وهذا ما يُسمى بالاستثناء المستغرق، كما تقول: (عندي عشرة إلا عشرة)، وهذا الاستثناء باطل عند أبي حيان وغيره من النحاة؛ لإفضائه إلى اللغو، وعليه فيقع الطلاق ثلاثًا، ولا يُستثنى منه شيء.

(أنت طالق ثلاثًا إلا ثلاثًا)

استثناء باطل (ملغي).

وفي هذا ما يُشير إلى أن نمط الزيادة ليس بالضرورة أن يكون لإفادة معنى، أو يترتب على إضافته تغيير في الحكم الفقهي، وهذا ما وُجد في الاستثناء المستغرق الذي أشبهَ وجودُه اللغوَ في الكلام.

ومثله قول الرجل: **(كل امرأةٍ لي طالق إلا عمرة)** [١]

أو في قوله لزوجته: **(كل امرأةٍ لي طالق إلا أنت)** [٢]

يقول الإسنوي: "إذا قال: (كل امرأةٍ لي طالق إلا عمرة أو إلا أنت) ولم يكن له غيرها، فإن الطلاق يقع عليها، كما جزم به الرافعي في الكلام عن الكنايات"[٣].

فإذا قال الزوج: (كل امرأةٍ لي طالق إلا عمرة أو إلا أنت) ولم يكن له غيرها، فكأن المعنى العميق (كل امرأة لي طالق)، وهو ليس له إلا هي فدخلت في الحكم، أي وقع عليها الطلاق، فإذا قال: (إلا أنت) أو سمَّاها باسمها، فوقع المستثنى مستغرقًا للمستثنى منه أي (مماثلا له) فكأنه باستثنائه بـ: (إلا أنت) يريد أن يخرجها من الحكم بعد أن دخلت فيه، ووقع عليها الطلاق؛ ولذا فقوله: (إلا) استثناء باطل، ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي فيها هو وقوع الطلاق عليها.

والمتتبع لهذا التركيب: (كل امرأةٍ لي طالق إلا عمرة أو إلا أنت) يجد أنه احتوى على عدة أنماط من أنماط التحويل، كان من أهمها نمط الزيادة، حيث أضاف أسلوب الاستثناء المستغرق الذي تم إلغاؤه، وعدم استثنائها به من الطلاق بعد وقوعها فيه.

---

(١) تركيب رقم: ١٣٤، ص: ٣٢٩.

(٢) تركيب رقم: ١٣٥، ص: ٣٢٩.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٢٩.

لكن لو عبَّر بـ (غير) أو (سوى) بدل (إلا)

كقول الرجل لزوجته: **(كل امرأة لي غيرِك طالقٌ)** [١]

أو في قوله : **(كل امرأة لي سواك طالقٌ)** [٢]

يقول الإسنوي: "اتفق النحاة على أن أصل (غير) هو الصفة، وأن الاستثناء بها عارض بخلاف (إلا) فإنها بالعكس، ويشترط فيها - أي في غير- أن يكون ما قبلها ينطلق على ما بعدها، فتقول: (مررت برجل غير عاقل)، ولا يجوز أن تقول: (مررت برجل غير امرأة) ... بخلاف (لا) الناهية فإنها بالعكس. نعم إذا كانا علمين جاز العطف بلا (النافية) و بـ (غير).

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة كون غير أصلها للصفة ما إذا قال له: (علي درهمٌ غير دانقٍ[٣]، فقالت النحاة: إن رفَعَ غيرًا، فعليه درهم تام لأنه صفة، والمعنى (درهم لا دانق)، وقيل: إنه منصوب على الاستثناء - وهو المشهور- فيلزمه (خمسة دوانق) .... والأكثرون - كما قاله الرافعي- حملوه على الاستثناء ، وإن أخطأ في الإعراب؛ لأنه السابق إلى فهم أهل العرف.

ومنها: إذا قال: (كل امرأة لي غيرِكِ أو سواك طالقٌ)، ولم يكن له إلا المخاطَبة، وتفريعه على كلام النحاة قد علم مما سبق، والمنقول فيه -عندنا- أن الطلاق لا يقع"[٤].

والقاعدة النحوية في (غير): يقول ابن مالك: "أصل (غير) أن تقع صفة، وأصل (إلا) أن يستثنى بها، ثم حُمِلت كل واحدة منهما على الأخرى فيما هي أصل فيه"[٥]؛ ذلك أن بين (إلا) و (غير) قرابة في المعنى، حيث إن الواقعَ بعدهما مخالفٌ لما قبله، فلما اجتمع ما بعد (غير) وما بعد (أداة الاستثناء)

---

(١) تركيب رقم: ٥١، ص، ٢٤٩، وقد تكرر برقم: ١٣٦، ص: ٣٢٩، وبرقم: ١٥٣، ص:٣٥٣.

(٢) تركيب رقم: ٥٢، ص، ٢٤٩، وقد تكرر برقم: ١٥٣، ص:٣٥٣.

(٣) الدانق: من الأوزان وهو سُدسُ الدرهم، ينظر: الجوهري، **الصحاح**، مرجع سابق، ١٤٧٧/٤، باب (دنق)فالدرهم: ستة دوانق.

(٤) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٤٨، ٢٤٩.

(٥) ابن مالك، **شرح التسهيل** ، مرجع سابق، ٢٩٨/٢.

في معنى المغايرة لما قبلهما، حُملت أم أدوات الاستثناء (إلا) في بعض المواضع على غير، وحُملت (غير) على (إلا) في بعض المواضع[١].

ومما جاءت فيه (غير) على الأصل، فجاءت صفة للنكرة[٢]، قوله تعالى:﴿ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ ﴾[٣].

ومثلا "إذا عاتبت الزوجة زوجها بنكاح جديد"[٤] فأراد أن يطمئنها، فقال: (كل امرأة لي غيرِكِ طالقٌ) أو (كل امرأة لي سواكِ طالقٌ) ولم يكن له غيرها ، فالمعنى العميق في هذا التركيب ذكره الإسنوي نصًّا بأنه: (كل امرأةٍ مغايرةٍ لك طالقٌ)، فكلمة (غيرِك) لم تُفِدِ الاستثناء، وليس المعنى: (كل امرأة طالقٌ غيرَك - إلا - أنت)، إنما المعنى: (كل امرأةٍ لي موصوفة بأنها غيرك فهي طالقٌ)، وهو ليس له من النساء غيرُها، فلا يقع الطلاق لا عليها ولا على غيرِها، فوقعت (غير) صفة مجرورة لامرأة الواقعة مضافٍ إليه مجرورٍ، و(طالق) خبر المبتدأ، والجار والمجرور (لي) متعلقان بامرأة.

والمتتبع لهذا التركيب: (كل امرأةٍ لي غيرِك طالق) يجد أنه احتوى على عدة أنماط من أنماط التحويل، كان من أهمها نمط الزيادة، حيث أضاف الوصف، فوصف كل امرأةٍ له بأنها مغايرة للمخاطَبة وأخبر بأن من هذا وصفها تكون طالقة، وهو ليس له غيرها، ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي فيها هو عدم وقوع الطلاق لا عليها ولا على غيرِها.

والإسنوي يردف (غير) بـ (سوى) مما يعني أنه يجعل لهما الحكم نفسه، فجاءت (سوى) هنا بمعنى غير، ووُصِفَت بها (كلُّ امرأة له)، فالمعنى: (كل امرأةٍ لي سواك طالقٌ)، وهو ليس له من النساء سواها، فلا يقع الطلاق لا عليها ولا على غيرِها، ويجدر القول إن (سوى) اختلف العلماء فيها، وسيُورد هذا الخلاف في تحليل التركيب الآتي.

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري** ، مرجع سابق، ٢/ ٧٠ وما بعدها.

(٢) يُنظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، مرجع سابق، ١/ ١٨٠.

(٣) سورة فاطر، من الآية: ٣٧.

(٤) ينظر: الإسنوي، **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول** ، مرجع سابق، ص: ٢٤٧.

لو قال الزوج: **(كل امرأة لي سوى التي في المقابر طالقٌ)** [(١)]

يقول الإسنوي: "ذكر الخوارزمي في كتاب (الأيمان) من (الكافي) أن رجلًا متزوجًا خطب امرأة فامتنعت؛ لأنه متزوج، فوضع امرأته في المقابر، ثم قال: (كل امرأة لي سوى التي في المقابر طالقٌ)، فقال: لا يقع عليه الطلاق، مع أن جماعةً قالوا: إن سوى لا تكون للصفة، ففي (غير) مع الاتفاق على الوصف بها أولى، فاعلمه"[(٢)].

والقاعدة النحوية في سوى[(٣)]:

- رأي الخليل وسيبويه وجمهور البصريين: أنها ظرف مكان، ولا تخرج عن الظرفية، ويؤوّلون ما جاءت فيه من كلام العرب اسمًا غير ظرف، فقولك: (هذا رجل سواءك) بمنزلة:(مكانك).
- رأي الرماني والعكبري: أنها تستعمل ظرفًا منصوبًا على الظرفية غالبًا، وتستعمل كغير قليلًا.
- رأي الكوفيين وتبعهم ابن مالك: أنها تستعمل ظرفًا، وتستعمل اسمًا غير ظرف، وأن الاستعمالين سواء، يقول ابن مالك:

سوى كغير في جميع ما ذكر وعدُّه من الظروف مُشتهر

فيرى أنها كغير معنًى وإعرابًا، ويؤيده حكاية الفراء: (أتاني سواك) أي: (أتاني غيرُك).

وعليه، فإذا قال الزوج: (كل امرأة لي سوى التي في المقابر طالقٌ)، فالمعنى العميق في هذا التركيب أن تكون (سوى) صفة مثل غير، فهو لما أراد أن يبين لخطيبته أنه غير متزوج، بين أن كل امرأة له (يكون وصفها بأنها غير التي في المقابر) هي طالق، وليس له امرأة غير التي وضعها في المقابر؛ ولذا لا يقع الطلاق، مع أن جماعة قالوا بأن سوى لا تكون صفة.

والمتتبع لهذا التركيب: (كل امرأة لي سوى التي في المقابر طالقٌ) يجد أنه احتوى على عدة أنماط من أنماط التحويل، كان من أهمها نمط الزيادة، حيث أضاف الوصف بسوى، فبيّن أن كل امرأةٍ

---

(١) تركيب رقم: ٥٣، ص، ٢٤٩.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٤٩.

(٣) ينظر: شرح المحقق محمد محيي الدين عبدالحميد: **عدة السالك إلى توضيح أوضح المسالك**، ٢/٢٤٤- ٢٤٦، هامش (٣).

موصوفة بأنها غير التي في المقابر هي طالق، وهو ليس له غيرها، ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي فيها هو عدم وقوع الطلاق عليها.

ولو قال الرجل: **(نسائي طوالق إلا عمرة)** [١]

وقال: **(طلقت هؤلاء إلا هذه) وأشار إلى زوجته** [٢]

فإن (إلا) ستكون بمعنى (غير) وفي هذا إحلال سيُعرض في موضعه.

وهناك نوعٌ آخر من الاستثناء في تراكيب الطلاق وهو: تعليق الطلاق بمشيئة الله، فقد "اشتهر في عرف أهل الشرع تسمية التعليق بمشيئة الله -تعالى- خاصة استثناءً"[٣].

فإذا قال الرجل لزوجته: **(أنت طالق إن شاء الله)**

أو قال: **(إن شاء الله أنت طالق)** [٤]

فينظر في قوله (إن شاء الله) هل سبقت الكلمة إلى لسانه لتعوّده لها: تأدُّباً مع الله، أو قصد التبرك بذكره، أو إشارة إلى أن الأمور كلها بمشيئته سبحانه، ولم يقصد بها تعليقًا محققًا، لم يؤثر ذلك، ووقع الطلاق.

أما إذا قصد بها التعليق حقيقة أي تعليق إيقاع الطلاق بمشيئة الله، فإنه لا يقع الطلاق؛ لأنه علقه بمشيئة الله، ومشيئة الله لا تُعلم، فلم يلزم بالشك شيءٌ[٥].

وسواءٌ لو قال: (أنت طالق إن شاء الله) أو (إن شاء الله أنت طالق) أو (متى شاء الله).

---

(١) تركيب رقم: ١٣٨، ص، ٣٣٠.

(٢) تركيب رقم: ١٣٩، ص، ٣٣٠.

(٣) ينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٧٨/٨.

(٤) هذان التركيبان لم يردا نصًا في تراكيب الإسنوي، لكن أشرت إليهما لبيان أثر زيادة (إن شاء الله) في تراكيب الطلاق، ومنه ليتضح تفسير التركيب التالي: (حفصة وعمرة طالقان إن شاء الله) الذي أورده الإسنوي بإيجازٍ شديد .

(٥) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٣٢/٩ ، وينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٩٦/٨، وينظر: الشيرازي، **المهذّب في فقه الإمام الشافعي**، مرجع سابق، ٣١٦/٤.

وإذا قال الرجل: **(حفصة وعمرة طالقان إن شاء الله)** [١]

يقول الإسنوي: هذا "من الاستثناء عقب الجمل"[٢]، ومعنى ذلك أن في هذا التركيب استثناء بالمشيئة بعد الجملتين؛ إذ التقدير: (حفصة طالق، وعمرة طالق، إن شاء الله)، فالخلاف يكمن في أن الاستثناء يرجع إليهما - أي الجملتين- أم إلى الأخيرة - عمرة طالق-؟[٣].

- فالوجه الأول: ينصرف الاستثناء إليهما، وعليه لم تطلق واحدة منهما؛ لأنه علق طلاقهما بمشيئة الله، ومشيئة الله لا تُعلم.
- أما الوجه الثاني: فينصرف فيه الاستثناء إلى ما يليه، أي إلى الجملة الأخيرة (عمرة طالق)، ويمكن تمثيلها هكذا: حفصة طالق، (وعمرة طالق إن شاء الله)، وعليه تطلَّق حفصة ولا تطلق عمرة؛ لأنه علق طلاق عمرة بمشيئة الله، ومشيئة الله لا تُعلم، والرافعي يرجّح هذا الرأي[٤].

ولكن الشيرازي يميل إلى الوجه الأول، فينصرف الاستثناء إليهما، ولا يقع الطلاق على أيٍّ منهما؛ لأن المجموع بالواو كالجملة الواحدة[٥]، وهو رأي أدعى باتباعه.

في قول الرجل: **(ما كدتُ أطلّق زوجتي)** [٦]

يقول الإسنوي: "إذا وقعت (كاد) في الإثبات، فقلت: (كاد زيد يفعل)، فمعناه: قارب الفعل، وإن وقعت في النفي، كقولك: (ما كاد يفعل)، فقال: ينقل جماعة أن معناها الإثبات، أي: فعل بعد مشقة وعسر، والصحيح في الارتشاف وغيره أنها لنفي المقاربة كغيرها من الأفعال، ويلزم من عدم المقاربة عدم الفعل.

---

(١) تركيب رقم: ١٤٦، ص: ٣٣٩.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٣٩.

(٣) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٣٤/٩، ٣٥ ، وينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٩٧/٨، وينظر: الشيرازي، **المهذّب في فقه الإمام الشافعي**، مرجع سابق، ٣١٧/٤، ٣١٨.

(٤) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٣٥/٩.

(٥) ينظر: الشيرازي، **المهذّب في فقه الإمام الشافعي**، مرجع سابق، ٣١٧/٤، ٣١٨.

(٦) تركيب رقم: ٧٠، ص: ٢٧٩.

إذا علمت ذلك فيتفرع على المسألة ما إذا قال: (ما كدتُ أطلِّق زوجتي) فإنه يكون إقرارًا بالطلاق على الأول دون الثاني. هذا هو القياس، وزعم البغوي في (فتاويه) بأنه إقرار وكأنه اختار الأول"[١].

المعنى اللغوي لكاد أنها من أفعال المقاربة، فإذا قلت: (كاد زيد يصل) أي قاربَ وصولُه، لكن عند النفي (ما كاد زيد يصل)، فقد جعلها بعضهم لإثبات الفعل بعد مشقة، أي: (وصل بعد مشقة)، وجعلها بعضهم لنفي المقاربة، وبذلك تنفي وقوع الفعل، أي: (ما قارب زيد على الوصول)، والمعنيان على نقيض؛ ولذا فإضافة (ما كاد) في تراكيب الطلاق يغير الحكم الفقهي.

فإذا قال (ما كدت أطلق زوجتي) فعلى الوجه الأول، وهو إثبات الفعل بعد مشقة، يقع الطلاق، وعلى الوجه الثاني، وهو نفي المقاربة، لا يقع الطلاق؛ لأن المعنى العميق: (ما قاربتُ على طلاق زوجتي)، ففي نفي المقاربة نفي للفعل، أي نفْيٌ للطلاق.

والمتتبع لهذا التركيب يجد أنه محوَّلٌ بعدة عناصر من عناصر التحويل، من أهمها:

- التحويل بزيادة (كاد) والتي هي من أفعال المقاربة، ومن الأفعال الناسخة التي تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ اسمًا لها، ويكون خبره خبرًا لها في موضع نصب[٢]، "لكن خبرها لا يكون إلا مضارعا"[٣].

  ويعد د/ بو معزة هذا التحويل نوعًا من التحويل المحلّي، حيث تحولت الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ وخبره إلى فعلية بزيادة عنصر التحويل (كاد) [٤].
- التحويل بالإحلال حيث حل الضمير (تاء الفاعل) محل اسم كاد.

  وحلت الجملة الفعلية (أطلِّق زوجتي) محل خبر كاد.

---

(١) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٧٩.

(٢) ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ٢٨٧/١ وما بعدها.

(٣) أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ٣/ ١٢٢٤.

(٤) ينظر: بو معزة، **التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، وصوره)**، مرجع سابق، ص: ١٤٥.

خلاصة:

وهكذا يمكن القول إن المتتبع لتراكيب الطلاق المحولة بالزيادة يجد أنها تقوم على ثلاث صيغ، هي: التنجيز، والتعليق، والإضافة إلى المستقبل، ويجد أنها أكثر دورانًا فيما يخص آخر صيغتين؛ لأن فيهما إضافة معنى حيث علّق وقوع الطلاق على شرط معين أو على زمن مستقبلي.

فمن أبرز صور التحويل بالزيادة: التعليق بالجملة الشرطية، وقد احتلّت حيزًا كبيرًا في تراكيب الطلاق، فشكَّلَت أكثر من ربعها في كتاب الإسنوي، ووصل عددها (٥٤) تركيبًا شرطيًّا من أصل (٢٠٠) تركيب، وسجَّل تتبُّع هذه التراكيب الملاحظات الآتية:

- إن الجملة الشرطية لها طبيعة خاصة تميّزها عن بقية الجمل العربية، فهي تتألف من ثلاثة عناصر، وتعتبر الجملة النواة فيها هي جملة جواب الشرط؛ لأن الجزاء هو المقصود، والشرط قيد فيه وتابع له، فعندما يقول: (إن دخلت الدار فأنت طالق)، فالمتكلم أراد طلاقها، لكنه علَّق هذا الطلاق بشرط معين.
- إفادة فعلي الشرط والجواب للاستقبال، فإن كان ماضي اللفظ، كان مستقبل المعنى، كقولك: (إن قمتِ فأنت طالق)، ففيه علَّق طلاقها على قيامها، وهذا التعليق لا يُحمل على أن القيام حصل في الماضي، إنما يقصد به المستقبل، ويكثر مجيء الماضي مرادًا به الاستقبال بعد (إن) خاصة.
- إن تعليق الطلاق بالشرط باختلاف أدواته الجازمة منها وغير الجازمة له أثره في تغيير المعنى، الأمر الذي يمتد إلى تغيير في الحكم الفقهي، وهذا ما ظهر بوضوح في التراكيب التي اقترنت بـ (إن) الشرطية، و(إذا) الشرطية، و(لو ولولا) الشرطيتين، وما أضافته كل أداة من تغيير في المعنى، ولذلك وقف البحث على التفرقة بينهن، وما إذا خرجت هذه الأدوات إلى معنى آخر غير الشرط.

ومن صور التحويل بالزيادة: تراكيب الطلاق المضافة إلى الزمن المستقبل، وقد وردت في (٢٠) تركيبًا، وهي تراكيب اقترنت بزمن بقصد وقوع الطلاق فيه متى ما جاء، ففيه يعلِّق الطلاق بالأوقات، كأن يعلّقه باليوم، أو الشهر، أو الأشهر الحرم، أو يعلّقه بوقتين مختلفين، كقوله: (أنت طالق اليوم وإن جاء رأس الشهر)، أو يزيد قيودًا للوقت، تضيف للمعنى، وتغير الحكم الفقهي، كقوله: (غرة، وسلخ، وأول، وقبل.... إلخ).

ومن صور التحويل بالزيادة في تراكيب الطلاق: الاستثناء، ويعدّ نوعًا من أنواع التعليق؛ ذلك أن الاستثناء يُثني اللفظ عن مقتضاه، وفيه إخراج بعض الشيء منه؛ وهذا ما يؤدي إلى اختلاف الحكم الفقهي، ومن ثَمّ أمكنَ رصد الملاحظات الآتية:

- من الأدوات ما تخرج عن معناها الأساس، فتأتي بمعنى إلا وتفيد معنى الاستثناء في بعض المواضع، مثل: (ما) التي هي للنفي، و(غير)، و(سوى) اللتين هما للوصف أساسًا.
- من الأنواع المهمة في التعليق بالاستثناء: الاستثناء المستغرق وهو أن يكون المستثنى مساويًا للمستثنى منه أو زائدًا عليه، وحكمه باطل ولا يُستثنى منه، ووجوده أشبهَ اللغوَ في الكلام، وفي هذا ما يُشير إلى أن نمط الزيادة ليس بالضرورة أن يكون لإفادة معنى، أو يترتب على إضافته تغيير في الحكم الفقهي.
- من أنواع التعليق بالاستثناء التي أضافها الفقهاء هي: تعليق الطلاق بمشيئة الله، فقد "اشتهر في عرف أهل الشرع تسمية التعليق بمشيئة الله -تعالى- خاصة استثناءً"[(١)]، فإذا قصد الرجلُ -بقوله لزوجته: (أنت طالق إن شاء الله)- تعليقَ إيقاع طلاقها بمشيئة الله، فإنه لا يقع الطلاق؛ لأنه علقه بمشيئة الله، ومشيئة الله لا تُعلم، فلم يلزم بالشك شيءٌ، أما إذا قصد بقوله: (إن شاء الله) تأدُّبًا مع الله، أو إشارة إلى أن الأمور كلها بمشيئته سبحانه، ولم يقصد بها تعليقًا محققًا، لم يؤثر ذلك، ووقع الطلاق.

إن التحويل بزيادة حروف العطف من الأنماط المهمة جدًّا في تراكيب الطلاق حيث تؤثر تأثيرًا كبيرًا في المعنى، ومن ثم في الحكم الفقهي، وهذا ما جعل الإسنوي يُفردُ فصلًا في كتابه التمهيد، أسماه: (في تفسير حروف تشتد حاجة الفقهاء إلى معرفتها) [(٢)].

وهكذا عرض الفصل لأنواع متعددة من أنواع الزيادة في تراكيب الطلاق، كزيادة الشرط وزيادة الاستثناء، وزيادة الظروف، والزيادة بالأحوال وبالصفات، وزيادة الأدوات والحروف، فكل زيادة على الجملة النواة تُعدّ نوعًا من أنواع التحويل بالزيادة؛ ولأجل ذلك كان هذا الفصل من أكبر فصول هذا البحث، ولا يعني هذا أن عنصر الزيادة لن يأتي في تراكيب الفصول القادمة، بل إن الاعتماد في نسبة التراكيب للنمط التي تندرج إليه إذا كانت تحتوي على أكثر من نمط، -يعود إلى نمط التحويل

---

(١) ينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٧٨/٨.

(٢) ينظر: الإسنوي، **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول** ، مرجع سابق، ٢٠٨.

الأكثر تأثيرًا في المعنى، فإذا تنازع التركيبَ نمطان تحويليان نُسب التركيب إلى أكثرهما أثرًا في المعنى، وفي تغيير الحكم الفقهي.

وإذا كان نمط التحويل بالزيادة هو كل زيادة على الجملة النواة، فإن نمط التحويل بالحذف هو نقص في هذه الجملة النواة، بحذف أحد عناصرها، كما سيأتي تفصيل ذلك.

الفصل الثاني

التحويل بالحذف

(Transformation by deletion)

الفصل الثاني: التحويل بالحذف

المصطلح والمفهوم:

"يُعدّ الحذف ظاهرة لُغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر في الكلام، أو إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه اعتمادًا على القرائن المُصاحِبة، حاليةً كانت أو عقلية أو لفظية"[١]، فقد تُحذف كلمة أو جملة أو أكثر؛ وذلك للإيجاز، أو الاحتقار، أو الإبهام، أو لإفادة التعميم والتوسيع ... وغيرها من الأغراض، التي يدل فيها السياق على هذا الحذف.

والحذف الذي تتناوله هذه الدراسة هو الحذف المتعلق بالتركيب، لا الحذف الصرفي أو الصوتي الذي يقصد به حذف حركة أو حرف، كالتقاء الساكنين أو توالي الأمثال، أو الوقف، أو الإعلال بالحذف وغيره.

والحقيقة أن الحذف بهذا المعنى وُجد عند علماء النحو وعلماء المعاني، فهذا سيبويه يتناوله بالتطبيق فيورد الأمثلة والشواهد التي تندرج تحت هذا المصطلح، والتي يمكن من خلالها استنتاج معنى الحذف عنده، بأنه: إسقاط عنصر من عناصر النص، سواء كان حركةً أو حرفًا أو كلمة أو جملة[٢]، وفي ذكْرِ سيبويه للحذف تحت باب: (ما يكون في اللفظ من الأعراض) ما يُشعر بأن الحذف يُعدّ عارضًا يعرض في الكلام، وأن الأصل أن يَرِد الكلام بغير حذف، فيقول: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصير ساقطًا"[٣]، وهذا يشبه كثيرًا ما قرره التحويليون من وجود بنية عميقة هي النواة التي لا بد منها لفهم الجملة[٤]، وأن الحذف هو نمط

---

(١) حمودة، طاهر سليمان، **ظاهرة الحذف في الدرس العربي**، (د.ط) (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٨م) ص:٤

(٢) ينظر: خلوف، مصطفى شاهر، **أسلوب الحذف في القرآن الكريم و أثره في المعاني والإعجاز**، ط١، (عمّان: دار الفكر، ٢٠٠٩م) ص:١٣، ١٤.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ص: ٢٤، ٢٥.

(٤) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، **ظاهرة الحذف في الدرس العربي**، مرجع سابق، ص: ٢٠.

من أنماط التحويل يعرض على التركيب فينقلها من جملة توليدية إلى جملة تحويلية - كما سيأتي تفصيل ذلك-.

وعدّه ابن جني من شجاعة العربية، فأورده تحت بابٍ سمّاه بهذا الاسم: (في شجاعة العربية) حيث قال: "إن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير ....."[١]، ويرى أن الإيجاز من سمات العربية التي تجعل الحذف واردًا فيها بكثرة، فيقول:" واعلم أن العرب إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها"[٢].

ومن المعلوم أنه لا خلاف بين النحويين في الإقرار بوجود الحذف في اللغة، ولا من حيث ضرورة تقدير المحذوف للوصول إلى المعنى، إنما كان خلافهم في مواضع الحذف، وفي تقدير المحذوف ومقداره[٣]، وفي بعض المصطلحات المرادفة له، كالإضمار، والاستتار، والتقدير، والاختزال والاختصار[٤].

وأما عبدالقاهر الجرجاني فقد خصه بباب في كتاب (دلائل الإعجاز)، وهو "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، فالصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك ألطف ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تُبِن .."[٥]، ولأنه من علماء البلاغة فقد كان يأتي بمواضع الحذف ويتذوق حلاوته وجمال صياغته، دون أن يكون همه منصبًّا على تقدير المحذوف ومعرفته، قائلا: "فتأمل هذه الأبيات كلها ... وانظر إلى موقعها من نفسك ، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم فلّيْتَ النفس عما تجد، وألطفت النظر فيما تحس به، ثم تكلَّفْ أن تَرُدَّ ما حذف الشاعر، وأن تخرجه إلى لفظك ... فإنك تعلمْ أن الذي قلتُ كما قلتُ، وأن رُبّ حذفٍ هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد"[٦].

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، مرجع سابق، ٣٦٠/٢.

(٢) المرجع السابق، ٨٣/١.

(٣) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، **ظاهرة الحذف في الدرس العربي**، مرجع سابق، ص:٢٦.

(٤) ينظر: خلوف، مصطفى شاهر، **أسلوب الحذف في القرآن الكريم و أثره في المعاني والإعجاز** ، مرجع سابق، ص: ٣٣ - ٣٥، والنجار، فكري عبدالمنعم، **بناء الجملة الاسمية دراسة في عوارض التراكيب**، ط١(القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٦م)، ص:٢٢٩ – ٢٣٠.

(٥) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، بتحقيق: محمد رشيد رضا، مرجع سابق، ص: ١١٢.

(٦) المرجع السابق، ص:١١٦.

ومن هنا كانت عناية البلاغيين بأغراض الحذف وبيان الأهداف التي يُقصَد إليها عند حذف كلمة أو جملة من التركيب تفوق عناية النحاة، حتى عدّ ابن هشام الحديثَ عن هذه الأغراض فضولًا في فن النحو، وأن عمل النحوي هو ما اقتضته الصناعة، بأن يجد خبرًا دون مبتدأ، أو شرطًا دون جزاء، أو معمولًا دون عامل. فقال: وأما قولهم: يُحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، فهو تطفُّلٌ منهم على صناعة البيان(١).

والحقيقة أن هناك صلة قوية بين علم النحو وعلم المعاني؛ فقد أكَّد بعض الباحثين أن مباحث علم المعاني هي في الأصل مباحث نحوية(٢)، وقد نعته بعضهم بالنحو العالي(٣)، وهذا ما سيظهر في تتبُّع أنماط التحويل لهذه الدراسة؛ إذ ستقوم في غالبيتها على كثير من الأبواب المشتركة بين علمي النحو والمعاني، كالزيادة، والحذف، والتقديم والتأخير، وهذا ما يؤكد الارتباطَ القائم بين العلمين، وأهميةَ الوقوف على المعنى الدلالي والغرضِ الذي جيء التحويلُ لأجله، كأن يكون للتخفيف، أو الاختصار، أو التعظيم، أو التحقير، أو الإبهام، أو البيان بعد الإبهام، أو الجهل بالمحذوف، أو العلم الواضح به، أو الخوف منه أو عليه ... إلخ(٤).

شروط الحذف:

الحذف في اللغة لا يحدث كيف شاء المتكلم، بل إن هناك شروطًا وقواعد تحكُم هذا الحذف وتُقنّنُه، وجُلّ اعتمادها على ألا يؤدّي هذا الحذف إلى الإبهام أو اللبس في المعنى، وأن يكون هناك دليل على المحذوف يفهمه السامع ويقدّره.

ولقد وضع ابن هشام مجموعة من الشروط التي تنبغي مراعاتها عند الحذف(٥)، وهي بإيجاز:

- وجود دليل على المحذوف.

---

(١) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ٧٤٨/٢.

(٢) ينظر: الصغير، محمد حسين علي، **علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي**، ط١ (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩م)، ص: ٧٩.

(٣) ينظر: حمودة، طاهر سليمان، **ظاهرة الحذف في الدرس العربي**، مرجع سابق، ص: ٩٨.

(٤) ينظر: حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس العربي** مرجع سابق، ص: ٩٩ – ١١٢، وخويلد، محمد الأمين، **القرائن المعنوية وظاهرة الحذف في التراكيب القرآنية**، ط١، (عمّان: دار المعتز للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م)، ص: ١٥- ١٧.

(٥) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ٦٩٢/٢ – ٧٠٠.

- ألا يكون المحذوف كالجزء، فلا يُحذف الفاعل ولا نائبه ولا مُشبهه.
- ألا يكون مؤكَّدا؛ لأن المؤكِّد مريدٌ للطول، والحذف مريدٌ للاختصار، فلا يقال: (الذي رأيتُ نفسَه زيد) بحذف العائد وتوكيده، وإنما يقال: (الذي رأيتُه نفسَه زيدٌ).
- ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، ولذا لا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل.
- ألا يكون عاملًا ضعيفًا، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة على المحذوف، وكَثُر فيها الاستعمال.
- ألا يكون المحذوف عوَضًا عن شيء محذوف، فإذا كان العنصر الذي يراد حذفه عوضًا عن عنصر آخر محذوف، فالحذف ممتنع؛ لأن المعوّض جاء لينوب مناب المحذوف، فحذفه منافٍ للغرض من وجوده.
- ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه، فلا يجوز: (ضربني وضربتُ زيدٌ)؛ لأن الحذف يؤدي إلى تهيئة الفعل الثاني (ضربت) للعمل في زيد على أنه مفعول به، ثم يقطع هذا العمل على أن (زيدًا) فاعلٌ بالفعل الأول (ضربني).
- ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف، مع إمكان عمل العامل القوي.

وفسَّر من بعده هذه الشروط، وتناولوها بمزيد عناية وتفصيل، ومنهم من أضاف عليها شروطًا جديدة[(١)]، ومنهم من نقَدَ بعض هذه الشروط، وأشار إلى عدم دقتها[(٢)]، والحقيقة أنهم أصابوا في ذلك؛ فبعض الشروط التي ذُكرت غير صالحة لأن تُذكر باعتبارها شروطًا لوقوع الحذف؛ لأن واقع اللغة يخالفها، بالإضافة إلى أنها غير مطردة، جاء في النصوص ما يناقضها، وخلصوا إلى أن مدار الحذف راجع لشرطين أساسيين، هما: وجود دليل على المحذوف، وألا يفضي الحذف إلى اللبس في المعنى.

وهذا ما أقرته الدراسة، ولأجل ذلك ستعرج إلى الاكتفاء بالحديث عن هذين الشرطين، دون حاجة إلى الإفاضة في بقية الشروط؛ إذ عُولجت كثيرًا من قبل.

---

(١) ينظر: النجار، فكري عبدالمنعم، **بناء الجملة الاسمية دراسة في عوارض التراكيب**، مرجع سابق، ٢٤٧.

(٢) ينظر: حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس العربي**، مرجع سابق، ص: ١١٥ وما بعدها، وخلوف، **أسلوب الحذف في القرآن الكريم و أثره في المعاني والإعجاز** ، مرجع سابق، ص: ٧٧.

الشرط الأول: وجود دليل على المحذوف، أي وجود قرينة أو علامة تُعين على إدراك العنصر أو العناصر المحذوفة، التي يريدها المتكلم ويستغني عن ذكرها، أو هي الدليل الذي ينبني عليه الحكم بوجود حذف في النص[١].

وما من شك أن أدلّة الحذف أو ما يعرف بالقرينة تأتي على أنواع عدة: قرينة لفظية (مقالية)، وقرينة حالية (مقامية)، وقرينة عقلية.

- **القرينة اللفظية**: تتمثل في أن يكون في سياق الكلام سابق أو لاحق يدل على العناصر المحذوفة، وهي على أربعة أنواع:
  - دليل لفظي عام: كقولك: (زيدٌ)، لمن يسأل: (من حاضرٌ؟)، فحُذِف الخبر (حاضرٌ) في الجواب؛ لأنه مذكور في السؤال.
  - دليل صوتي: حيث يُفهم من طريقة نطق المتكلم وأدائه الصوتي بعض العناصر المحذوفة، وقد أشار لهذا ابن جني، في حذف الصفة وبقاء الدليل الصوتي عليها، كأن تقول في مدحِ إنسان: (كان والله رجلًا)، فتزيد في قوة لفظ (الله) وتطيل الصوت بها، فتفهم الصفة المحذوفة، أي رجلًا فاضلًا أو شجاعًا ...[٢].
  - دليل إعرابي: كأن يَرِد اللفظ منصوبًا دون ناصب، كما في قولهم: (أهلًا وسهلًا)، أي: وجدت أهلًا، وسلكت سهلًا، وقد حذف الفعل لكثرة الاستعمال، وكذلك في أساليب النداء والاختصاص والإغراء والتحذير.
  - دليل صناعي: ما ينسب إلى صناعة النحو، بواسطة قوانين وضعها النحاة يُستدل بها على المحذوف، كما في باب الاشتغال، نحو: (زيدًا ضربته)، حيث يقدِّرون فعلًا ناصبًا للمفعول به (زيدًا).
- **القرينة الحالية**: وهي الظروف الملابسة للنص اللغوي، ولها أهمية كبيرة في تحديد معناه، وهي ما يفهم من السياق أو المقام التي قيلت فيه العبارة، كأن ترى حاجًا فتقول: (مكةَ ورب الكعبة) فحذفت الفعل: (يريدُ مكةَ).

---

(١) ينظر: حسن، عباس، **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة**، ط٣، (القاهرة، دار المعارف، (د.ت))، ٤٩٣/١، ٥٠٧.

(٢) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، مرجع سابق، ٣٧١/٢.

- **القرينة العقلية**: وهي نوع من القرائن الحالية، وفيها يعمد السامع إلى حذف بعض العناصر، اعتمادًا على إدراك السامعين وفهمها بعقولهم، كقولهم: (أكلت الشاةَ) استنادًا على ما جرت به العادة من أكل لحمها، فحذف المضاف، وأتى بالمضاف إليه مكانه.

وأما **الشرط الثاني: فهو أمن اللبس**، حيث ألا يؤدي حذف عنصر في الكلام إلى التباس على السامع من ناحية المعنى، ومرجع قضية (أمن اللبس) إلى وجود القرائن، فإن عُدمت القرائن أو كانت غير كافية، فعند ذلك يمتنع الحذف؛ لأن اللغة تقوم على الإفهام، فمثلًا: يمتنع حذف الموصوف مع بقاء صفته، نحو: (مررت بطويلٍ)؛ لأن القرينة العقلية لا تكفي لمعرفة الموصوف، هل هو رجل أو طريق أو جبل ... إلخ.

وهذا هو الحال أيضًا عند تناول الحذف في النحو الحديث، فقد حظي بعناية كبيرة من قِبَل أصحاب النظرية التحويلية، وجعلوه عنصرًا من عناصر التحويل، فهو نقصٌ في الجملة النواة؛ لتحويلها إلى جملة تحويلية، لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه [(١)].

يتم بموجب هذا النمط حذف عنصر أو أكثر من عناصر التركيب، ويمكن تمثيله بـ:

- أ + ب ⇐ ∅ + ب

بمعنى تحوُّل العملية أ + ب إلى (ب) فقط[(٢)]، أي أن (أ) حذِفت.

- أ + ب ⇐ أ + ∅

بمعنى تحوُّل العملية أ + ب إلى (أ) فقط[(٣)]، أي أن (ب) حذِفت.

- أ + ب + ج ⇐ أ + ∅ + ج

بمعنى تحوُّل العملية أ + ب + ج إلى (أ + ج)، أي أن (ب) حذِفت.

- أ + ب + ج ⇐ أ + ب + ∅

بمعنى تحوُّل العملية أ + ب + ج إلى (أ + ب)، أي أن (ج) حذِفت.

---

(١) عمايرة، خليل أحمد، **في نحو اللغة وتراكيبها**، مرجع سابق، ص: ١٣٤.

(٢) ينظر: الخولي، محمد، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص: ٣٨.

(٣) ينظر: البار، ابتهال، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي** ، مرجع سابق، ص: ٣٧.

وقد أشار تشومسكي للحذف فبيَّنَ أنه يمكن حذف عنصر ما فقط إذا كان مقرَّرًا ذلك من خلال عبارة تركيبية متعلِّقة به، وتحتوي سماته المعجمية، أو إذا كان عنصرًا ذا دلالة ذاتية، ومن أمثلة الحذف التي أوردها: حذف الفاعل، كما في: (Penelope hates to wash dishes) ، فالجملة احتوت على فعلين، وعليه فإن (Penelope) في البنية العميقة هي الفاعل للفعل الثاني (wash)، لكنه حذفه عند التحويل إلى البنية السطحية[١]، وذلك للإيجاز ولدلالة الكلام عليه.

ومن ذلك أيضا حذفه للصفة المكررة، ففي قوله:

Richard is as stubborn as our father is.

والبنية العميقة له:

Richard is as stubborn as our father is stubborn.

فقال: (ريتشارد عنيد مثل أبينا)، ولم يقل: (ريتشارد عنيد مثل أبينا عنيد)[٢]، وهذا يماثل ما جاء في العربية.

ومن ذلك أيضًا، تفسيره للجملة الطلبية: Read the book.

بأنّ أصلها: You will read the book.

فقد حذف منها الفاعل والفعل المساعد: (you will)، وواضح أن هذا يشبه التقدير في النحو العربي إلى حدٍ كبير[٣].

ويبين تشومسكي أن جميع التراكيب في أي لغة من اللغات ترجع إلى نوع واحد من الجمل هو الجملة النواة (The kernel sentence) التي تتصف ببساطتها وقصرها ودائمًا ما تكون في الجمل الإخبارية المبنية للمعلوم.

وهكذا يُلحَظ بوضوح التشابه الكبير؛ "فالطريقة التي يقدمها المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف هي هي التي قدمها النحو العربي"[٤]؛ إذ يعتمد تراثنا النحوي على معيار الأصل والفرع، فكتُب النحاة العرب القدماء مليئة بالأقوال التي تبحث عن أصل الجملة، وهي أقوال افتراضية،

---

(١) الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، مرجع سابق، ص:١٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص: ١٤٩.

(٣) ينظر: حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس العربي**، مرجع سابق، ص: ١٨.

(٤) الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، مرجع سابق، ص: ١٤٩.

يفترض فيها النحوي أصلًا للجملة، ثم يبحث في تحويلها إلى الصورة التي نُطقت بها، وما يعتري ذلك من تغير في المعنى، فنراهم يبحثون عن المحذوف ويقدّرونه، ويفترضون المسند أو المسند إليه المحذوف، قائلين: (والأصل فيه كذا)، أو (هذا ما ظهر لي في أصلها)[١]، وهذا الأصل هو ما يسمى في النظرية التحويلية بالبنية العميقة، وهو ما يحاولون الوقوف عليه من خلال عناصر البنية السطحية وما دخلها من أنماط تحويل.

والمتتبع للحذف في نصوص الشريعة يجده يحتل حيزًا كبيرًا فيها، وله جمالياته في التركيب القرآني، وآثاره في اختلاف المعنى؛ ومن هنا كانت الحاجة إلى الوقوف على هذه المحاذيف، وإدراك أثرها في فهم النصوص وتوضيح المعنى المراد، ورصد الاحتمالات في تقديره، وغير ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى وقوع خلاف بين المفسرين وغيرهم في فهم العديد من النصوص[٢].

من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۚ ﴾[٣]، فقد اختلف العلماء في فهم هذا النص على مذهبين[٤]:

المذهب الأول: أن هذا النص جاء على خلاف الأصل، وفيه حذف، والتقدير: (من كان منكم مريضًا أو على سفر [فأفطر] فعدَّة من أيام أخر)، أي: من كان مريضًا أو مسافرًا وأفطر، فإنه يقضي في أيام أخر، وعلى هذا فالمريض والمسافر يجوز لهما الصوم، وإذا صاما فلا قضاء عليهما، وهو رأي الجمهور، ودليلهم في ذلك: حديث الرسول لما سأله حمزة بن عمرو الأسلمي: "أأصوم في السفر؟" فقال: "إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر"[٥].

---

(١) ينظر: الصالح، خلود صالح ، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب، **جذور، النادي الأدبي الثقافي** بجدة، مج ٧، ج ١٤، (٢٠٠٣م)، ص: ٧٦٥.

(٢) يراجع كتاب: **أسلوب الحذف في القرآن الكريم و أثره في المعاني والإعجاز** ، لمصطفى شاهر خلوف، مرجع سابق، الباب الثاني، (أثر أسلوب الحذف في المعاني والإعجاز)، ص:٩٧ وما بعدها.

(٣) سورة البقرة، من الآية : ١٨٤.

(٤) ينظر: خلوف، **أسلوب الحذف في القرآن الكريم و أثره في المعاني والإعجاز**، مرجع سابق، ص:١٣١.

(٥) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الصوم، باب الصوم في السفر والإفطار، مرجع سابق، ٣٣/٣، ٣٤.

والمذهب الثاني: أن هذا النص جاء على الأصل، وليس فيه حذف، أي: من كان مريضًا أو مسافرًا فإنه يفطر ويقضي في أيام أخر، وعلى هذا فالمريض والمسافر لا يجوز لهما الصوم، ويجب عليهما القضاء، ودليلهم على ذلك الأخذ بظاهر النص[(١)].

والراجح هو مذهب الجمهور؛ لاستدلالهم بالسنة.

ويظهر من هذا المثال كيف أن احتمال النص للحذف وعدمه غيَّر في تفسير الآية، وتبعه اختلاف في الحكم بين جواز الصوم للمسافر والمريض، وبين عدم جوازه.

وفيما يلي أمثلة لتراكيب دخلها الحذف فأدّى إلى تغيير الحكم الفقهي.

تراكيب الطلاق المحولة بالحذف في (الكوكب الدري):

في قول الرجل لزوجته: **(إن دخلت الدار تَطلُقين)**[(٢)]

يتحدث الإسنوي عن جواب الشرط أو - الجزاء- إذا جاء مرفوعًا، فيقول: "لو أتى بالمضارع والحالة هذه مرفوعًا، فقال: (تَطلُقين) بإثبات النون كان كذلك أيضًا؛ لأنه وإن لم يكن جوابًا عند سيبويه، فهو على نية التقديم، ويكون دليلًا على جواب محذوف، كما إذا قدّمه فقال: أنت طالق إن دخلتِ ...."[(٣)].

في هذا التركيب وقع جواب الشرط فعلًا مضارعًا مرفوعًا وعلامة رفعه ثبوت النون (تطلقين)، وقد اختلف العلماء في مثل هذا التركيب، فخرّجوا البيت الشعري:

وإن أتاه خليل يوم مسألةٍ يقولُ: لا غائب مالي ولا حَرِمُ.

على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: الشافعي، محمد بن إدريس، **أحكام القرآن**، تحقيق: عبدالغني عبدالخالق، (د.ط)، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م)، ١/١٠٧، ١٠٨.

(٢) تركيب رقم: ١٧٣، ص: ٣٦٨، ينظر ضبط الفعل في تحقيق السعدي، ط١، ص: ٤٦٧، ط٢، ص: ٥٩١، وفي تحقيق إسماعيل، ص: ٢٠٥.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، ص: ٣٦٨.

سيبويه: يرى أن الفعل (يقولُ) رُفع على تقدير حذف الجواب، فجواب الشرط محذوف، دل عليه المرفوع المذكور، "فيكون دليل الجواب لا عينه"[(١)] ورتبته التقديم على أداة الشرط، وتقدير الكلام: (يقول لا غائب مالي إن أتاه خليلٌ يقلْ ذلك)[(٢)].

وخرّج آخرون رفع جواب الشرط هنا بأن فعل الشرط ماضٍ، وفعل الشرط إذا كان ماضيًا نحو: (إنْ قمتَ أقومُ) فإن جواب الشرط يجوز أن يبقى على رفعه؛ لأنه لما لم يظهر الجزم في فعل الشرط تُرك الجواب على أول أحواله - وهو الرفع- ، وهو إن كان مرفوعًا في اللفظ فهو مجزوم في المعنى[(٣)]، فهم لما رأوا الأداة لم يظهر عملها في فعل الشرط؛ لكونه ماضيًا، ضعفت عن العمل في الجواب فجاء مرفوعًا، فهو الجواب، لكن لا عمل فيه للأداة، وقالوا: "ورَفْعُ الجوابِ المسبوق بماضٍ أو بمضارع منفي بلم قويٌّ"[(٤)]، وقالوا: "إذا كان الشرط ماضيًا، والجزاء مضارعًا، جاز جزم جواب الجزاء ورفعه، وكلاهما حسن"[(٥)].

وتركيب الطلاق: (إن دخلتِ الدار تَطلُقين) لا يبعد البتة عن هذا الشاهد، فعلى رأي سيبويه يكون جواب الشرط محذوفًا، دل عليه المضارع المرفوع (تطلقين)، وهو في تقدير التقديم، وعليه فالبنية العميقة: (تَطلُقين، إن دخلت الدار تَطلُقي)، وتم تحويل هذا التركيب إلى البنية السطحية عبر أنماط التحويل الآتية:

- الزيادة:

زيادة أداة الشرط العاملة (إن) لإفادة مدلول الشرط.

- الحذف:

---

(١) ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ٤٨٥/٢، ٤٨٦.

(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، الطبعة الأميرية ببولاق عام ١٣١٦هـ ، ٤٣٦/١، وانظر أيضا: أبا حيان، **ارتشاف الضرب**، مرجع سابق، ٤/ ١٨٧٦، وأيضا: شرح المحقق محمد محيي الدين عبدالحميد: **عدة السالك إلى توضيح أوضح المسالك**، ١٨٧/٤.

(٣) ينظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، (بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٧م)، ٦٢٨/٢.

(٤) ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٨٦/٤.

(٥) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ٢٩/٤.

حذف جواب الشرط؛ لأنه دل عليه المضارع المرفوع (تطلقين)، والذي هو في نية التقديم وإلا لما كان مرفوعًا.

- الإحلال:

إحلال الضمير المتصل (ياء المخاطبة) محل الفاعل.

إحلال الجملة الفعلية المكونة من (الفعل الماضي وفاعله ومفعوله) محل فعل الشرط، أما الجواب فقد حذف.

وأما على رأي الآخرين فلم يحذف جواب الشرط، وتُرك مرفوعًا على الأصل، ودخل فيها نمط التحويل بالإحلال، حيث حلت الجملة الفعلية من الفعل والفاعل (تطلقين) محل جواب الشرط.

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق إن دخلتِ)** [(١)]

يأتي الإسنوي بهذا التركيب ليبين أنه مثل التركيب السابق (إن دخلت الدار تَطلُقين) الذي حذف منه جواب الشرط؛ لدلالة المرفوع عليه، أما في هذا التركيب (أنت طالق إن دخلتِ) فحذف جواب الشرط؛ لأنه دل عليه ما تقدم، فيقول: " لو أتى بالمضارع والحالة هذه مرفوعًا، فقال: (تَطلُقين) بإثبات النون كان كذلك أيضًا؛ لأنه وإن لم يكن جوابًا عند سيبويه، فهو على نية التقديم، ويكون دليلًا على جواب محذوف، كما إذا قدّمه فقال: أنت طالق إن دخلتِ ...."[(٢)].

وتفصيل المسألة كما يلي:

ففي هذا التركيب تقدَّم ما يُشعِر بالجواب على أداة الشرط، والاستغناء به عن ذكر الجواب، فبدأ بجملة تصلح أن تكون جوابًا، ثم أتى بفعل الشرط ولم يذكر له جوابًا، وقد ورد هذا كثيرًا في القرآن، من ذلك: ﴿ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْآيَـٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾ ﴾[(٣)]، وقوله: ﴿ فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ

(١) تركيب رقم: ١٧٤، ص: ٣٦٨.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، ص: ٣٦٨.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ١١٨.

ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤۡمِنِينَ ١١٨ ﴾[1]، واختلف موقف النحاة من هذه النصوص على النحو التالي:

فمذهب جمهور البصريين: أنه "يجب حذف الجواب، إن كان الدال عليه ما تقدَّمَ مما هو جوابٌ في المعنى، نحو: (أنت ظالم إن فعلتَ)"[2]، بمعنى أنه "إذا تقدم ما يشبه الجواب كان دليلًا على حذف الجواب، ويلزم إذ ذاك أن يكون فعل الشرط ماضي اللفظ، أو مقرونًا بلم"[3] فمنعوا تقديم جواب الشرط على فعله؛ وحجتهم: أن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يجوز أن يتقدم الجواب عليها، فالشرط له حق التصدر، وتقديم الجواب عليه يخل به؛ ولذا لم يجعلوا الجملة المتقدمة هي الجواب؛ لأنها جملة اسمية غير مقترنة بالفاء، ومعلوم أن الجواب إذا كان جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء أو بإذا الفجائية[4].

وأما مذهب الكوفيين: فرأوا أن جواب الشرط لم يُحذف، وأن الكلام المتقدم (الجملة الاسمية) هو الجواب[5]، وينتصر ابن القيم لهذا الرأي رادًّا فكرةَ حقِّ فعلِ الشرط بالتصدّر، بأن حق التصدُّر - في الحقيقة - إنما هو للجواب لا للفعل؛ لأن "الجزاء هو المقصود، والشرط قيدٌ فيه وتابعٌ له، فهو من هذا الوجه رتبته التقديم طبعًا، ولهذا كثيرًا ما يجيء الشرط متأخرًا عن المشروط؛ لأن المشروط هو المقصود وهو الغاية، والشرط سبب ووسيلة، فتقديم المشروط هو تقديم الغايات على وسائلها، ورتبتها التقديم ذهنًا وإن تقدّمت الوسيلة وجودًا، فكل منهما له التقدم بوجه، وتقدُّم الغاية أقوى، وإذا وقعت في مرتبتها فأي حاجة إلى أن تقدّرها متأخرة"[6].

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١١٨.

(٢) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٩٦/٤.

(٣) أبو حيان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ٤/ ١٨٧٩.

(٤) ينظر: أبو حيان، المرجع السابق، وأيضا: شرح المحقق محمد محيي الدين عبدالحميد: **عدة السالك إلى توضيح أوضح المسالك**، ١٩٦/٤، ١٩٧، هامش(٢).

(٥) ينظر: شرح المحقق محمد محي الدين، المرجع نفسه، ١٩٧/٤.

(٦) ابن قيم الجوزية، **بدائع الفوائد**، مرجع سابق، ٩٠/١.

وأما عدم وجود روابط لفظية كالفاء وإذا، فعِلَّةُ الكوفيين في هذا أن هذه الروابط يؤتى بها في حالة تأخر الجواب لا تقدمه، فهي "لا تناسب صدر الكلام، وإنما يؤتى بها خلفًا عن العمل، وليس مع التقديم عمل فلا حاجة إليها"[١].

ويذهب الإسنوي مذهب أهل البصرة، فيرى حذفَ جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه، ومن ثَمَّ تكون البنية العميقة لهذه التركيب: (أنت طالق، إن دخلتِ فأنت طالق)، وقد تم تحويلها إلى البنية السطحية عبر أنماط التحويل الآتية:

- الزيادة:

زيادة أداة الشرط العاملة (إن) لإفادة مدلول الشرط.

- الحذف:

حذف جواب الشرط؛ لأنه دلت عليه الجملة الاسمية التي جاءت في أول الكلام (أنت طالق).

- الإحلال:

إحلال الضمير المنفصل (أنتِ) محل الاسم الظاهر للزوجة.

إحلال الضمير المتصل (تاء المخاطبة) في (دخلتِ) محل الفاعل الاسم الظاهر.

إحلال الجملة الفعلية المكونة من الفعل الماضي وفاعله (دخلتِ) محل فعل الشرط، أما الجواب فقد حذف.

وأما على مذهب الكوفيين فنمط التحويل فيها هو **إعادة الترتيب**، حيث قدّم جواب الشرط (أنت طالق)، وأخّر أداة الشرط وفعله، وحذف (فاء الجزاء) فلم تدخل على الجملة الاسمية المتقدمة؛ لأنها لا تناسب صدر الكلام، وإنما يؤتى بها في حالة تأخر الجواب لا تقدُّمه.

بقيت الإشارة إلى شيء مهم في الفرق بين تقدير البصريين والكوفيين من حيث المعنى، ففي "قولك: (أنت ظالم إن آذيتني)، فإن معناه على تقدير البصريين أن المتكلم بنى كلامه أول الأمر على الإخبار جازمًا بأن المخاطب ظالم، ثم بدا له أن يعلقه على الشرط، فهو أشبه شيء بالتخصيص بعد التعميم، وأما على تقدير الكوفيين فإن المتكلم بنى كلامه على الشك والتردد من أول الأمر،

---

(١) شرح المحقق محمد محيي الدين عبدالحميد: **عدة السالك إلى توضيح أوضح المسالك**، ١٩٧/٤، هامش(٢).

وفرقٌ بين البناءين"[١]، ومن هنا يمكن الميل إلى تخريج البصريين في تركيب (أنتِ طالق إن فعلتِ)؛ فهذا يقتضي الجزم في المعنى، وهو مطلوب في استنباط الحكم الفقهي، وأولى من أن يُحمل المعنى على التردد والشك.

في قول الزوج لزوجته: **(إن دخلتِ الدار فطالق)** [٢]

يقول الإسنوي: "الجُمْلَة الاسمية الْوَاقِعَة جَوابًا للشّرط، يجوز أَن يحذف المبتَدَأ مِنها عِند العلم بِهِ كَقولِه تَعَالى: ﴿ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ﴾[٣]، أي: فَهُم، إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة أن يقول: (إن دخلتِ الدَّار فطالق)، صِحَة التَّعلِيق إِن لم يكن له زوجَة غَيرها وتطلُق المخاطبة، فإِن كانَ له غيرها فيَقع على واحِدة وتُعيَّن"[٤].

فالقاعدة النحوية: جواز حذف المبتدأ بعد فاء جواب الشرط؛ لتقدُّم ما يدل عليه في جملة الشرط، وهو تاء المخاطبة؛ ولذا يقدَّر المبتدأ بـ (أنتِ)، وهذا الحذف كثيرٌ في القرآن والشعر والأمثال، ومثله في قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾[٥]، والتقدير: (فعمله لنفسه وإساءته عليها)، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴿٤٩﴾ ﴾[٦]، وقوله: ﴿ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ﴾[٧] ... إلخ.

فالبنية العميقة للتركيب هي: (إن دخلتِ الدار فأنتِ طالق)، أي: (إن دخلتْ زوجته الدارَ فزوجته طالق).

تم تحويلها إلى البنية السطحية عبر أنماط التحويل الآتية:

- الزيادة:

---

(١) المرجع السابق، ١٩٧/٤، هامش(٢).

(٢) تركيب رقم: ١٧٩، ص: ٣٧١.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٢٠.

(٤) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٧١.

(٥) سورة الجاثية، من الآية: ١٥.

(٦) سورة فصلت، من الآية: ٤٩.

(٧) سورة البقرة، من الآية: ٢٦٥.

زيادة أداة الشرط العاملة (إن) لإفادة مدلول الشرط.

زيادة (فاء الجزاء) وهي رابطة بين فعل الشرط وجوابه في التركيب الشرطي، لأن جواب الشرط وقع جملة اسمية.

- الإحلال:

إحلال الضمير المتصل (تاء الفاعل) للمخاطبة في تركيب الشرط (دخلتِ) محل الاسم الظاهر.

إحلال الجملة الفعلية المكونة من (الفعل الماضي وفاعله ومفعوله) محل فعل الشرط، وإحلال الجملة الاسمية المكونة من (المبتدأ المحذوف وخبره) محل جواب الشرط، والربط بينهما بالفاء.

- الحذف:

حذف المسند إليه المبتدأ (أنتِ) وهو الركن الأساس في الجملة الاسمية التي حلّت محل جواب الشرط.

وعليه فالتركيب الشرطي في العبارة السابقة أُدخل عليه عدة أنماط من أنماط التحويل، كان من أهمها نمط الحذف، فحذف المبتدأ للعلم به، وترتب على ذلك حكم فقهي، فيقع الطلاق إن لم يكن له زوجة غيرها؛ لأن المحذوف قُدِّر بـ (أنتِ) المخاطَبة، أما إن كان له غيرها، فَيَقَع على وَاحِدة منهنّ ولا بد أن تُعيَّن، وكأن المعنى العميق يصبح: (إن دخلتِ الدار ففلانة طالق) فيعلّق طلاق غيرها من زوجاته على دخول المخاطَبة للدار.

في قول الرجل لزوجته: **(<u>إن دخلت الدار إذا أنت طالق</u>)** [1]

يقول الإسنوي: "إذا وقعت الجملة الاسمية جوابًا للشرط، فلا بد من تصديرها بالفاء أو ما يقوم مقامها، وهي إذا الفجائية ... إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة، ما إذا قال: (إن دخلتِ الدار إذا أنتِ طالق)، فالمتجه وقوع الطلاق عند الدخول، وإن كان يُحتمل أن يكون هذا شرطًا بلا جزاء،

(١) تركيب رقم: ١٧٦، ص: ٣٦٩.

والتقدير: إن دخلتِ وقت وقوع الطلاق عليك، حصل كذا وكذا، ولم يكمل الكلام، إلا أنه صدَّنا عن ذلك أن إعمال اللفظ أولى من إلغائه"[١].

مر الحديث عن الاستعمالات النحوية التي تأتي عليها (إذا) فهي تأتي حرفًا وتأتي اسمًا، وتكون على عدة أوجه، فمن استعمالاتها:

أن تكون حرفًا دالًّا على المفاجأة، وتختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو:(خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب)[٢]، ويجوز أن تُغني (إذا) الفجائية عن الفاء في الجملة الشرطية، فتكون رابطة بين فعل الشرط وجوابه، نحو:﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾[٣]، وذلك بشروط: وهي أن يكون الجواب جملة اسمية، موجبة - أي لا يدخل عليها نفي - ، وغير طلبية، وغير مؤكدة بإنّ[٤]، وكون (إذا) تربط جملة الجواب بجملة الشرط هو مذهب الخليل وسيبويه[٥].

والثاني من استعمالاتها: أن تكون اسمًا، فالغالب فيه أن تكون ظرفًا للمستقبل، متضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، نحو: (إذا جاء زيد فقُمْ إليه)، وهي عكس الفجائية، وقد تخرج عن الشرطية ومثاله قوله تعالى:﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾[٦] ، فتكون ظرفًا لخبر المبتدأ بعدها - ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابًا لاقترنت بالفاء - [٧]، وعليه

---

(١) الإسنوي، المرجع نفسه، ص:٣٦٨ – ٣٧٠.

(٢) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، مرجع سابق، ص: ٣٧٣، وينظر أيضا: ابن هشام ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ١٠٣/١.

(٣) سورة الروم، من الآية: ٣٦.

(٤) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ٤/ ١٨٧١، ١٨٧٢، وينظر أيضًا: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٩٢/٤.

(٥) ينظر: أبو حيان، المرجع السابق، ص: ١٨٧٢.

(٦) سورة الشورى، من الآية: ٣٧.

(٧) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، مرجع سابق، ص: ٣٦٩ – ٣٧٢، وينظر أيضًا: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ١٠٨/١ – ١١٧.

فالمعنى: (هم يغفرون وقت غضبهم)، وكذلك إذا أتت بعد القسم فلا تتضمن معنى الشرط، كما في قوله تعالى:﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١﴾[1]، أي وقت تَغَشّيه.

وعلى هذا فالبنية العميقة لهذا التركيب على الوجه الأول، هي: (إن دخلت الزوجةُ الدارَ إذا الزوجة طالق)، فـ (إذا) فجائية، رابطة بين فعل الشرط وجوابه، وليس في التركيب حذف لجواب الشرط.

وأبرز أنماط التحويل الذي جاءت وفق هذه القاعدة وكان لها أثر في المعنى، هي: الزيادة والإحلال، حيث زيدت (إذا) الفجائية، وحلَّت محل الفاء في ربطها فعل الشرط بجوابه، كما تم إحلال الجملة الفعلية المكونة من (الفعل الماضي وفاعله ومفعوله) محل فعل الشرط، وحلّت الجملة الاسمية المكونة من (المبتدأ وخبره) محل جواب الشرط، ورُبط بينهما بإذا الفجائية.

وعليه فالحكم الفقهي بناء على هذا التقدير، أنه يقع الطلاق عليها فور دخولها الدار[2].

أما على التفسير الآخر لهذا التركيب فأغلب ظني أن (إذا) ظرفية خرجت عن الشرطية، أي أنها غير متضمنة معنى الشرط، وهي بمعنى (وقت أو حين)، وبقيت (إن) تفيد معنى الشرط، لكن جوابها حُذف، وعليه فالبنية العميقة لهذا الوجه - كما قدّرها الإسنوي- :(إن دخلتِ الدار وقت وقوع الطلاق عليك حصل كذا وكذا) فكأنه لم يكمل الكلام.

وأبرز أنماط التحويل الذي جاءت وفق هذه القاعدة وكان لها أثر في المعنى، هي: الزيادة والحذف، حيث أضيف لفعل الشرط قيدًا، وحلّت الجملة الفعلية المكونة من (الفعل الماضي وفاعله ومفعوله + الظرف (إذا) ومجروره) محل فعل الشرط، وحُذف جواب الشرط.

ويتضح بجلاء الفرق بين التفسيرين، وإليه أشار الإسنوي، ورجّح الوجه الأول؛ لأن إعمال اللفظ أولى من إلغائه، فضلا على أن التفسير الثاني يحتاج فيه إلى تقدير المحذوف الذي يريده الزوج، كأن يكون: إن دخلتِ الدار وقت طلاقك أضربْك أو أُهِنْكِ او أطردكِ.... إلخ، ولا يوجد دليل يدل على المحذوف المراد، وقد رجّح هذا الوجه من الباحثين المعاصرين عبد الحليم عيسى وعدّه من التعدُّد التأويلي في إدراك أبعاد الحدث اللغوي، واستشهد بقولهم في الزجر: (والله لئن قمتُ إليك)

(١) سورة الليل، الآية: ١.

(٢) الإسنوي، المرجع نفسه، ص:٣٧٠.

موضّحًا أن هذا التحويل اللغوي بالحذف أبلغ وأفصح من التصريح بالجواب؛ لأن السامع يذهب بفكره إلى مختلف أنواع العقوبات، فتتكاثر عليه فلا يدري أيهن يتّقي[١].

في قول الرجل لزوجته: **(وَالله إِن قُمْتِ لتَطْلُقنَّ)**[٢]

يقول الإسنوي: " إذا اجتمع شَرط وَقسم، ولَيْسَ مَعَهُما مُبتَدأ، فيكون الجَواب للمتقدم ويحذف جَواب المتَأَخر لدلالة الأول عليهِ، فعلى هذا تَقول: (وَالله إِنْ قُمْتَ لأقومنَّ) بِاللامِ وَالنُّون لا بِالجزْمِ؛ لأَن الجَواب للقسم لا للشّرط، وَلَو عكست فَقلت: (وَالله إن يقم وَالله أقُمْ) لَكانَ مَجْزُومًا؛ لأَن الجَواب للشّرط، وَجَوَاب الْقسم مَحْذُوف، إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قالَ مثلًا لزوجته: (وَالله إِن قُمْتِ لتَطلُقِنَّ)، فالمُتَّجه فيهِ وُقُوع الطَّلاق عِنْد القيام وإِن لم يكن الجَزَاء مَوْجُودًا؛ لِأَن جَواب القسم يقوم مقَامه"[٣].

يظهر في المعنى العميق لهذا التركيب أنه اجْتمع فيه شَرط وَقسم، و كلٌّ من الشرط والقسم يحتاج جوابًا، فكأن التقدير: (والله لتَطْلُقِنَّ إن دخلت الدار تَطْلُقي) ويستحيل اجتماع الجوابين في جملة واحدة؛ لدلالة كل واحد منهما على الآخر؛ ولذا كان لزامًا أن يُحذف أحدهما، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "فلو قلت: إن أتيتني لأكرمنَّك ... جاز لأنه في معنى: لئن أتيتني لأكرمنك، ولا بد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتني لأكرمنّك"[٤]، والذي يتضح من مثاله أنه مما اجتمع فيه قسم وشرط، وتقدَّم القسم فالجواب له، ولام الموطئة للقسم محذوفة، فأصلها: (لئن) = (ل + إنْ).

فإذا اجتمع الشرط والقسم أجيب السابق منهما، وحذف جواب المتأخر، هذا إن لم يتقدم عليهما ذو خبر[٥].

---

(١) ينظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص: ١٦١.

(٢) التركيب رقم: ١٦٥، ص: ٣٦٤، ينظر ضبط الفعل في تحقيق السعدي، ط١، ص: ٤٥٨، ط٢، ص: ٥٨٣، وفي تحقيق إسماعيل، ص: ٢٠٠.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٦٤.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، الطبعة الأميرية ببولاق عام ١٣١٦هـ، ٤٣٦/١.

(٥) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ٣٤/٤.

ويمكن القول أن البنية العميقة التي تحتوي على جوابين تم تحويلها إلى البنية السطحية عبر أنماط التحويل الآتية:

- الزيادة

زيادة أداة الشرط العاملة (إن) لإفادة مدلول الشرط.

زيادة لفظ الجلالة الدال على القسم، وواو القسم.

زيادة اللام والنون المؤكِّدتين في جواب الشرط المضارع المثبت (لتَطْلُقِنَّ).

- الحذف:

حذف ياء المخاطبة والتي هي في محل رفع فاعل؛ منعا لالتقاء الساكنين، (ياء المخاطبة ونون التوكيد)، وأُبقي على كسر ما قبلها للدلالة على الياء المحذوفة.

حذف نون الرفع؛ كراهة اجتماع الأمثال (نون الرفع ونون التوكيد الثقيلة).

حذف جواب الشرط (تَطْلُقي)؛ لأنه دل عليه جواب القسم المذكور (لتَطلُقِن).

- الإحلال:

إحلال الضمير المتصل (تاء الفاعل) للمخاطبة محل الفاعل، في تركيب الشرط (قمتِ).

إحلال الضمير المحذوف (ياء المخاطبة) محل الفاعل، في (لتَطْلُقِنَّ).

إحلال الجملة الفعلية المكونة من (الفعل الماضي وفاعله ومفعوله) محل فعل الشرط، أما الجواب فقد حذف.

إحلال جملة جواب القسم محل جملة جواب الشرط المحذوف؛ لأن جواب القسم يدل عليه ويقوم مقامه.

وأما من ناحية الحكم الفقهي فمتى ما تحقق قيامها وقع عليها الطلاق، وإن كان جواب الشرط محذوفًا، إلا أن جواب القسم حل محله، وأدى الحكم الفقهي نفسه.

في قول الرجل: **(هند طالق وزينب)** [١]

يقول الإسنوي: "المحذوف للعلم به بمثابة المذكور، فمن فروع المسألة ما إذا قال: هند طالقٌ وزينب، فإنهما يَطلُقان[٢]، وكذلك ما أشبه هذا من سائر العقود"[٣].

القاعدة النحوية أنه إذا ذكرت جملة مكونة من مبتدأ وخبر، ثم عطف على المبتدأ نظيرٌ له يصح الإخبار عنه بالخبر السابق، جاز حذف الخبر، نحو: زيد قائم وعمرو، فالتقدير: وعمرو كذلك أي: قائم[٤]، ونحو قوله تعالى: ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ ﴾[٥]، فالتحويل ههنا بحذف المكرر لإفادة الاختصار[٦].

والتركيب الذي جاء به الإسنوي: (هند طالق وزينب) بنيته العميقة: (هند طالق وزينب طالق)، وحُذف منه الخبر جوازًا؛ لأن زينب اسم معطوف عطف على نظير له وهو هند، وصح الإخبار عن زينب بالخبر السابق لهند، وهو (طالق)، فدخل نمط من أنماط التحويل، وهو الحذف، "وهنا تظهر قيمة العطف باعتباره معطًى أساسيًّا من معطيات الحذف التركيبي؛ حيث أغنى عن إعادة اللفظ بقاعدة تحويلية جوازية"[٧]، والحكم الفقهي فيه أنهما تَطلُقان.

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق أقل من طلقتين و أكثر من طلقة)** [٨]

يقول الإسنوي: "إذا قال: (أنت طالق أقل من طلقتين وأكثر من طلقة)، قال القاضي الحسين في تعليقته: وقعت هذه المسألة بنيسابور فأفتى فيها الشيخ أبو المعالي بوقوع طلقتين، ومدركه ظاهر. وأفتى فيها الفقيه أبو إبراهيم بوقوع ثلاث؛ لأنه لما قال: (أقل من طلقتين) كان طلقةً وشيئًا، ولما قال: (أكثر من طلقة) وقعت أيضا طلقتان، فيكون المجموع ثلاث طلقات وشيئا، فيقع الثلاث ..... قلتُ: والصواب الأول؛ لأن قوله: (وأكثر من طلقة) ليس بإنشاء طلاق، بل هو عطف على أقل، و(أقل)

---

(١) التركيب رقم: ١٨٢، ص: ٣٧٢.

(٢) ينظر ضبط الفعل في تحقيق السعدي، ط١، ص: ٤٧٥، ط٢، ص: ٥٩٩، وفي تحقيق إسماعيل، ص: ٢٠٩.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٧٢.

(٤) ينظر: حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي** ، مرجع سابق، ص: ٢١٢.

(٥) سورة الرعد، من الآية: ٣٥.

(٦) ينظر: عبداللطيف، محمد حماسة ، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي** ، مرجع سابق، ص: ٦٥.

(٧) عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص: ١٠٣.

(٨) تركيب رقم: ٢٧، ص: ٢٢٨.

صفة لمصدر محذوف، هو تفسير للمقدار، فيكون المجموع تفسيرًا، والتقدير: (أنت طالق طلاقًا أقل من طلقتين وأكثر من طلقة)، وهذا المجموع لا يزيد على طلقتين قطعًا. وبتقدير سلوك ما سلكه أبو إبراهيم فلا حاجة إلى أن يتكلف فيُحمل (الأقل) على طلقة وشيء، بل نقول: المتيقن من ذلك واحدة إما بالوضع أو بالسراية. وقوله: (أكثر من طلقة) يقتضي وقوع طلقة وشيء، فيكون المجموع طلقتين وشيئًا، وحينئذٍ فيسري ويقع الثلاث"[1].

المتتبع لهذا التركيب يجد أن الجملة النواة فيه هي: (أنت طالق) لكنه لم يرد الاقتصار على هذا المعنى فقط، إنما أراد بيان عدد الطلقات، وقد اختلف الفقهاء في تحديد عددها؛ تبعًا لاختلاف المعنى العميق في تفسير (أقل من طلقتين وأكثر من طلقة).

- فعلى الوجه الأول: تقع طلقتان، باعتبار أن قوله: (أقل) صفةٌ لمصدر محذوف، تقديره: **أنت طالق طلاقًا (أقلَّ من طلقتين وأكثر من طلقة)**، وجملة (أكثر) معطوفة على الصفة (أقل)، ومن ثَمَّ يوصف هذا الطلاق بأن مقداره (أقل من طلعتين وأكثر من طلقة)، فيكون المجموع أنه لا يزيد على طلقتين إطلاقًا.

ويمكن تمثيلها رياضيًّا: مقدار عدد الطلقات : (< ٢ و > ١)

= (١.١ ..... ١.٩)

= ٢

ومن ثَمَّ فاحتوى التركيب على عدة عناصر للتحويل، منها: حذف المصدر الموصوف، وزيادة الصفة (أقل) والمعطوف عليها (أكثر)، وهذا الوجه رجحه الإسنوي.

- الوجه الثاني: تقع ثلاث طلقات، باعتبار أن جملة (وأكثر من طلقة) ليست معطوفة على (أقل من طلقتين)، إنما هي إنشاء لجملة جديدة ومعنى آخر، فكأن المعنى العميق فيها: **أنت طالق طلاقًا (أقلَّ من طلقتين) وطلاقًا (أكثر من طلقة)**، وبذلك يكون مقدار هذا الطلاق هو مجموع الجملتين **(أقلَّ من طلقتين) (وأكثر من طلقة)**،

(أقلَّ من طلقتين) = طلقة وشيئًا عند أبي إبراهيم ، وعدَّ الإسنوي هذا من التكلف، وخرَّجه على طلقة واحدة.

(وأكثر من طلقة) = طلقتان عند أبي إبراهيم، وخرَّجه الإسنوي على طلقة وشيء.

---

(١) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٢٨.

فيكون المجموع بتخريج أبي إبراهيم ثلاثَ طلقات وشيئًا، وخرَّجه الإسنوي على طلقتين وشيئًا، وتأخذ حكم السراية[1]، فتسري (الطلقتان وشيئًا) إلى (ثلاث).

ويمكن تمثيلها رياضيًّا: مقدار عدد الطلقات = (< ٢) + (< ١)

= (١) + (٢)

= ٣

وعلى هذا الوجه احتوى التركيب على عدة عناصر للتحويل، منها: حذف المصدر الموصوف، وزيادة الصفة (أقل)، وزيادة جملة (أكثر) التي أسست معنى زائدًا.

في قول الرجل لزوجته المدخول بها: **(<u>أنت طالق طلقة، قبلها وبعدها طلقة</u>)** [2]

يقول الإسنوي: "المحذوف للعلم به بمثابة المذكور ، فمن فروع المسألة ما إذا قال للمدخول بها: (أنت طالق طلقة، قبلها وبعدها طلقة)، فالصحيح - كما قاله الرافعي- في باب عدد الطلاق أنها تطلُق ثلاثًا؛ لما ذكرناه. وقيل: يقع طلقتان، ويلغو قوله: (قبلها). ويمكن تعليل الأول أيضا بأن مقتضى اللفظ قسمة الطلقة على نصف متقدم ونصف متأخر، ثم يسري النصفان"[3].

المتتبع لهذا التركيب يجد أن الجملة النواة فيه هي: (أنت طالق)، وهي التي يسميها الفقهاء (بالجملة المنجزة)، لكنه لم يرد الاقتصار على هذا المعنى فقط، إنما أراد بيان عدد الطلقات، وقد اختلف الفقهاء في تحديد عددها؛ تبعًا لاختلاف المعنى العميق في تفسير (قبلها وبعدها طلقة).

فالبنية العميقة في تفسير هذا التركيب عند الإسنوي: (أنت طالقٌ طلقة، قبلها طلقة ، وبعدها طلقة)، فاحتوى التركيب على عدة عناصر من عناصر التحويل، وهي: التحويل بزيادة المفعول المطلق المبين للعدد، في قوله (أنت طالق طلقةً) فبين بهذه العبارة أنها طالق طلقة واحدة، ثم أدخل عبارة أخرى هي (قبلها وبعدها طلقة)، فيقدِّر الإسنوي أن فيها عنصرين من عناصر التحويل وهما الزيادة والحذف، فحذفت (طلقة) الأولى؛ لدلالة العطف عليها، والتقدير(قبلها طلقة) و (بعدها طلقة) ، ومن ثم وقع عليها الطلاق ثلاثا.

---

(١) تقدّم معنى السراية في هذا البحث، ينظر: ص: ١٧٠.

(٢) تركيب رقم: ١٨٣، ص: ٣٧٢.

(٣) الإسنوي، <u>**الكوكب الدري**</u>، مرجع سابق، ص: ٣٧٢، ٣٧٣.

لكن بعض الفقهاء فسروا جملة (قبلها وبعدها طلقة) بأنهما جملة واحدة هي وصف للمفعول المطلق، فوصْفُ هذه الطلقة أنّ قبلها وبعدها طلقة واحدة، تُقسَّم هذه الطلقة الواحدة قسمين، أي تتوزَّع نصفين على ما قبلها وبعدها[١]، فكأن التقدير: (أنت طالق طلقة، قبلها نصف طلقة وبعدها نصف طلقة) ثم يسري فتكتمل كل نصف طلقة إلى طلقة كاملة، وتصبح ثلاث طلقات.

وهناك وجه آخر: يقع فيه طلقتان لا ثلاث، إحداهما: المنجزة بقوله: (أنت طالق طلقة)، وأخرى: تقع بعدها، في قوله: (وبعدها طلقة)، ولغا قولَه: (قبلها)[٢]، فزيادة كلمة (قبلها) لغوٌ في الكلام على هذا التفسير، وعليه فالحكم الفقهي أن تقع طلقتان.

والرأي الأول أصح وهو أن تقع ثلاث طلقات؛ لبعده عن التكلف الموجود في الرأي الثاني، ولأن إعمال اللفظ أولى من إلغائه الذي حصل في الرأي الثالث.

في قول الرجل لزوجته: **(يا طالِ)**[٣]

أو **(أنت طالِ) بحذف القاف**[٤]

يقول الإسنوي: "الترخيم: حذف أواخر الأسماء في النداء، ويجوز الترخيم في غير النداء للضرورة.

إذا تقرر ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال: (يا طالِ) بحذف القاف، فإن الطلاق يقع إذا نوى، ولو قال: (أنت طال) ونوى، فنقل الرافعي عن العبادي أنه يقع لوروده. وعن البوشنجي أنه ينبغي أن لا يقع؛ لما ذكرناه من اختصاصه بالشعر. واعلم أن الرافعي لم يبين المراد بهذه النية، فيحتمل أن يكون المراد بها نية الطلاق، وأن يكون المراد نية الحذف من طالق "[٥].

---

(١) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ١٤/٩.

(٢) ينظر: الرافعي، المرجع السابق، ١٤/٩.

(٣) تركيب رقم: ١٨٠، ص: ٣٧٢.

(٤) تركيب رقم: ١٨١، ص: ٣٧٢.

(٥) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٧٢.

القاعدة النحوية في الترخيم: يقول سيبويه: "واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر، وإنما كان في النداء لكثرته في كلامهم ....، ولا يكون في مضاف إليه ولا في وصف؛ لأنهما غير منادَيَيْن، ولا يُرخّم مضافٌ ولا اسمٌ منونٌ في النداء"(١).

ففي التركيب الأول: (يا طالِ) حُذِف الحرف الأخير ترخيمًا، والحكم الفقهي فيه بوقوع الطلاق إذا نوى، ويبين الإسنوي: أن الرافعي لم يبين قصده من النية، أنية الطلاق هي؟ أم نية حذف الحرف الأخير من طالق.

أما في تركيب (أنت طال) فالرافعي حكَمَ بوقوع الطلاق، والبوشنجي نفى وقوعه؛ لأن الترخيم هنا في غير النداء.

(١) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ٢/٢٣٩، ٢٤٠.

خلاصة:

وهكذا يمكن القول إن التحويل بالحذف في تراكيب الطلاق اتخذ الأشكال الآتية:

- حذف المبتدأ من التركيب إذا وقع بعد فاء الجزاء في جواب الشرط؛ لتقدُّم ما يدل عليه في جملة الجزاء.
- حذف الخبر من التركيب الذي تقدم فيه مبتدأ وخبر، ثم عُطف على المبتدأ نظير له، وصحّ الإخبار عنه بالخبر السابق، فإنه يصح حذف الخبر، منعًا للتكرار.
- حذف جواب الشرط في عدة مواضع:
  - يحذف جواب الشرط إذا ذُكِر في التركيب دليل يدل عليه، وهو الفعل المضارع المرفوع، والذي هو في تقدير التقديم.
  - يحذف جواب الشرط إذا تقدَّم على الأداة ما يُشعر بالجواب، فيستغنى به عن ذكر الجواب؛ لأن أداة الشرط لها الصدارة، فلا يجوز أن يتقدم الجواب عليها.
  - يحذف جواب الشرط من غير أن يدل عليه شيء ، كأن يكون سكت عن تكملة الكلام، وهذا الوجه لم يرجحه بعضهم؛ لأن إعمال الكلام أولى من إلغائه.

والمتتبع للتحويل بالحذف في تراكيب العربية بشكل عام يجد أن له مواضع كثيرة، فقد يُحذف الفعل في أساليب كثيرة، كالاختصاص، والتحذير والإغراء، والمدح والذم، والقسم، وقد يحذف المضاف، أو الصفة، أو المستثنى ، أو الحال، أو التمييز .... إلخ ، لكنه في تراكيب الطلاق هنا أتى بمواضع محددة من مواضع الحذف، وهذا يعني أن تراكيب الطلاق لم تحتوِ على كل تراكيب العربية.

وبنظرة فاحصة في تراكيب الطلاق التي احتوت على نمط التحويل بالحذف تجد أن بعضها احتوى على نمط تحويل آخر وهو التحويل بالإحلال، ومن هنا وجب التعريف بهذا النمط ، وإبراز دوره التحويلي في التراكيب العربية، كما سيأتي تفصيل ذلك في الفصل الآتي.

الفصل الثالث

التحويل بالإحلال

(Transformation by replacement)

الفصل الثالث: التحويل بالإحلال.

المصطلح والمفهوم:

تتوزع هذه الظاهرة اللغوية في أبواب النحو كلها، وتظهر في كثيرٍ من المواضع التي حلَّ فيها عنصرٌ محلَّ غيره، سواء أكان على مستوى البنية أم على مستوى التركيب. وقد تنبَّه العلماء قديمًا لهذه الظاهرة ضمن نظرتهم القائمة على ثنائية الأصل والفرع التي تقود إلى ثنائية البنية العميقة والسطحية، فنظروا في مواضع تحل فيها الجملة محل المفرد، وأخرى يحل فيها الاسم المشتق محلَّ الفعل ويعمل عمله، وثالثة يتضمَّن فيها الفعل معنى غيره، وتنوب حروف الجر بعضها عن بعض. وكانوا يُعبِّرون عن كل ذلك بتسميات عدّة: كالنيابة والعوض والبدل والتأويل، ولم يستعملوا مصطلح الإحلال في هذا المعنى.

فعند وصْف علاقة المصدر بالفعل المحذوف، نحو قوله: (ضربًا زيدًا) يستعمل ابن عقيل مصطلحي (النيابة) و (العوض) للدلالة على المعنى نفسه، والذي حلَّ فيه المصدر محل الفعل، فيقول: "المصدر فيها **نائب مناب** العامل، دال على ما يدل عليه، وهو **عوض منه**، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما"(١).

وكان قد سبقه ابن يعيش إلى استعمال (النيابة) و(العوض) بالمعنى نفسه. ففي حديثه عن حروف المعاني يشير إلى أنها: "جيء بها **نيابة** عن الجمل، ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار، فحروف العطف جيء بها **عوضًا** عن (أعطف)، وحروف الاستفهام جيء بها **عوضًا** عن (أستفهم)، وحروف النفي جيء بها **عوضًا** عن (أنفي)، وحروف الاستثناء جيء بها **عوضًا** عن (أستثني) أو (لا أعني)، وكذلك لام التعريف نابت عن (أعرف) ... وحروف الجر جاءت **نائبة** عن الأفعال التي هي بمعناها، فالباء **نابت** عن (أُلصِقُ)، والكاف **نابت** عن (أُشَبِّه) وكذلك سائر الحروف"(٢).

فالمتأمل في هذين النصين - على سبيل المثال- يجد أن فيهما عنصرًا حلّ محل آخر، عبروا عنه بمصطلحات متعددة، يبدو للناظر فيها أن لها الدلالة نفسها. ومن هنا يمكن القول إن قضايا الإحلال ومصطلحاته قد سبق الحديث عنها في كتب النحو، بل وتناثرت في أبوابه.

---

(١) ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٤٩/٢.

(٢) ابن يعيش ، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ٤٥٣/٤.

ولذا وجب البدء بتعريف الإحلال كنمط من أنماط التحويل، ثم تتبّع أبرز قضاياه في النحو العربي القديم، وربط ذلك بالنظرية التحويلية.

يقول: رابح بو معزة: "الاستبدال هو إمكانية إقامة وحدة لغوية أو وحدة إسنادية مقامَ وحدة لغوية أو وحدة إسنادية أخرى؛ لأن الشيء المُقام مقام الشيء بما أنهما وحدة دالة فهُما من قبيل واحدٍ تمامًا "[١].

بيد أنّ الخولي يضيف في تعريفه تعليلًا لهذا الإحلال، حيث يتم بموجبه أن توضع كلمة مكان أخرى، أو مكان ترتيب آخر؛ لأداء نفس الوظيفة النحوية مع الحفاظ على مقبولية الجملة من الناحية الدلالية[٢]. وما ذكره الخولي يستلزم القول بأن الحفاظ على مقبولية الجملة من الناحية الدلالية لا يمنع أن تُضاف له دلالة جديدة في المعنى؛ ولذا أمكن تفضيل ما جاءت به حليمة عمايرة في تعريف الإحلال، قائلة: "الإحلال نمط من أنماط التحويل، ويتمثّل في أن يحل عنصرٌ آخر[٣] متضمِّنًا معناه، مع إضافة دلالة جديدة"[٤].

ويتم بموجب هذا النمط وضع عنصر مكان عنصر آخر، ويمكن تمثيله بـ:

- أ ⇐ ب[٥]، حيث حلَّ العنصر (ب) محل العنصر (أ)
- أ ⇐ ج ، حيث حلَّ العنصر (ج) محل العنصر (أ).

وقد مر في الفصل الأول بعض نماذج الإحلال في اللغة الإنجليزية، والتي جاء بها تشومسكي في نظريته التحويلية[٦].

---

(١) بو معزة، **التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، وصوره)**، مرجع سابق، ص:٦١.

(٢) ينظر: الخولي، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق ص: ٢٧٣.

(٣) أي: يحل عنصرٌ محلَّ عنصرٍ آخر.

(٤) عمايرة، حليمة أحمد، **الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة**، ط١، (الأردن: دار وائل،٢٠٠٥م) ص: ٢٣٨.

(٥) الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص: ٣٨.

(٦) ينظر ص: ٦٧ من هذه الدراسة.

ويعدُّ هذا النوع من أبرز أنماط التحويل، وله عند التحويليين العرب مصطلحات عدة: فهناك من يسميه التعويض[١] وهناك من يسميه الاستبدال[٢]، وهناك من يسميه الإحلال [٣]، وهي التسمية التي آثرها هذا البحث. وهناك كثيرون أهملوا هذا النمط كنمط من أنماط التحويل ولم يتناولوه في دراستهم للتحويل في النحو العربي[٤].

وإذا أمكَنَ قبولُ إطلاقِ أيٍّ من المصطلحَين (الإحلال) و(الاستبدال) على هذا النمط وعدِّهما مترادفَين فإن مصطلح (التعويض) لا يمكن جعله مصطلحًا لكل ما دخله الإحلال؛ ذلك لأن الإحلال أوسع بابًا وأكثر شمولية؛ إذ تدخلُ فيه أمورٌ لا تدخل في التعويض، ومن ثم يمكن القول بأنّ كل تعويض إحلال، وليس كل إحلال تعويضًا، وهذا ما أفردَ له ابن جني بابًا، تحت عنوان: (باب في فرقٍ بين البدل والعِوض)، يقول فيه: "جماع ما في هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوَّض منه، وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعِوض لا يلزم فيه ذلك، ..... فالبدل أعم تصرُّفًا من العِوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضًا"[٥].

---

(١) ومنهم: الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية** ، المرجع السابق ص: ٣٨، والهنساوي الذي زاوج بين مصطلحي الإحلال والتعويض، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مرجع سابق، ص:٩٨.

(٢) ومنهم: النعيمي، هدى **أنماط التحويل في الجملة الفعلية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم (سورة آل عمران أنموذجا)** رسالة ماجستير(٢٠٠٩م)، مرجع سابق، ص: ٩٩، وكذلك: بو معزة، **التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، وصوره)**، مرجع سابق، ص: ٦١، ٩٠وما بعدها، وكذلك: البار، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، دراسة نظرية تحليلية**، مرجع سابق، ص: ٤٠، وكذلك: غربي، عائشة، **صور التحويل بالاستبدال في الجملة العربية، سورة البقرة أنموذجًا**، مرجع سابق، ص:٥٢.

(٣) ومنهم: الهنساوي في مرجعه السابق، ص:٩٨، واستيتية، **اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج)** ، مرجع سابق، ص: ٢٥٢، و عمايرة، حليمة أحمد، **الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة**، ص:٢٣٨، وكذلك: النجادات، نايف محمد، النظرية التوليدية التحويلية من منظور الدراسات اللغوية والنحوية العربية، **مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة**، مرجع سابق، ص: ١٩٣، وسمّته ابتهال البار إحلالًا أيضا، ص: ٤٠.

(٤) مثل: عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها** ، مرجع سابق، وكذلك: الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، مرجع سابق، وكذلك: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، وكذلك: الترك، أريج، في رسالتها: **عناصر التحويل التركيبي في المثل العربي في ضوء علم اللغة المعاصر**، مرجع سابق.

(٥) ابن جني ، **الخصائص**، مرجع سابق، ١/ ٢٦٥.

فابن جني يرصد فروقًا بين البدل والتعويض، ويمكن توضيحها في الآتي[1]:

- **البدل أعم تصرفًا من العِوض.**

لعل معنى قوله هذا: هو العموم في استعمال لفظ البدل؛ إذ يراد به أكثر من معنى، فقد يطلق على مواضع الإبدال (في بنية الكلمة)، وقد يراد به أحد أبواب النحو، وهو باب البدل، وقد يستعمل في مواضع التعويض نفسها.

- **البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوَّض منه.**

ومعنى قوله هذا: أنّ طرفَي التعويض (العِوض والمعوض منه) يتباعد الشبه بينهما، (فليس بينهما شبه كبير)، فالتاء التي عوضْت بها من فاء الكلمة المحذوفة في (عِدة) من (وعد) تختلف عنها في نواحٍ كثيرة: صوتية ووظيفية وموضعية. وليس كذلك الحال في العلاقة بين البدل والمبدل منه، فهما يتشابهان، نحو: الألف في (قام) التي أصلها الواو، فهما حركتان طويلتان لهما صفات صوتية متشابهة.

- **البدل يقع في موضع المبدل منه، والعِوض لا يلزم فيه ذلك.**

ويقصد بهذا أن البدل يقع في نفس مكان المبدل منه، وليس شرطا في العِوض أن يقع موقع المعوض منه، ويظهر ذلك في أمثلته التي استشهد بها، إذ يقول: "ألا تراك تقول في الألف من قام: أنها بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها أنها عِوض منها ... وتقول في العوض: إن التاء في عدة وزِنة عوض عن فاء الفعل، ولا تقول: إنها بدل منها ... وتقول في ميم (اللهم): إنها عوض من (يا) في أوله، ولا تقول: بدل"[2].

وهذا الفرق الذي ذكره ابن جني بين البدل والعوض في مستوى بنية الكلمة لا يمكن القول به في مستوى التركيب؛ فالاستبدال على مستوى التركيب لا يشترط فيه التشابه بين البدل والمبدل منه؛ فقد تحل جملة محل مفرد كما هو الحال مع المصدر المؤول، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ

---

(١) ينظر: المصري، مصطفى شعبان، **التعويض في قضايا النحو**، ط١، (الاسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، ٢٠١٢م) ص: ٤٧- ٥٠.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، مرجع سابق، ١/ ٢٦٥.

خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾﴾[1]، فحلَّت الجملة المكونة من (أن) والفعل المضارع في محل المفرد وهو (صيامكم)، وهما يختلفان من حيث الإفراد والتركيب، كما يختلفان في إضافة معنى التجدد والمداومة بالتعبير بالمصدر المؤول، ومثال آخر على ما لم يتشابه فيه البدل والمبدل منه في التركيب، كإحلال اسم الفعل (عليكَ) محل الفعل (الزَمْ)، وهو في الأصل جار ومجرور، ثم نُقِل استعماله إلى اسم فعل[2]، وهي لا تشبه الفعل في نواحٍ عديدة.

وبعد تتبّع العديد من الأمثلة يمكن القول إن أهم ما يفرق بين مصطلحي التعويض والإحلال، هو أن التعويض يلزم فيه حذف أحد عناصر الكلام، ثم تعويض هذا المحذوف بعنصرٍ آخر، لسدِّ النقص الذي حل في التركيب، من ذلك قولهم: (أمّا أنت برًّا فاقترب) فأصل الكلام: (أنْ كنتَ برًّا فاقترب) فلما حذفت (كان) بعد أنْ المصدرية، انفصل الضمير المتصل بها، وعُوِّض عن (كان) بـ (ما) التي أدغمت في النون[3]، فجاءت (ما) عوضًا من (كان) بعد حذفها.

ومن الأمثلة الواضحة في تعويض البنية الإتيان بالتاء عوضًا من فاء الكلمة في المصدر (عدة)، وكذلك يأتي التنوين عوضًا من الياء المحذوفة في الأسماء المنقوصة كجوارٍ وأمثالها، وكل أنواع تنوين العوض. فالتعويض يترتب على شيء محذوف، ثم يُستبدل بغيره عوضًا عنه، فهو لسدّ نقص في البنية أو التركيب، والأمثلة عليه كثيرة[4].

أما الإحلال فليس شرطًا أن يأتي العنصر البديل عِوَضًا عن حذفٍ حصل في الجملة، إنما هو أوسع من ذلك فيأتي لأغراض كثيرة - سيأتي بيانها- من ذلك على سبيل المثال: التعبير بأسماء الأفعال نحو: (دراكِ زيدًا)، يقول ابن عقيل: " إن أسماء الأفعال تشبه الحرف في النيابة عن الفعل، وعدم التأثر بالعامل" [5]، فهو جعلها تنوب محلّ الفعل أي تحل محله، دون أن يكون فيه حذف

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٨٤.

(٢) ينظر: البهنساوي، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مرجع سابق، ٢٤٩ وما بعدها، فقد تحدث عن أنواع (أسماء الأفعال) المرتجلة والمنقولة، والسماعية والقياسية، وأشار إلى أنها تحل محل الفعل، ينظر: ص: ١٢١.

(٣) ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ٢٦٥/١، ٢٦٦.

(٤) للاستزادة ينظر: المصري، مصطفى شعبان، **التعويض في قضايا النحو**، مرجع سابق.

(٥) ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ٣٤/١، وفيه يعلّق المحقق بأن: "اسم الفعل ما دام مقصودًا معناه، لا يدخل عليه عامل أصلا".

للفعل، فلم يدَّعِ أحدٌ وجود فعل محذوف في أسماء الأفعال، إنما هي نابت عن الأفعال بالاستبدال المباشر[١].

ويستخلص من هذا أنه إذا كان التعويض هو وضع عنصر موضعَ عنصر آخر بعد حذفه لسدّ نقص في البنية أو التركيب، فإن الإحلال هو وضع عنصر موضعَ عنصر آخر؛ لأغراضٍ عدة دون اشتراط للحذف وتعويض هذا المحذوف.

من أغراض الإحلال:

وفي مساق ما أقرّه البحث من أن الإحلال لا يأتي لتعويض نقص حصل في التركيب، يمكن القول بأن الإحلال يقصد لذاته، فالمتكلم لا يعدل عن تعبير إلى تعبير إلا لغرضٍ ومعنى يريد توصيله، وهذا ما سبق إليه عبدالقاهر في شرحه الفرق بين الخبر إذا كان اسمًا، وبينه إذا كان فعلًا، من ذلك قولنا: (زيد منطلق) و (زيد ينطلق)، فإذا قلت: (زيد منطلق) فقد أثبتّ الانطلاق فعلًا له، من غير أن تجعله يتجدد ، ويحدُث منه شيئًا فشيئًا، أما إذا قلت: (زيد ينطلق) فقد جعلتَ الانطلاق يقع منه جزءًا فجزءًا[٢]، ويقصد: أنه لما دخل الإحلال في تركيب (زيد ينطلق)،فحلَّت الجملة الفعلية (ينطلق) محل المفرد، كان فيها مزيدُ إضافةٍ للمعنى، وقُصِد بها إضفاء التجدد في المعنى.

ومثل ذلك أيضًا في تحويل التركيب بإحلال المصدر المؤول بدل المصدر الصريح، فالتعبير بالمصدر المؤول "ينهض بعبء دلالة تختلف عن تلك الدلالة التي نجدها في ذلك المصدر الصريح"[٣]، منها[٤]:

- أن المصدر المؤول يضيف دلالة الزمن، بخلاف الصريح، فحين تقول: (أعجبني أنك قمت)، تضيف زيادةً على معنى القيام الدلالةَ على الماضي، وحين تقول: (أعجبني أنك تقوم)، تضيف على القيام الدلالةَ على الحال، وحين تقول: (أعجبني أنك ستقوم)، تضيف دلالةً

---

(١) ينظر: المصري، مصطفى شعبان، **التعويض في قضايا النحو**، مرجع سابق، ص: ٢١٥، ٢١٦.

(٢) ينظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص: ١٣٣، ١٣٤.

(٣) ينظر: بو معزة، **التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، وصوره)**، مرجع سابق، ص:٦٥.

(٤) ينظر: غربي، عائشة، **صور التحويل بالاستبدال في الجملة العربية سورة البقرة أنموذجًا** ، مرجع سابق، ص:٥٨، ٥٩.

على المستقبل، بخلاف المصدر الصريح، فإذا قلت: (أعجبني قيامك) احتمل المضي والحال والاستقبال؛ لأنه ليس في صيغته ما يدل على تحديد الزمن.

- أن لكل حرف من الحروف المصدرية التي تسبق الفعل معنًى خاصًا، فـ(أنَّ) للتوكيد، و(أنْ) للاستقبال، و(ما) للحال، و(لو) للتمني، و(كي) للتعليل، فتقول: (يسرُّني أنَّك ذاهب، ويسرُّني أن تذهب، ويسرُّني ما ذهبت، ويسرُّني لو ذهبت)، وكل هذه المعاني لا يؤديها قولك: (يسرني ذهابك).

فخلاصة القول: إن التحويل بالإحلال يأتي لأغراض مختلفة ويؤدي معانٍ متنوعة، لا تؤديها جملة الأصل.

ضوابط الإحلال:

- الإحلال ليس شرطًا فيه الحذف، فهو أعم من التعويض الذي يلزم فيه الحذف وتعويض هذا المحذوف.
- الإحلال يقع موقع المستبدل منه، أي في المكان نفسه.
- في الإحلال غالبًا ما يمتنع الجمع بين المستبدل والمستبدل منه.
- الإحلال يقصد لذاته وفيه إضافة معنى لغرض معين، وليس لسدِّ النقص وفقدانِ عنصر معين.
- الإحلال غالبًا ما يقوم بوظيفة المستبدل منه.
- الإحلال هو استبدال عنصر بآخر، فإذا حلَّ عنصر محل عنصر فهو إحلال، وإذا حل عنصر محل أكثر من عنصر فهو تقليص، وإذا حل أكثر من عنصر محل عنصر فهو تمدد، بمعنى أنه إذا كان المستبدل أخصر من المستبدل منه ، فهو تقليص أو اختصار، وإن كان المستبدل أكثر عناصر من المستبدل منه فهو تمدد أو توسيع.

أنواع الإحلال:

تتعدّد أنواع الإحلال بالنظر إلى اعتبارات مختلفة:

- من حيث العمل وعدمه، فينظر إلى العنصر الذي حلَّ محل غيره هل كان الإحلال في اللفظ فقط أم في العمل.
- من حيث التركيب والإفراد بين العنصرين المستبدل والمستبدل منه.

- من حيث تمدد المستبدل أو تقليصه.

أنواع الإحلال من حيث العمل وعدمه :

بالنظر إلى أنواع الإحلال من حيث عمل العنصر الذي حلَّ محل غيره، وعدمه، يمكن القول إنه ينقسم إلى نوعين: إحلال في اللفظ، وإحلال في العمل، وليس معنى هذا أن الإحلال في العمل لا يصحبه إحلال باللفظ، ولكن المقصود أن الإحلال باللفظ لا يشترط فيه الإحلال بالعمل، فقد يحل لفظٌ محلَّ لفظٍ آخر لأداء معنى معين، دون أن يعمل، وأما الإحلال بالعمل ففيه يحلُّ لفظٌ محلَّ آخر، ويؤدي وظيفتَه ويعمل عملَه، وفي كلا النوعين يكمُن في هذا الإحلال إضافةٌ في المعنى، فالمتكلم لا يعدل عن لفظ إلى لفظ إلا لغرضٍ يريده، فيكون في هذا الإحلال إضافة للمعنى.

- **النوع الأول: الإحلال في اللفظ:**

وهذا النوع يشمل كل أنواع الإحلال بجميع أشكاله، إذ لا يكون إحلالٌ إلا إذا حلَّ لفظ مكان لفظٍ آخر، وليس شرطًا فيه العمل، ومن ذلك:

- إحلال الضمير محل الاسم الظاهر، سواء كان الضمير منفصلًا، مثل: (هو ناجحٌ)، أو متصلًا، مثل: (إن اجتهدَ الطالب فإنه ناجح)، أو مستترًا، مثل: (الطالب ينجح)، فكل هذه الضمائر حلت محل الاسم الظاهر (الطالب).

- **النوع الثاني: الإحلال في العمل:**

وهذا النوع يحل فيه عنصر محل عنصر آخر، ويزيد عن النوع السابق في أنه يؤدي وظيفة المستبدَل منه ويعمل عمله، ومثل ذلك:

- إحلال المشتقات كـ (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ....) محل الفعل، فتعمل عمله، وترفع فاعلًا، وتنصب مفعولًا، كما في قوله تعالى: ﴿ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ ﴾[1]، حيث حلَّ اسم الفاعل (محلِّقين) محل الفعل (تحلقون)، فرفع فاعلًا ضميرًا مستترًا، ونصب (رؤوسكم) على المفعولية.

---

(١) سورة الفتح، من الآية : ٢٧.

- إحلال المصدر النائب عن فعله محلّ الفعل، كما في قولك: (ضربًا زيدًا)، فالمصدر (ضربًا) حل محل الفعل (اضرب)، فرفع فاعلًا ضميرًا مستترًا، ونصب (زيدًا) على المفعولية، يقول محمد حماسة عبداللطيف: "وقد تم فيه تحويل استبدال، فحلَّ المصدر (ضربًا) محل الفعل، وقد عبّر النحويون عن ذلك بأنه بدل من اللفظ بالفعل، فالفعل لم يلفظ به، ولكن الذي لفظ به هو المصدر، وظلت العلاقة النحوية التي كانت بين (زيدًا) و (اضربْ) -وهي علاقة المفعولية - قائمة بين المصدر الملفوظ به بدلًا من الفعل، و(زيدًا)" [(١)].

أنواع الإحلال من حيث التركيب والإفراد بين العنصرين المستبدل والمستبدل منه

بالنظر إلى أنواع الإحلال من حيث علاقة الإفراد أو التركيب بين المستبدل والمستبدل منه، يمكن القول إنه ينقسم إلى أربعة أقسام:

- **النوع الأول: إحلال مركب محل مفرد:**

وفيه يحل مركب يتكون من عدة عناصر محل المفرد ، ويقصد بالمفرد هنا ما ليس جملة أو شبه جملة، ومن التراكيب التي تحل محل المفرد : الجمل التي لها محل من الإعراب، والمصادر المؤولة، والاسم الموصول وصلته، وشبه الجمل ...، فهذه التراكيب تؤدي عدة وظائف فتحل محل المبتدأ، أو خبره، أو محل اسم الحرف الناسخ ، أو خبره ، أو محل اسم الفعل الناقص، أو خبره، أو محل الفاعل، أو نائبه، أو محل المفعول به، الأول أو الثاني، أو محل المضاف إليه، أو محل المجرور بحرف الجر، أو محل الحال، أو محل الصفة، أو محل المستثنى، ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

- إحلال **الجملة الفعلية** محل المفرد ، مؤدية عدة وظائف لهذا المفرد، فتحل الجملة الفعلية محل المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ١٩٣ ﴾[(٢)]، حيث حلت الجملة الفعلية (أدعوتموهم) المكونة من همزة الاستفهام، والفعل المضارع، وفاعله واو الجماعة، والمفعول به الضمير (هم) محلَّ المبتدأ المؤخر، وبنيته العميقة: (سواء عليكم دعاؤكم).

---

(١) ينظر: عبداللطيف، محمد حماسة، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، مرجع سابق، ص:٥٠.

(٢) سورة الأعراف، من الآية: ١٩٣.

ومثال إحلال الجملة الفعلية محل الخبر، قوله تعالى: ﴿ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٢٢﴾[1]، فقد حلت الجملة الفعلية (تعلمون) المكونة من (الفعل المضارع وواو الجماعة) محل خبر المبتدأ، وبنيته العميقة: (وأنتم عالمون).

ومثال إحلال الجملة الفعلية محل المضاف إليه، قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ﴾[2]، فقد حلت الجملة الفعلية (وُلدتُ) المكونة من (الفعل الماضي المبني للمجهول، ونائب الفاعل تاء المتكلم) محل المضاف إليه، وبنيته العميقة: (يوم ولادتي).

وكذلك فالجملة الفعلية تحل محلَّ خبرٍ للحرف الناسخ (إن محمدًا يجتهد)، أو خبرٍ للناقص، (كان محمد يجتهد)، أو محل الحال، أو محل الصفة، أو محل المستثنى.

- إحلال **المصدر المؤول** محل المفرد، مؤديًا عدة وظائف لهذا المفرد، فيحل محل المبتدأ، أو الخبر كما في قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ﴾[3] فقد حل المصدر المؤول (يضعن حملهن) المكون من (أنْ والفعل المضارع، وفاعله نون النسوة، ومفعوله) محل الخبر ، وبنيته العميقة: (وأولات الأحمال أجلهن وضعُ حملهن)، أو يحل محل الفاعل، أو نائبه، أو المفعول به، كقوله تعالى: ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيۡكَ أَنۡ أَسۡلَمُواْۖ ﴾[4]، أي يمنون عليك إسلامَهم.

- إحلال **الاسم الموصول وصلته** محل المفرد، مؤديًا عدة وظائف لهذا المفرد، فيحل - على سبيل المثال- محل المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ ﴾[5]، حيث حل الاسم الموصول (الذين)، والفعل الماضي (تبوَّأ)، والفاعل (واو الجماعة)، والمفعول (الدار)، والاسم المعطوف عليه بالواو (الإيمان) محل المبتدأ، وبنيته العميقة: (المتبوئون الدار والإيمان يحبون)، يقول د/ بومعزة: "والذي يجعلنا نطمئن إلى أن الاسم الموصول مع ما يطلق عليه صلة الموصول يكوّنان معًا وحدة إسنادية متماسكة ذات

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٢.

(٢) سورة مريم، من الآية: ٣٣.

(٣) سورة الطلاق، من الآية : ٤.

(٤) سورة الحجرات، من الآية : ١٧.

(٥) سورة الحشر، من الآية : ٩.

وظيفة معينة هو أن الاسم الموصول في عرف النحاة محتاج إلى صلته لأنه مبهم في أصل وضعه، فتأتي هذه الصلة فتعيّن مدلوله، وتفصِّل مجمله، وتجعله واضح المعنى"[1].

- **النوع الثاني: إحلال مفرد محل مركب:**

وفيه يحل عنصر مفرد محل مركب يتكون من عدة عناصر، أي تحل المصادر والمشتقات محل الفعل حيث تعمل عمله تعدّيًا ولزومًا، فإذا كان الفعل متعديًا حلت محله فرفعت الفاعل ونصبت المفعول، وإذا كان الفعل لازمًا حلّت محله، فرفعت الفاعل فقط،؛ ولأجل ذلك حلت هذه المفردات محل (تراكيب) مكونة من الفعل وفاعله، ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

- إحلال **المصدر العامل عمل فعله** محل الفعل، ويأتي على عدة صور:

- المصدر النائب عن فعل الأمر، كقولك: (إطعامًا الفقراءَ)، فالمصدر (إطعامًا) حل محل الفعل (أطعِم)، فرفع فاعلًا ضميرًا مستترًا، ونصب (الفقراء) على المفعولية.

- المصدر المنوّن العامل عمل الفعل، كقوله تعالى: ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ١٥ ﴾[2]، حيث حل المصدر (إطعامٌ) محل الفعل (أطعَمَ)، فرفع فاعلًا ضميرًا مستترًا، ونصب (يتيمًا) على المفعولية.

أما المصدر المضاف إلى فاعله أو مفعوله، فهو من إحلال التركيب محل التركيب، كما سيأتي.

- إحلال **المشتقات** محل الفعل، وتأتي على عدة صور:

- إحلال **اسم الفاعل** محل الفعل، سواء كان معرفًا بأل، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾[3]، حيث حل اسم الفاعل (الذاكرين) محل الفعل (يذكرون)، ورفع فاعلًا ضميرًا مستترًا، تقديره (هم)، ونصب المفعول به (اللهَ)، وقد يأتي اسم الفاعل مجردًا من أل، ولابد أن يتوفر فيه شرطان، وهما: الدلالة على الحال أو الاستقبال، لا المضي، وأن يعتمد على شيء قبله، (نفي، أو استفهام، أو مخبر عنه، أو نداء،

---

(١) بو معزة، **التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، وصوره)**، مرجع سابق، ص: ٩٢.

(٢) سورة البلد، الآيتان: ١٤، ١٥.

(٣) سورة الأحزاب، من الآية: ٣٥.

أو موصوف) كقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾[1]، حيث جاء اسم الفاعل صفة لبقرة، وحل محل الفعل اللازم (يفقع)، ورفع الفاعل (لونها)، ولم ينصب مفعولًا به؛ لأنه غير متعدٍّ.

أما إضافة اسم الفاعل إلى فاعله أو مفعوله، فهو من إحلال التركيب محل التركيب.

- إلحاق **صيغ المبالغة** باسم الفاعل، وإحلالها محل الفعل، كقول الشاعر:

حذِرٌ أمورًا لا تضيرُ، وآمنٌ ما ليس منجيه من الأقدار

جاءت صيغة المبالغة (حذِر) على وزن (فَعِل) خبر لمبتدأ محذوف، وحلت محل الفعل (يحذر)، ورفعت فاعلًا ضميرًا مستترًا، ونصبت المفعول به (أمورًا).

- إحلال **اسم المفعول** محل الفعل المبني للمجهول، كقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾[2]، حيث جاء اسم المفعول محل الفعل المبني للمجهول (يُجمَع)، ورفع (الناس) على أنها نائب فاعل لاسم المفعول.

- إحلال **الصفة المشبهة باسم الفاعل** محل الفعل، وهي لا تصاغ إلا من اللازم، كقولك: (هذا رجل طيِّبٌ قلبُه)، فحلت الصفة المشبهة (طيب) محل الفعل اللازم، ورفعت الفاعل (قلبه)، ويجوز في معمولها ، النصب على التمييز إذا كان نكرة: (هذا رجل طيبٌ قلبًا)، أو الجر إذا كان معرفة: (هذا رجل طيبُ القلبِ).

- إحلال **اسم التفضيل** محل الفعل، فيرفع فاعلًا ضميرًا مستترًا، أو ينصب الاسم النكرة بعده على أنه تمييز، بشرط أن يكون هذا التمييز فاعلًا في المعنى، ومثال الأول: (محمد أكرم من علي)، ففاعل اسم التفضيل ضمير مستتر تقدير هو، ومثال الثاني، قوله تعالى: ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾ ﴾[3]، حيث جاء اسما التفضيل (أكثر وأعز) ناصبين لمعمولهما (مالًا ونفرًا) على التمييز، وهذا التمييز محوّل عن الفاعل، وبنيته العميقة: (كثُر مالي، وعزَّ نفري).

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٦٩.

(٢) سورة هود، من الآية: ١٠٣.

(٣) سورة الكهف، من الآية: ٣٤.

- **النوع الثالث: إحلال مركب محل مركب:**

وفيه يأتي المصدر أو المشتق مركبًا من مضاف ومضاف إليه، ويحل محل الفعل، ويعمل عمله:

- فمثال المصدر المضاف إلى فاعله، قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[1]، حيث حل المصدر المضاف محلَّ الفعل (يدفع)، ووقع المصدر مبتدأً لخبر محذوف، و(الله) مضاف إليه مجرور لفظًا مرفوع محلًّا من إضافة المصدر إلى فاعله، و(الناس) مفعول به للمصدر منصوب.

- ومثال اسم الفاعل المضاف، قوله تعالى:﴿ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾[2]، حيث جاء اسم الفاعل (كاشفاتُ) مضافًا إلى مفعوله، فحلّ محل الفعل (يكشف)، ورفع فاعلًا ضميرًا مستترًا، و(ضُرِّه) مضاف إليه مجرور لفظًا، منصوب محلًّا من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

- **النوع الرابع: إحلال مفرد محل مفرد:**

وفيه يحل عنصر واحد محل آخر، دون أن يكون أحد العنصرين مكوّنًا من تركيب، ومن ذلك:

- **إحلال صيغة الفاعل محل المفعول**، كقوله تعالى:﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[3]، بمعنى (معصوم)، **والمفعول محل الفاعل**، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴿٦١﴾﴾[4]، بمعنى (آتٍ).

- **إحلال المفعول به محل الفاعل في تركيب البناء للمجهول:**

فعندما تحوّل تركيب: (كتب الولدُ الدرسَ) إلى بناء للمجهول، تقول: (كُتِبَ الدرسُ) فتُغيّر صيغةَ الفعل، ثم تَحذِف الفاعل، وتُحِلّ محله المفعول به الذي يأخذ إعراب الفاعل.

---

(١) سورة البقرة، من الآية :٢٥١.

(٢) سورة الزمر، من الآية :٣٨.

(٣) سورة هود، من الآية :٤٣.

(٤) سورة مريم، من الآية: ٦١.

- **إحلال المذكر محل المؤنث والعكس:**

كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾[1]؛ لأن الموعظة والوعظ واحد.

- **إحلال صيغة الجمع أو المثنى محل المفرد:**

أي استعمال صيغة الجمع أو التثنية محلَّ المفرد، كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴿٨٧﴾﴾[2]، فقال (أَتَوْهُ) بواو الجماعة بدل (كلٌّ أَتَاهُ)، والبنية العميقة فيه: (كلٌّ أتاه داخرين)، فحَلَّ ضمير الجمع محل ضمير المفرد.

- **إحلال صيغة الأمر محل الفعل الماضي:**

فصيغة (اِفعَلْ) محولة من بنية الفعل الماضي، وأن الفعل (اقتصِدْ) في قول الشاعر:

يقولون أهلكت مالك فاقتصِدْ وما كنت لولا ما تقولون سيّدا

محوَّل من الجملة النواة: (اقتَصَدَ حاتمٌ) وهي البنية العميقة، فالتحويل تم من بنية الماضي إلى (افعَلْ)؛ لإفادة الدلالة على الأمر[3].

وهناك من رفض هذا التحويل في (اِفعَلْ)، وعدّه **تركيبًا توليديًّا** لا تحويلي؛ للدلالة على الأمر، فيصاغ فعل الأمر في صورته التوليدية بحذف حرف المضارعة، مع تسكين آخره إن كان صحيحًا، أو حذفه إن كان حرف علة، أو حذف النون إن اتصل بألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، ويرفض أن تكون صيغة (اِفعَلْ) تركيبًا محوّلًا من بنية الفعل الماضي[4]، ولعلي أميل إلى هذا الرأي.

---

(١) سورة البقرة، من الآية :٢٧٥.

(٢) سورة النمل، من الآية: ٨٧.

(٣) ينظر: الهنساوي، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مرجع سابق، ص: ١١٦ .

(٤) ينظر: الجندي، طه، صيغ الأمر في العربية: بحث في ضوء نظرية القواعد التوليدية والتحويلية، **مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة**، مرجع سابق، ص: ١٣٢ وما بعدها.

- **إحلال الضمائر محل الأسماء الظاهرة:**

"فالإضمار عملية تحويلية يتم بموجبها تعويض الأسماء الظاهرة بضمائر للإيجاز والاختصار"[١] " وهذا يعني أن الضمير هو المعادل الدلالي للمركب الاسمي، ومن ثم يقوم الضمير بنفس الوظيفة الدلالية والتركيبية التي يقوم بها الاسم الظاهر، وبعبارة أخرى فإن الضمير **يحل محل** الاسم الظاهر تركيبيًّا ودلاليًّا"[٢].

والإضمار يقتضي الاعتماد على عمليتين تحويليتين، هما: **الحذف والتعويض**، فعندما تقول:

(أكلتُ التفاحةَ) ⇐ (أكلتُها)

فيحذف الاسم الظاهر (المفعول به)، ويحلّ محله الضمير، وهذا يسمى بالإضمار البسيط.

وهناك نوع آخر يسمى بالإضمار المعقد يعتمد على ثلاث عمليات تحويلية، هي: **الحذف والتعويض وإعادة الترتيب**، فعندما تقول:

(تسلّم محمد رسالة) ⇐ (تسلمها محمد)

فيحذف الاسم الظاهر (المفعول به)، ويحل محله الضمير المناسب (ها)، فتصبح:

(تسلَّم محمد "ها")؛ ولأن الضمير (ها) غير قائم بذاته، لابد له من عماد معجمي يلتصق به، مما يضطره إلى الانتقال من أجل الاتصال؛ طبقًا للقاعدة التي تفترض أن يتصل المفعول به المضمر بالفعل[٣].

- **التضمين والتناوب بين حروف الجر:**

التضمين: هو إنابة بعض الحروف والكلمات عن بعض، بمعنى " إشراب لفظٍ معنى لفظٍ آخر، وإعطائه حكمه لتصير الكلمة تؤدي معنى الكلمتين"[٤]، والبصريون خصوه بالأفعال،

---

(١) الغريسي، محمد، **اللسانيات العربية والإضمار، دراسة تركيبية دلالية**، ط١، (إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م)، ص: ٢.

(٢) المرجع السابق، ص: ٤٨، ٤٩.

(٣) المرجع السابق، ص: ٥٢، ٥٣.

(٤) ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ٧٩١/٢.

أما الكوفيون فقد وسعوا دائرته لتشمل الحروف أيضًا[١]، فيكون في الأسماء والأفعال والحروف، ففي **الأسماء**: يتضمن اسم معنى اسم أي يحل محله؛ لإفادة معنى الاسمين جميعًا، كما في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّۚ ﴾[٢]، فحل (حقيق) محل (حريص) ليفيد أنه محقوق بقول الحق. وفي **الأفعال**: يضمنون الفعل معنى فعل آخر، متناسب مع حرف الجر الذي يليه، حتى يتحول من متعدٍ الى لازم، أو من لازم إلى متعدٍ، ويكون فيه معنى الفعلين جميعًا، كقوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾[٣]، فحلّ (يشرب) محل (يروي)؛ لأن الفعل (يشرب) لا يتعدّى بالباء بل يتعدّى بنفسه، وأريد بهذا معنى الفعلين معا (الشرب والري)، ويراه الكوفيون تضمينًا في الحرف، حيث حلت (الباء) محل (من)[٤]، "ومن المؤكد أن التضمين جاء لتحسين المعنى والعناية به؛ لأن التضمين في الدرس النحوي ما هو إلا دراسة في المعنى، ويؤدي فيه المعنى دورًا بارزًا ... ولم نألف هذه الظاهرة عند التحويليين، ومن الممكن أن يكون أقرب رمز عندهم لهذه الظاهرة: هو التعويض"[٥].

- **التعاقب بين الأدوات:**

والتعاقب بمعنى: "إنابة لفظ عن آخر، وإحلاله في موضعه؛ اتساعًا واتكالًا على أمن اللبس"[٦]، والتعاقب في الأدوات يكون بعدة طرق[٧]:

- أن تتعدد دلالات الأداة على وجه الاشتراك اللفظي، كما في الهمزة التي تستخدم للنداء وللاستفهام.

---

(١) ينظر: أبو الحسين، محمد محمود، **مستوى التراكيب النحوية في ضوء علم اللغة الحديث**، ط١، (طنطا: دار النابغة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م) ٢/ ٣٤.

(٢) سورة الأعراف، من الآية: ١٠٥.

(٣) سورة الإنسان، من الآية: ٦.

(٤) ينظر: الزركشي، بدر الدين، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ١٩٥٧م)، ٣٣٨/٣ وما بعدها.

(٥) جاد الكريم، عبدالله أحمد، في الفكر البنيوي التحويلي في خصائص ابن جني، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، مرجع سابق، ص: ١٥٢.

(٦) الريس، سناء ناهض، **ظواهر الاتساع و أثرها في ضبط القاعدة النحوية**، مرجع سابق، ص: ٢٢١.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ص: ٤٨٩ وما بعدها.

- أن تخرج الأداة عن معناها الذي تختص به إلى معنى آخر في بابها أو غيره، كما في تقارُض (إلا) و (غير) في بابي الاستثناء والوصف.

وبهذه المعاني يمكن اعتبار التعاقب نوعًا من أنواع الإحلال، كما سيأتي تفصيله بأمثلة من تراكيب الطلاق.

- **إحلال نائب المصدر محله.**

فقد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر[١]، نحو:

- **المصدر المرادف** له، نحو: (قعدتُ جلوسًا)، فالجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له، أي حل المصدر المرادف محل المصدر المذكور للفعل.

- كما ينوب عن المصدر **آلته**، نحو: (ضربته سوطًا)، وأصله: ضربته ضرب سوْطٍ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، أي حل محلَّ المصدر المحذوف.

- كما ينوب عن المصدر **ضميره**، نحو قوله **تعالى**: ﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١١٥ ﴾[٢]، أي لا أعذّب العذاب أحدًا، فحلَّ الضمير محلّ المصدر.

- كما ينوب عن المصدر **عدده**، نحو: (ضربته عشرين ضربةً) فكلمة (عشرين) حلَّت محل المصدر لبيان العدد، ومرّ مثل هذا النوع في تراكيب الطلاق، نحو: (أنت طالق ثلاثًا)[٣].

- **المشترك اللفظي أو المترادفات في الألفاظ**، كـ :(جاء زيد، وجاء رجل، وأتى زيدٌ) عدّه بعض المحدثين من الإحلال، معلِّلًا أنه حل فيه عنصر محل عنصر، فمستخدم اللغة في ذهنه مجموعة من الألفاظ التي تعبر عن معنى واحد، وبإمكانه أن يختار من بينها ما يشاء[٤].

---

(١) ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ١٨٧/٢ وما بعدها، وينظر كذلك: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ١٤٦/٢، ١٤٧.

(٢) سورة المائدة، من الآية ١١٥.

(٣) وينوب عن المفعول المطلق أيضًا: صفته، نحو: (سرتُ أحسن السير)، و(كل وبعض) بشرط إضافتهما للمصدر، نحو: (ضربته بعض الضرب)، واسم الإشارة، نحو: (ضربته ذلك الضرب)، لكن الإحلال في هذه الأنواع ليس من قبيل إحلال مفرد محل مفرد، بل هو إحلال مركب محل مفرد، حيث حلَّت هذه المركبات من المضاف والمضاف إليه محل المفعول المطلق (المفرد).

(٤) ينظر: النجادات، نايف محمد، النظرية التوليدية التحويلية من منظور الدراسات اللغوية والنحوية العربية، **مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة**، مرجع سابق، ص: ١٩٣.

أنواع الإحلال من حيث تمدد المستبدل منه أو تقليصه :

بعد الإلمام بالعلاقة بين المستبدل والمستبدل منه من حيث الإفراد والتركيب، وما إن كان المستبدل مفردًا والمستبدل منه مركبًا ، أو العكس، يمكن -من خلال ذلك- الحكمُ ما إذا كان الإحلال فيهما دخله تمديدٌ أو حصل فيه تقلصٌ، وهذا ما سيأتي بيانه.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد سبق في الفصل الأول من هذه الدراسة[1] التفريقُ بين التمدد والتقلص من جهة والزيادة والحذف من جهة أخرى، ففي التمدد والتقلص نستبدل عنصرًا بآخر، مع زيادة عنصر أو حذف عنصر، وبعبارة أخرى يمكن القول إن:

التمدد يشبه الإحلال إلا أن في التمدد زيادةً، فالإحلال: أ⇐ ب ، والتمدد: أ⇐ ب+ج ، ففي الإحلال يختفي العنصر (أ) ويحل محله العنصر (ب). أما في التمدد فيختفي العنصر (أ) ويحل محله عنصران أو أكثر، هما: (ب و ج)، فكل تمدد إحلال، وليس كل إحلال تمددًا.

وكذلك التقلص فهو يشبه الإحلال إلا أن في التقلص نقصانًا وحذفًا، فالإحلال: أ⇐ ب ، والتقلص: أ + ب ⇐ ج، ففي الإحلال يختفي العنصر (أ) ويحل محله العنصر (ب). أما في التقلص فيختفي العنصران (أ و ب) ويحل محلهما عنصر واحد، هو: (ج)، فكل تقلص إحلال، وليس كل إحلال تقلصًا.

وخلاصة القول: إن التمدد والتقلص نمطان من أنماط التحويل يدخلان في نمط آخر هو الإحلال، فكل تمدد أو تقلص يكُوّنان إحلالًا، وليس كل إحلال يمكن اعتباره تمددًا أو تقلصًا.

فالإحلال: يحل فيه عنصرٌ محلَّ عنصر، دون زيادة أو نقصان.
والتمدد: يحل فيه أكثرُ من عنصر محلَّ عنصر.
والتقلص: يحل فيه عنصرٌ محلَّ أكثر من عنصر.

وبشكل آخر يقال:

---

(١) ينظر ص: ٦٩ – ٧١ من هذه الدراسة.

الإحلال: يحل فيه مفرد محل مفرد، أو مركب محل مركب، دون زيادة أو نقصان.

والتمدد: يحل فيه مركبٌ محلَّ مفرد.

والتقلص: يحل فيه مفردٌ محلَّ مركب .

وتبعًا لذلك يمكن أن تدخل في **التمدد** جميع الأمثلة التي ذكرت في النوع الأول (إحلال المركب محل المفرد) :

كإحلال الجملة الفعلية محل الخبر في قوله تعالى: ﴿ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٢٢﴾[1]، فقد حلت الجملة الفعلية (تعلمون) المكونة من (الفعل المضارع وواو الجماعة) محل خبر المبتدأ، وبنيته العميقة: (وأنتم عالمون)، وهذا تمدد؛ لأن (تعلمون) مركب من عنصرين هما: الفعل المضارع وفاعله (واو الجماعة).

وكإحلال المصدر المؤول محل المفرد في قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ﴾[2] فقد حل المصدر المؤول (أن يضعن حملهن) المكون من: (أنْ، والفعل المضارع، وفاعله نون النسوة، ومفعوله) والمركب من أربعة عناصر محل الخبر المفرد المكون من عنصر واحد؛ ولذلك كان تمددًا، يقول أحد المحدثين المهتمين بتطبيق النظرية التحويلية على النحو العربي: "ونعني بالتمدد أو التوسع في العربية أنه بدلًا من أن يكون المبتدأ أو الخبر ... مفردًا، يأتي جملة أو مصدرًا مؤولا، أي: يحدث فيه توسع وتمدد"[3].

ويدخل في **التقلص** جميع الأمثلة التي ذُكرت في النوع الثاني (إحلال المفرد محل المركب):

كإحلال اسم الفاعل محل الفعل في قوله تعالى:﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفۡرَآءُ فَاقِعٞ لَّوۡنُهَا﴾[4]، حيث جاء اسم الفاعل صفة لبقرة، وحل محل الفعل اللازم (يفقع)، ورفع الفاعل (لونُها)، وهذا تقلص لأن اسم الفاعل مفرد حل محل مركب مكون من الفعل المضارع وفاعله.

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٢.

(٢) سورة الطلاق، من الآية : ٤.

(٣) المنصوري، أحمد المهدي/ والصالح، أسمهان، النظرية التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، مرجع سابق، ص: ٣٣٤.

(٤) سورة البقرة، من الآية : ٦٩.

وإحلال اسم المفعول محل الفعل المبني للمجهول، في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾[1]، حيث جاء اسم المفعول محل الفعل المبني للمجهول (يُجمَع)، ورفع (الناسُ) على أنها نائب فاعل لاسم المفعول، وهذا تقلص لأن اسم المفعول مفرد حل محل مركب مكون من الفعل المضارع ونائب فاعله.

وأما ما جاء في النوعين الثالث والرابع، من إحلال المفرد محل المفرد والتركيب محل التركيب فهو إحلال فقط، ليس فيه تمدد ولا تقلص.

وتجدر الإشارة إلى أن الذي يتأمل في هذه الأمثلة التي دخلها التمدد والتقليص يتبيّن له السبب الذي جعل سمير ستيتية ينحو هذا المنحى في تفرقته بين الحذف والتقلص، وبين الزيادة والتمدد، والتي اعتمد فيها على انتماء العنصر المحوَّل إلى العنصر قبل التحويل وعدم انتمائه.

فالتمدد عنده يتمثل في إضافة عنصر جديد ينتمي لأحد عناصر التركيب، فاقترح تعديلًا لقانون التمدد وهو: أ ⇐ أ + ب : ب ⊂ أ.

أي أن (أ) تتحول إلى (أ) و (ب) حيث (ب) تنتمي إلى (أ)[2].

والتقلص عنده أو التضييق يتمثل في حذف عنصر من التركيب متضمَّن في العنصر الباقي فيه، فاقترح تعديلًا لقانون التقلص:

وهو: أ + ب ⇐ أ : ب ⊂ أ

أو: أ + ب ⇐ ب : أ ⊃ ب

أي أن التركيب المكون من العنصرين (أ) و (ب) يتحول إلى (أ) حيث يكون العنصر (ب) متضمَّنًا في (أ)، أو أنهما يتحولان إلى (ب)، حيث يكون العنصر (أ) متضمَّنًا في (ب)[3].

فاشترط في التمدد والتقليص أن يكون العنصر الذي تمدَّدَ به التركيب أو تضيَّقَ منتميًا لأحد عناصر هذا التركيب، أما الزيادة والحذف فلم يشترط فيهما هذا الانتماء، فالزيادة تكون بإضافة

---

(١) سورة هود، من الآية: ١٠٣.

(٢) ينظر: استيتية، سمير شريف، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، مجلة المورد العراق: مرجع سابق، ص: ٤٢، ٤٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص: ٤٤.

عنصر لا وجود له في التركيب، ولا انتماء فيه إلى أي عناصر هذا التركيب، كزيادة أدوات الاستفهام مثلا، والحذف يكون في عنصر لا يكون متضمَّنًا في العنصر الموجود في التركيب، كحذف الخبر مثلا.

والذي جعله ينحو هذا المنحى هو أنه اعتمد على مثل هذه الأمثلة التي ذُكرت، والتي يلحظ فيها بوضوح انتماء العنصر المستبدل إلى المستبدل منه، فمثلا: في إحلال المصدر المؤول محل المفرد، كما في قوله تعالى: ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا ﴾[1]، يُلاحَظ أن المصدر المؤول (أن أسلموا) منتميًا إلى العنصر المستبدل منه ، وهو المفعول به (إسلامهم)، حيث إنهما يرجعان إلى الجذر اللغوي نفسه، فالتعبير بالمصدر المؤول فيه تمدد؛ لأن فيه أكثر من عنصر (أن+ الفعل+الفاعل)، ولسببٍ آخر من وجهة نظر استيتية وهو انتماء المصدر المؤول (أن أسلموا) إلى العنصر المستبدل منه (إسلامهم).

وكذلك في إحلال اسم الفاعل محل الفعل والقيام بعمله في قوله تعالى: ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾[2]، يُلاحَظ أن اسم الفاعل (الذاكرين) منتميًا إلى العنصر المستبدل منه، وهو الفعل (يذكرون)، حيث إنهما يرجعان إلى الجذر اللغوي نفسه، فالتعبير باسم الفاعل فيه تقلص، فهو عنصر واحد حل محل (الفعل وفاعله) وهو متضمن معنى الفعل (يذكرون).

وهذا الذي ذهب إليه سمير استيتية قولٌ يمكن قبوله في نمطي الحذف والزيادة، ولكنه غير دقيق فيما يخص التمدد والتقلص؛ ذلك أن الشرط الذي اشترطه من حيث الانتماء وعدمه غير متحقق في كل التراكيب التي دخلها التمدد والتقلص، فإذا كانت هذه الأمثلة يظهر فيها انتماء العنصر المستبدل إلى العنصر المستبدل منه، إلا أن أمثلةً أخرى على التقلص والتمدد، لم يتوفر فيها شرط التضمين والانتماء، كقوله: (كتب محمد الدرس، وخالد أيضًا) ففيه تقليص للجملة، حيث أغنت عبارة (أيضًا) عن تكرار تركيب (وخالدٌ كتب الدرس)، ولكن العبارة (أيضًا) التي تم بها تقليص الجملة لم تتضمن أي عنصر من عناصر التركيب المحذوف (كتب الدرس)، فهي تقليص بلفظ أجنبي (أيضًا) ليس بينه وبين (كتب الدرس) أي عناصر مشتركة.

ومن هنا يمكن القول إنه لا يمكن اطّراد شرط التضمين والانتماء في العناصر التي دخلها التمدد والتقلص، ويبقى الفارق بين هذين النمطين وبين نمطي الزيادة والحذف في اختصاص نمطي التمدد والتقلص بالاستبدال (الإحلال).

---

(١) سورة الحجرات، من الآية : ١٧.

(٢) سورة الأحزاب، من الآية : ٣٥.

ومن أمثلة التقليص بأجنبي الواردة في تراكيب الطلاق:

لو قال لشخص: **(أتريد أن أطلق زوجتك؟)، فقال: (نعم)** [١]

يقول الإسنوي: " لو قال لشخص: (أتريد أن أطلق زوجتك؟)، فقال: (نعم)، كان توكيلًا في طلاقها ..... إلا أن الإرادة من الوجدانيات التي لا قدرة له على تحصيلها، فإخباره بها يدل على وقوعها الآن"[٢].

احتوى هذا المثال على تركيبين: جاء أحدهما على صيغة سؤال: (أتريد أن أطلق زوجتك؟)، والآخر على صيغة جواب: (نعم)، وقد جاء فيهما أكثر من نمط من أنماط التحويل.

فالتركيب الأول: (أتريد أن أطلق زوجتك؟) احتوى على عدة أنماط للتحويل، منها:

- الزيادة: حيث أضاف همزة الاستفهام التي حوّلت الجملة من خبرية إلى طلبية، وجاءت همزة الاستفهام هنا لإفادة (التصديق)، والتصديق هو: "إدراك النسبة، فعندما تقول: (أقَدِمَ محمدٌ؟)، فإنك بذلك تسأل عن قدوم محمد، وتريد تصديقًا للخبر أو نقيضه"[٣].
- الإحلال: حيث حل المصدر المؤول المكون من (أنْ) المصدرية ومن الفعل المضارع محل المصدر الصريح، والتقدير: (أتريد طلاق زوجتك)، وهذا تمدد.

  كما حل الضمير المستتر (أنتَ) في (أتريد) محل الاسم الظاهر، وهو الشخص المخاطَب (الزوج الموكِّل)، وحلَّ الضمير المستتر (أنا) في (أُطلِّق) محل الاسم الظاهر، وهو الشخص المتكلم (الموكَّل بالطلاق) وحلَّ ضمير الخطاب في (زوجتكَ)، محل الاسم الظاهر للشخص المخاطَب وهو الزوج.

وأما التركيب الثاني في إجابته: (نعم) فقد احتوى على عنصر مهم من عناصر التحويل وهو: التقليص بأجنبي، حيث إن البنية العميقة للتركيب: (نعم، أريد طلاق زوجتي)، فتقلَّصت العناصر الموجودة داخل التركيب إلى عنصر واحد جديد، هو (نعم) التي أغنَتْ عن تكرار العناصر الموجودة في جملة الاستفهام، واختصرت الإجابة.

---

(١) تركيب رقم: ٦٦، ص:٢٧٢.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٧٢.

(٣) استيتية، سمير شريف، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، **مجلة المورد** ، مرجع سابق، ص: ٣٣.

ومن ناحية الحكم الفقهي في هذا التركيب، فقد أغنت (نعم) عن إعادة التركيب، وكانت إقرارًا بالإيجاب لقوله: (أتريد أن أطلق زوجتكَ؟)، وبذلك صارت (نعم) توكيلًا للسائل في طلاقها، ومن ثَمَّ جعْل أمرِ امرأته بيد غيره، ويحقّ للموكَّل - ما دام بالغًا عاقلًا- أن يُطلِّق زوجة الموكِّل في المجلس أو بعده، أي في الحال أو الاستقبال.

وقد مر القول إن سمير استيتية عدَّ الإجابة بـ(نعم أو لا) من التحويل بالاستبدال (الإحلال)[١]، والأدق أنها تقليص؛ فلم يكن في التركيب إحلالُ عنصرٍ محل عنصر، إنما هو إحلال عنصر محل أكثر من عنصر، وأداة الجواب أغنت عن إعادة التركيب، والتركيب ليس عنصرًا واحدًا، إنما هو مكوّن من أكثر من عنصر.

تراكيب الطلاق المحولة بالإحلال في (الكوكب الدري):

في قول الرجل لزوجته: **(إن دخلتِ الدار تَطلُقي)** [٢]

أو **(إن دخلت الدار طَلُقتِ)** [٣]

يقول الإسنوي: " يقع الجزاء - تارة- مضارعًا، كقوله تعالى: ﴿إِن يَعۡلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمۡ خَيۡرٗا يُؤۡتِكُمۡ خَيۡرٗا﴾[٤]، وماضيًا، كقوله تعالى: ﴿وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَاۘ﴾[٥] فمن فروع المسألة أن يقول: إن دخلتِ الدار تَطلُقي، أو طَلُقتِ - بكسر التاء- وقياس القاعدة المذكورة وقوع الطلاق"[٦].

القاعدة النحوية في جملة الجزاء أنها تتكون من فعلين، يسمى أولهما: شرطًا، وثانيهما: جوابًا وجزاء، ويكونان مضارعين، أو ماضيين - كما مثَّل الإسنوي- أو يكونان ماضيًا فمضارعًا، نحو قوله

---

(١) استيتية، المرجع السابق، ص: ٤١.

(٢) تركيب رقم: ١٧١، ص: ٣٦٨، ينظر ضبط الفعل في تحقيق السعدي، ط١، ص: ٤٦٧، ط٢، ص: ٥٩١،و في تحقيق إسماعيل، ص: ٢٠٤.

(٣) تركيب رقم: ١٧٢، ص: ٣٦٨، ورد ضبط الفعل الماضي (طلق) في التحقيقين السابقين بضم العين (طَلُق) من باب (حسُن يحسُن) وهو ما لم يُجزه الأخفش، فجعلها من باب (نصَر ينصُر)،وقال: لا يقال طَلُقَت بالضم، ينظر: **الصحاح للجوهري**، ١٥١٩/٤، باب (طلق).

(٤) سورة الأنفال، من الآية: ٧٠.

(٥) سورة الإسراء، من الآية: ٨.

(٦) الإسنوي، **الكوكب الدري**، ص: ٣٦٨.

تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾[1]، أو يكونان مضارعًا فماضيًا، نحو: "من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفر له"، وهو قليل[2].

وفي هذين التركيبين دخلت (إنْ) الشرطية، واقتضى دخولها وجود فعل شرط وجوابه، جاء الجواب في التركيب الأول مضارعًا، وفي التركيب الثاني ماضيًا، وقد تم تحويلها إلى البنية السطحية عبر أنماط التحويل الآتية:

- الزيادة:

  زيادة أداة الشرط العاملة (إن) لإفادة مدلول الشرط.

- الإحلال:

  إحلال الضمير المتصل (ياء المخاطبة) محل الاسم الظاهر، الفاعل.

  إحلال الجملة الفعلية المكونة من (الفعل الماضي وفاعله ومفعوله) محل فعل الشرط، وإحلال الجملة الفعلية المكونة من (الفعل المضارع وفاعله) محل جواب الشرط.

أما في التركيب الثاني: فجاء جواب الشرط فعلًا ماضيًا وهو لا يختلف كثيرًا عن التركيب الأول من حيث أنماط التحويل التي دخلت عليه، إلا في إحلال الضمير المتصل (تاء الفاعل للمخاطبة) محل الفاعل. وفي إحلال الجملة الفعلية المكونة من (الفعل الماضي وفاعله) محل جواب الشرط.

وعليه فالتركيب الشرطي في العبارتين السابقتين استشهد به الإسنوي ليبيّن أن جواب الشرط حلَّ فيهما مرة مضارعًا ومرة ماضيًا، والحكم الفقهي فيهما: هو وقوع الطلاق، وبهذا لا أثر هنا لاختلاف جواب الشرط بين المُضارَعة والمُضِيّ.

---

(١) سورة الشورى، من الآية: ٢٠.

(٢) ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٨٦/٤.

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالقٌ)** [١]

في قول الرجل لزوجته: **(أنت مطلَّقةٌ)** [٢]

في قول الرجل: **(أنا مطلّقٌ للمرأة)** [٣]

في هذه التراكيب تحويل بالإحلال حيث حلَّت صيغ اسم الفاعل والمفعول محل الفعل، ففي التركيب الأول حلّ اسم الفاعل (طالق) محل الفعل (طَلَقتِ)، وفي التركيب الثاني حلّ اسم المفعول (مطلَّقة) محل الفعل المبني للمجهول (طُلِّقتِ)، وفي التركيب الثالث حلّ اسم الفاعل (مطلِّق) محل الفعل (طلَّقتُ)، ذلك أن الفعل (طَلَقَ) يكون لازمًا فيقال: (طلَقَتْ المرأةُ) تَطلُق فهي طالِق وطالقة، ويكون متعديًا فيقال: (طلَّق الرجل امرأته) يطلِّقها، فهي مطلَّقة، أو مطلِّقة نفسها بالتفويض - كما سيأتي تفصيله- ، وهي من أنواع الإحلال بالتقليص حيث حل اسم الفاعل (طالق) المفرد محل المركب (طلقتِ) المكون من الفعل الماضي وفاعله، واسم المفعول (مطلَّقة) المفرد محل المركب (طُلِّقتِ) المكون من الفعل الماضي و نائب فاعله.

والإحلال هنا لم يغير المعنى الفقهي، وإن كانت هذه المشتقات تدل على الحال أو الاستقبال أو المضي.

إذا نادى الرجل زوجته، فقال: **(يا طالق)** [٤]

يقول الإسنوي: "اسم الفاعل يطلق على الحال والاستقبال وعلى المضي، وكذلك اسم المفعول، وإطلاق النحاة يقتضي أنه إطلاق حقيقي. إذا علمت ذلك فيتفرع على المسألة .... إذا نادى زوجته، فقال: يا طالق، فإنه صريح. نعم لو ادّعى أنه أراد الماضي فيقبل إذا ثبت وقوع ذلك كله منه، لأنها قرينة دالَّة على ما ادّعاه من التجوُّز "[٥].

---

(١) تركيب رقم: ١٧، ص:٢١٣.

(٢) تركيب رقم: ١٨، ص:٢١٣.

(٣) تركيب رقم: ١٩، ص:٢١٣.

(٤) تركيب رقم: ٢١، ص:٢١٥.

(٥) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢١٣، ٢١٥.

قبل الحديث عن هذا التركيب، تنبغي الإشارة إلى أن القاعدة النحوية في أسلوب النداء تنازعتْها عدةُ آراءٍ عند النحاة، ففي قولك: (يا زيد) و (يا عبدالله):

نظر إليها سيبويه على أنها جملة فعلية، حُذف منها الفعل والفاعل، تقديرها: (أدعو أو أنادي)، وجعل (يا) النداء عوضًا عن الفعل في اللفظ فقط لا في العمل، فالذي نصب المنادى، هو الفعل المحذوف؛ وبذلك استعمل قانون الحذف[١]، يقول: "اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه، فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[٢] فالأصل عنده: (يا، أريدُ عبدالله) فحذف الفعل (أريدُ)؛ لكثرة الاستعمال، وصارت (يا) بدلًا من اللفظ بالفعل؛ لأنك إذا قلت: (يا فلان)، علم أنك تريده [٣].

أما المبرد فنصب المنادى بحرف النداء الذي سدّ مسد الفعل، أي جعل (يا) النداء عوض عن الفعل في اللفظ والمعنى، فهي عاملة عمل الفعل، فنصبت المنادى؛ وبذلك استعمل قانون الإحلال[٤].

أما ابن مالك فجعل نصب المنادى بالفعل المحذوف، ووصف حرف النداء بأنه كالعوض، فهي ليست عوضًا عن الفعل المحذوف (أنادي)، بل هي شبيهة بالعوض؛ وذلك لجواز حذف أحرف النداء هذه، وهناك قاعدة نحوية: أن المعوض به لا يجوز حذفه، وهي جاز حذفها؛ فبذلك لا يمكن اعتبارها عوضًا عن الفعل، بل هي كالعوض، كما بيّن أن إظهار (أنادي) يوهم بأن الجملة خبرية تفيد (بأنه سيقع منه نداء)، ولكن الغرض هو الإنشاء؛ لذا وجب إضمار الفعل، هذا مع كون الحرف كالعوض عنه، فلم يجمع بينهما كما لم يجمع بين العوض والمعوض عنه، ومن زعم أن حرف النداء عوض محض، رُدّ عليه بجواز حذفه، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوّض منه[٥].

وأنكر ابن مضاء هذا التخريج؛ لأنه يرى أن تقدير الفعل بـ (أنادي) يحوّل الأسلوب من الإنشاء الى الإخبار[٦]، ووافقه بعض المحدثين في هذا، بل ورفضوا القول بأن يكون تركيب النداء جملة

---

(١) ينظر: عبداللطيف، محمد حماسة، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، مرجع سابق، ص: ٣٤.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ١٨٢/٢

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٢٩١/١.

(٤) ينظر: عبداللطيف، محمد حماسة، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، مرجع سابق، ص: ٣٤.

(٥) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل** ، مرجع سابق، ٣٨٥/٣.

(٦) ينظر: ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ط١، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٧م)، ص:٨٩- ٩٠.

فعلية فعلها مقدّر، ورأَوْا أن تركيب النداء أسلوب خاص فهو مركب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدر، وليس فيه إسناد، ولا يصح عدَّه من الجمل الفعلية، إنما هو نداء للتنبيه ولفت نظر المنادى، مثلُ: (ألا) و (ها) اللتان للتنبيه، واستشهدوا على ذلك بدخول (يا) على الفعل، وعلى (ليت)، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا ﴿٤٠﴾﴾[1]، فهنا لا يريد نداءَ شخصٍ معين، ولا تقديرَ منادى، إنما أراد تنبيه السامعين إلى ما يتردد في نفسه من أماني[2].

وبعد عرض هذه الآراء يمكن القول اعتمادًا على النظرية التحويلية التي تقبل تقدير الفعل على اعتبار أنّ لكل بنية سطحية بنية عميقة توضحها[3]- بأن في هذا التركيب نداءً، وهو محوَّلٌ عن تركيب آخر، ناب فيه حرف النداء (يا) مناب الفعل (أنادي)، فالمنادى مفعول به في المعنى، وناصبه فعل مضمر نابت (يا) منابه[4]، فالمعنى العميق لـ (يا طالق) هو (أنادي طالقًا) حيث أدت (يا) وظيفة الفعل في الدلالة والإعمال، وهذا ما يُعرف بالإحلال أو التعويض، ولا يمكن إظهار الفعل بعد الأداة؛ لأن حرف النداء عوضٌ من الفعل ونائب عنه [5].

ومن ناحية أخرى جاء في هذا التركيب المنادى (اسم فاعل)، فحل اسم الفاعل محل الفعل لكنه غير عامل؛ فقد يدل على المضي؛ ولذلك يقول الإسنوي: لو ادّعى أنه أراد الماضي فيقبل إذا ثبت وقوع ذلك كله منه.

في قول الرجل لزوجته: (أنتِ طلاقٌ) [6] أو (أنت الطلاق) [7] أو (أنت طلقة) [8]

يقول الإسنوي: "من أنواع المجاز: ... إطلاق المصدر على الذات، كقولك: رجلٌ عدْلٌ وصوْمٌ، ومنه قول الشاعر:

---

(١) سورة النبأ، من الآية: ٤٠ .

(٢) ينظر: المخزومي، مهدي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، مرجع سابق، ص:٥٢- ٥٤، وكذلك: ص: ٣٠٣ – ٣٠٦.

(٣) ينظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص: ٨٣.

(٤) ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ٣/ ٢١٣

(٥) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ٤ /٢١٧٩.

(٦) تركيب رقم: ١٩٠، ص:٣٧٩.

(٧) تركيب رقم: ١٩١، ص:٣٧٩.

(٨) تركيب رقم: ١٩٢، ص:٣٧٩.

فأنت طلاق والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ ومن يبدأ أعقُّ وأظلمُ

فإن قصدت بِإِطْلَاق المصدر المُبَالغَة لدوامه عَلَيْهِ لم تؤوّله، وَإِن لم تُرِد المُبَالغَة، فَقَالَ البصريون: إنه على حذف مُضَاف تَقْدِيره: (ذُو صوم وعدل)، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: أَنه وَاقع موقع اسْم الْفَاعِل ، تقديره: (صائم وعادل)، وهذا كله إذا لم يكن في أوله ميم، فإن كان فلا يجوز به الوصف كلية ... إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال لزوجته: أنت طلاق، أو الطلاق، أو طلقة، فإنه يكون كناية على الصحيح بأحد التقديرات المتقدمة، وقيل: إنه صريح؛ لأن طالقًا فرع عنه، وهو صريح فالأصل أولى" [1].

المعنى العميق لتركيب (أنت طلاق، أو أنت الطلاق، أو أنت طلقة) عند البصريين هو: (أنت ذاتُ طلاقٍ، أو أنت ذاتُ طلقةٍ)، حيث حُذِف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، أما الكوفيون فلا يروْن في التركيب حذفًا، إنما وقع المصدرُ(طلاق) أو اسم المرة (طَلقة) موقعَ اسم الفاعل، والتقدير: (أنت طالق).

وبناء على المعنى العميق في تأويل البصريين فتجد البنية السطحية قد دخلها عنصرٌ من عناصر التحويل، وهو الحذف، فحذف المضاف (ذات)، ثم عُوِّض عنه بالمضاف إليه الذي قام مقامه وأُعرب بإعرابه، وهذا نمط آخر من أنماط التحويل، وهو (الإحلال) حلَّ فيه المضاف إليه محل المضاف، ثم أضاف عنصرًا ثالثًا من عناصر التحويل وهو (**الحركة الإعرابية**)، فأعطى المضافَ إليه حركةَ المضاف وهي: (الرفع)، وأدّت هذه الحركة الإعرابية معنى الخبرية، (أنت طلاقٌ).

وأما على المعنى العميق في تأويل الكوفيين فتجد البنية السطحية قد دخلها عنصرٌ من عناصر التحويل وهو (الإحلال)، حيث وقع المصدر(طلاق) أو اسم المرة (طلقة) موقع اسم الفاعل، والتقدير: (أنت طالق).

فبتقدير البصريين دخله ثلاثة أنماطٍ للتحويل، وهي: الحذف والإحلال وتغيير الحركة الإعرابية. وبتقدير الكوفيين دخله نمط واحد وهو الإحلال؛ ولأجل ذلك أوردتُ هذا التركيب في تراكيب الإحلال لا الحذف.

---

(١) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٧٨، ٣٧٩.

وعليه فالحكم الفقهي في كلا التقديرين هو وقوع الطلاق، ولم يتغيّر الحكم الفقهي هنا بالرغم من تغيّر التقديرين، ولكن بعض الفقهاء عدُّوا التعبير بهذه العبارات: (أنت الطلاق، أو أنت طلاق، أو أنت طلقة) من باب الكناية، واشترطوا لوقوع الطلاق النية، يقول النووي: "الكناية لا تعمل بنفسها، بل لابد فيها من نية الطلاق"[(١)].

يقول الشيرازي: "واختلف أصحابنا في قوله: (أنت الطلاق) فمنهم: من قال هو كناية، فإن نوى به الطلاق فهو طلاق؛ لأنه يحتمل أن يكون معناه: (أنت طالق) وأقام المصدر مقام الفاعل، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا ﴾[(٢)]، أراد: غائرًا، وإن لم ينوِ لم يقع؛ لأن قوله: (أنت الطلاق) لا يقتضي وقوع الطلاق.

ومنهم من قال: هو صريح، ويقع به الطلاق من غير نية؛ لأن لفظ الطلاق يستعمل في معنى طالق، والدليل عليه قول الشاعر:

أنوهتِ باسمي في العـــالمين وأفنيتِ عمري عامًـــا فعاما
فأنت الطلاق، وأنت الطلاق وأنت الطـــلاق، ثلاثًـا تمـاما

وقال آخر:

فإن ترفقي يا هند، فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند، فالخرق آلمُ
فأنت طلاق والطـــلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ ومن يبدأ أعـــقُّ وأظلـــمُ
فبِيني بها، إن كنتِ غير رفيقـــة فما لامرئ بعد الثلاثة مقدمُ"[(٣)]

إذن هناك من عدَّ هذه الألفاظ كناية عن الطلاق واشترط بعضهم فيها النية بإيقاعه، وعلى هذا تحل هذه الألفاظ محل اسم الفاعل (طالق)، وهناك من عدّه صريحًا أي إن التعبير بالمصدر مرادٌ، بل هو الأصل؛ لأن اسم الفاعل فرعٌ من المصدر، ودليلهم على ذلك الأبيات التي ذكروها، والذي اتضح فيها وقوع الطلاق.

---

(١) النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٣٢/٨.
(٢) سورة الملك، من الآية: ٣٠.
(٣) الشيرازي، **المهذّب في فقه الإمام الشافعي**، ٢٩٦/٤، ٢٩٧.

هذا وسيأتي الحديث بالتفصيل عن الشاهد الثاني والذي استشهد به الإسنوي، إذ إنه يحتوي على عبارتين للطلاق، تم تفسير الأولى منهما (أنت طلاق) تحت نمط الإحلال، وسيأتي تفسير الثانية (والطلاق عزيمة ثلاث) تحت نمط تغيير الحركة الإعرابية.

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق نصف طلقة)**[١] **أو (أنت نصف طلقة)**[٢] **أو (أنت كل طلقة)**[٣]

يقول الإسنوي: " لو قال: (أنت نصف طلقة) فهل هو صريح أو كناية؟ وجهان، قال البغوي: ولو قال: (أنت كل طلقة)، أو (نصف طالق)، فصريح، كقولك: نصفك طالق. كذا نقل الرافعي هذه المسائل، ثم قال: ويجوز أن يجيء في المسألة الثانية - أي نصف طالق- الخلاف المتقدم في نصف طلقة. قلت: ويجيء قوله: (كل طلقة) ما تقدم أيضًا في قوله: (أنت طلقة)؛ لأنه وصفها بالمصدر في الموضعين"[٤].

بعدما تحدث الإسنوي عن قول الرجل: (أنتِ طلاقٌ) أو (أنت الطلاق) أو (أنت طلقة)، وبين آراء العلماء فيها من حيث إنه طلاق صريح أو كناية، وقد سبق الحديث عنها من حيث أنماط التحويل التي دخلتها[٥]، - يردف الحديث عن تراكيب شبيهة خاصةً بتركيب (أنت طلقة) فيقول: (أنت نصف طلقة) أو (أنت كل طلقة).

يقول النووي إن قال: أنت طالق نصف طلقة ، أو قال: ثلث طلقة، أو سدس طلقة، طَلَقت واحدة لأنها أجزاء الطلقة[٦]، ففي قوله: (أنت طالق نصف طلقة) وقع النصف ثم سرى إلى الباقي،

ويبين الشيرازي أن في قول الرجل: (أنت نصف طلقة) وجهان:

- أن يكون هذا التركيب من صيغ الكناية، فلا يقع به طلاقٌ من غير نية.

---

(١) تركيب رقم: ١٩٦، ص:٣٨٠.

(٢) تركيب رقم: ١٩٣، ص:٣٧٩.

(٣) تركيب رقم: ١٩٤، ص:٣٧٩.

(٤) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٧٩.

(٥) ينظر ص: ٢٣٤ من هذه الدراسة.

(٦) ينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٧٨/٨.

- أو يكون طلاقًا صريحًا، فتقع به طلقة، بناء على الوجهين فيمن قال لامرأته: أنت الطلاق وهذا الوجه الثاني هو الراجح [١].

وعلى هذا فأنماط التحويل التي دخلت هذا التركيب هي نفس الداخلة على (أنت طلقة)، وهي الحذف والإحلال غير أنه يتميز بنمط آخر من أنماط التحويل وهو التحويل بزيادة (نصف) و (كل).

وأما في قول الرجل لزوجته: **(أنت نصف طالق)** [٢]

فذكر الرافعي أنه يُحمل على قوله : (أنت نصف طلقة)، فيجيء فيه الخلاف المتقدم فيها، وقال الشيخ البلقيني: هذا ليس بمسلّم؛ فإن قوله: (أنت نصف طالق) كقوله: (أنت طالق)، وهو صريح قطعًا، وقوله: (أنت نصف طلقة) كقوله: (أنت طلقة) وفيه نفس الخلاف الموجود في (أنت الطلاق)؛ لأنه إخبار بالمصادر عن الحدث، فجرى فيه الخلاف، بخلاف (أنت طالق)[٣]، وكذلك البغوي اعتبره من ألفاظ الطلاق الصريحة، وليس كناية، فهو كقوله: (نصفك طالق) [٤].

ومن هنا يمكن القول إن هذا التركيب (أنت نصف طالق) ليس كتركيب (أنت نصف طلقة) للأسباب التي ذكرها البلقيني، إضافة على ذلك: أنه يمكننا قول: (أنت ذات نصف طلقة) ولا يمكننا قول: (أنت ذات نصف طالق)؛ مما يوحي بأن الراجح في هذا التركيب أن يكون طلاقًا صريحًا.

ثُمّ إنه ليس فيه تحويل بالإحلال -كما قيل في تركيب (أنت نصف طلقة)- بل فيه تحويل بزيادة كلمة (نصف) التي لم تؤثر في المعنى؛ لكونه لا يتجزأ، فقوله: (نصف طالق) مثل قوله: (نصفك طالق) أي: وقع النصف ثم سرى إلى الباقي، فيقع عليها طلقة واحدة، ويكون طلاقًا صريحًا.

---

(١) ينظر: الشيرازي، **المهذّب في فقه الإمام الشافعي**، مرجع سابق، ٣٠٨/٤، ٣٠٩.

(٢) تركيب رقم: ١٩٥، ص:٣٧٩.

(٣) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٥٠٩/٨، وانظر تعليق الشيخ البلقيني في الهامش من الصفحة ذاتها.

(٤) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٧٩.

في قول الرجل لزوجته: **(طلقي نفسك)**[1]

في هذا التركيب إحلال حيث حلت صيغة الأمر من المركب الفعلي (طلِّقي) محل صيغة الماضي (طلَّقتُك) لإفادة دلالة التفويض، **والتفويض** هو: جعل أمر امرأته بيدها، فيفوضها في تطليق نفسها، فلو قال: (طلقتك) أو (أنت طالق) لكانت الجملة خبرية، لكنه أراد أن يفوضها بطلاق نفسها فحوَّل الجملة من خبرية إلى طلبية باستخدام فعل الأمر.

كما حلّ الضمير (ياء المخاطبة) محل الاسم الظاهر بعد فعل الأمر، وتلاه المفعول به، فكأن المعنى العميق: (طلَّقَتِ الزوجةُ نفسَها).

كما حل في قوله (طلقي نفسِك) إضمار انعكاسي، حيث حل العنصر (نفس) محل الاسم الظاهر (المفعول به)، وبنيته العميقة: (طلقت الزوجةُ الزوجةَ) ثم حصل إحلال، وحل العنصر الانعكاسي (نفس) محل المفعول به ؛ منعًا للتكرار، فصار: (طلقت الزوجةُ نفسَها)، ولما حلت صيغة الأمر محل الماضي صار التركيب (طلقي نفسك)، وهو من الضمائر التي تسمى في النظرية التحويلية بالضمائر الانعكاسية أو (الإضمار الانعكاسي)، حيث يتميز بتعادل الفاعل والمفعول به، وذلك بإحالتهما إلى نفس الذات، وتعادلهما يعني تعادل منفذ الواقعة ومتقبلها[2]، والعنصر الانعكاسي في اللغة الإنجليزية: (self).

والحكم الفقهي فيمن قال لامرأته (طلقي نفسك)، وكان له نية في طلاقها، فقالت: (طلقت نفسي)، وقعت عليها واحدة في الحال[3].

---

(١) تركيب رقم: ٦٤، ص: ٢٦٩.

(٢) للاستزادة فيما يخص الإضمار الانعكاسي ينظر: الغريسي، محمد، **اللسانيات العربية والإضمار، دراسة تركيبية دلالية**، مرجع سابق، ص: ٩٦ وما بعدها.

(٣) ينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٣٦/٨.

فإذا قال لزوجته: **(طلقي نفسك من ثلاث ما شئتِ)**[١]

أو: **(اختاري من ثلاث طلقات ما شئتِ)** [٢]

يقول الإسنوي: "(مِن) تُستعمل لمعانٍ، منها: التبعيض، كقولك: (أخذت من الدراهم)، وتُعرف بصلاحية إقامة صيغة (بعض) مقامها، فنقول في مثالنا: (أخذت بعض الدراهم).

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما ذكره الرافعي في الطلاق، أنه إذا قال لزوجته: (اختاري من ثلاث طلقات ما شئتِ) أو: (طلقي نفسك من ثلاث ما شئتِ)، فلها أن تطلِّق نفسها واحدة أو اثنتين، ولا تملك الثلاث"[٣].

الملاحظ في تركيب: (طلقي نفسك من ثلاث ما شئتِ) أنه مثل التركيب السابق، فيه إحلال حيث حلت صيغة الأمر من المركب الفعلي (طلِّقي) محلَّ صيغة الماضي؛ لإفادة دلالة التفويض، كما حلّ الضمير (ياء المخاطبة) محل الاسم الظاهر بعد فعل الأمر، وحل العنصر (نفس) محل الاسم الظاهر (المفعول به) به ؛ منعا للتكرار، فصار: (طلقت الزوجةُ نفسَها)، ولما حلت صيغة الأمر محل الماضي صار التركيب (طلقي نفسك)، وهذا يسمى بالإضمار الانعكاسي.

لكن في هذا التركيب زيادة عن التركيب السابق، فجاء محولًا بزيادة الجار والمجرور: (مِن ثلاث)، فـ(مِن) تفيد التبعيض، وفيه إحلال حيث حلت (مِن) محل (بعض) في إفادة معنى التبعيض، وعليه فالحكم الفقهي أن تُطلِّق نفسها طلقة واحدة أو طلقتين، ولا تملك إيقاع الطلقة الثالثة؛ لأن (مِن) للتبعيض، فوجب أن تختار من ثلاثة.

وكذلك جاء التركيب محولًا بزيادة الموصول وصلته: (ما شئتِ)، "فيكون (ما شئت) معرفة، كأنك قلت: (الذي شئتِه) فيكون معرفة"[٤].

وكل هذه الأنماط جاءت أيضا في تركيب (اختاري من ثلاث طلقات ما شئتِ).

---

(١) تركيب رقم: ٧٣، ص:٢٨٤.

(٢) تركيب رقم: ٧٢، ص: ٢٨٤.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٨٤.

(٤) البغدادي، عبدالقادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٤، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م)، ٤٧٠/٣.

وأما في قول الرجل لوكيله: **(طلّق من نسائي مَنْ شاءَتْ)** [١]

أو قوله لوكيله: **(طلّق من نسائي مَنْ شئتَ)** [٢]

يقول الإسنوي: "إذا قال: (طلِّق مِن نسائي مَنْ شئتَ)، لا يطلق الكل في أصح الوجهين. وإذا قال: (طلِّق مِن نسائي مَنْ شاءَتْ)، فله أن يطلِّق كل من اختارت الطلاق، والفرق أن التخصيص والمشيئة مضافة إلى واحد، فإذا اختار واحدة سقط اختياره، وفي المسألة الثانية: الاختيار مضاف إلى جماعة، فكل من اختارت طلقت"[٣].

قبل تحليل هذين التركيبين، والحديث عن التحويل فيهما، تجب الإشارة إلى جهد النحاة والفقهاء في فيما يتعلق بأمثال هذين التركيبين، فقد أورد ابنُ يعيش مسألةً جاء بها محمد بن الحسن الشيباني في كتابه المعروف بـ: (الجامع الكبير) في كتاب (الأيمان) يربط فيها مسائل الفقه بمسائل النحو، فقال: "إذا قال: (أي عبيدي ضربَكَ فهو حر) فضربه الجميعُ، عُتقوا، وإذا قال: (أي عبيدي ضربتَه فهو حر) فضرب الجميعَ، لم يعتَق إلا الأول منهم .... ؛ وذلك من قِبَلِ أن الفعل في المسألة الأولى مُسندٌ إلى عام، وهو ضمير (أي)، و(أي) كلمة عموم، وفي المسألة الثانية خاص؛ لأن الفعل فيه مسند إلى ضمير المخاطب، وهو خاص .... ، فالفعل والفاعل عندهم شيء واحد؛ فلذلك لما كان الفاعل في (أي عبيدي ضربك) عامًّا، صار الفعل عامًّا، ولما كان الفاعل في (أي عبيدي ضربته) خاصًّا؛ لأنه كناية عن المخاطب، صار الفعل خاصًّا"[٤].

وتفسير هذا في قولهم: (أي عبيدي ضربَكَ فهو حر)، الفاعل في الفعل (ضرب) هو ضمير مستتر، وهو عام؛ لأنه يعود على (أي)، و(أي) كلمة عموم، وحينئذٍ يكون الفعل الصادر عنه عامًا؛ لأنه يستحيل تعدد الفاعل، وانفراد الفعل.

ومثل هذا في تركيب: (طلِّق مِن نسائي مَنْ شاءَتْ)، فالفاعل في الفعل (شاءت) هو ضمير مستتر، وهو عام؛ لأنه يعود على جماعة، وحينئذٍ يكون الفعل الصادر عنه عامًا؛ لأنه يستحيل تعدد الفاعل، وانفراد الفعل، فالمعنى العميق: (طلِّق مِن نسائي مَنْ شاءَتْ هي الطلاقَ)، فقد تشاء

---

(١) تركيب رقم: ١٦٩، ص: ٣٦٧.

(٢) تركيب رقم: ١٦٨، ص: ٣٦٧.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٦٧.

(٤) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، مرجع سابق، ٦٠/١، ٦١.

الطلاق أكثر من واحدة، ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي هو وقوع الطلاق على كل من اختارت الطلاق، (ففعل المشيئة مضاف إلى جماعة، فكل من شاءت الطلاق طلَقَتْ)، وفي هذا التركيب عدة أنماط للتحويل:

- الإحلال:

حيث حلت صيغة الأمر من المركب الفعلي (طلِّق) محلَّ صيغة الماضي؛ لإفادة دلالة التوكيل، و**التوكيل**: هو جعل أمر امرأته بيد غيره، وحكمه حكم ما لو جعله بيدها كالتفويض.

كما حلّ الضمير المستتر وجوبًا تقديره (أنتَ) محلَّ الاسم الظاهر بعد فعل الأمر(طلِّق).

كما حل الضمير المستتر جوازًا تقديره (هي) محل الاسم الظاهر بعد الفعل الماضي (شاءَتْ)، وعاد على جماعة، فقد تشاء الطلاق أكثر من واحدة.

كما أضاف الاسم الموصول (مَن) وصلته ، اللذين حلَّا محل المفعول به، فالاسم الموصول وصلته بمنزلة اسم واحد كما يقول سيبويه[1]، وهما معًا يحلَّان محل المفعول به، فحل أكثر من عنصر محل عنصر واحد، وهذا تمدد، والمعنى العميق: (طلِّق أنتَ من نسائي المرأةَ المختارة لطلاقها).

- الزيادة:

حيث أضاف الجار والجرور (من نسائي) المتعلقان بالفعل (طلِّق) ليبين توكيله بطلاق نسائه لا نساء غيره.

وأضاف الاسم الموصول وصلته اللذين حلَّا محل المفعول به - كما تقدّم-.

وأما في تركيب: (طلِّق مِن نسائي مَنْ شئتَ)، فالفاعل في الفعل (شئتَ) هو (تاء المخاطب)، وهو خاص؛ لأن الفعل فيه مسند إلى ضمير المخاطَب، وضمير المخاطب خاص؛ لأنه يعود على واحد، وحينئذٍ يكون الفعل واحدًا، أي أن فعل المشيئة وقع من واحد وهو المخاطب (الموكَّل)، فالمعنى العميق: (طلِّق مِن نسائي مَنْ شئت أنتَ طلاقَها)، ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي هو ألا تُطلَّق جميع نسائه - على أصح الوجهين- .

---

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ١٨٦/١.

وفي هذا التركيب نفس أنماط التحويل التي دخلت في التركيب السابق، غير أن الإحلال في هذا التركيب بالضمير المتصل (تاء الخطاب) الذي حل محل الاسم الظاهر بعد الفعل الماضي (شئتَ)، وعاد على مفرد، وهو الموكَّل بالطلاق.

كما أضاف الاسم الموصول (مَن) وصلته، اللذين حلَّا محل المفعول به فحل أكثر من عنصر محل عنصر واحد، وهذا تمدد، والمعنى العميق: (طلِّق أنت من نسائي المرأةَ التي تشاءُ أنتَ طلاقها).

في قول الرجل لامرأته: **(أنت كذا)**[١]

أو علَّق فقال: **(إن دخلتِ الدار فأنت كذا)** [٢]

يقول الإسنوي: " إذا قال لامرأته: (أنت كذا)، أو علَّق فقال: (إن دخلتِ الدار فأنت كذا)، ونوى الطلاق بلفظ (كذا)، فإنها لا تطلَّق لأنه لا إشعار لكذا بلفظ الفرقة"[٣].

في هذين التركيبين إحلال حيث حلَّ لفظ (كذا) محل لفظ (طالق)، لكن هذا الإحلال لم يؤثِّر في المعنى الفقهي، ولا يقع الطلاق - حتى وإن نوى - ؛ لأن لفظ (كذا) لا إشعار فيه بالتطليق، وحتى إن أضاف عنصر الزيادة بإضافة الشرط، لا يقع الطلاق وإن دخلت الدار؛ للسبب ذاته، فكلمة (كذا) لا إشعار فيها بالطلاق صراحة ولا كناية.

إذا قال لزوجته مكرهًا على الطلاق: **(أنت طارق)** [٤]

يقول الإسنوي: "إن المكره على الطلاق لو قدر على التورية، كقوله: (طارق) -بالراء- ونحوه، فهل يلزمه ذلك؟ على وجهين، أصحهما: لا"[٥].

في هذا التركيب إحلال حيث حلَّ لفظ (طارق) محل لفظ (طالق)؛ لأن الزوج مكره على الطلاق، فاختار لفظًا فيه تورية، ومن ناحية الحكم الفقهي يجوز فيه وجهان، أصحهما: عدم وقوع الطلاق.

---

(١) تركيب رقم: ٦٢، ص: ٢٦٤.

(٢) تركيب رقم: ٦٣، ص: ٢٦٤.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٦٤.

(٤) تركيب رقم: ١٨٨، ص: ٣٧٦.

(٥) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٧٦.

في قول الرجل لزوجته: **(إن أكرمتِ الذي أهنته فأنت طالق)** [١]

وفي قوله: **(إن أكرمتِ رجلًا أهنته فأنت طالق)** [٢]

يقول الإسنوي: "إذا وقع الفعل المذكور صلة أو صفة لنكرة عامة احتمل المضي والاستقبال، كما قاله في التسهيل، أما الأول فقد اجتمع فيه الأمران في قول الشاعر:

وإني لآتيكم تشَكُّــر ما مضـى من الأمر واستجلاب ما كان في غدِ

وأما الثاني، وهو الصفة، فمثال المضي فيه واضح، وأما الاستقبال فقوله - عليه الصلاة والسلام- (نضَّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، فأدّاها كما سمعها)، ونازع أبو حيان فيما ذكره ابن مالك، وقال: الذي نراه حمله على الحقيقة، إلا أن يقوم دليل من خارج كما في كلام هذا الاستشهاد.

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال : (إن أكرمتِ الذي أهنته، أو رجلًا أهنتُه فأنت طالق) فإن أكرمَت الذي أهانه قبل التعليق وبعده وقع الحنث، وإن أهانه في أحدهما رُوجع، فإن تعذرت مراجعته لم يقع شيء، هذا قياس ما قاله ابن مالك، وقياس ما قاله أبو حيان تعلُّقه بالماضي فقط، وهو موافق لما ذكره الرافعي، فإنه قال في كتاب الأيمان: إذا حلف لا يلبس ما غزلته فلانة، فإنه لا يحنث إلا بما غزلته قبل اليمين، ولو قال: ما تغزله ، فلا يحنث إلا بالذي تعزله بعدها"[٣].

احتوى هذان التركيبان على عدة أنماط من أنماط التحويل منها: التحويل بزيادة أسلوب الشرط - والتي تمَّ توضيحها في تراكيب شرطية سابقة -.

ومن أهم أنماط التحويل فيهما هو الإحلال، حيث حل - في التركيب الأول- الاسمُ الموصول وصلته (الذي أهنته) محل المفعول به، فالاسم الموصول وصلته بمنزلة اسم واحد كما يقول سيبويه[٤]، وهما معًا يحلَّان محل المفعول به، وهذا تمدد لأنه حل أكثر من عنصر محل عنصر، وبنيته العميقة: (إن أكرمت المُهان).

---

(١) تركيب رقم: ٦٨، ص: ٢٧٤.

(٢) تركيب رقم: ٦٩، ص: ٢٧٤.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٧٣، ٢٧٤.

(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ١٨٦/١.

وفي التركيب الثاني حلت الجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل والمفعول به (أهنته) محلَّ النعتِ لكلمة (رجل) الواردة نكرة مفعولا به، وهذا تمدد لأنه حل أكثر من عنصر محل عنصر واحد، وبنيته العميقة: (إن أكرمتِ رجلًا مهانًا)، والنعت والمنعوت بمنزلة الاسم الواحد[١].

بعدما تبين ما في التركيبين من إحلال، حيث حل الاسم الموصول وصلته محل المفعول، وحلت الجملة الفعلية محل الصفة، يشير الإسنوي إلى قاعدة نحوية في هذا، فإذا وقع الفعل الماضي (صلةً بعد الذي وأخواتها) أو (صفةً لنكرة عامة) احتمل المضي والاستقبال على رأي ابن مالك[٢] ففي الشاهد الشعري الذي استشهدوا به، وقع الفعل (مضى) صلةً لـ (ما) دالًّا على المضي لفظًا ومعنى، ووقع الفعل (كان) في قوله (ما كان في غدٍ) صلةً لـ (ما) وهو ماضٍ لفظًا مستقبلٌ معنى.

أما أبو حيان فيرى أن الفعل الماضي يبقى على حقيقته ويدل على المضي؛ لإبقاء اللفظ على موضوعه، ولا يخرج إلى الاستقبال إلا بدليل[٣].

وعليه فالحكم الفقهي في هذين التركيبين بناء على رأي ابن مالك، أنه يعلِّق طلاقها إذا أكرمت الرجلَ الذي أهانه زوجُها قبل التعليق، وبعده.

وعلى رأي أبي حيان فيعلِّق طلاقها إذا أكرمت الرجلَ الذي أهانه زوجُها قَبل التعليق، ووافقه الرافعي في ذلك، واستدل بقول الرجل إذا حلف: (لا ألبس ما غزلتْه فلانةٌ) فإنه يحنث بما غزلته من قبل، ولا يحنث بما تغزله من بعد[٤].

ومن التراكيب التي جاء فيها نمط التحويل بالإحلال تلك التراكيب التي دخلها التعاقب بين أدواتها، فتنوب أداة عن أخرى وتحلّ محلها، وقد تخرج عن معناها إلى معنى أداة أخرى، أو أن تتعدد دلالات الأداة الواحدة، فتختص بمعنى تجري عليه في القليل أو النادر[٥]، وهذا من الإحلال كما سيأتي تفصيله بما توفَّر في تراكيب الطلاق.

---

(١) ينظر: سيبويه، المرجع السابق، ٤٢١/١، ٤٢٢.

(٢) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، مرجع سابق، ١/ ٣١، ٣٢.

(٣) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، مرجع سابق، ١١٣/١، ١١٤.

(٤) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ١٢/ ٣١٩، ذكرها في: (كتاب الأيمان).

(٥) الريس، سناء ناهض، **ظواهر الاتساع و أثرها في ضبط القاعدة النحوية**، مرجع سابق، ص: ٤٨٩.

فمن ذلك: قول الرجل لزوجته: **(إن تدخلين الدار فأنت طالق)** [١]

أو قال: **(إن تدخلُ هند فأنت طالق)** [٢]

يقول الإسنوي: "إذا دخلت إنْ الشرطية ونحوها من الجوازم على المضارع، فإنه يكون مجزومًا، إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا أتى به مرفوعًا، كقوله: (إن تدخلين الدار فأنت طالق) أي بإثبات النون، أو قال: (إن تدخلُ هند) أي برفع اللام، ونحو ذلك، فقياس ما قاله أصحابنا في فتح أنْ من التفصيل بين العارف بالعربية وبين غيره أن يأتي ذلك ههنا حتى يقع على العارف من الآن حملًا على أن النافية[٣]، فإن كان جاهلًا أو جهل حاله لم يقع شيء"[٤].

القاعدة النحوية أن (إنْ) الشرطية تجزم المضارع بعدها، لكن إن جاء بعدها مرفوعًا، فخرّجوه على أن تكون (إنْ) نافية؛ لأن من معانيها أنها تفيد النفي[٥]، وتدخل على الجمل الاسمية، كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ۝٢٠﴾[٦] وعلى الجمل الفعلية، كقوله تعالى: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبٗا ۝٥﴾[٧].

وعليه ففي التركيبين إحلال حيث حلَّت (إن) النافية محل (ما أو لا) النافيتين، وهذا التخريج لمن قالها وهو على علم بالعربية، أما إن كان جاهلا بالعربية، فلا يقع شيء.

---

(١) تركيب رقم: ١٦٦، ص: ٣٦٦.

(٢) تركيب رقم: ١٦٧، ص: ٣٦٦.

(٣) وردت في تحقيق السعدي: (حملًا لأنْ على إن النافية)، ط١، ص: ٤٦٢، ط٢، ص: ٥٨٧. وفي تحقيق إسماعيل: (حملًا لإنْ على إن النافية)، ص: ٢٠٢، وضبط إسماعيل هو الضبط الأدق؛ لأن (إن) النافية و(إن) الشرطية مكسورتا الهمز.

(٤) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٦٦.

(٥) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، مرجع سابق، ص: ٢٠٩، وأيضًا: ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ٣٠/١.

(٦) سورة الملك، من الآية: ٢٠.

(٧) سورة الكهف، من الآية: ٥.

وفي قول الرجل لزوجته: **(إن دخلتِ الدار و أنت طالق)** [1]

يقول الإسنوي: "ومنها: إذا قال: (إن دخلتِ الدار وأنت طالق) - بالواو- قال البغوي: إن قال أردت التعليق فيُقبَل، أو التنجيز فيقع، وإن قال أردت جعل الدخول وطلاقها شرطين لعتق أو طلاق قُبِل.

قال البوشنجي: فإن لم يقصد شيئًا طلقت في الحال، وألغيت الواو، كما لو قال ابتداءً: (وأنت طالق) .... واعترض في الروضة على ما قاله البوشنجي، فقال: إنه فاسد وإن المختار أنه عند الإطلاق تعليقٌ بدخول الدار إن كان قائله لا يعرف العربية، فإن عرفها فلا يكون تعليقًا ولا تنجيزًا إلا بالنية؛ لأنه غير مفيدٍ عنده، وأما العامي فيطْلِقُه للتعليق، ويفهم منه أيضا التعليق.

قلتُ: أما قولُ النووي أن مقالة البوشنجي فاسدة، فمسَلَّم، وأما قوله في عارف العربية أنه غير مفيد عنده فعجيب، بل هو صحيح على جعل (إن) نافية، وهو كثير في القرآن، وحينئذٍ فيحتمل أن تكون الواو بعدها واو الحال فلا يقع، أو واو العطف فيقع، فيُسأل فإن كان أراد الأول لم يقع، وإن أراد الثاني وقع، نوى الطلاق أم لا ، اكتفاءً بِنِيَّة العطف. فإن تعذّرت مراجعته بموت أو غيره، لم يقع شيء لجواز إرادة الحال"[2].

اختلف الفقهاء في هذا التركيب، فمنهم من اعتبره تعليقًا بالشرط، ومنهم من جعله تنجيزًا كما لو قال ابتداءً (أنت طالق) وعليه فإنها تطلَّق في الحال، وهذا الرأي للبوشنجي.

لكن النووي اعترض على رأي البوشنجي، وبيَّن أنه عند الإطلاق يكون تعليقًا بدخول الدار، إن كان قائله لا يعرف العربية، فكأنه يريد : (إن دخلت الدار فأنت طالق) لكنه جاء بالواو بدل الفاء الرابطة. وإن كان عالمًا بالعربية فلا يكون تعليقًا ولا تنجيزًا إلا بالنية؛ لأنه غير مفيد عنده[3].

لكن الإسنوي يعترض على عبارة النووي الأخيرة، التي قال فيها: (إن كان عالمًا بالعربية فالتركيب غير مفيد)، فيبين الإسنوي أن التركيب صحيحٌ على اعتبار أنّ (إنْ) نافية وليست شرطية، فهي بمعنى (ما) ، والواو في (وأنت طالق) حاليَّة أو عاطفة:

---

(١) تركيب رقم: ١٧٧، ص: ٣٧٠.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٧٠.

(٣) النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ١١٦/٨.

وعليه فالمعنى العميق: (ما دخلتِ الدار وأنت طالق) أي: ما دخلتِ الدار في حال كونك طالقًا، وهنا الواو حالية، وعليه فلا يقع عليها طلاق.

أو يكون المعنى العميق: (ما دخلتِ الدار وأنت طالق) أي: ما دخلت الدار وكذلك أنت طالق، وهنا الواو عاطفة، وعليه وقع عليها الطلاق؛ ولذا تعيَّن سؤالُه إن أراد الحالية أو العاطفة.

وبناء على تخريج الإسنوي لهذا التركيب تجد أنه يحتوي على عدة أنماط من أنماط التحويل، من أهمها: الزيادة والإحلال، حيث حلت (إنْ) النافية محل (ما) النافية، وزاد واو الحال أو واو العطف حسب نية الزوج، وكان الحكم الفقهي راجع إلى مقصود الزوج بالواو، فإن أرادها حالية تبين نفي دخول زوجته للدار وهي طالق، ومن ثَمَّ لا يقع الطلاق، ولو أرادها عاطفة تبين وقوع الطلاق عليها.

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق ثلاثًا ما واحدة)** [١]

قال الإسنوي: "ذهب الفراء وعلي بن المبارك الأحمر، والسهيلي إلى أن (ما) النافية تقع للاستثناء، وخرَّجوا على ذلك قول العرب: (كلّ شيء مهةٌ ما النساءَ وذكرَهنّ) يعني: إلا النساء، والمهه .... هو اليسير، والمعنى: إلا النساء؛ فإن الكلام عن الحريم صعب. والجمهور منعوا ذلك، وخرّجوا ما ورد على أنه منصوب بإضمار (عَدا).

ويتفرَّع على المسألة ما إذا قال مثلًا: (أنت طالق ثلاثًا ما واحدة) وادّعى الاستثناء، فعلى الأول تُقبل، وعلى الثاني فيه نظر؛ لأن الإضمار على خلاف الأصل"[٢].

عند النظر للمعنى العميق في هذا التركيب تجد أن فيه استثناء، وخرّج الإسنوي هذا على وجهين:

- الوجه الأول: على أن (ما) في التركيب للاستثناء، بمعنى (إلا) حيث إن العرب تستثني بـ (ما) وهذا ما قال به الفراء وعلي بن المبارك الأحمر والسهيلي، اعتمادا على قول العرب: (كلّ

---

(١) تركيب رقم: ١٢٧، ص: ٣٢٦.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٢٥، ٣٢٦.

شيء مهةٌ ما النساءَ وذكرَهنّ)، أي كل شيء يسير إلا النساءَ وذكرهن، فتكون (ما) نافية، قد استثني بها[١].

- الوجه الثاني: على أن في التركيب إضمارًا لفعل محذوف تقديره (عدا)، و(ما) مصدرية، اعتمادًا على مذهب سيبويه أن الأكثر في (خلا وعدا) أنهما فعلان ضُمِّنا معنى الاستثناء، وفيهما إضمار لفاعل مستتر يعود على البعض المفهوم من المستثنى[٢]، وإذا سُبقا بـ (ما) وجب نصب ما بعدهما على المفعولية على رأي الجمهور[٣].

وعليه فالمعنى العميق بناء على الوجه الأول أن (ما) في التركيب بمعنى (إلا) فيكون المعنى العميق: (أنت طالق ثلاثًا إلا واحدةً) أي استثنى من الثلاث طلقة واحدة، فوقعت طلقتان، ودخلت في التركيب أنماط التحويل الآتية:

- الإحلال:

إحلال (ما) النافية محل أداة الاستثناء (إلا).

زيادة النائب عن المفعول المطلق، وهو العدد (ثلاثًا) الذي حلَّ محل المصدر.

- الزيادة:

زيادة أسلوب الاستثناء المكون من المستثنى منه، والمستثنى وأداة الاستثناء.

أما المعنى العميق بناء على الوجه الثاني، فهو: (أنت طالق ثلاثًا ما عدا واحدةً)، ولا يختلف عنه في الحكم الفقهي حيث استثنى من الثلاث طلقة واحدة، فوقعت طلقتان، وتشابهت أنماط التحويل على هذا التقدير مع الأنماط على التقدير السابق ما عدا في **نمط الحذف**، حيث أُضمِر الفعل (عدا) الذي يفيد معنى الاستثناء، وحُذف الفاعل وجوبًا، وهو (البعض أو بعضها) المفهوم من المستثنى (ثلاث) وحلَّ الضمير المستتر محله، ونصبت (واحدة) على المفعولية، والتقدير: (أنت طالق ثلاثًا ما عدا بعضُ الثلاث واحدةً)، وحلَّت (ما) مصدريةً، و(عدا) صلتها.

وملخص القول: أن في الوجه الأول تحويلًا بالإحلال حيث حلت (ما) النافية محل أداة الاستثناء (إلا)، وفي الثاني تحويلٌ بالحذف، حيث أُضمر الفعل (عدا) الذي أفاد معنى الاستثناء، وأُضمر

---

(١) أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ١٥٣٧/٤.

(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ٣٤٨/٢.

(٣) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ١٥٣٤/٤.

فاعله، وفي كلا الوجهين كان المعنى واحدًا، وهو الاستثناء، واستُثنيَ من الثلاث طلقة واحدة، فوقعت عليها طلقتان.

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق ما شئتِ)** [1]

يقول الإسنوي: "صيغة (ما) في قول القائل: (أعطيك ما شئت) ونحو ذلك، يجوز أن تكون موصولة، أي: الذي شئت، وأن تكون مصدرية ظرفية، أي: مدة مشيئتك.

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال لامرأته: (أنت طالق ما شئتِ)، فيحتمل أن يكون المرادُ (المقدارَ الذي شئتِ)، فيرجع فيه إلى العدد الذي تشاؤهُ المرأة من الطلاق، ويتجه اشتراط الفورية فيه كقوله: (إن شئت فأنت طالق). ويحتمل أن يريد (مدة مشيئتك للطلاق)، فتَطلُق عند مشيئتها له في أي وقت شاءت، ولكن طلقة واحدة ... وإنما حملنا المشيئة هنا على مشيئة الطلاق؛ لأنه المفهوم منه؛ ولهذا حملوها عليها في قوله: (إن شئت فأنت طالق)" [2].

عند النظر للمعنى العميق في هذا التركيب تجد أن (ما) تحتمل معنيين، وخرّج الإسنوي هذا على وجهين:

الوجه الأول: يكون المعنى العميق فيه: (أنتِ طالقٌ الذي شئتِ من طلقات)، فيرجع فيه إلى المقدار الذي تشاؤه الزوجة من الطلقات، وعليه تكون (ما) اسمًا موصولًا، وصلتها الفعل (شئت) والعائد محذوف.

وعلى هذا الوجه احتوى التركيب عدة أنماط من أنماط التحويل، من أهمها: إحلال (ما) محل الاسم الموصول، ثم إحلال الجملة الفعلية من الفعل والفاعل (شئت) صلة للموصول. والحكم الفقهي فيها يلزم بوقوع الطلاق فور اختيارها للمقدار الذي تشاؤه من الطلاق.

أما الوجه الثاني: وفيه يكون المعنى العميق: (أنتِ طالقٌ مدة مشيئتك للطلاق)، فتطلَّق في الوقت الذي تشاء فيه الطلاق، وتكون طلقة واحدة. وعليه تُقدَّر (ما) عند النحاة بناء على هذا

---

(١) تركيب رقم: ٨، ص: ١٩٦.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ١٩٦.

المعنى العميق "حرف مصدري نائب عن ظرف الزمان"[1] تقديره: مدة، أو وقت ، والفعل بعدها صلة لها.

وعلى هذا الوجه احتوى التركيب عدة أنماط من أنماط التحويل، من أهمها: إحلال (ما) محل المصدر النائب عن ظرف الزمان.

والحكم الفقهي فيها يلزم بوقوع الطلاق فور مشيئتها له في أي وقت تختاره أو فور اختيارها للوقت الذي ترغب فيه بالطلاق.

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالق ما شاء الله)** [2]

يقول الإسنوي: "إذا قال: (أنت طالق ما شاء الله) وقياس ما سبق أن لا يقع شيء على التقديرين؛ لأنا لا نعلم مشيئة الله تعالى لذلك، لكن نقَلَ الرافعي في آخر باب الاستثناء عن المتولي وغيره إطلاقَ القول بوقوع طلقة، وعلَّله أنه اليقين، وإطلاقه مشكل، وينبغي حمله على ما إذا أراد المقدارَ الذي شاءه الله تعالى"[3].

القول في معاني (ما) في هذا التركيب تشبه كثيرًا ما قيل في التركيب السابق، فعند النظر للمعنى العميق في هذا التركيب تجد أن (ما) تحتمل معنيين:

فالوجه الأول: يكون المعنى العميق فيه: (أنتِ طالقٌ عدد مشيئة الله).

والوجه الثاني: يكون المعنى العميق فيه : (أنتِ طالقٌ وقتَ مشيئة الله).

لكن الحكم الفقهي على كلا التقديرين بعدم وقوع الطلاق؛ لأن في هذا التركيب زيادة بتعليق الطلاق على مشيئة الله، وهو ما ذُكر في نمط التحويل بالزيادة، كنوعٍ ثانٍ من أنواع الاستثناء، وهو الاستثناء بالمشيئة.

---

(١) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، مرجع سابق، ص: ٣٣٠، وما المصدرية نوع من أنواع (ما) إذا كانت حرفا، والمصدرية قسمان: وقتية وغير وقتية، فالوقتية: هي التي تقدَّر بمصدر نائب عن ظرف الزمان، كما في هذا التركيب، وفي قوله تعالى: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ ﴾ سورة هود، من الآية: ١٠٨.

(٢) تركيب رقم: ٩، ص: ١٩٦.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ١٩٦.

ولأن مشيئة الله لا تُعلم، فعلى كلا التقديرين: (أنتِ طالقٌ عدد ما شاء الله)، و(أنتِ طالقٌ وقتَ مشيئة الله)، - لا يقع الطلاق على رأي جمهور الفقهاء[١]، الذين حملوا هذا التركيب على قوله: (أنت طالق **إن** شاء الله).

لكن نقل الرافعي عن المتولي "أنه يقع الطلاق، ولا يقع أكثر من واحدة؛ لأنا لا ندري هل شاء أكثر من ذلك"[٢]، ويرد على هذا الرأي الشيخ البلقيني بأنه ممنوع؛ لأننا لا نعلم المشيئة هل صدرت بواحدة، أم بأكثر، أم لم تصدر بطلاق، وكان الحق أنه لا يقع شيء[٣].

ولو قال الرجل: **(نسائي طوالق إلا عمرة)** [٤]

وقال: **(طلقت هؤلاء إلا هذه) وأشار إلى زوجته** [٥]

يأتي الإسنوي بهذين التركيبين بعد حديثه عن (إلا) في الاستثناء المستغرق، ففي قول الرجل لزوجته: (كل امرأة لي طالق إلا عمرة)، بطل الاستثناء؛ لأنه لما قال: (كل امرأة لي طالق)، وهو ليس له إلا هي، دخلت في الحكم، أي وقع عليها الطلاق، ثم لما قال: (إلا عمرة)، فوقع المستثنى مستغرقًا للمستثنى منه أي (مماثلًا له) فكأنه باستثنائه هذا أخرجها من الحكم بعد أن دخلت فيه؛ ولذا فقوله: (إلا) استثناء باطل، ومن ثمّ فالحكم الفقهي فيها هو وقوع الطلاق عليها.

أما في هذين التركيبين فإلا هنا لم تُفِد الاستثناء، إنما جاءت بمعنى غير؛ ولذا يقول الإسنوي: "ويحتمل إلحاق (إلا) بـ (غير)؛ لأنها قد تقع صفة، وضمير الرفع قد يستعار لضمير النصب والجر، كقولهم: ما أنا كاتبٌ، ولا أنت كاتبًا .... وذكر الرافعي أيضًا أنه لو قال: (نسائي طوالق إلا عمرة) وليس له غيرها، لم تطلُق، قال: وكذا لو كانت امرأته في نسوة، فقال: (طلقت هؤلاء إلا هذه) وأشار إلى زوجته"[٦]، ويقول في موضع آخر: "إلا قد تكون للصفة، ولا تكون ذلك غالبًا إلا إذا وقعت تابعة

---

(١) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٣٤/٩ ، وينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٩٦/٨، ٩٧.

(٢) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٣٤/٩.

(٣) ينظر: هامش(١)، بتعليق المحققين: علي محمد معوَّض، وعادل أحمد عبدالموجود، في المرجع السابق، ٣٤/٩ .

(٤) تركيب رقم: ١٣٨، ص: ٣٣٠.

(٥) تركيب رقم: ١٣٩، ص: ٣٣٠.

(٦) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٣٠.

لجمع منكور غير محصور، كقوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾[1]، وقالت جماعة: لا يشترط فيها ذلك"[2].

فالقاعدة النحوية في (إلا):

أن الأصل فيها أن تكون للاستثناء، وقد تكون بمنزلة (غير) أحيانًا، فيوصف بها وبما بعدها الجمع المنكر وشبهه[3]، وقد عرض سيبويه لهذه المسألة في باب: (وقوع إلا وما بعدها وصفًا بمنزلةِ مثلٍ وغير)، بقوله: "وإذا قال: (ما أتاني أحدٌ إلا زيد) فأنت بالخيار، إن شئت جعلت (إلا زيد) بدلًا، وإن شئت جعلته صفة" [4]، وهو لم يشترط أن يكون الموصوف جمعًا مُنَكَّرًا.

وثمة شرط أجمعوا عليه، عند الوصف بـ (إلا) وهو أن يتقدمها موصوفٌ، فلا يُحذف وتبقى هي، بخلاف (غير). فلا يجوز في (قام القوم إلا زيدٌ) أن تقول: (قام إلا زيدٌ) ، ويجوز حذف الموصوف مع غير فتقول: (قام غيرُ زيدٍ)[5].

ومثالها في قولهم: (له عندي عشرةٌ إلا درهمٌ)، فقد أقرّ له بعشرة ثم وصف هذه العشرة بأنها غير درهم، فقد تكون شيئًا آخر، وأما لو قال: (له عندي عشرةٌ إلا درهمًا) فإلا هنا استثنائية واستثنى من العشرة درهمًا، فأقرّ له بتسعة دراهم[6].

فإذا قال الرجل: (نسائي طوالق إلا عمرة) أو قال: (طلقت هؤلاء إلا هذه) وأشار إلى زوجته، ففيهما جاءت (إلا) وما بعدها بمعنى (غير) أي جاءت وصفًا للموصوف الذي قبلها، ولم تُفِدِ الاستثناء، إنما المعنى: (نسائي طوالق غيرُ عمرة) و(طلقت هؤلاء غيرَ هذه) فكأنه يخبر أن نساءه اللواتي يكون وصفهم (غير عمرة) طوالق، وليس له إلا هي ، فلا تطلق عمرة.

---

(١) سورة الأنبياء، من الآية: ٢٢.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٢٧.

(٣) يُنظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، مرجع سابق، ٢٩٨/٢، ٢٩٩، وينظر أيضا: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، مرجع سابق، ٨٣/١ - ٨٦.

(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ٣٣١/٢ – ٣٣٤.

(٥) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ١٥٢٧/٣، ١٥٢٨.

(٦) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، مرجع سابق، ٨٤/١.

والمتتبع لهذين التركيبين: يجد أنها احتوت على عدة أنماط من أنماط التحويل، كان من أهمها نمط الإحلال حيث حلت (إلا) محل (غير) في إفادتها لمعنى الوصف لا الاستثناء، وهذا على غير الأصل، وهو ما أسماه بعض الباحثين بالتعاقب بين (إلا) و (غير)[١]، وفسّره بأن تخرج الأداة عن معناها الذي تختص به إلى معنى آخر في بابها أو غيره.

في قول الزوج: **(امر أته طالق) وعنى نفسه**[٢]

يقول الإسنوي: "ضمير الغائب قد يعود على غير ملفوظٍ به، كالذي يُفسِّره سياق الكلام، فمن فروع المسألة ما إذا قال: علي درهم ونصفه، فإنه يلزمه درهم كامل ونصف، والتقدير - كما قاله ابن مالك- ونصف درهمٍ آخر؛ إذ لو كان عائدا إلى المذكور، لكان يلزمه درهمٌ واحد، ويكون قد أعاد النصف تأكيدًا وعطفه لتغاير الألفاظ.

ومنها: لو قول الزوج: (امرأته طالق) وعنى نفسَه، قال الرافعي: ففي وقوع الطلاق احتمالان .... وزاد في الروضة، فقال: أرجحهما الوقوع"[٣].

البنية العميقة في هذا التركيب أن يضيف كلمة امرأة إلى نفسه كأن يقول : (امرأة زيد طالق) ليبين أنه يقصد امرأته هو لا امرأة أحدٍ غيره، والذي حصل في البنية السطحية لهذا التركيب تحويل بالإحلال، حيث حلّ ضميرُ الغائب - الذي يعود على الزوج، والذي فُهِم من خلال السياق- محلَّ الاسم الظاهر، وهذا على القاعدة النحوية التي يعود فيها ضمير الغائب أحيانًا على غير ملفوظ سابقٍ للضمير.

ولذا فالحكم الفقهي في هذا هو وقوع الطلاق ، على الأرجح.

---

(١) ينظر: الريس، سناء ناهض، **ظواهر الاتساع و أثرها في ضبط القاعدة النحوية**، مرجع سابق، ص: ٤٩٧ وما بعدها.

(٢) تركيب رقم: ٤، ص: ١٨٨.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ١٨٨.

في قول الرجل لزوجته: **(أنت طالقان) بالتثنية** [١]

أو: **(أنت طوالق) بالجمع** [٢]

يقول الإسنوي: "قالت النحاة - ومنهم ابن مالك في شرح التسهيل في الكلام على تثنية المشترك وجمعه- إن واو العطف بمثابة ألف التثنية مع الاثنين، وبمثابة واو الجماعة مع الثلاثة فصاعدًا، حتى يكون قول القائل: (قام الزيدان) كقولك: (قام زيد وزيد).

إذا علمت ذلك فللقاعدة أمثلة صحيحة كقولك: (بعت هذا وهذا بكذا)، فإنه لا فرق بينه وبين قولك: (بعت هذين بكذا) .... لكن ذكر الأصحاب فروعًا كثيرة مخالفة لها.

منها: إذا قال لها: (أنت طالق وطالق وطالق) فإنه يقع عليه ثلاث طلقات إذا أطلق، بخلاف ما إذا قال: (أنت طالقان) بالتثنية، أو (طوالق) بالجمع، فإنه لا يقع إلا واحدة. ذكره القفال في (فتاويه)، ونقله عنه الرافعي في الكلام على كنايات الطلاق، ولم يخالفه"[٣].

القاعدة النحوية أن التثنية اختصار للعطف، فعندما تقول: (جاء الطالبان) أي جاء الطالب محمد والطالب أحمد، لكن لا يغني العطف عن التثنية، فالعطف بالنسبة للتثنية والجمع أصلٌ متروك، لا يجوز الرجوع إليه، كما أشار إلى ذلك ابن مالك؛ لأن استعمال التثنية بدلًا من العطف تخفيف يشبه الإعلال الملتزم، كما لا يرجع التصحيح في: أعان واستعان، وقد ورد العطف بدل التثنية ضرورةً في قول الراجز:

كـأن بين فكِّها والفَـكِّ فارةَ مِسْكٍ ذُبحَتْ في سِكِّ[٤].

أراد: بين فكَّيْها[٥]؛ ولذلك فاستعمال التركيب: (أنتِ طالقان) لا يؤدي معنى (أنت طالق وطالق) والذي يكون الحكم الفقهي فيه وقوع طلقتين.

---

(١) تركيب رقم: ١٠٢، ص: ٣٠٠.

(٢) تركيب رقم: ١٠٣، ص: ٣٠٠.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٩٩، ٣٠٠.

(٤) الرجز لمنظور بن مرثد، ينظر: هارون، عبدالسلام محمد، **معجم شواهد العربية**، ط٣، (القاهرة: مكتبة الخانجي،٢٠٠٢م)، الكاف المكسورة، ص: ٦٧٠.

(٥) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، مرجع سابق، ٦٨/١ .

لكن قوله: (أنت طالقان) "لا يقع به إلا طلقة واحدة"[1]؛ لأنه لم تأتِ فيه التثنية بدلًا من العطف.

والظاهر أن الحاصل هنا هو تحويل بالإحلال حيث حل استعمال صيغة التثنية في التركيب الأول، وصيغة الجمع في التركيب الثاني، محلَّ المفرد، ولعله يشبه إحلال ضمير الجمع (واو الجماعة) محل المفرد في قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴿٨٧﴾﴾[2]، إذ البنية العميقة فيه: (كلٌّ أتاه داخرين)[3].

(١) الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٥٢٨/٨.

(٢) سورة النمل، من الآية: ٨٧.

(٣) ينظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوّض، ط٣، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م)، ص: ٩٤/٧.

خلاصة:

والمتتبع لنمط الإحلال في تراكيب الطلاق يجده يتوزّع في كثير من هذه التراكيب لدرجة أنه لا يكاد يخلو تركيب من نمط الإحلال، وبنظرة سريعة في أشكال الإحلال التي دخلت هذه التراكيب، يمكن توزيعها على الآتي:

- إحلال الجملة الفعلية محل فعل الشرط، أو جوابه، ومثال الأول: (إن قمتِ فأنت طالق)، ومثال إحلالها محل جواب الشرط: (إن دخلت الدار تَطلُقي) و (إن دخلتِ الدار طَلُقتِ). وإذا اجتمع أسلوب شرط وقسم، أجيب عن السابق منهما وحُذف جواب المتأخر، كما في: (والله إن قمتِ لتَطلُقنَّ)، حل جواب القسم محل جواب الشرط؛ لأن جواب القسم يدل عليه، ويقوم مقامه.
- إحلال الجملة الاسمية محل جواب الشرط، كما في: (إن قمتِ فأنت طالق).
- إحلال الجملة الفعلية محل المفرد، مؤدية عدّة وظائف لهذا المفرد، ومن الوظائف التي تحلها الجملة الفعلية في تراكيب الطلاق:
  - إحلالها محلَّ الصفة، كما في: (إن أكرمت رجلًا أهنته فأنت طالق).
  - إحلالها محلَّ خبر كاد، كما في: (ما كدت أُطلّقُ زوجتي).
- إحلال المصدر المؤول من أن والفعل المضارع محل المصدر الصريح، كما في: (أنت طالق قبل أن تدخلي الدار، أو قبل أن أضربك)، وقد تُضمر (أن) بعد حتى، فتحل هي والفعل المضارع المنصوب بها محل المصدر الصريح المجرور بحتى، كما في: (أنت طالق حتى أوقعَ عليك ثلاثًا).
- إحلال الاسم الموصول وصلته محل المفرد، جاء في تراكيب الطلاق هنا مؤدّيًا وظيفة واحدة وهي، إحلالهما محلَّ المفعول به، كما في: (طلِّق من نسائي مَن شاءت) و (طلِّق من نسائي مَن شئتَ) و (إن أكرمت الذي أهنته فأنت طالق).
- إحلال شبه الجملة من الجار والمجرور محل المفرد، كما في: (إن دخلتِ دار فلان ما دام فلان فيها فأنت طالق)، فحلّت شبه الجملة محل خبر (ما دام) المنصوب.
- إحلال المشتقات محل الفعل
- إحلال المصدر محل اسم الفاعل، كما في: (أنت طلاق)، و (أنت طلقة)
- إحلال الضمائر محل الأسماء الظاهرة على النحو التالي:

- إحلال الضمير المنفصل محل الاسم الظاهر، كما في: (أنت طالق).
- إحلال الضمير المتصل للمخاطَبة محل الاسم الظاهر، كما في: (إن دخلتِ)، والضمير المتصل للمخاطَب، كما في: (طلِّق من نسائي مَن شئتَ)، والضمير الغائب محل الاسم الظاهر، على غير ملفوظٍ سابقٍ للضمير، كما في: (امرأته طالق).
- إحلال الضمير المستتر محل الاسم الظاهر، كما في: (طلِّق من نسائي مَن شاءتْ).
- إحلال الضمير الانعكاسي، كما في: (طلقي نفسك).

- التعاقب بين الأدوات: فقد تعدّدت دلالات الأداة الواحدة بين عدّة معاني، وخرجت بعض الأدوات عن معناها إلى معنى آخر في بابها أو غيره، ومن ذلك:
  - إحلال (مِن) محل (بعض)، فتأتي بمعنى التبعيض، وهذا يؤثر على الحكم الفقهي، كما جاء في قوله: (طلقي نفسكِ مِن ثلاث ما شئتِ).
  - إحلال (إنْ) الشرطية محل (ما أو لا) النافيتين، فتأتي بمعنى (إن) النافية؛ لأن من معاني (إن) النفي، كما في: (إن دخلتِ الدار وأنت طالق).
  - إحلال (إذا) الفجائية محل الفاء الرابطة بين فعل الشرط وجوابه، كما في: (إن دخلت الدار إذا أنت طالق).
  - إحلال (ما) النافية محل (إلا) الاستثنائية، ، فتأتي بمعنى الاستثناء، كما في: (أنت طالق ثلاثًا ما واحدة).
  - إحلال (إلا) محل (غير)، فتفيد معنى الوصفية لا الاستثناء، على غير الأصل، كما في: (نسائي طوالق إلا عمرة)، وإحلال (غير) بمعنى (إلا) الاستثنائية.
- إحلال صيغة الجمع والمثنى محل المفرد، كما في: (أنت طوالق) و (أنت طالقان).
- إحلال لفظ محل آخر، كما في: (أنت كذا) و (أنت طارق) فحل لفظ (كذا) و (طارق) محل (طالق) لأغراض معينة.

وإذا كان الإحلال في التراكيب هو أن يحل لفظ بدل آخر فإن من أنواع التحويل في التراكيب نقلُ كلمة من مكانها الأصلي إلى مكان آخر، وهو ما يسمى: التحويل بإعادة الترتيب، كما سيأتي تفصيل ذلك في الفصل الآتي، وإبراز دوره التحويلي في التراكيب العربية.

الفصل الرابع

التحويل بإعادة الترتيب

(Transformation by permutation)

الفصل الرابع: التحويل بإعادة الترتيب.

قبل الحديث عن التحويل بإعادة الترتيب نمطًا من أنماط التحويل، تجدر الإشارة إلى طريقة تأليف الكلام في الجملة العربية، حيث تتكون من مسند ومسند إليه، يمثّلان الركنين الأساسيين في التركيب، وهما عمدة الكلم، وما عداهما فضلة، والمسند إليه فيهما لا يكون إلا اسمًا، أما المسند فيكون اسمًا أو فعلًا.

وعلى هذا فالأصل في الجملة التي مسندها (اسم) أن يتقدم المسند إليه، نحو: (أخوك قادم)، ولا يتقدم المسند إلا لسبب، والأصل في الجملة التي مسندها (فعل) أن يتقدم المسند (الفعل)، نحو: (يقدُم أخوك)، ولا يتقدم المسند إليه إلا لسبب، فإذا اتبعت هذا الترتيب فقد أتيت بالأصل، أما إن قدّمت الخبر في الجملة الأولى، فقلت: (قادم أخوك)، أو قدمت المسند إليه في الجملة الثانية، فقلت: (أخوك يقدم)، فقد دخلت في نمط التقديم والتأخير، والذي يكون لاقتضاء المقام أو للعناية والاهتمام.

وكذلك الفضلة فإن أضفتها في التركيب، فحقها أن تتأخر فيه، فتأتي بعد المسند والمسند إليه، أما إذا قدمتها أو فصلت بها بينهما، فقلت: (من الموصل أخوك قادم)، أو (أخوك من الموصل قادم)، كان ذلك لسبب[1]، ودخل في نمط التقديم والتأخير.

ومن هنا يمكن القول بأن لكل لغة طريقة معينة في ترتيب عناصر الجملة فيها؛ فالترتيب من الخصائص الكلية لكل اللغات، وقد يُخالف المتكلم هذا الترتيب بتقديم أو تأخير بين هذه العناصر اللغوية، فيحصل التحويل في الجملة.

والحق أن العرب القدماء قد عنَوْا بهذه الظاهرة عناية بالغة؛ إذ عمدوا إلى شرح التراكيب في الجملة العربية، وإلى نظام تأليف الجملة العربية، فالأصل التوليدي للجمل العربية:

فعل + فاعل

مبتدأ + خبر

---

(١) ينظر: السامرائي، فاضل صالح، **الجملة العربية تأليفها و أقسامها**، مرجع سابق، ص: ٣٨، ٣٩.

وتحدثوا عن الرتبة، وهي الموقع المخصوص الذي يحتله كل ركن لغوي حينما يدخل في تشكيل الجملة[١]، وجعلوا لمواقع الكلام رُتبًا بعضها أسبق من بعض، "فرتبة الفعل يجب أن تكون أولًا، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخرًا،[٢]، ورتبة المبتدأ متقدمة على الخبر[٣]، وبيّنوا أنه قد تتغيّر أماكن هذه العناصر في الجمل لأسباب بلاغية ودلالية، وقد ذكر ابن السراج تحت باب (التقديم والتأخير) ثلاثة عشر موضعًا لا يجوز تقديمها: فلا يجوز تقديم الصلة على الموصول، ولا المضمر على الظاهر، ولا المضاف إليه على المضاف، ولا الصفة على الموصوف .... إلخ[٤] وهي ما سميت بعد ذلك بالرتبة المحفوظة أو الثابتة حيث لو اختلت اختل التركيب[٥].

كما تحدّثوا عن (التقديم والتأخير) ومواضعه، وأحكامه من حيث الوجوب والجواز، وتأثيره الدلالي على تركيب الجملة، فهذا سيبويه يشير لذلك قائلًا: "فإنْ قدّمت المفعول، وأخّرتَ الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: (ضربَ زيدًا عبدُ الله)؛ لأنك إنما أردتَ به مؤخرًا ما أردتَ به مقدّمًا، ولم تَرِد أن تشغَلَ الفعل بأول منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ، وهو عربي جيد كثير، كأنهم كانوا يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم"[٦]، ويظهر في قوله: (إنما أردت به مؤخرًا ما أردتَ به مقدّمًا) ما جاء تسميته فيما بعد بالبنية العميقة، وفي قوله: (كان مؤخرًا في اللفظ) فيه إشارة لما عُرِف بعد ذلك بالبنية السطحية.

والتحويل بإعادة الترتيب ليس فقط للاهتمام والعناية بل يتعدّى أحيانا إلى التأثير في المعنى، فهو من الأدوات التي تُمكِّن من الزيادة في المعنى من غير زيادة في الألفاظ[٧]، ومن أمثلة التأثير في المعنى - كأن يتغير المتعلق، فيتغير المعنى- قولك: **(عرفتُ على عجلٍ كيف جئتَ)** و **(عرفتُ كيف جئتَ على عجل)** فمعنى الجملة الأولى أن المعرفة كانت على عجل، ومعنى الجملة الثانية أن مجيئه كان على عجل.

---

(١) ينظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص: ٤١.

(٢) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، مرجع سابق، ٢٠٣/١.

(٣) ابن يعيش، المرجع السابق، ٢٢٣/١.

(٤) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، مرجع سابق، ٢٢٢/٢، ٢٢٣، وكذلك: ينظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص: ٤٢، ٤٣.

(٥) ينظر: حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، مرجع سابق، ص: ٢٠٧.

(٦) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ٣٤/١.

(٧) ينظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، بتحقيق: محمد رشيد رضا، ص: ٢٢٣.

ونحو: **(حسبتُ محمدًا خالدًا)** و **(حسبتُ خالدًا محمدًا)** فالمعنى يختلف بحسب التقديم والتأخير[١].

وكذلك كقولهم: **(الطالب الناجح أخواه فائزٌ)** و **(الطالب الناجح فائزٌ أخواه)** ، فمعنى الجملة الأولى أن الطالب الذي نجح أخواه هو الفائز، ومعنى الجملة الثانية أن الفائزَيْن هما أخوا الطالب، أي أنه في الأولى يخبر عن فوز الطالب، وفي الثانية يخبر عن فوز أخويه[٢].

وقد تحدَّث ابن جني عن هذا التقديم والتأخير، وعدَّه من شجاعة العربية[٣]، وأورد فيه ما يحقّ له التحرك بحريَّة في نطاق الجملة وما لا يحق له[٤].

وإذا كان النحاة قد اهتموا بهذا الموضوع من الجانب الشكلي البنيوي له، فإن البلاغيين قد عنوا - بشكل أوسع- بشرح الوجوه الدلالية والمعاني التي يؤديها بحسب ترتيبها في النفس، فهذا عبدالقاهر يُفرد له فصلًا[٥]، ولا يقف عند حد العناية والاهتمام، بل يرى فيه أسرارًا من أسرار التركيب اللغوي، ويدعو إلى فهمها، وتذوّق حلاوة ما فيها من معنى، يقول: "وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن قال إنه قُدِّم للعناية، ولأن ذكره أهم، من غير أن يُذكر من أين كانت تلك العناية، ولمَ كان أهمّ؛ ولتخيُّلهم ذلك قد صغُر أمر التقديم والتأخير، حتى يراه بعضهم نوعًا من التكلّف"[٦]؛ ولذا تناوَله من حيث ارتباطه بالمعنى، وبيَّن أن للتقديم والتأخير دورًا في زيادة المعاني من غير زيادة في الألفاظ[٧]، وعرض الوجوه التنظيمية للأدوار الدلالية في التراكيب العربية، "وفي كل ذلك كان يبين الافتراضات المسبقة في ذهن المتكلم"[٨]، ومن أمثلته على هذا، الاستفهام بالهمزة في قولك: (أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟) فإذا بدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك أن تعلم هل تحقق الفعل أم لا، أما قولك: (أأنت بنيت هذه الدار؟)، فبدأت بالاسم، كان الشك من

---

(١) ينظر: السامرائي، فاضل صالح، **الجملة العربية تأليفها و أقسامها**، مرجع سابق، ص: ٥٤.

(٢) ينظر: عبادة، محمد إبراهيم، **الجملة العربية: مكوناتها، أنواعها، تحليلها**، مرجع سابق، ص: ١٧.

(٣) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، مرجع سابق، ٣٦٠/٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٣٨٢/٢ وما بعدها.

(٥) ينظر: الجرجاني، **دلائل الاعجاز**، بتحقيق: محمد رشيد رضا، مرجع سابق، ص: ٨٣ ما بعدها.

(٦) المرجع السابق، ص: ٨٥ (باختصار يسير).

(٧) المرجع السابق، ص: ٢٢٣.

(٨) الوعر، مازن، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، مرجع سابق، ص: ٤٥.

الفاعل، وليس في الفعل لأنك تشير إلى الدار مبنيةً، وهكذا يبين المعنى العميق، ويجعل التقديم والتأخير لأمر يتعلّق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى، فالجملتان (أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟) و (أأنت بنيت هذه الدار ؟)، هما جملتان تحويليتان كان التحويل فيهما باستخدام (عنصر إعادة الترتيب) للتركيز في أولاهما على **تحقق الحدث أو عدمه**، وفي الثانية على **من فعل الحدث** .

المصطلح والمفهوم:

يعدُّ هذا النوع من أبرز أنماط التحويل، وله تسميات عدة: فهناك من يسميه الترتيب[١] أو الرتبة[٢]، وبعضهم عدَّل في هذه التسمية فسمّاه إعادة الترتيب[٣] وله تسمية سابقة بقرون عديدة وهي التقديم والتأخير[٤]، وهناك من يسميه التبادل[٥]،وهناك من يجعله نوعًا من أنواع النقل[٦].

---

(١) منهم: عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها**، مرجع سابق، ص: ٨٨ وما بعدها، وكذلك: بو معزة، **التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، وصوره)**، مرجع سابق، ص: ٣٩وما بعدها.

(٢) الترك، أريج: أسمته التحويل بالرتبة أو الترتيب، رسالة: **عناصر التحويل التركيبي في المثل العربي في ضوء علم اللغة المعاصر**، مرجع سابق، ص:١٠ وما بعدها.

(٣) ينظر: الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، مرجع سابق، ص: ١٥٤ وما بعدها، وكذلك: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص: ٨٣، وكذلك: البار، ابتهال، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، دراسة نظرية تحليلية**، مرجع سابق، ص: ٤٥، ٢٢٣.

(٤) كما عند سيبويه وابن جني وعبدالقاهر الجرجاني ...إلخ.

(٥) منهم: الجندي، طه محمد، صيغ الأمر في العربية، بحث في ضوء نظرية القواعد التوليدية والتحويلية، **مجلة كلية العلوم جامعة القاهرة**، مرجع سابق، ص: ١٢٢، وكذلك: زيد، فضل يوسف يوسف، البنية العميقة ودورها في التحليل النحوي لدى سيبويه، **سلسلة دراسات عربية وإسلامية، مركز اللغات الأجنبية والترجمة** ، مرجع سابق، ص: ١٤٢،١٥٠.

(٦) ينظر: المصري، مصطفى شعبان، **ظاهرة النقل في النحو العربي**، ط١، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٣م) فقد عرّف النقل بأنه ظاهرة يتم فيها عدول اللفظ عن الأصل سواء كان في بنية الكلمة أو استعمالها أو موضعها داخل التركيب، ومن أنواعه: **النقل الموضعي**: وهو نقل العنصر اللغوي من موضعه الأصلي في التركيب إلى موضع آخر لم يكن له في الأصل، كنقل لام الابتداء من موقعها في صدر الجملة إلى آخرها، ص: ١١- ٤٥.

ويمكن تعريف التحويل بإعادة الترتيب[١] بأنه: "مخالَفة عناصر التركيب ترتيبَها الأصلي في السِّياقِ فيُقدِّم ما الأصلُ فيه أن يتأَخَّر، ويُؤخّر ما الأصل فيه أن يتقدَّم"[٢] ونضيف: حيث يؤدي إلى تحويل في البنية السطحية. وهو: "نقل كلمة من موقع أصل له إلى موضع جديد، وهذا النقل يؤدي إلى تغيير نمط الجملة، فينقل معناها إلى معنى جديد، ولكن تربطه رابطة واضحة بالمعنى الأول"[٣].

فمثلا في جملة: **(أكرمَ خالد عليًّا)**

يلاحظ أنها جملة توليدية، لا تركيز فيها على أي جزء من أجزاء المعنى، وهدفها الإخبار لا غير.

أما في جملتي: **(خالدٌ أكرمَ عليًّا)** و **(عليًّا أكرمَ خالدٌ)**

فهما جملتان تحويليتان، قصد المتكلم فيها نقل الخبر بالتركيز على أحد أجزاء الجملة؛ لإظهار العناية والاهتمام بالجزء الذي تَمَحْوَرَ حوله الإبلاغُ، وهو الفاعل (خالد) في الجملة الأولى، والمفعول (عليًّا) في الجملة الثانية[٤].

والتحويل بإعادة الترتيب "يُعدّ من الوسائل التحوُّلية في سياق الجملة العربية، حين يخرجها من صمتها الكامن في بنيتها الأساسية إلى حيوية وحركة يظهران على سطحها، ويمتد ذلك الأثر إلى الجملة الفعلية والجملة الاسمية"[٥].

---

(١) ارتضيت مصطلح (التحويل بإعادة الترتيب) مع تعدد المسميات، ذلك أني أعني في هذه الدراسة تتبع التغييرات التي أصابت الجملة بسبب التقديم والتأخير؛ ولذا فليس من المناسب أن أختار مصطلح (الترتيب) إذ فيه إيحاء بعدم التحويل، أو بقاء الجملة على حالها، وكذلك لم أختر مصطلح (التقديم والتأخير) لأنهما كلمتان تطلق كل واحدة منهما على حالة مخصوصة، فالتقديم غير التأخير، وأنا أريد اختيار مصطلح يطلق على حالة عامة من حالات التحويل وهو التحويل بالنقل، سواء كان النقل بالتقديم أو بالتأخير، وكذلك عدَلْت عن مصطلح التبادل؛ لأن هذه الكلمة قريبة الشبه لفظيا من الإبدال، وهو نمط مختلف، فاستعمالها قد يُشكل لدى البعض، ويؤدي إلى اللبس بينهما، ولم أختر مصطلح النقل؛ لأن فيه عمومٌ وسِعة فيدخل فيه كل ما عُدِل فيه عن الأصل، سواء كان بنقل الصيغة أو الوظيفة أو الموقع، ومن هنا فمصطلح (إعادة الترتيب) أدق استعمالا من وجهة نظري، وهو أصلح لوصف هذا النمط التحويلي .

(٢) الدخيسي، عبدالكريم، مقال بعنوان: **التّقديم والتأخير في بلاغة العرب**، منقول عن مجلة ضفاف الإبداع، متاح على شبكة صوت العربية، https://www.voiceofarabic.net/ar/articles/2340 ، تاريخ الدخول:٢٦ /٢/ ١٤٤١هـ.

(٣) عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها** مرجع سابق، ص: ٩٣.

(٤) ينظر: عمايرة، المرجع السابق، ص: ٩٤، وكذلك: شنوقة، السعيد، **بنية الجملة العربية وأسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي التحويلي**، ط١، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠١٠م)، ص: ١٣٨.

(٥) النجار، فكري عبدالمنعم، **بناء الجملة الاسمية دراسة في عوارض التراكيب**، مرجع سابق، ٢٨١.

وللغة العربية مرونة في استخدامها التحويلات النحوية لوصف ترتيب الكلمات في الجمل، وهذه المرونة نجدها في قليل جدًّا من سواها[١]، وهي وسيلة من وسائل الاتساع، ولهذا يرى النحاة أن الكلام يكون له أصل ثم يتسع فيه[٢] عن طريق التقديم والتأخير، فهو "توسّع في نظام الرتبة الذي يُفترض بالجملة أن تجري عليه .... وأعان عليه لزوم الإعراب أواخر الكلم"[٣]، فالحركة الإعرابية تؤدي دورًا كبيرًا في حرية حركة الكلمات داخل التركيب، واختفاء الحركة والقرينة يُلزِم بثبات الرتبة لمنع اللبس، كما في (ضرب موسى عيسى) التي يلزم فيها ثبات رتبة الفاعل والمفعول، ويمتنع تقديم المفعول (عيسى)؛ لأن الحركة الإعرابية مقدّرة غير ظاهرة، ولا توجد قرينة لفظية و معنوية تميز أحدهما عن الآخر[٤].

أقسام التحويل بإعادة الترتيب:

التحويل بإعادة الترتيب ينقسم إلى قسمين: تحويل إجباري، وتحويل اختياري.

فالتحويل الإجباري: هو التقديم والتأخير الواجب في اللغة، مثل: **مواضع تقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا**، كقوله تعالى:﴿ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾[٥]، فوجب تقديم الخبر؛ لأن في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر، فلا يجوز تقديم المبتدأ حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً ، **ومثل: تقديم المفعول به على الفعل وجوبًا**، كقوله تعالى: ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴿٨١﴾﴾[٦]، فوجب تقديم المفعول به (أيَّ)؛ لأنه اسم استفهام له الصدارة ، **وتقديم المفعول به على الفاعل وجوبًا**، كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ ﴾[٧] فوجب تقديم المفعول به على الفاعل؛ حتى لا يعود الضمير في (ربّه) على المفعول وهو متأخر لفظًا ورتبةً.

---

(١) ينظر: الرشيد، أبو بكر، استخدام التحويلات النحوية في دراسة اللغة العربية، **المجلة العربية للدراسات اللغوية** ، مرجع سابق، ص:٨١.

(٢) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مرجع سابق، ٥٥/٢ ، والسيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، مرجع سابق، ٢٩/١.

(٣) الريس، سناء ناهض، **ظواهر الاتساع و أثرها في ضبط القاعدة النحوية**، مرجع سابق، ص: ٥٠٥.

(٤) ينظر: عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها** مرجع سابق، ص: ٩٣، وكذلك: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، مرجع سابق، ص: ٢٠٨.

(٥) سورة محمد، من الآية: ٢٤.

(٦) سورة غافر، من الآية: ٨١.

(٧) سورة البقرة، من الآية: ١٢٤.

أما **التحويل الاختياري**: هو التقديم والتأخير الجائز في اللغة، مثل: مواضع تقديم الخبر على المبتدأ جوازًا، ومواضع تقديم المفعول به على الفاعل ... إلخ.

وأما التحويل بإعادة الترتيب من حيث تغيُّر الصورة الوظيفية للتركيب وعدمه، فينقسم إلى قسمين: تحويل جذري، وتحويل محلي[١].

فالتحويل الجذري: هو الذي تنقُل فيه الكلمة من حكم إلى حكم وتجعل لها بابًا غير بابها، وإعرابًا غير إعرابها، وهو ما أسماه عبدالقاهر: (التقديم لا على نية التأخير)[٢]، فهو توليد لإسناد جديد، "فإذا أراد أن يؤلف بين اسمين معرفتين (زيد) و (المنطلق) فهو أمام وجهين من التركيب صحيحين، هما: (زيد المنطلق) و (المنطلق زيد)، فإذا كان المراد الإخبار عن الانطلاق قُدِّم (زيد)، وإذا كان الغرض الإخبار عن الشخص المنطلِق قُدِّم (المنطلق) وأُخِّر(زيد) .

وكذلك كأن تنقُل المسند إليه من مكان داخل الجملة إلى مركز الصدارة متخلصًا من أثر الفعل الذي كان العامل الأساسي فيه[٣]، كأن يقول في (ضربت زيدًا): (زيدٌ ضربتُه) فلم يقدّم (زيدًا) على أن يكون مفعولًا به منصوبًا، بل على رفعه بالابتداء، وجملة (ضربته) في موضع خبر لزيد، "وإنما حَسُن أن يُبنى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعمَلًا في المضْمَر وشغَلتَه به"[٤]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[٥].

أما **التحويل المحلي**: فهو الذي تنتقل فيه الكلمة داخل التركيب إلى غير موقعها الأصل مع بقاء الصورة الوظيفية لها، فتقرّه على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، وهو ما أسماه عبدالقاهر: (التقديم على نية التأخير)[٦]، كتقديم المفعول به على الفاعل، أو على الفعل مع بقاء

---

(١) ينظر: رابح بو معزة، **التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، وصوره)**، مرجع سابق، ص: ١٥٣ وما بعدها.

(٢) ينظر: عبدالقاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص: ٨٣.

(٣) ينظر: رابح بو معزة، **التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، وصوره)**، مرجع سابق، ص: ٥١.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ص: ٨١/١.

(٥) سورة فصلت، من الآية: ١٧

(٦) ينظر: عبدالقاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص: ٨٣.

عمله، كما في: (زيدًا ضربتُه)، "واحتفاظ المتقدِّم بوظيفته النحوية وعلامته الإعرابية يؤذن أنه محوَّل عن مكانه، وأن النية به التأخير"[1]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ ﴿٥٣﴾﴾[2].

والمتتبع لإعادة الترتيب في نصوص الشريعة يجده يحتل حيزًا كبيرًا فيها، وله جمالياته في التركيب القرآني، وأسراره البلاغية والتي تستند في الأساس على المعنى الدلالي المراد، فتأمل قوله تعالى في الآيات: ﴿ فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ ﴿٣٣﴾ يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴿٣٧﴾﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ ۚ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ﴿١٢﴾ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ ﴿١٣﴾ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ ﴿١٤﴾﴾[4]

قدّم في سورة عبس الأخ، فالأم، فالأب، فالصاحبة ثم الأبناء، وعكَسَ هذا في سورة المعارج فقدم الأبناء، فالصاحبة، فالأخ، فالفصيلة، ثم أهل الأرض جميعا.

وهذا التقديم لحكمة؛ فلما كان المقام في سورة عبس مقام فرار وهرب، والإنسان يفر من الأباعد أولا ثم ينتهي بأقرب الناس إليه؛ لذلك ابتدأ بالأخ كونه أبعد المذكورين منزلة، ثم الأم لأنها أضعف قدرة على النجدة من الأب؛ ولذا قدّمها على الأب، ثم الصاحبة وهي أقرب منزلة من الوالدين فالإنسان يترك والديه ليعيش مع زوجه، ثم انتهى ذكر الفرار بالأبناء آخر المطاف؛ لأنه ألصق بهم.

أما المقام في سورة المعارج فالمشهد عذاب لا يطاق يود فيه الإنسان أن يفتدي نفسه بأقرب الناس إليه؛ ولذا ابتدأ بالأبناء أقرب الناس إليه، ثم الزوجة ثم الأخ ثم الأبعد فالأبعد، وبودّه لو استطاع أن يجمع أكبر عدد يفتدي به نفسه كالفصيلة أو أهل الأرض جميعا[5].

تراكيب الطلاق المحولة بإعادة الترتيب في (الكوكب الدري):

وللوقوف على هذا النمط من أنماط التحويل في تراكيب الطلاق، نستعرض بعض العبارات التي جاء فيها تقديم أو تأخير ، ونعرض للأثر الفقهي الذي أحدثه هذا التحويل في المعنى، فمن ذلك:

---

(١) الريس، سناء ناهض، **ظواهر الاتساع و أثرها في ضبط القاعدة النحوية**، ص: ٥٠٩.

(٢) سورة النجم، من الآية: ٥٣

(٣) سورة عبس، الآيات: ٣٣ - ٣٧

(٤) سورة المعارج، الآيات: ١١ - ١٤

(٥) ينظر: فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها و أقسامها**، مرجع سابق، ص: ٥١ - ٥٤.

قول الرجل لنسوته الأربع: **(أربعتكنّ طوالق إلا فلانة)** [1]

أو في قوله لهن: **(أربعتكنّ إلا فلانة طوالق)**[2]

يقول الإسنوي: "اختلفوا في الاستثناء من العدد على ثلاثة مذاهب:

أحدها: لا يجوز مطلقًا؛ لأن أسماء الأعداد نصوص، والنصوص لا تقبل التخصيص، وهذا ما نقله ابن عصفور عن البصريين، قال: إلا إذا كان ذلك العدد مما يستعمل للمبالغة، كالمائة والألف والسبعين، فيجوز ذلك رفعًا لتوهم المبالغة مجازًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[3].

والثاني: يجوز مطلقًا.

والثالث: إن كان المستثنى عقدًا كالعشرة والعشرين فلا يجوز، وإن لم يكن كالواحد والتسعة جاز[4].

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة .... ما إذا قال لنسوته الأربع: (أربعتكن طوالق إلا فلانة)، قال القاضي الحسين والمتولي: لا يصح هذا الاستثناء؛ لأن الأربع ليس صيغة عموم، وإنما هي اسم لعدد معلوم خاص، فقوله: (إلا فلانة) رفْعٌ للطلاق عنها بعد التنصيص عليها، فهو كقوله: (طلاقًا لا يقع عليك)، كذا نقله عنهما الرافعي في أثناء تعليق الطلاق، ثم ردّ عليهما بأن مقتضى هذا التعليل بطلان الاستثناء من الأعداد في الإقرار. قال: ومعلوم أنه ليس كذلك، ثم حكى عن القاضي أنه لو قدّم المستثنى على المستثنى منه، فقال: **(أربعتكنّ إلا فلانة طوالق)** صح. ثم استشكل الرافعي الفرق بينهما، وليس مشكلًا، بل مَدْرَكُه أن الحكم في هذه الصورة وقع بعد الإخراج، فلا يلزم التناقض،

---

(١) تركيب رقم: ١٢٨، ص: ٣٢٨.

(٢) تركيب رقم: ١٢٩، ص: ٣٢٩.

(٣) سورة العنكبوت، من الآية: ١٤.

(٤) أي أنه لا يجوز الاستثناء من العدد إذا كان المستثنى من ألفاظ العقود، مثل: (عندي عشرون إلا عشرة)، وإذا لم من ألفاظ العقود جاز، مثل: (له عندي عشرة دراهم إلا اثنين).

بخلاف الصورة السابقة، إلا أن الرافعي في كتاب الإقرار قد سوَّى بينهما في الصحة، وهذا كله في الاستثناء باللفظ"[١].

بيَّن الإسنوي القاعدة النحوية في الاستثناء من العدد، وآراء العلماء في ذلك، وهو لا يبعد البتة عما ذكره أبو حيان في هذا الشأن[٢]، ويبدو أن الإسنوي انتهج المذهب الثالث، وهو مذهب الاعتدال، كما سيتضح من خلال تحليل التركيبين: **(أربعتكنّ طوالق إلا فلانة)** و **(أربعتكنّ إلا فلانة طوالق).**

فالمعنى العميق في تركيب **(أربعتكنّ طوالق إلا فلانة)** كأنه يقول: (جميع نسائي الأربع طوالق إلا فلانة)، وبهذا التركيب سيقع الطلاق على نسائه الأربع حتى (فلانة) التي استثناها؛ والسبب في ذلك لأن الاستثناء لم يصح، حيث أنه استثناء من عدد معلوم وهو (الأربعة)، والقاعدة النحوية في الاستثناء من العدد أنه لا يجوز الاستثناء من العدد لأن أسماء الأعداد نصوص، والنصوص لا تقبل التخصيص إلا إذا كان العدد مما يستعمل للمبالغة، كالمئة والألف والسبعين، فيجوز ذلك، كقوله تعالى: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[٣]، فهنا لما جاء بالمبتدأ وبعده خبره، ثم أخَّرَ المستثنى من المبتدأ - صار المعنى: أنه استثنى فلانة بعد التنصيص عليها، أي بعد إدخالها في حكم الطلاق، أي استثناها من الطلاق بعد وقوع الطلاق عليها، وهذا تناقض؛ ولأجل ذلك فالاستثناء باطل، **ووقع الطلاق على نسائه الأربع.**

لكن إذا قدَّم المستثنى على الخبر، بمعنى أنه جعله تاليًا للمستثنى منه، فقال:**(أربعتكنّ إلا فلانة طوالق)**، فإن المعنى العميق في تركيبها: (أربعتكن إلا فلانة) أي (ثلاث منكن طوالق)، وهنا جاز الاستثناء، **واستُثنيَت (فلانة) من الطلاق، وطُلِّق الثلاث الباقيات عداها**؛ لأن الحكم بالطلاق وقع بعد الإخراج، أي بعد إخراجها بالاستثناء.

ومن هنا يمكن القول إن جملة: **(أربعتكنّ إلا فلانة طوالق) هي جملة تحويلية، احتوت على نمط من أنماط التحويل وهو (التحويل بإعادة الترتيب)** فلماّ قُدِّم المستثنى على الخبر، وصار تاليًا للمستثنى منه - تغير المعنى، ومن ثم كان له دوره في تغيير الحكم الفقهي، فاستُثنيت (فلانة) من

---

(١) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٢٩.

(٢) أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ١٤٩٩/٣.

(٣) سورة العنكبوت، من الآية: ١٤.

الطلاق، ووقع على الثلاث الباقيات من نسائه، أما الجملة التي لم يدخلها التقديم، فلم يصح فيها الاستثناء - للسبب الذي ذُكر- ووقع الطلاق على الأربع.

وهذا رأي القاضي الحسين والمتولي ووافقهم الإسنوي، في حين أن الرافعي سوّى بين التركيبين في الصحة ونفى بطلان الاستثناء في التركيب الأول.

في قول الرجل لزوجته: **(إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق)** [١]

وقوله: **(أنت طالق وطالق وطالق إن دخلت الدار)** [٢]

بعد أن تحدث الإسنوي عن الواو العاطفة لمطلق الجمع، أتى بهذين التركيبين قائلًا: "وهو مخالف إذ حملوه على المعية. إذا قال لزوجته - قبل الدخول بها- (إن دخلتِ الدار فأنت طالق وطالق وطالق) أي: بتكراره ثلاثا، أو قدّم الجزاء فقال: (أنت طالق وطالق وطالق إن دخلتِ الدار)، فدخلَت، وقع الطلاق في أصح الأوجه؛ لأن الجمع[٣] يقع في حال الدخول. والثاني لا يقع فيهما إلا واحدة، كما لو نجز الثلاث كذا. والثالث: إن قدَّم الشرط فواحدة، وإن قدّم الجزاء وقعت الثلاث"[٤].

ويظهر أن الإسنوي عرض لهذا التركيب من حيث حكمه إذا كانت الزوجة غير مدخولٍ بها، ولم يعرض للحكم فيما إذا قيل هذا التركيب للمدخول بها، وهذا ما وضحه الرافعي، فإن قيل هذان التركيبان للمدخول بها: وقعت ثلاث طلقات عند دخولها الدار[٥].

أما إذا قِيلا لغير المدخول بها ففيهما ثلاث أوجه:

---

(١) تركيب رقم: ٩٩، ص: ٢٩٨.

(٢) تركيب رقم: ١٠٠، ص: ٢٩٨.

(٣) وردت: (لأن الجميع) في التمهيد: ص:٢١٢، وكذلك وفي تحقيق عبدالرزاق السعدي للكوكب الدر ي، ص: ٤٢٩، وكلا اللفظين صحيح، لأن معنى (جميع): أي: جميع الطلقات الثلاث متعلقة جميعها بدخول الدار، ومعنى (جمع): أي: جمع الطلقات الثلاث معًا يتعلق بدخول الدار .

(٤) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٩٨، ٢٩٩.

(٥) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ١٠/٩.

- الوجه الأول: يقع بالتركيبين ثلاث طلقات؛ لأن الجمع يقع في حال الدخول، ومعنى هذا أنَّ الطلقات الثلاث متعلقة جميعها بدخول الدار، فمتى ما دخلت زوجته الدار وقع الطلاق ثلاثًا، وهو أصح الأوجه.
- الوجه الثاني: يقع بالتركيبين طلقة واحدة فقط، كما لو قال في التنجيز: (أنت طالق وطالق وطالق)؛ لأنها تبين بالأولى فلا تصادف الطلقة الثانية والثالثة محلًّا، وهذا ما يفسره الإسنوي في مؤلف آخر بقوله: "وقوله: (وطالق) معطوف على الإنشاء، فيكون إنشاء آخر..... لإيقاع طلقة أخرى في وقت لا يقبل الطلاق؛ لأنها بانت بالأولى"[(١)].
- الوجه الثالث: ذكره صاحب التهذيب[(٢)]:
  - إن قدّم الشرط وقعت طلقة واحدة؛ لأن المعلّق بالدخول الطلقة الأولى وحدها، والأخريان معطوفان أو مترتبان عليها.
  - وإن قدّم الجزاء قطع بوقوع الثلاث؛ لأنها جميعًا تعلقت بالدخول.

والملاحظ في هذين التركيبين أنه دخلهما عدة أنماط للتحويل ساهمت في تغيير المعنى ومن ثم في تغيير الحكم الفقهي، وهي:

- الزيادة:

زيادة أسلوب الشرط المكون من: أداة الشرط العاملة (إن).

زيادة جملة فعل الشرط (دخلتِ الدار) على الجملة النواة (أنت طالق) لإفادة معنى الشرط، وتعليق طلاقها بدخول الدار.

زيادة (فاء الجزاء) وهي رابطة بين فعل الشرط وجوابه في التركيب الشرطي، لأن جواب الشرط وقع جملة اسمية.

زيادة واو العطف الداخلة على عبارتي الطلاق الثانية والثالثة.

- التكرار:

تكرار لفظ الطلاق الواقع خبرا لـ(أنتِ) ، والربط بين الألفاظ المكررة بحرف العطف الواو.

- الإحلال:

---

(١) ينظر: الإسنوي، **نهاية السول شرح منهاج الأصول**، ط:١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م) ص: ١٤٢ .

(٢) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٩/١٠.

إحلال الضمير المتصل (تاء الفاعل) للمخاطبة محل الاسم الظاهر، في تركيب الشرط (دخلتِ).

إحلال الضمير المنفصل (أنتِ) محل الاسم الظاهر (الزوجة).

إحلال الجملة الفعلية المكونة من (الفعل الماضي وفاعله ومفعوله) محل فعل الشرط، وإحلال الجملة الاسمية المكونة من (المبتدأ وخبره) محل جواب الشرط، والربط بينهما بالفاء.

- إعادة الترتيب:

حيث إنه لما قدّم الشرط وقعت طلقة واحدة؛ لأن المعلّق بالدخول الطلقة الأولى وحدها، والأخريان معطوفان أو مترتبان عليها، وإن قدّم الجزاء قطع بوقوع الثلاث؛ لأنها جميعًا تعلقت بدخول الدار.

في قول الرجل لوكيله: **(خذ مالي من زوجتي وطلقها)** [١]

أو قوله : **(طلقها وخذ مالي منها)** [٢]

بعد أن تحدث الإسنوي عن معاني الواو العاطفة لمطلق الجمع بيَّن أن لهم فيها وجهًا مخالفًا فقد تُفيد الترتيب، كما في هذين التركيبين، فلو قال الزوج لوكيله: (خذ مالي من زوجتي وطلقها)، لزم أخذ المال قبل الطلاق؛ ويبرر مخالفة هذا الوجه لرأي الجمهور وذلك "لاحتمال الإنكار بعد الطلاق، والاحتياط واجب على الوكيل إذا لم يكن في لفظ الموكل ما ينفيه"[٣]، أي للاحتياط خوفًا من إنكار الزوجة المال بعد الطلاق، أما لو قال: (طلقها وخذ مالي منها) فلا يُشترط تقديم أخذ المال.

"إلا أن السرخسي لما حكى هذين الوجهين استدل على عدم الاشتراط بما إذا قدَّم الطلاق، فقال: (طلقها وخذ مالي منها)، فإنه لا يشترط تقديم الأخذ، ثم قال: والثاني يشترط لأنه أخذ المال قبل الخلع، هذه عبارته، فدل على أن المقتَضِي مجردُ التقديم والتأخير، ولو راعى المعنى الذي

---

(١) تركيب رقم: ٩٧، ص: ٢٩٨.

(٢) تركيب رقم: ٩٨، ص: ٢٩٨.

(٣) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٩٨.

ذكرناه لم يفترق الحال بين الأمرين"[١]، فيكون مقتضى الترتيب عند السرخسي مجرد التقديم والتأخير، لا الاحتياط الذي ذكره الإسنوي[٢].

في قول الرجل لزوجته: **(أَنت إلا واحدةٌ طَالِقٌ ثلاثًا)** [٣]

قال الإسنوي: " لا يجوز تَقْدِيم المسْتثنى فِي أول الكَلام، نَحْو: (إِلَّا زيدًا قَامَ القَوم) خلافًا للكسائي والزجاج؛ لأن أَدَاة الاسْتثناء في المعنى بِمثابة العَطف بِلا النافية، وتقدِيم المعطوف مُمْتَنع. ويجوز بِالإجمَاع تَقْدِيمه على المسْتَثنى منه، فَتَقول: (قَامَ إِلَّا زيدًا القوم) ... وذكر الرَّافعيّ في بَاب الاستثناء فِي الطَّلاق أَنه لو قدّم الاستثناء على المسْتَثنى منه، فَقال: (أَنتِ إلا واحدة طالقٌ ثَلاثًا) حكى الشَّيخ في المهذّب عن بعض الأصحاب: أَنه لا يَصح وَيَقع الثَّلاث، ثمَّ قَالَ -أَعنِي الشيخ[٤]- : وعندِي أَنه يصح، فَيَقع طَلْقَتان"[٥].

المعنى العميق للتركيب هو: (أنت طالق ثلاثًا إلا واحدة)، وعندما استعمَل أحدَ عناصر التحويل وهو تقديم الاستثناء (إلا واحدة) فقدّم المستثنى على المستثنى منه، اختلف المعنى، فهناك من أبطل هذا الاستثناء، وهناك من أجازه:

- فالوجه الأول: وقوع ثلاث طلقات، باعتبار بطلان هذا الاستثناء؛ حيث إن الاستثناء لاستدراك ما تقدَّم من الكلام، وبذلك لم يصح هذا الاستثناء وبطل عمله، فاختلف الحكم الفقهي، ووقع الطلاق ثلاثًا.
- وأما الوجه الثاني: ففيه وقوع طلقتين، أي: (ثلاثًا إلا واحدة)، باعتبار أن هذا الاستثناء صحيح، والذي حصل في التركيب هو تقديم وتأخير، والتقديم والتأخير لغةٌ للعرب، وهذا رأي الشيرازي، يقول: "ويحتمل عندي أنه يصح الاستثناء فيقع طلقتان؛ لأن التقديم والتأخير لغة العرب، قال الفرزدق:

---

(١) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٩٨.

(٢) ينظر: تحقيق عبدالرزاق السعدي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٤٢٩، هاش رقم: (٢).

(٣) التركيب رقم: ١٤١، ص: ٣٣١

(٤) هو أبو إسحاق الشيرازي، صاحب المهذّب في فقه الإمام الشافعي.

(٥) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٣١ .

وما مثله في الناس إلا مُمَلِّـكًا أبـو أمـه حيٌّ أبوه يقـــاربُه[١]

تقديره: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكًا ، أبو أمه أبو الممدوح"[٢].

في قول الرجل: **(أنت طالق وعبدي حر إن شاء الله)** [٣]

أو قوله: **(إن شاء الله أنت طالق وعبدي حر)**[٤]

يقول الإسنوي: "لو قال (إن شاء الله أنت طالق وعبدي حر)، فلا يقع الطلاق والعتاق. قال: وكذا لو حذف الواو؛ لأن حرف العطف قد يحذف مع إرادة العطف. قال الرافعي: وليكن هذا فيما إذا نوى صرف الاستثناء إليهما، فإن أطلق فيشبه أن يجيء الخلاف في أنه هل ينصرف إليهما، أم يختص بالأخيرة"[٥].

في هذين التركيبين استثناء بالمشيئة (إن شاء الله)، وفيها الخلاف نفسه، في أن الاستثناء ينصرف إلى الجملتين معًا أم ينصرف إلى ما يليه[٦]، لكن الفرق بينهما هو في تأخير الاستثناء بـ (إن شاء الله) وتقديمه. وبتغيير مكان الاستثناء بالمشيئة يتغيّر المعنى، ومن ثم الحكم الفقهي، كما سيأتي بيانه:

- إما أن ينصرف الاستثناء إلى الجملتين، فكأن المعنى العميق: (أنت طالق إن شاء الله، وعبدي حر إن شاء الله) أو (إن شاء الله أنت طالق و إن شاء الله عبدي حر) وعليه لا يقع الطلاق ولا العتاق، أي: (لا تَطلُق الزوجة ولا يُعتَق العبد)؛ لأنه علق الفعلين بمشيئة الله ومشيئة الله لا تُعلم.

---

(١) الأبيات من بحر الطويل، للفرزدق، ينظر: هارون، عبدالسلام محمد، **معجم شواهد العربية**،مرجع سابق، الباء المضمومة، ص: ٥٢.

(٢) ينظر: الشيرازي، **المهذّب في فقه الإمام الشافعي**، مرجع سابق، ٣١٤/٤.

(٣) لم يرد هذا التركيب بهذا الترتيب عند الإسنوي، وذكره الفقهاء كثيرًا، ودعت الحاجة لذكره للتفرقة بينه وبين التركيب التالي، والذي تقدم فيه الاستثناء.

(٤) تركيب رقم: ١٤٤، ص: ٣٣٨.

(٥) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص:٣٣٨، وكذلك وردت المسألة أيضًا في (فصل حروف العطف) ص:٣٠٨.

(٦) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٢٣٢/١٢، ٢٣١، ذكرها في: (كتاب الأيمان) وليس الطلاق.

- وإما أن ينصرف فيه الاستثناء إلى ما يليه:
  - ففي التركيب الذي تأخر فيه الاستثناء: (أنتِ طالق وعبدي حر إن شاء الله) يرجع الاستثناء إلى الجملة الأخيرة (عبدي حر)، ويمكن تمثيلها هكذا:

    أنت طالق، (وعبدي حر إن شاء الله)

    وعليه تطلُق الزوجة ولا يُعتَق العبد؛ لأنه علق إعتاق العبد بمشيئة الله، ومشيئة الله لا تُعلم.
  - وفي التركيب الذي تقدم فيه الاستثناء: (إن شاء الله أنتِ طالق وعبدي حر) أي: ينصرف الاستثناء إلى الجملة الأولى (أنت طالق)، ويمكن تمثيلها هكذا:

    (إن شاء الله أنتِ طالق) وعبدي حر.

    وعليه لا تطلُق الزوجة، ويُعتَق العبد؛ لأنه علق طلاق الزوجة بمشيئة الله، ومشيئة الله لا تُعلم.

وهكذا يظهر أن تغيير مكان الاستثناء بالمشيئة بتقديمه أو تأخيره يُغيِّر المعنى، ومن ثم الحكم الفقهي؛ لأن الاستثناء إذا انصرف إلى أحدهما ينصرف إلى ما يليه، فإذا تأخر الاستثناء انصرف إلى الجملة الثانية، فلغاها، وإذا تقدم الاستثناء انصرف إلى الجملة الأولى، فلغاها.

ولعلّ الإسنوي في نصه الذي أوردناه أول الحديث عن هذه التراكيب -التبس عليه النقل من كتاب الرافعي فمثَّل لما كان الاستثناء فيه متقدِّمًا، لكنه أتى بنصّ الرافعي مقتضَبًا في حديثه عن الاستثناء إذا كان متأخرًا.

ومعنى هذا أن الإسنوي أتى بهذه العبارة: (فإنه ينصرف إلى الجملتين أو **يختص بالأخيرة**) في حديثه عن الاستثناء إذا كان متقدِّمًا، وهنا الخلل فالاستثناء المتقدم - الذي مثّل له الإسنوي- ينصرف إلى **الجملة الأولى** (أنت طالق)، **لا الأخيرة** (عبدي حر)، ومن ثَمَّ لا تَطلُق الزوجة ويُعتَق العبد، ولو قال: (فإنه ينصرف إلى الجملتين أو **يختص بالأولى**) لصح الحكم بناء على المثال الذي استشهد به، والذي تقدم فيه الاستثناء، فكان أولى أن ينصرف إلى الجملة الأولى.

ونص الرافعي كاملًا: "لو قال: (إن شاء الله أنت طالق وعبدي حر) لا يقع الطلاق ولا تحصل الحرية، وكذا لو قال: (إن شاء الله أنت طالق عبدي حر) من غير واو؛ لأن حرف العطف قد يحذف مع إرادة العطف، وليكن هذا فيما نوى صرف الاستثناء إليهما جميعًا ، فإن أطلق فيشبه أن يجيء

خلاف في أنه يختص **بالجملة الأولى** أو ينصرف إليهما جميعًا، ولو قال: (أنت طالق عبدي حر إن شاء الله) فيجيء خلاف في أنه يختص بالجملة الثانية أو ينصرف إليهما"[١].

وهكذا يمكن أن تكون عبارة الإسنوي (فإنه ينصرف إلى الجملتين أو **يختص بالأخيرة**) صحيحة إذا كان المثال: **(أنت طالق وعبدي حر إن شاء الله)** فالاستثناء في هذا المثال انصرف إلى الجملة الأخيرة (عبدي حر)، وما دام أن الإسنوي لم يأت بهذا المثال، وأتى بالمثال: **(إن شاء الله أنت طالق وعبدي حر)** فالاستثناء فيه انصرف إلى الجملة الأولى (أنت طالق) لا الأخيرة كما بيّن الإسنوي.

في قول الرجل لزوجته: **(كل امرأة لي طالق غيرك)** [٢] بدل قوله: **(كل امرأة لي غيرِكِ طالق)** أو في قوله : **(كل امرأة لي طالقٌ سواك)** [٣]بدل قوله: **(كل امرأة لي سواكِ طالق)**

يقول الإسنوي: "الفصل بين الصفة والموصوف يجوز بالمبتدأ، كقوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[٤]، وبالخبر، كقولك: (زيدٌ قائمٌ العاقلُ)، وبجملة القسم، كقوله تعالى: ﴿قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ﴾[٥].

إذا تقرر هذا فيتفرّع عليه ما إذا قال الزوج: (كل امرأة لي سواك أو غيرك طالق)، ولم تكن له إلا المخاطَبة، فإنها لا تَطلُق .... فلو أخَّرَ سوى ونحوها وفضَلَ[٦] بالخبر - وهي مسألتنا- فكذلك أيضًا"[٧].

---

(١) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٢٣٢/١٢، ذكرها في: (كتاب الأيمان) وليس الطلاق.

(٢) تركيب رقم: ٥٤، ص، ٢٤٩، وقد تكرر برقم: ١٣٧، ص: ٣٢٩.

(٣) تركيب رقم: ٥٥، ص، ٢٤٩.

(٤) سورة إبراهيم، من الآية: ١٠.

(٥) سورة سبأ، من الآية: ٣.

(٦) هكذا وردت في تحقيق عواد، والأصح: (فَصَلَ) (أخَّر سوى ونحوها **وفصَل** بالخبر)؛ لأن الحديث عن الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر، ينظر هذا في تحقيق السعدي، ط٢، ص: ٥٥٥.

(٧) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص:٣٥٣.

سبق الحديث عن تركيب (كل امرأة لي غيرِك طالق) و (كل امرأة لي سواك طالق) في نمط التحويل بالزيادة[١] بإضافة الوصف (غيرك) أو (سواك)، فهما لم يفيدا الاستثناء إنما المعنى: (كل امرأة لي موصوفة بأنها غيرك فهي طالق)، وهو ليس له غيرها، ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي فيها هو عدم وقوع الطلاق لا عليها ولا على غيرِها، ووقعت (غيرك) و (سواك) صفتان مجرورة لامرأة.

أما في هذين التركيبين: (كل امرأة لي طالق غيرِكِ)، و(كل امرأة لي طالقٌ سواك) فقد تقدم فيهما الخبر، وهو كلمة (طالق)، وفصل بين الموصوف (امرأة) والصفة (غيرك) أو (سواك)، وهذا التقديم للخبر، والفصل به بين الموصوف والصفة لم يُغيِّر المعنى، ولا الحكم الفقهي، ومن ثَمَّ فلا يقع الطلاق عليها ولا على غيرها.

فهذا مثال على أنه ليس كل تقديم وتأخير يُلزِم تغييرَ الحكمِ الفقهي.

ومن التراكيب الأخرى التي عرض الإسنوي لتقديمٍ فيها أو تأخير ، ولم يؤثر ذلك على الحكم الفقهي:

(إن دخلت الدار أو كلمت زيدا فأنت طالق) [٢]

و (أنت طالق إن دخلت أو كلمت) [٣]

في حديث الإسنوي عن معاني (أو) يساوي بين هذين التركيبين ويجعل (أو) فيهما للتقسيم، فعطف جملة (كلمتِ) على (دخلتِ) بأداة العطف (أو) سواء تقدما في التركيب أو تأخَّرا، فالحكم الفقهي فيهما واحد، وهو "بأن تَطلُق بأيهما وُجِد"[٤]، أي يقع الطلاق إن فعلت أحد الأمرين (الدخول أو الكلام)، فإن دخلت فقط ولم تكلِّم زيدًا طَلَقت، وإن كلمت زيدًا فقط ولم تدخل طَلَقت؛ لأن (أو) تفيد التقسيم أو الإباحة، وسواء قدّم فعل الشرط ومعطوفه أو أخَّرهما فالحكم الفقهي واحد، وكأن المعنى العميق: (إنْ دخلتِ الدار أو كلمتِ زيدًا ،فأيٌّ منهما فعلْتِ فأنت طالق)، أو (أنت طالق

---

(١) ينظر: ص: ١٧٢ من هذه الدراسة.

(٢) تركيب رقم: ١١٢، ص:٣٠٥.

(٣) تركيب رقم: ١١٣، ص:٣٠٥.

(٤) النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ١٧٦/٨، وأيضا: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص:٣٠٥.

سواء إنْ دخلتِ الدار أو كلمتِ زيدًا)، فهذا مثال آخر على أنه ليس كل تقديم وتأخير يُلزِم تغييرَ الحكمِ الفقهي.

ومنه أيضًا:

قول الرجل لزوجته: **(أنتِ طالق لو دخلتِ الدار)**[١]

أو : **(لو دخلتِ الدار أنت طالق)**[٢]

تحدث الإسنوي عن معاني (لو)، وأنها قد تفيد الشرطية لتقييد الشرط بالزمن الماضي، فكأن المعنى العميق فيه، أنت طالق لو حصل منك دخولٌ للدار في الماضي، وبذلك علَّق طلاقها بما لو حصل منها دخول للدار، فإن دَخَلَت الدارَ قبل قوله العبارة طلقت.

وقد تكون شرطية لتقييد الشرط بالمستقبل، ويقع بعدها ما هو مستقبل في المعنى، "فإذا وليها ماضٍ أُوِّلَ بالمستقبل .... كما إنّ (إنْ) الشرطية كذلك"[٣]، فكأن المعنى العميق فيه، أنت طالق لو تدخلين الدار مستقبلا، ومن ثَمَّ علَّق طلاقها بما لو سيحصل منها دخول للدار، فإن دَخَلَت الدارَ بعد قوله العبارة طلقت[٤].

وبعد أن بيَّن الحكم في كل منهما ساوى الإسنوي بين التركيبين فيما لو حصل فيهما تقديم وتأخير، بقوله: " ولو قدَّم (لو) فقال: (لو دخلتِ الدار أنت طالق)، فيتّجه أن يكون كالصورة السابقة"[٥] فالتقديم والتأخير في هذين التركيبين: (أنتِ طالق لو دخلتِ الدار) و (لو دخلتِ الدار أنت طالق) لم يحدثا أي تغيير في الحكم الفقهي؛ مما يوحي أنه ليس بالضرورة أن كل تغيير في الترتيب يَفرض تغييرَ المعنى، ومن ثَمّ تغيير الحكم الفقهي.

ولعل التغيير ههنا من ناحية بلاغية فجاء ترتيب التركيب حسب المعاني في النفس والافتراضات المسبقة في ذهن الزوج.

---

(١) تركيب رقم: ١٢١، ص: ٣٠٩.

(٢) تركيب رقم: ١٢٢، ص: ٣٠٩.

(٣) ينظر: تحقيق عبدالرزاق السعدي لكتاب الكوكب الدري ، هامش (٢)، ط٢، ص: ٤٥٦.

(٤) ينظر: ص: ١٤٩ من هذه الدراسة

(٥) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٠٩.

خلاصة:

وهكذا يمكن القول إن التحويل بإعادة الترتيب في تراكيب الطلاق أخذ منحنيين:

- فأحيانا لا يكون لإعادة الترتيب أثرٌ في تغيير الحكم الفقهي:

كما في تقديم (غير) التي تفيد الوصف لا الاستثناء، وتأخيرها، فلو قدّم الخبر وفصل به بين الموصوف والصفة، أو لم يقدمه، فقال: (كل امرأة طالق غيرك) أو (كل امرأة غيرك طالق)، فالحكم الفقهي فيهما لم يتغير.

وكذلك عند تقديم فعل الشرط ومعطوفه بأداة العطف (أو) أو تأخيرهما، فقال: (إن دخلت الدار أو كلمت زيدًا فأنت طالق) أو (أنت طالق إن دخلت الدار أو كلمت زيدًا) فالحكم الفقهي فيهما واحد، وهو وقوع الطلاق بفعلها أحد الأمرين؛ لأن (أو) تفيد التقسيم أو الإباحة.

وكذلك عند تقديم (لو) أو تأخيرها، (لو دخلت الدار أنت طالق) و (أنت طالق لو دخلت الدار) فالتقديم والتأخير لم يُحدثا أي تغيير في الحكم الفقهي، مما يوحي أنه ليس بالضرورة أن كل تغيير في الترتيب يفرض تغييرًا في المعنى يؤدي إلى تغيير الحكم الفقهي.

- وأحيانًا أخرى يكون لإعادة الترتيب أثرٌ في اختلاف المعنى، وفي تغيير الحكم الفقهي:

كما في الاستثناء من الأعداد، فعند تقديم المستثنى وجعله بعد العدد مباشرة صح الاستثناء من هذا العدد، ثم وقع الخبر، كما في قوله: (أربعتكن إلا فلانة طوالق)، أما إذا أخَّر المستثنى بعد الخبر، فلم يصح الاستثناء؛ لأنه استثنى فلانة بعد إدخالها في الحكم، وهذا تناقض، كقوله: (أربعتكن طوالق إلا فلانة)، وبالتالي يقع الطلاق على نسائه الأربع دون استثناء.

وكذلك (أنت طالق وطالق وطالق إن دخلت الدار) (إن دخلت الدار أنت طالق وطالق وطالق)

وكذلك (خذ مالي من زوجتي وطلقها) و (طلقها وخذ مالي منها)

والمتتبع لنمط التحويل بإعادة الترتيب في تراكيب الطلاق يجد أن هذا النمط يتميز عن بقية أنماط التحويل، إذ يؤتى في غالبية تراكيبه بصورتي التقديم والتأخير في التركيب الواحد، بمعنى أنه يؤتى بالتركيب مقدَّمًا فيه عنصرٌ على آخر، ثم يؤتى بالتركيب نفسه مرة أخرى، لكن بتأخير هذا

العنصر، وليس بتقديمه؛ ليبرز الفرق في المعنى بين تقديم هذا العنصر وتأخيره، وهل تعدّى ذلك إلى تغيير الحكم الفقهي أم لا؟

وإذا كان التحويل بإعادة الترتيب يلزم أن يتقدّم عنصر في التركيب أو يتأخر، بحيث يخالف الترتيب الأصلي للجملة النواة، فإن من أنماط التحويل ما يتكرر فيه العنصر بحيث يضيف معنًى جديدًا على الجملة النواة، الأمر الذي يصل إلى أن يغيّر الحكم الفقهي، كما سيأتي بيان هذا في الفصل الآتي.

الفصل الخامس

التحويل بالتَّـكرار

(Transformation by recurrence)

الفصل الخامس: التحويل بالتَّــكرار.

المصطلح والمفهوم:

يُعدّ التَّـكـرار[١] ظاهرة لغوية عرفتها العربية في أقدم نصوصها التي وصلت إلينا، وله علاقة وثيقة بعلم النحو؛ ذلك أنه واحد من أهم صور التأكيد، ووجدت الإشارات الأولى للتكرار في كتب النحاة القديمة، فسيبويه عدّه ضربًا من التوكيد لا يختلف عن (أجمعين) ونحوها، وهي لفظة تستعمل لتأكيد المعنى، ويسميه (التكرير)[٢]، وفي موضع آخر يسمّيه بـ (التثنية والإعادة)، "فإذا قلت: (قد ثبت زيدٌ أميرًا قد ثبت)، فأعدْتَ (قد ثبت) توكيدًا ....، ومثله في التوكيد والتثنية: (لقيتُ عمرًا عمرًا)"[٣] ومصطلح الإعادة استنادًا إلى المعنى اللغوي للتكرار[٤]، وهناك من يسميه (الترداد) كالجاحظ[٥]، ولعلَّ التكرار أشهرها وأكثرها استعمالًا؛ لذا آثرت استعماله في هذه الدراسة[٦].

ويعرفه الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات: "بالإتيان بشيء مرة بعد أخرى"[٧]، ويربطه كثيرون بالتأكيد؛ إذ إنّ بينهما نقاط التقاء، فهذا الزركشي يقول: إن من فوائد التكرار التأكيد،

---

(١) التَّكرار: مصدر على صيغة تَفعال ، مأخوذ من الفعل كرَّر، يقال كرَّر تكريرا، وتَكرارا بفتح التاء، ولا يجوز كسرها؛ "لأن المصادر إنما تجيء على (التَّفعال) كما في التَّذكار والتَّكرار، ولم يجئ بالكسر إلا حرفان، هما: التِّبيان والتِّلقاء"، كما بيَّن هذا ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق ٦٧/١٣، مادة (ب ي ن).

(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ٥٠٨/٣.

(٣) سيبويه، المرجع السابق، ١٢٥/٢.

(٤) يقول ابن منظور: الكر: الرجوع يقال: كرّه وكرّ بنفسه ... وتكرارا: عطف، وكرّ عنه: رجع... ، وكرر الشيء وكركره: أعاده مرة بعد أخرى، **لسان العرب**، مرجع سابق ٥/ ١٣٥، مادة (كرر).

(٥) ينظر: أبو عثمان الجاحظ، **البيان والتبيين**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط١، (بيروت: دار الجيل، ١٩٤٨م) ١٠٥/١.

(٦) ارتضيت هذه التسمية لشيوعها ودلالتها على المعنى المراد، ولم أختر (التكرير) استنادا إلى الرأي القائل: "بأن هناك فرقًا دقيقا بين الصيغتين، فصيغة (تفعيل) لا تعدو كونها صيغة صرفية، وإن استعملها البلاغي فللتوكيد فقط، بخلاف صيغة (تَفعال) التي لا تعني مجرّد الحدث، وإنما تحوي فوق ذلك دلالة وافية بالمضمون الذي يريده البلاغي منها، وهي أقدر على الإيحاء بالاستمرار، وأبلغ في تصوير تكرّر الفعل، ففرق بين التذكير والتذكار، والتكذيب والتكذاب" ينظر: الشهراني، عبدالرحمن، **التكرار مظاهره وأسراره**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة (١٩٨٣م)، ص:٥، ولم أختر (الإعادة) لأن التكرار أعمّ، فهو يقع على إعادة الشيء مرة وعلى إعادته مرات، أما الإعادة: فتقع على إعادة الشيء مرة واحدة فقط.، كما جاء في **الفروق اللغوية** للعسكري، أبي هلال، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، (د.ط) (القاهرة، دار العلم والثقافة، ١٩٩٧م) ص:٣٩، ولم أختر (الترداد) لغموضه وعدم شيوع هذا الاستعمال، ولم أختر (التثنية) حتى لا يلتبس بالمثنى .

(٧) السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات**، مرجع سابق، ص:٦٩

والتكرار أبلغ من التأكيد[١]، ويوافقه السيوطي بالعبارة نفسها مُضيفًا: "وهو من محاسن الفصاحة"[٢].

ويمكن أن نستنتج من أقوال العلماء هذه أن التكرار أعمّ من التأكيد، إذ يأتي الأخير كغرضٍ من أغراض التكرار، فالتكرار لا يقتصر على إفادة التأكيد فقط، بل يخرج لمعانٍ أخرى، فقد يكون التكرار **للتأسيس**؛ ولذا يقول الزركشي: "والتكرار للتأسيس أبلغ من التكرار للتأكيد ؛ لأن التأكيد يقرر إرادة معنى الأول وعدم التجوز، ولهذا قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾[٣]، إن الثانية تأسيس لا تأكيد؛ لأنه جعل الثانية أبلغ في الإنشاء، فقال: وفي (ثُمّ) تنبيه على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول"[٤].

وبمعنى آخر، يمكن القول إن **التأكيد**: هو أن يكون اللفظ لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته، و**التأسيس**: هو أن يكون لإفادة معنى آخر، لم يكن حاصلًا قبله، ويسمى الأول: إعادة، والثاني: إفادة، والإفادة أولى، وإذا دار اللفظ بينهما تعيَّن الحمل على التأسيس؛ ولهذا قال أصحابنا: لو قال لزوجته: (أنت طالق طالق طالق) طلقت ثلاثًا، وإن قال: أردت التأكيد، صُدِّق ديانة لا قضاءً[٥]، ولعلّ الاستشهاد بهذا المثال في معجمٍ للمصطلحات والفروق اللغوية فيه دلالة كبرى تُظهِر أهمية التكرار وعدّه نمطًا من أنماط التحويل في تراكيب الطلاق، وتُشير في الوقت نفسه إلى الفروقات بين المصطلحين: (التأكيد والتأسيس).

وانطلاقًا من هذه التفرقة بين هذين الغرضين للتكرار، يُعرّفه بعضهم بأن: "يأتي المتكلم بلفظ ثم يُعيده بعينه، سواء كان اللفظ متفق المعنى أو مختلفًا، أو يأتي بمعنى ثم يعيده. وهذا من شرطه اتفاق المعنى الأول والثاني، فإن كان متحد الألفاظ فالفائدة في إثباته تأكيد ذلك الأمر وتقريره في

---

(١) ينظر: بدر الدين الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، مرجع سابق، ٣/ ١١.

(٢) ينظر: السيوطي، جلال الدين، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط) (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٨م)، ١٩٩/٣.

(٣) سورة التكاثر، الآيتان: ٣، ٤.

(٤) ينظر: بدر الدين الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، مرجع سابق ، ١١/٣.

(٥) ينظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب، **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م) ص: ٢٦٧، ٢٦٨.

النفس، وكذلك إن كان المعنى متحدًا. وإن كان اللفظان متفقين والمعنى مختلفًا، فالفائدة في الإتيان به الدلالة على المعنيين المختلفين"[١].

ولهذا يمكن القول بأنه: تكرار الكلمة أو اللفظة أكثر من مرة في سياق واحد؛ لنكتة ما؛ وذلك إما للتأسيس، أو التوكيد، أو زيادة التنبيه، أو التهويل، أو الوعيد، أو التعجب، أو التلذذ بذكرِ المكرر، أو تجديد العهد إذا طال الكلام وخشِي تناسي الأول[٢]، فهو: إعادة مورفيم أو أكثر في الجملة لتحقيق غرضٍ من هذه الأغراض.

والملاحظ من كل هذه التعريفات أن فيها إشارة لبعض أغراض التكرار، فهو يأتي لأغراض متعددة[٣]، وبأقسام مختلفة، كما سيأتي بيانه:

أنواع التكرار:

تتعدّد أنواع التكرار بالنظر إلى اعتبارات مختلفة:

- باعتبار اللفظ المكرر، ينقسم إلى: تكرار حرف، وكلمة، وجملة، ويمكن تسميته بـ : أشكال التكرار.
- باعتبار فائدته، ينقسم إلى مفيد وغير مفيد.
- باعتبار تكرار اللفظ والمعنى معًا، أو أحدهما دون الآخر.

أنواع التكرار باعتبار اللفظ المكرر (أشكال التكرار):

- تكرار الحرف: وهو يقتضي تكرار حروف بعينها في التركيب، ويسمى عند المحدثين (شبه التكرار)؛ إذ تفتقد العناصر فيه علاقة التكرار المحض، وهو أقرب إلى الجناس الناقص، مثل: (رسمك واسمك ووسمك)[٤].

---

(١) مطلوب، أحمد، **معجم النقد العربي القديم**، ط١، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩م)، ١/ ٣٧٠.

(٢) ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، مرجع سابق ، ٣/ ١١ – ١٨.

(٣) الحديث عن أغراض التكرار وأسراره يطول، وقد سبق إلى الاهتمام به كثيرون فلا داعي للإعادة، وللاستزادة ينظر على سبيل المثال: الشهراني، **التكرار مظاهره وأسراره**، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص: ٣٥٨- ٣٨٧.

(٤) ينظر: عفيفي، أحمد، **نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي**، ط١، (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠١م)، ص: ١٠٧.

- تكـرار اللفظة: وهو تكـــرار يُعيد اللفظة الواردة في التركيب، وقد قسمه المحدثون إلى نوعين[١]:
  - تكرار كُلّي: وهو تكرار الكلمة من غير أي تغيير، كتكرار كلمة (ويل) التي تفيد الدلالة نفسها في قوله تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشۡتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا يَكۡسِبُونَ ٧٩﴾[٢]، وقد تختلف الدلالة كما في كلمة (الساعة) في قوله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقۡسِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيۡرَ سَاعَةٖۚ ﴾[٣] ففي الأولى يقصد بها يوم القيامة، وفي الثانية يقصد بها المدة الزمنية.
  - تكرار جزئي: وهو تكرار كلمة سبق استخدامها لكن في أشكال وفئات مختلفة، كما في (دُكَّت و دكًّا) من قوله تعالى: ﴿كَلَّآۖ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ٢١﴾[٤].
- تكرار العبارة أو الجملة: وهو تكرار يعكس الأهمية التي يوليها المتكلم لمضمون تلك الجمل المكررة، كما في تكرار آية: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ١٣﴾ في سورة الرحمن، "فتكرارها ليس مجرد حلية لفظية، ولا قيمة إيقاعية عابرة، بل معانيها منسوجة في مواضعها، ووظيفتها التأكيد على نعم الله"[٥] وأمثلة هذا النوع كثيرة في القرآن.

---

(١) ينظر: عفيفي، **المرجع السابق**، ص: ١٠٧، وما بعدها.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧٩.

(٣) سورة الروم، من الآية: ٥٥.

(٤) سورة الفجر، الآية: ٢١.

(٥) ينظر: مرزوق، فاتح، مقال بعنوان: **التكرار في القرآن بين القدماء والمحدثين**، متوفر على منتديات الجلفة لكل الجزائريين والعرب، منتدى اللغة العربية:
https://www.djelfa.info/vb/showthread.php?s=87a5554369dfec5f30b426a47ddffa9a&mode=hybrid&t=326077،
تاريخ الدخول: ٦/ ٨/ ٢٠١٩م.

أنواع التكرار من حيث إفادته:

ينقسم التكرار من حيث إفادته إلى مفيد وغير مفيد:

- التكرار المفيد: هو الذي يأتي لمعنى، كأن يكون تأكيدا للكلام، وتشييدًا من أمره، وإنما يفعل ذلك للدلالة على العناية بالشيء الذي كررت فيه كلامك، إما مبالغة في مدحه أو ذمّه أو غير ذلك.
- غير المفيد: وهو الذي لا يأتي في الكلام إلا عيًّا وخطَلًا من غير حاجة إليه، كقول الشاعر:

أقما بها يومًا ويومًا وثالثًا ويومًا له يوم الترحُّلِ خامسُ.

فمراده من هذا التكرار هو أنهم أقاموا بها أربعة أيام، ووصف ابن الأثير هذا البيت بالسخف الدال على العيّ الفاحش[١].

أنواع التكرار من حيث تكرار اللفظ والمعنى معًا، أو أحدهما دون الآخر:

قسم ابن الأثير[٢] التكرارَ بالنظر إلى تكرار اللفظ والمعنى، وتكرار المعنى فقط دون اللفظ، فجعله نوعين، وكل نوع من هذين النوعين إما أن يكون مفيدًا أو غير مفيد.

فالنوع الأول: التكرار في اللفظ والمعنى[٣]

وهو ما تكرر فيه اللفظ بعينه دون أي اختلاف، كقولك لمن تستدعيه: (أسرِعْ أسرِعْ)، وينقسم إلى مفيد وغير مفيد.

فالمفيد قسمان:

---

(١) ينظر: ابن الأثير، ضياء الدين، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق وتقديم: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، (د.ط)، (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر (د.ت))، ٣/ ٢٤.

(٢) ينظر: ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، المرجع السابق، ٣/ ٥ - ٤٠

(٣) أرى أن المقام هنا يتسع لعرض هذه الأنواع خاصة القسم المفيد منها؛ وذلك لارتباط هذا بما سيُعرض في التكرار بوصفه نمطًا من أنماط التحويل.

- **تكرار في اللفظ والمعنى ويدل على معنى واحد ، والمقصود به غرضان مختلفان: كقوله تعالى:** ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٨﴾[1] ، **فالتكرار لفظًا ومعنى في قوله: (يحق الحق، وليحق الحق)، لكنه جاء لغرضين مختلفين، (فيحق الحق) في الأول: تمييز بين الإرادتين، و(ليحق الحق) في الثاني لبيان غرضه في اختيار ذات الشوكة على غيرها، وأنه ما نصرهم وخذل أولئك إلا لهذا الغرض.**

ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦ ﴾[2]، **فالتكرار في قوله: (لا أعبد، ولا أنا عابد). ففي الأول: يعني المستقبل، أي لن أعبد ما تعبدون، وفي الثاني: (ولا أنا عابد) يتحدث عن الماضي، أي وما كنتُ عابدًا فيما سلف ما عبدتموه، وكذلك في قوله: (لا أنتم عابدون، ولا أنتم عابدون)، أي لا أنتم ستعبدون ما أعبد، ولا أنتم قد عبدتم ما عبدتُ .**

- **تكرار في اللفظ والمعنى ويدل على معنى واحد ، والمقصود به غرض واحد، كقوله تعالى:** ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝١٩ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝٢٠ ﴾[3]، **جاء التكرار في الآيتين لغرض واحد، وهو التعجب من تقديره.**

وكذلك في قوله: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝٤٨ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ ۝٤٩ ﴾[4]، **فالتكرار لفظًا ومعنى في**

---

(١) سورة الأنفال، الآيتان: ٧، ٨.

(٢) سورة الكافرون، الآيات: ١ - ٦.

(٣) سورة المدثر، الآيتان: ١٩، ٢٠.

(٤) سورة الروم، الآيتان: ٤٨، ٤٩.

قوله: (من قبل، من قبله) دلالة على تطاول المطر عنهم، ووقوعهم في شدة، فكان الفرح بقدر اغتمامهم بذلك.

وفي قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ۝٤ ﴾[1]، لما قال (إني رأيت) ثم طال الفصل استحسن أن يعيد لفظ (رأيت).

وفي قوله تعالى:﴿ وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝٣٨ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ۝٣٩ ﴾[2]، كرّر (يا قوم) كثيرا في قصة الرجل المؤمن في سورة غافر؛ وذلك خوفًا عليهم ، وتنبيها لهم من الغفلة، فهو يعلم طريق نجاتهم، ويتعين عليه نصحهم.

ويُدخل ابن الأثير تحت هذا الضرب (الألفاظ المترادفة) حيث يكون المعنى مضافًا إلى نفسه مع اختلاف اللفظ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ۝٥ ﴾[3]، فالرجز هو العذاب، وهو لتأكيد المعنى والمبالغة فيه، أي: عذاب مضاعفٌ من عذاب.

وهذا من وجهة نظري ليس من قبيل تكرار اللفظ والمعنى، إنما هو من تكرار المعنى دون اللفظ، وهو بنفسه أقرّ باختلاف اللفظ في قوله: (يكون المعنى مضافًا إلى نفسه مع **اختلاف اللفظ**)؛ ولأجل ذلك سأُرجِئ الحديث عن هذا النوع في موضعه.

النوع الثاني: التكرار في المعنى دون اللفظ:

وهو ما تكرر فيه المعنى المراد بلفظ مختلف، كقولك: (أطعْني ولا تعصني) فإن الأمر بالطاعة نهي عن المعصية، وينقسم إلى مفيد وغير مفيد.

فالمفيد قسمان:

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٤.

(٢) سورة غافر، الآيتان: ٣٨، ٣٩.

(٣) سورة سبأ، الآية:٥.

- **تكرار في المعنى يدل على معنيين مختلفين، كما في قوله تعالى:** ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾[1]، **فالتكرار في (يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف) وهو تكرار يدل على معنيين مختلفين، أحدهما عام، والآخر خاص، فإن الأمر بالمعروف نوع من أنواع الخير، ومثل ذلك في قوله تعالى:** ﴿ حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ ﴾[2].

- **تكرار في المعنى يدل على معنى واحد لا غير، كقوله تعالى:** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ ۚ وَإِن تَعْفُوا۟ وَتَصْفَحُوا۟ وَتَغْفِرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾ ﴾[3]، **فالتكرار في (تعفوا، وتصفحوا، وتغفروا) فكلها بمعنى واحد، أراد بذلك الزيادة في تحسين عفو الوالد عن ولده، والزوج عن زوجته، ومثل ذلك، قوله تعالى:** ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾[4]، **فالبث والحزن بمعنى واحد، وإنما كرره لبيان شدة الخطب النازل به.**

وتحت هذا النوع يمكن إدراج التكرار بالألفاظ المترادفة، فهي من قبيل تكرار المعنى دون اللفظ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴿٥﴾ ﴾[5]**وقوله :** ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾﴾[6].

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٨.

(٣) سورة التغابن، الآية: ١٤.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٨٦.

(٥) سورة سبأ، الآية: ٥.

(٦) سورة يوسف، الآية: ٨٦.

وفي رأيي أن يضاف لأنواع التكرار نوعٌ ثالثٌ، وهو: **تكرار اللفظ مع اختلاف المعنى**، كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾[1] فكرر لفظ (الساعة) مرتين، لكن المعنى في كليهما مختلف، ففي الأولى يقصد بها يوم القيامة، وفي الثانية يقصد بها المدة الزمنية. وهذا النوع تتكرر فيه اللفظة بمعناها نفسه لكن يأتي بها لغرض مختلف كما في (يحق الحق، وليحق الحق) الذي سبقت الإشارة إليه تحت النوع الأول من التكرار.

ومما يجدر بيانه **التشابه بين التكرار والتوكيد اللفظي**، فالتوكيد اللفظي هو: إعادة اللفظ الأول بعينه، سواء كان اسمًا أو فعلًا أو حرفًا أو جملة، وتكرار اللفظ مثل ذلك؛ ولأجل ذلك اختلف النحويون في التمييز بينهما، ففي قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾[2]، بعضهم قالوا بأنها تأكيد، فهي دكة واحدة والكلمة الثانية تأكيد لها، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾ ﴾[3]، وكذلك في الآية الثانية، فالملائكة سيصفون صفًّا واحدًا، والكلمة الثانية توكيد لها، فأكّد الدكّ والصف؛ لتفخيم أمرهما، وتهويل ما يتبعهما.

وأما أصحاب الرأي الآخر فيرون أن الدَّكّ سيقع مرتين فيتكرر على الأرض الدكُّ حتى تصبح هباءً، وأن الملائكة سيصفّون في صفوف عدّة، ويكون المعنى على ذلك: دكًّا بعد دكٍّ، وصفًّا بعد صفٍّ[4]، "وعلى هذا فليس الثاني في الآية تأكيدًا للأول، بل المراد به التكرير، كما يقال: (علمته الحساب بابًا بابًا)" [5]، وهذا راجع إلى اختلاف تفسيرهم للآية.

وحتى في تكرار الجمل اختلفوا في تحديد غرض التكرار، ما إذا كان تأكيدًا لمعنى الجملة الأولى، أو تأسيسًا لمعنى آخر، كما حصل في عبارة الأذان: (الله أكبر، الله أكبر) فنفى بعضهم أن يكون من تأكيد الجمل، فالجملة الثانية لم يؤت بها لتأكيد الأولى، بل لإنشاء تكبيرٍ ثانٍ، وهؤلاء جعلوا التكرار

---

(١) سورة الروم، من الآية: ٥٥.

(٢) سورة الفجر، الآيتان: ٢١، ٢٢.

(٣) سورة الحاقة، الآية: ١٤.

(٤) ينظر: الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط٣، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٦م) ٧٥١/٤.

(٥) ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٤م)، ص: ٣٢٥.

في: (قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة) للتأكيد، فإن الجملة الثانية خبرٌ ثانٍ جيء به لتأكيد الخبر الأول[١].

وخلاصة القول أنّ التأكيد والتكرار بينهما أوجه اتفاق واختلاف، فهما يتفقان تارة ويختلفان أخرى، فالتكرار أعم من التأكيد، لأن التأكيد في أغلب الكلام المكرر يأتي كغرضٍ من أغراض التكرار، فهو في حقيقته لا يخرج عن خدمة التكرار، في حين أن للتكرار أغراضًا بلاغيةً كثيرةً ومعانيَ متعددةً، تُفهم من سياق الكلام، فكل تأكيد لفظي هو تكرار، وليس كل تكرار تأكيدًا، وحتى في التأكيد المعنوي تجده محدودًا بكلمات معينة، منها: (نفس وعين وكل وكلا وكلتا وأجمع وجمعاء وأجمعون ...) وليس الحال كذلك مع التكرار المعنوي -تكرار المعنى دون اللفظ- فلا يشترط فيه كلمات معينة، فكل الكلمات المترادفة تعدّ تكرارًا معنويًّا.

وإذا كان التكرار قد ناقشه علماء النحو والبلاغة وعلوم القرآن والتفسير[٢] -كما مرّ بنا- فقد لاقى العناية نفسها من قِبَلِ الفقهاء، حتى خصّه بعضهم بباب مستقل في أبواب الفقه؛ وذلك لتأثيره على المعنى، ومن ثم على الحكم الفقهي، فالرافعي يُفرد فصلًا مستقلًا عن تكرار الطلاق[٣]، ومثله النووي[٤].

يقول الرافعي: والتكرار أعلى درجات التأكيد، والدرجات على ما ذكر أهل العربية ثلاث[٥]:

- تكرير اللفظ وكثيرًا ما وقع ذلك في كلام النبي - ﷺ - قال الإمام: ويُبغى به شيئان:
  - الاحتياط بإيصال الكلام إلى فهم السامع، إن فرض ذهول وغفلة.
  - إيضاح القصد من الكلام، والإشعار بأن لسانه لم يسبق إليه.
- التأكيد بلفظ آخر، كقول القائل: (زيد نفسه).

---

(١) ينظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، المرجع السابق، ص: ٣٢٥.

(٢) للاستزادة في جهود العلماء فيما يخص التكرار، ينظر: منكل، يارزمان جنت كل، **التكرار في القرآن الكريم وأسراره البلاغية في ضوء كتابات العرب، وكتابات علماء شبه القارة الهندية (دراسة تطبيقية مقارنة)**، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام أباد، (٢٠١١م)، ص: ٢٨ وما بعدها، وينظر أيضا: مرزوق، فاتح، مقال بعنوان: **التكرار في القرآن بين القدماء والمحدثين**، مرجع سابق.

(٣) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٧/٩.

(٤) ينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٧٨/٨.

(٥) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٨/٩.

- التأكيد بألفاظ متغايرة، كقوله: (رأيت القوم أجمعين أكتعين).

والحقيقة أن تكرار اللفظ يخرج إلى معانٍ أكبر من هذين المعنيين التي قال بهما الإمام الغزالي رحمه الله، وهذا ما سيتبين في مناقشة تراكيب الطلاق التي جاء فيها التكرار نمطًا من أنماط التحويل.

وإذا انتقلت إلى رأي المحدثين فيما يخص التكرار تجدهم يعدّونه مظهرًا من مظاهر الترابط النصِّي، حيث يربط بين أجزاء النص بشكل بيّن ويسهم في تماسكه، فهو يقوم بدوْر إحالي إلى سابق من خلال اللفظ والمعنى، ناهيك أنه علاقة معنوية بين عنصر في النص وعنصر آخر يكون ضروريًّا لتفسير النص الذي يحمل مجموعة من الحقائق[١].

غير أن المحدثين لم يتناولوا التكرار كنمط من أنماط التحويل؛ فالمتتبع لأنماط التحويل في الكتب التي عنت بدراسة النظرية التحويلية في اللغة العربية، يكاد لا يجد التكرار من بين هذه الأنماط، إلا إشارة بسيطة وُجدت عند عمايرة عندما تحدّث عن تكرار الفعل، وجعله نوعًا من أنواع عناصر التحويل بالزيادة، فألحقه بعنصر الزيادة، وقصر الغرض منه على التوكيد اللفظي فقط[٢]، والحقيقة أجد التكرار نوعًا مستقلًّا، ونمطًا منفردًا من أنماط التحويل، إذ لا يقتصر الغرض منه على التوكيد اللفظي فقط، بل يتعدّى إلى معانٍ أكثر، فمن خلال تتبع تراكيب الطلاق وجدت أن التكرار فيها قد يخرج لمعانٍ أخرى غير التأكيد، فقد يكون لتأسيس معانٍ جديدة، ومن ثَمَّ يختلف الحكم الفقهي تبعًا لهذا المعنى المضاف، وبما أنه أُتُّفِقَ على أن التحويل تغيير سطحي لإضافة معنى جديد تَحوَّلَ عن المعنى الذي كان للجملة التوليدية[٣]، فإنه من الأجدر جعل التكرار نمطًا من أنماط التحويل يتم عن طريقه إضافة معنًى جديد للتركيب، وتتحول فيه الجملة النواة إلى جملة تحويلية، كما سيأتي في الأمثلة.

---

(١) ينظر: مرزوق، فاتح، مقال بعنوان: **التكرار في القرآن بين القدماء والمحدثين**، مرجع سابق.

(٢) عمايرة، خليل، ، **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)**، مرجع سابق، ص: ١٤١، ١٤٢.

(٣) ينظر: عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها** (مرجع سابق)، ص:٨٨، وبشير، خيرية بشير أحمد، الجملة العربية بين التوليدية والتحويلية، **المجلة الليبية للدراسات**، مرجع سابق، ص:١٦.

أضف إلى ذلك علاقةَ التكرار بأنماط التحويل الأخرى، فالتكرار يدخل فيه كثيرٌ من أنماط التحويل، كـ (الزيادة وإعادة الترتيب والإحلال)، وهذه العلاقة بينهما تؤكد أهمية اعتبار التكرار واحدًا من أنماط التحويل ، من ذلك على سبيل المثال:

في تأكيد الفعل بمصدره (المفعول المطلق)، كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤ ﴾[1]، يمكن أن يدخل تحت **نمط الإحلال**، حيث حلَّت فيه صيغة المصدر محل الفعل؛ عوضًا عن تكرار الفعل مرتين، ومن جانب آخر تجد بعضهم يعدُّونه من التكرار، حيث جاء المصدر تكرارًا لمعنى الفعل لكن باشتقاق مختلف، فهو من قبيل التكرار الجزئي والذي يتكرر فيه اللفظ والمعنى مع تغيير بسيط في اللفظ، وفائدته رفع توهم المجاز في الفعل، ولعل النمطين (التعويض) و (التكرار) جاءا نصًّا في قول ابن مالك: "فالأصل في (زيدٌ سيرًا سيرًا) هو: (زيد يسير سيرا) فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره، وجعل **تكرره** بدلا من اللفظ بالفعل، فامتنع إظهاره؛ لئلا يجتمع **عوض ومعوض منه**"[2].

وكذلك في تأكيد الضميرين، كأن يؤكَّد الضمير المتصل بالمنفصل، كقولك: (إنك أنت) أو (إنه هو)، والضمير المنفصل بالمنفصل، كقولك: (أنتَ أنتَ)، والضمير المتصل بالمتصل، كقولك: (إنك إنك لجواد). ومثلًا في قوله تعالى: ﴿ قُلۡنَا لَا تَخَفۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٦٨ ﴾[3]، فهو عند التحويليين **تحويل بزيادة** الضمير، ومن جانب آخر تجد بعض العلماء يعدّونه من التكرار المعنوي؛ حيث أكّد الضمير المتصل (كاف الخطاب) بالضمير المنفصل (أنتَ) للمخاطب، يقول ابن الأثير: **في تكرير الضمير** (إنك وأنت) تقرير لغلبة موسى وإثبات لقهره، ولو اقتصر على أحد الضميرين لما كان بهذه المكانة في التقرير[4].

وكذلك يتداخل التكرار مع إعادة الترتيب، فإذا قدَّمتَ جزءًا من الكلام على جزء آخر، ثم عكست، فأخرت ما قدمته، وقدّمت ما أخّرته، كما في قوله تعالى: ﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ

---

(١) سورة النساء، من الآية: ١٦٤.

(٢)ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل** ، مرجع سابق، ٣٢٤/١.

(٣) سورة طه، الآية: ٦٨.

(٤) ينظر: ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، المرجع السابق، ٢/ ١٨٩.

ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ ﴾[1]، فالتحويليون يعدّونه **تحويلًا بإعادة الترتيب**، أي بالتقديم والتأخير، لكنه من جانب آخر يُطلِق عليه بعضهم تكرار الجمل[2].

فهذا التداخل بين التكرار وغيره من الأنماط يؤكّد أن التكرار يماثلها في كونه نمطًا من أنماط التحويل، فهو إجراء يدخل على الجملة النواة فيكررها أو يكرر بعض عناصرها، أو يَتْبَع التحويلَ بالزيادة فيكرِّر ما جاء زائدًا على الجملة النواة؛ وذلك لإضافة معنى جديدٍ مُضافًا إلى المعنى الذي كان للجملة التوليدية؛ ومن هنا استحق التكرار أن يكون واحدًا من أنماط التحويل.

ومن ثم يمكن تمثيله تحويليًّا بـ:

أ + ب ⇐ أ + ب + أ + ب.

أو: أ + ب ⇐ أ + أ + ب.

أو: أ + ب ⇐ أ + ب + ب.

أو: أ + ب + ج ⇐ أ + ب + ج + ج.

تراكيب الطلاق المحولة بالتكرار في (الكوكب الدري):

ومما تجدر الإشارة إليه قبل الحديث عن التكرار في تراكيب الطلاق، أن تكرار عبارات الطلاق للمرأة غير المدخول بها، يختلف عن تكرارها مع المرأة المدخول بها، فأغلب الآراء أنه إذا قال الرجل لزوجته غير المدخول بها: (أنت طالق طالق)، أو (أنت طالق وطالق) [3]، أو (أنت طالق فطالق)، أو (أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق) فتكرار عبارات الطلاق هنا لا توقع إلا طلقة واحدة؛ لأنها تبِين بأول عبارة، فلا يقع ما بعدها من عبارات[4]،أي أن الطلاق يقع بأول عبارة؛ لأن الزوجية حينها قائمة، ويكون الطلاق بائنًا، أما الثانية والثالثة، فهما لغوٌ لا يقع بهما شيء؛ لأنهما صادفتاها وهي ليست زوجته ولا معتدته، حيث لا عدة لغير المدخول بها[5].

---

(١) سورة الروم، من الآية: ١٩.

(٢) ينظر: الشهراني، عبدالرحمن، **التكرار مظاهره وأسراره**، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص: ٥١، ٥٢.

(٣) شاهد رقم ٩٠، الكوكب الدري، ص ٢٩٨.

(٤) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ١٠/٩، وينظر أيضًا: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٧٩/٨، .

(٥) ينظر: سابق، **فقه السنة**، مرجع سابق، ص: ٦٣٢.

وأما في قول الرجل لزوجته المدخول بها: **(أنتِ طالق، أنتِ طالق، أنتِ طالق)** [١]

وفي قول الرجل لزوجته: **(أنتِ طالقٌ أنت طالقٌ)** [٢]

ولو كرَّر طالقًا فقط، فقال: **(أنت طالق طالق)** [٣]،

فيقول الإسنوي: " إذا كرر قَوله: (أَنْت طَالِق) ثَلَاث مَرَّات، قَالَ الرَّافِعِيّ: فَإِن قصد بالأخيرين تأكيد الأول وَقعت وَاحدة، وَإِن قصد الاسْتِئْنَاف وَقع الثَّلاث، وإن أطلق فكذلك في أصح القولين. والثاني: يقع واحدة حملًا على التأكيد"[٤].

الجملة النواة هي (أنت طالق)، وهي من صيغ التنجيز التي يقصد بها وقوع الطلاق في الحال، لكن في هذا التركيب كُررت ثلاث مرات، فتحولت الجملة إلى تحويلية عبر عنصر التكرار الذي أضاف معنى جديدًا للتركيب قد يؤدي إلى تغير الحكم الفقهي، فإن قُصد بالجملتين الأخيرتين تأكيد الجملة الأولى، كان الحكم فيها أن تقع طلقة واحدة فقط، أما إن قُصِد بهما الاستئناف وتأسيس معنى جديد بكل جملة، طُلِّقت ثلاث طلقات، وإن قصد بالثالثة الاستئناف والثانية التأكيد ، أو العكس، وقعت طلقتان على الأرجح، وهكذا فالاستئناف يؤسس لمعنى جديد، فتقع بكل لفظة طلقة.

والإسنوي يميل إلى جعل التكرار تأسيسًا لمعنى جديد؛ يقول في التمهيد: "التأسيس أولى من التأكيد إذا دار اللفظ بينهما"[٥]، ويقول في الكوكب الدري: "وحمْل اللَّفظ على فائِدة جَدِيدة أولى من حمْله على التَّأكِيد؛ لِأَن الأَصْل فِي وضع الكَلام إِنَّمَا هُوَ إفهام السَّامع ما ليس عنده ... فإذا كرر المُنجِز: (أنت طالق، أنت طالق) ولم ينوِ شيئًا، ففيه قولان، أصحهما حمله على الاستئناف"[٦]،

---

(١) تركيب رقم: ١٥٦، ص: ٣٥٧.

(٢) تركيب رقم: ١٥٧، ص: ٣٥٨.

(٣) تركيب رقم: ١٥٨، ص: ٣٥٨.

(٤) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٥٧.

(٥) الإسنوي، **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول** ، مرجع سابق، ص: ١٦٧.

(٦) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٥٧، ٣٥٨.

وهذا ما قال به القاضي الحسين أيضًا، حيث بيَّن أنّ تكرار كلمة (أنتِ) في التراكيب الثلاث تُشعِر بالاستئناف[١].

ومن حيث الحكم الفقهي يقول النووي: "فلا بدعة في جمْع الطلقات الثلاث، لكن الأفضل تفريقهن على الأقراء أو الأشهُر إن لم تكن ذات أقراء؛ لتتمكن من الرجعة أو التجديد إن ندم ... وقيل: التفريق سُنّة، وإن لم يكن الجمع بدعة، والصحيح المنع"[٢].

ومثلها إذا كرر كلمة (طالق)، فقال: (أنت طالق طالق) ، فهي على القولين عند الجمهور: استئناف معنى جديد، تكون على أساسه طلقة ثانية، أو تأكيدٌ لما قبلها فتقع طلقة واحدة، لكن القاضي الحسين في هذا التركيب يقطع بوقوع طلقة واحدة؛ لأنه يرى أن معنى الاستئناف جاء من تكرار كلمة (أنتِ) - كما أُشير لهذا في التركيب السابق- .

أما إذا غاير بينهما في الحروف، فاستخدم أدوات العطف كالواو أو الفاء أو ثم، - ومعلوم أن العطف يفيد التغاير- فقال: (أنت طالق، وطالق، ثم طالق)، ولم يكن له نية، وقع بكل لفظةٍ طلقة؛ لأن المغايرة بينهما باللفظ تُسقط حكم التأكيد، فإن ادّعى أنه أراد التأكيد، لم يقبل في الحكم؛ لأنه يخالف الظاهر، ويُديَّن فيما بينه وبين الله؛ لأنه يحتمل ما يدعيه[٣].

ولو قال لزوجته: **(أنت طالق وطالق وطالق)** [٤]

احتوى هذا التركيب على عنصرين من عناصر التحويل، فلم يكن فيه تكرارٌ للفظ الطلاق فقط، بل فيه زيادةٌ بحرف العطف (الواو) وتكرارٌ له، فيُبين الإسنوي أنه إذا أطلق وقع عليها ثلاث طلقات[٥]. لكنه عند الرافعي والنووي بتفصيل أكثر[٦]: فإذا قصد بعبارة الطلاق الثانية - وطالق-

---

(١) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٩/٩.

(٢) ينظر: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٩/٨.

(٣) ينظر: الشيرازي، **المهذّب في فقه الإمام الشافعي**، مرجع سابق، ٣٠٦/٤، ٣٠٧، وينظر أيضا: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٩/٨.

(٤) تركيب رقم: ١٠١، ص: ٢٩٩.

(٥) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٩٩.

(٦) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٩/٩، وينظر أيضًا: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٧٨/٨، ٧٩.

تأكيدَ الأولى - طالق- لم يقبل التأكيد؛ لاختصاص الثانية بالواو المقتضية للعطف، وموجب العطف التغاير، أي بمعنى لا تكون الثانية لتأكيد الأولى للتغاير بينهما، (وعادة التأكيد بالتكرار رعاية المساواة بين اللفظين).

وإذا قصد بعبارة الطلاق الثالثة - وطالق- تأكيدَ الثانية - وطالق- جاز؛ لتساويهما، وجاز أن يقصد به الاستئناف. ولو قصد بالثالثة تأكيدَ الأولى لم يُقبل؛ لتغايرهما، أضف إلى هذا سبب آخر وهو الفصل بينهما.

وهكذا أثّر عنصرُ الزيادة بدخول الواو على عبارة الطلاق الثانية والثالثة فغايَرَها عن العبارة الأولى، فلم تصلحا لأن تكون تأكيدًا للأولى.

أما إذا غاير بين الألفاظ، ولم يغاير في الحروف، كما في قول الرجل لزوجته: **(أَنتِ مُطلَّقة، أَنْتِ مسرَّحة، أَنْتِ مُفَارَقَة)** [(١)]

يقول الإسنوي: "قال الرافعي في باب تعدد الطلاق: فأصح الوجهين أنه يكون كما لو كرَّر قوله: (أنت طالق) ثلاث مرات، وحكمه معلوم.

وقيل: لا، بل يقع الثلاث - ههنا- على كل حال، وذكر الرافعي في أوائل أبواب الطلاق ... أنه إذا كرر الكناية ونوى، فإن كانت الألفاظ متحدة كقوله: (اعتدِّي اعتدِّي) - أي بالتكرار-، فإن نوى التأكيد وقعت واحدة، أو الاستئناف فيتعدد، وإن لم ينو شيئا فقولان، وإن كانت مختلفة وقع بكل لفظة طلقة"[(٢)].

والذي يظهر أن بعض الفقهاء عدّوا لفظ (السراح والفراق) كناية، بدليل أنهم قاسوها على كلمة (اعتدي) وهي من ألفاظ الكناية التي يلزم لإيقاع الطلاق بها وجود النية.

لكن الذي يُرجّح - والله أعلم- أن لفظ (الطلاق والسراح والفراق) من ألفاظ الطلاق الصريحة، وقوله: (سرّحتك أو فارقتك) صريح؛ لورودهما في الشرع، وتكررهما في القرآن بمعنى الطلاق[(٣)]، قال

---

(١) تركيب رقم: ١٥٥، ص: ٣٥٧.

(٢) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٥٧.

(٣) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٥٠٧/٨، ٥٠٨.

تعالى: ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ﴾[3].

وهكذا يمكن القول بأنها تُرادِف لفظ الطلاق، فهي من التكرار المعنوي (تكرار المعنى دون اللفظ)، وعليه فالمعنى العميق لهذه الجملة، كأنه يقول: (أنت طالق) ثلاث مرات، فأتى بعنصر التحويل (التكرار) لكن بتكرار مترادف اللفظ، والمعنى هنا : إما أن يكون للتأكيد، حيث "لا يشْتَرط فِي التَّأكِيد اتِّفاق الألفاظ فَتَقول: (مَرَرْت بالقوم كلهم أَجْمَعِينَ)" [4] ، وإما أن يكون للاستئناف، فتقع بكل لفظةٍ طلقةً مستأنفة - كما حكاه الحناطي في (المجرّد)- [5]، ولعلي أميل إلى الرأي الأخير فتغاير الألفاظ يفضي إلى تغاير الأحكام.

هذا وفي التركيب تحويل آخر، وهو تحويل بالإحلال حيث حل اسم المفعول في الألفاظ الثلاثة محل الفعل، وأغنى عن المعنى العميق (طُلِّقتِ) و (سُرِّحتِ) و (فُورِقْتِ) المكون من الفعل المبني للمجهول، ونائب فاعله وهو المفعول به الذي حلَّ محل الفاعل.

في قول الرجل لزوجته: **(إن دخلت الدَّار فَأَنت طَالِق، إن دخلت الدَّار فَأَنت طَالِق، إن دخلت الدَّار فَأَنت طَالِق)** [6]

قبل الحديث عن تكرار كامل الجملة الشرطية ثلاث مرات ، تجدر الإشارة إلى أن أداة الشرط (إن) التي جاءت في هذا التركيب ليست من الألفاظ التي تقتضي التكرار ، كلفظ (كلما).

فإذا قال الزوج: (إن دخلت الدَّار فَأَنت طَالِق) فإذا دخلت وقع عليها الطلاق، وإن تكرر الدخول لم يتكرر الطلاق؛ لأن لفظ (إنْ) لا يقتضي التكرار، في حين أنه لو قال: (كلما دخلت الدَّار فَأَنت

---

(١) سورة الأحزاب، من الآية: ٤٩.

(٢) سورة الطلاق، من الآية: ٢.

(٣) سورة النساء، من الآية: ١٣٠.

(٤) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٥٦.

(٥) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٩/٩، وينظر أيضًا: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٧٨/٨.

(٦) تركيب رقم: ١٥٩، ص: ٣٥٨.

طَالِق) فإذا دخلت وقع عليها الطلاق، وإن تكرر الدخول تكرر الطلاق؛ لأن لفظ (كلما) يقتضي التكرار[١].

أما إذا كرّر الزوج الجملة الشّرطيَّة بأركانها كاملة، بِأَن قَال: (إن دخلت الدَّار فَأَنت طَالِق) ثمَّ أعَاد (الجملة) ثَانِيًا وثالثًا، عبر استخدامه لنمط من أنماط التحويل وهو التكرار فقد أضاف معنى جديدًا للتركيب قد يؤدي إلى تغير الحكم الفقهي.

فإن قُصد بالجملتين الأخيرتين تأكيد الجملة الأولى، كان الحكم فيها أن تقع طلقة واحدة فقط عند دخولها الدار، أما إن قُصِد بهما الاستئناف وتأسيس معنى جديد بكل جملة، طَلُقت ثلاث طلقات، وفي (التتمة) يتبيَّن أنه إذا قال هذه العبارة ، ولم يحصل بينها فصل، أو حصل فصل لكنه قالها في مجلس واحدٍ، فإنه يُحمل على التأكيد، فإن قالها في مجلسين مختلفين، ففيهما الوجهان: (التأكيد أو الاستئناف).

ومنها: إذا قال: **(إن دخلتِ الدار إن دخلت الدار فأنتِ طالق)** [٢]

يقول الإسنوي: "إذا كرر الجملة الشرطية فقط - أي دون الجزاء- كقوله: (إن دخلتِ الدار إن دخلت الدار فأنتِ طالق)، فهل تكون تأسيسًا حتى لا تَطلُق إلا بالدخول مرتين، ويصير كأنه قال: (إن دخلتِ الدار بعد إن دخلتِ)، كما لو اختلف الشرط، فقال: (إن دخلت هذه إن دخلت تلك)، أو تأكيدًا لأنه المتبادر إلى مثل ذلك، وأيضا فلأن أصالة التأسيس عارضها أصالة بقاء العدد، والمنقول عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة هو الثاني"[٣].

في هذا التركيب كرَّر الزوج الجملة الشرطية المكونة من أداة الشرط وفعله، دون تكرار لجواب الشرط، وهذا التكرار ليس عبثًا فهو إما تأكيدٌ على الفعل، وذلك لتحذيرها من الدخول أو إعادته للتأكد من سماعها أو لإيضاح القصد، وإما أن يكون استئنافًا كفعلٍ جديد، بنيته العميقة: (إن دخلتِ الدار بعد أن دخلتِ الدار)، فكأنه يعلق طلاقها على تكرار الفعل مرتين، أي على دخولها

---

(١) الشيرازي، **المهذّب في فقه الإمام الشافعي**، مرجع سابق، ٣٢٠/٤

(٢) تركيب رقم: ١٦٠، ص: ٣٥٨.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٥٨.

الدار مرتين، مرة بعد مرة، وعليه فإن دخلت مرتين تطلَّق، وإن دخلت واحدة لا تطلَّق، وهذا ما أفاده نمط التحويل بتكرار جملة الشرط دون جوابها.

وعبارة (كما لو اختلف الشرط) يقصد بها الإسنوي: أنه لو حمل فعل الشرط الثاني (دخلتِ) على التأسيس، لأشبه ذلك أن يتعامل معه كما لو كان فعلُ الشرط مختلفًا، يحمل معنًى جديدًا، واختلاف الشرط معناه: أن يأتي بفعلَيْ شرط مختلفَين، كما في المثال: (إن أكلتِ إن دخلتِ فأنت طالق)، أو أن يسندا إلى شيئين مختلفَيْن، كما مثَّل لهما بقوله: (إن دخلت هذه إن دخلت تلك).

وفي رأيي أنّ ما يَدعُم جعلَه للتأسيس وأن يُعلَّق الطلاق على وقوع الفعل مرتين، هو أن يُحمَل على التركيب الآتي والذي يُعلَّق فيه الطلاق على وقوع كلا الفعلين.

فإذا كرر الزوج أداة الشرط فقط، وخالف في فعلي الشرط، فقال: **(إن أكلتِ إن دخلتِ فأنت طالق)**[1]

ففي هذا التركيب توالى شرطان دون تكرار الجزاء، وخالف بين فعلَيْ الشرط، لكن بتكرار أداة الشرط فيهما، فالشرط الأول: (إن أكلت) والشرط الثاني: (إن دخلتِ)، ومذهب الجمهور في هذا التركيب أن يُعلّق الطلاق إذا تحقق الفعلان معًا، لا واحد منهما بشرط أن يتقدّم المذكور آخرًا على المذكور أولًا، فإذا دخلَتِ الدار تعلَّق طلاقُها بالأكل، فإن أكلتْ طَلَقت، فكأن المعنى العميق: (إنْ أكلتِ بعد إن دخلتِ فأنت طالق)، وهذا ما يسمى اعتراض الشرط على الشرط، ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي أنها إذا دخلت الدار ثم أكلتْ طلقت، وإن أكلت ثم دخلت الدار لم تَطلُق، وإذا قامت بواحدٍ منهما لم تطلق.

وقد مرت مناقشة هذا التركيب في فصل الزيادة عند الحديث عن تراكيب الشرط، بعد تحليل التراكيب التي يُعطف فيها شرط على شرط بإعادة الأداة[2]. وهذا النوع من التراكيب الذي بصدده الآن فيه: (إعادة أداة الشرط من غير عطف)؛ ولذا وجب أن تُعاد الإشارة إليه هنا تحت نمط التحويل بالتكرار؛ حيث إن تكرار أداة الشرط أوجب وقوع الطلاق إذا قامت بالفعلين معًا، واشترط

---

(١) تركيب رقم: ١٦٢، ص: ٣٦٢.

(٢) ينظر: ص: ١٣٢ من هذه الدراسة.

تقدم المذكور آخرًا على المذكور أولًا؛ لأنه جعل الدخول شرطًا لتعليق الطلاق بالأكل، أي إذا دخلت البيت أولًا، ثم أكلت ثانيًا، طُلّقت.

في حين لو كرر أداة الشرط مع فعلي شرط مختلفين وعطف بينهما بحرف العطف الواو فقال: **(إن دخلت الدار وإن كلمت زيدًا فأنت طالق)**[١]

ففي هذا التركيب يقع الطلاق لو قامت بواحد من الفعلين (الدخول) أو (الكلام)، وإذا قامت بالفعلين معًا وقعت طلقتان، فكأن المعنى العميق: (إنْ دخلتِ الدار فأنت طالق، وإن كلمتِ زيدًا فأنت طالق)، وقد مر الحديث عن هذا التركيب أيضًا في باب الزيادة[٢]، ولكن حَسُنت الإشارة إليه هنا في فصل التكرار؛ إذ يلحظ بوضوح أن تكرار الأداة مع حرف العطف يختلف من الناحية الفقهية عن تكرار الأداة من غير عطف. وإلى هذا المصطلح - التكرار - أشار الرافعي نصًّا بقوله: "تكرّر حرف الشرط، وذلك يوجب تكرار الجزاء، فيقع الطلاق بأية واحدة من الصفتين وُجدت، وإذا وجدتا جميعًا وقعت طلقتان، ومن هذا القبيل ما إذا قال: (إن دخلتِ هذه الدار، وإن دخلتِ الدار الأخرى فأنت طالق)"[٣].

وخلاصة القول في التكرار الحاصل في تراكيب الطلاق أنه قد يتكرر التركيب الشرطي بأركانه كاملة: (أداة الشرط وفعله وجزاؤه)، وقد تتكرر أداة الشرط وفعل الشرط ذاته، دون تكرار للجزاء، وقد تتكرر أداة الشرط فقط ويأتي بفعلَيْ شرط مختلفَين، وتكرار الأداة قد يكون مع حرف عطف، وقد يكون بدون، وكل واحد من هذه الأنواع له معنى زائد، وحكم فقهي مختلف.

في قول الرجل لزوجته: **(أَنت طالق ثلاثًا إلا واحدة إلا واحدة)** [٤]

يقول الإسنوي: " إذا تكرر الاستثناء من غير عطف، وأمكن أن يكون كل واحد مستثنى مما قبله، فمذهب البصريين أنا نسلك ذلك، فإذا قال مثلًا: (له علي مائة إلا عشرة إلا اثنين)، فيلزمه

---

(١) هذا التركيب لم يأتِ به الإسنوي نصًّا كما سبق توضيح ذلك، وأتى بما يماثله مما تكررت فيه أداة الشرط مع حرف العطف، وهو قوله: (إن صمتَ وإن قرأتَ فأنت حر)، ص: ٣٦٣.

(٢) ينظر: ص: ١٢٣ من هذه الدراسة.

(٣) الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ١٢٨/٩.

(٤) تركيب رقم: ١٤٣، ص: ٣٣٥.

اثنان وتسعون، وذلك بعد استحضارك أن الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات، وقيل: يعود الجميع إلى الأول فيلزمه ثمانية وثمانون، وقيل: يحتمل هذا والذي قبله، فيتوقف، وقيل: إن الثاني منقطع بمعنى لكن، فيكون في المقدار كالأول وإن اختلف التخريج. هذا حاصل ما قاله النحاة، والفروع المذهبية عندنا جازمة بما قاله البصريون.

إذا تقرّر هذا فقد حكى الرافِعيّ فِي الطلاق وجهين في المساوئ، كقوله: (أَنْت طَالِق ثَلاثًا إِلا وَاحِدَة إلا واحدة) بتكرار هَذَا اللَّفظ أَي اسْتثناء الوَاحدة.

أَحدهما: وُقوع طَلْقتَيْنِ؛ لأَن الثَّاني مُسْتَغْرِق للأولِ فيلغيه .... وَالثَّاني: وُقوع الثَّلاث لأَن الاسْتِثْنَاء من النَّفْي إِثبات، ولم يحكوا وجهًا بوقوع طلقة واحدة على عود الثاني إلى صدر الكلام مع وضوحه، فإن فيه حملًا للكلام على الصحة والتأسيس"[1].

إن المتتبع لهذا التركيب يجد فيه عدة عناصر من عناصر التحويل: (كالزيادة والإحلال والتكرار)، ففيه زيادة (ثلاثًا) وهو نائب عن المفعول المطلق (المصدر)، فحلَّ محلَّ المصدر عددُه.

أضف إلى ذلك زيادة الجملة الاستثنائية المكونة من المستثنى منه (ثلاثًا)، وأداة الاستثناء، والمستثنى (واحدة).

ثم التكرار بإعادة أداة الاستثناء والمستثنى، فصار فيها استثناءان من غير عطف بينهما، (إلا واحدة ، إلا واحدة)، فما أثر التكرار هنا؟

جاء تكرار الاستثناء في هذا التركيب من غير عطف، وهذا التحويل قد غيّر المعنى، ومن ثمَّ تغيَّر الحكم الفقهي، فيمكن أن تَطلُق طلقتين، أو تطلُق ثلاثًا؛ على حسب المعنى العميق في تفسير (إلا واحدة) المكرّرة في التركيب، أو ما يسمى (بالاستثناء الثاني).

- الوجه الأول: وقوع طلقتين؛ باعتبار أن الاستثناء الثاني مستغرقًا للأول فيلغيه، كما قيل في: (أنت طالق ثلاثًا إلا ثلاثًا)، فتكون: (أَنتِ طالق ثلاثًا إلا واحدة إلا واحدة)

٣ - ١ استثناء باطل (ملغى) = ٢

ومن ثَمَّ فالمعنى: (أنت طالق ثلاثًا إلا واحدة) أي: (طلقتين).

---

(١) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٣٤، ٣٣٥.

- الوجه الثاني: وقوع ثلاث طلقات؛ على أساس كل واحد من المستثنيات مستثنى مما قبله، فتقول: (أنت طالق ثلاثا إلا واحدة) وهذه الواحدة يستثنى منها واحدة، وهو مثل أن تقول: (علي مائة إلا عشرة إلا اثنين) أي: مائة ناقصةٌ منها عشرةٌ، والعشرةُ ناقصةٌ منها اثنان.

١٠٠ – ١٠ و (١٠ - ٢)

= ٨

١٠٠ – ٨ = ٩٢

وعليه فيكون معنى: (أنت طالق ثلاثًا إلا واحدة إلا واحدة)

٣ – ١ وهذا الواحد ناقص واحد (١ – ١)

= ٠

٣ – ٠ = ٣ أي: ثلاث طلقات.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات، فإذا قلت: (أنت طالق ثلاثًا إلا واحدة) هذا استثناء من الإثبات، فهو نفي للواحدة، ثم لما قلت: (إلا واحدة) هذا استثناء من النفي السابق، فهو إثبات، فكأنّ (إلا واحدة) الثانية ذهبت (بإلا واحدة) الأولى، وبقي المستثنى منه (ثلاث) فوقعت ثلاث طلقات.

وهذا الوجه الثاني هو مذهب البصريين والكسائي[١]، واختاره الإسنوي على مذهبه دائما في رفض الاستثناء المستغرق؛ لأنه يرى أنّ (حمل الكلام على الصحة أولى من إلغائه بالكلية) [٢].

ولم يقولوا في هذا التركيب بالوجه الذي يرجع فيه الاستثناء الثاني (المكرر) إلى صدر الكلام، كما لو قلت: (عليَّ مائة إلا عشرة إلا اثنين) أي: مائة ناقصةٌ منها عشرةٌ، وكذلك المائة ناقصةٌ منها اثنان.

(١٠٠ – ١٠) – ٢

٩٠ – ٢ = ٨٨

وعليه فيكون معنى: (أنت طالق ثلاثًا إلا واحدة إلا واحدة)

(٣ – ١) – ١

= ٢

٢ – ١ = ١ أي طلقة واحدة.

---

(١) ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مرجع سابق، ١٥٢٣/٣، ١٥٢٤.

(٢) ينظر: الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٢٩، ٣٣٩.

وهذا الوجه لم يجئ به هنا في هذا التركيب، ومن ثَمَّ لا تطلُق طلقة واحدة.

وخلاصة القول في هذا التركيب بأن تكرار الاستثناء بإعادة المستثنى وأداته (إلا واحدة) إما أن يكون مستغرقًا للاستثناء الأول فيلغيه، ويبقى المعنى (أنت طالق ثلاثًا إلا واحدة)، وبذلك تقع طلقتان، وإما أن يكون استثناء من المستثنى الذي قبله، فيكون المعنى: (أنت طالق ثلاثًا إلا واحدة) هذه الواحدة ينقص منها واحدة، فصار مجموع الاستثناءين صفرًا، ومن ثَمَّ بقيت ثلاث طلقات.

أما إن كرر لفظ المستثنى مع حرف عطف، كما في قول الرجل لزوجته: **(أَنتِ طالق ثلاثًا إلا واحدة وواحدة)** [(١)]

يقول الإسنوي: "إذا أمكن عود المعْطُوف إِلى ما هو أقرب فلا يُعاد إِلى الأبعد لأن الأصل فِي التَّابع أَن يَلِي المتبوع، إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إِذا قَال: (أَنتِ طَالِق ثَلاثًا إِلَّا وَاحِدَة وَوَاحِدَة)، فالصَّحيح -كما قَالَه الرَّافعيّ- عود المعطُوف إِلَى المُسْتثنى الَّذي قبله وحِينئذٍ فَيَقَع وَاحِدَة. قَال: وَحكى ابْن كج[(٢)] وَجهًا: أَنه يعود على قَوله: ثَلَاثًا، وحينئِذٍ فيقَع الثَّلاث، كأَنَّهُ قَال: (أَنت طَالِق طلقَتَيْنِ وواحدة) ووجهه أن المقصود بالكلام إنما هو الجملةُ المستثنى منها، والمستثنى وقع فضلة، فكان عوْدُه إلى المقصود أولى"[(٣)].

إن المتتبع لهذا التركيب يجد أن عنصر التحويل فيه ليس فقط في زيادة المفعول المطلق (ثلاثًا) وإحلاله محلَّ المصدر، وفي زيادة الجملة الاستثنائية المكونة من المستثنى منه (ثلاثًا) وأداة الاستثناء والمستثنى (واحدة) بل فيه تكرار للفظ المستثنى، وزيادة حرف عطفٍ قبله، من غير تكرار لأداة الاستثناء فكرر كلمة واحدة (التي في الأخير)، وهذا التحويل قد غيّر المعنى، ومن ثمَّ تغيَّر الحكم الفقهي، فيمكن أن تُطلَّق ثلاثًا ،أو تُطَلَّق واحدة؛ على حسب المعنى العميق في عوْد المعطوف (وواحدة):

---

(١) تركيب رقم: ١٥٢، ص: ٣٥١.

(٢) هو القاضي أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كج، من الأئمة الشافعية، جمع بين رياسة الفقه والدنيا، قتل: (٤٠٥هـ)، ينظر ترجمته عند: الشيرازي، **طبقات الفقهاء**، تحقيق: إحسان عباس، ط١، (بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٧٠م)، ص: ١١٨، ١١٩.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٥١.

- الوجه الأول: وقوع طلقة واحدة؛ على اعتبار أن المعطوف وهو (كلمة واحدة الأخيرة) عاد إلى المستثنى الأقرب له، وهو (كلمة واحدة التي بعد إلا)، فكأنه يقول: (**أنت طالق ثلاثًا، إلا واحدة وواحدة** - أي: إلا اثنين، فوقعت طلقة واحدة.

ويمكن تمثيلها: **أنت طالق ثلاثًا إلا (واحدة وواحدة)**

٣ – (١ + ١)

= ٢

٣ – ٢ = ١ أي: طلقة واحدة.

فالبنية العميقة (أنت طالق ثلاثًا إلا طلقتين) فوقعت طلقة واحدة.

- الوجه الثاني: وقوع ثلاث طلقات؛ على اعتبار أن المعطوف وهو (كلمة واحدة الأخيرة) عاد إلى المستثنى منه وهو كلمة (ثلاثًا)، فكأنه قال: (**أنت طالق ثلاثا إلا واحدة** -أي أنت طالق طلقتين-، ثم قال: **وواحدة** فعطفها على (ثلاث المستثنى منها واحدة)، فطلقت ثلاثا.

ويمكن تمثيلها: **أنت طالق (ثلاثا إلا واحدة) وواحدة.**

(٣ – ١) + ١

= ٢

٢ + ١ = ٣ أي: ثلاث طلقات.

فالبنية العميقة (أنت طالق اثنين وواحدة) فصارت ثلاث.

ويمكن الحكم بترجيح الرأي الأول؛ لأنه أمكن عطف المعطوف إلى الأقرب منه، فلا يعاد إلى الأبعد؛ حتى لا يفصل بينهما، ثم إن الفصل الذي حصل في الوجه الثاني بين المعطوف والمعطوف عليه فصلٌ قد يؤدي إلى اللبس في المعنى، أو يرهق السامع في تفسيره.

في قول الرجل لزوجته: **(أَنت طالق طلقتين وواحدة إلا واحدة)** [١]

يقول الإسنوي: "والقياس في هذه المسألة أن يعود إلى الجملة الأولى، وهي طلقتين، وحينئذ فيقع عليه طلقتان؛ لأنه قد تعذَر عوده إلى الجملة الثانية لاستغراقه إياها، فتعيَّن الاقتصار على الأولى؛ لأنه إن عاد إليها -أي الأولى- مع إمكان اقتصار عوده إلى ما يليه، فمع تعذّره بطريق الأولى، لكن بنى الرافعي هذه المسألة على أن المفرّق هل يُجمع؟ فيه وجهان، أصحهما عدم الجمع، سواء كان

(١) تركيب رقم: ١٤٥، ص: ٣٣٨.

مستثنى أو مستثنى منه. فإن قلنا بالجمع فكأنه قال: (أنت طالق ثلاثًا إلا واحدة) فيقع طلقتان، وإن قلنا: لا يُجمع، فيكون الاستثناء مستغرقًا فيقع الثلاث. والذي قاله مشكلٌ لما ذكرناه، ثم إنه مهما أمكن حمل الكلام على الصحة كان أولى من إلغائه بالكلية كما تقدم إيضاحه"[(١)].

المتتبع لهذا التركيب يجد أنه احتوى على عنصري التحويل الزيادة والتكرار: فزاد المفعول المطلق المبين للعدد، وهو كلمة (طلقتين)، ثم عطف بعض العدد على بعض، في قوله: (طلقتين وواحدة)، ثم زاد أداة الاستثناء وكرر اللفظ السابق (واحدة)، لكنه جعله مستثنى، فهل يعود هذا الاستثناء على كلمة (طلقتين) أم على كلمة (وواحدة)؟ وبمعنى آخر: هل يُجمع بين العددين (طلقتين وواحدة) في المستثنى منه، أم يفرَّق بينهما؟

ولأجل ذلك يبين الرافعي أن فيهما وجهين[(٢)]:

- الوجه الأول: بالجمع بين كلمتي: (طلقتين وواحدة) في المستثنى منه، فتصبح ثلاث طلقات، ثم تكون كلمة (إلا واحدة) مستثناة من الثلاث، فتقع طلقتان.

  ويمكن تمثيلها: **أَنتِ طالق (طلقتين وواحدة) إلا واحدة**

  (٢ + ١)

  = ٣ – ١ = ٢ ، أي: تقع طلقتان.

  ومن ثَمَّ فالمعنى: أنت طالق (ثلاثا) إلا واحدة، أي: (طلقتين).

- الوجه الثاني: بعدم الجمع بين كلمتي: (طلقتين وواحدة)، وتكون كلمة (إلا واحدة) مستثناة من كلمة (وواحدة)، وحينها سيكون الطلاق مستغرقًا؛ لأنه استثنى من المستثنى ما يماثله، وسيكون هذا الاستثناء باطلا، وستُلغى (إلا واحدة)، ومن ثَمّ تبقى الجملة: (أنت طالق طلقتين وواحدة)، وعليها فيقع الطلاق ثلاثًا.

  ويمكن تمثيلها: أَنتِ طالق (طلقتين) (وواحدة إلا واحدة)

  ٢ + ١ استثناء باطل (ملغي) = ٣

---

(١) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٣٨، ٣٣٩.

(٢) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز** ، مرجع سابق، ٢٧/٩، ٢٨، وينظر أيضًا: النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، مرجع سابق، ٩٢/٨، ٩٣

ومن ثَمَّ فالمعنى: (أنت طلقتين و واحدة) أي: (ثلاث).

والإسنوي يرجح الوجه الأول، وهو بالجمع، وإعادة كلمة (إلا واحدة) إلى الجملة الأولى (طلقتين)؛ لأنه تعذّر إعادته إلى كلمة (واحدة) لاستغراقه إياها، وبطلانه؛ معلِّلًا بأن (حمل الكلام على الصحة أولى من إلغائه بالكلية).

خلاصة

بعد تتبُّع التكرار في تراكيب الطلاق يجدر القول بأهمية إضافته نمطًا من أنماط التحويل، هذه الأنماط التي أقرها تشومسكي وطبَّقها التحويليون على التراكيب العربية، ولم يعزوا إليها التكرار.

وإن اعتبار التكرار واحدًا من أنماط التحويل، يرجع لأسباب عدّة:

- فهو تغيير سطحي يحدث في الجملة النواة، بأن يُكررها أو يُكرر بعض عناصرها، أو يُكرر ما زِيد فيها، وهذا الوصف يتوافق جدًّا مع مفهوم (أنماط التحويل) الذي هو مجموعة من التغييرات اللغوية التي تغيِّر الجملة عن شكلها المبدئي الذي كان في البنية العميقة.
- أضف إلى ذلك أن التحويل يكون لإضافة معنى جديد على الجملة النواة، وهذا ما حصل في كثير من تراكيب الطلاق التي أضاف التكرارُ فيها معنًى آخر زيادةً عن المعنى الذي كان بالتركيب الأول، الأمر الذي يصل إلى أن يغيِّر الحكم الفقهي، كأن يقع الطلاق طلاقًا بائنًا بثلاث طلقات أو طلاقًا برجعة أي بطلقة واحدة.
- أن التكرار يتداخل مع كثير من الأنماط التحويلية - كما بينت الأمثلة- وهذا يؤكّد أنه يماثلهم في كونه نمطًا من أنماط التحويل.

والمتأمل لأنواع التكرار في تراكيب الطلاق يجد أنها تنوّعت، فجاءت:

- مكررة تكرارًا معنويًّا (بتكرار المعنى واللفظ مختلف) كما في التعبير بمترادفات الطلاق، كالسراح والفراق.
- مكررة تكرارًا لفظيًّا (بتكرار اللفظ)، وهذا التكرار قد يفيد تأكيد المعنى نفسه، وقد يفيد تأسيس معنًى أخر مضافًا للمعنى الأول.

الفصل السادس

التحويل بالحركة الإعرابية

(Transformation by syntactic diacritics)

الفصل السادس: التحويل بالحركة الإعرابية.

قبل الحديث عن التحويل بالحركة الإعرابية تجدر الإشارة إلى أن الإعراب يُعدّ من أبرز الظواهر اللغوية التي تميّز اللغة العربية عن غيرها من اللغات، فهو تغيير في أواخر الكلمات بحسب تغيُّر وظائفها النحوية، وهو "عنصر أساسي من عناصر العلاقات بين وحدات التركيب"(١)، ووسيلة من وسائل الاتساع في اللغة بإعطاء المتكلم حرية التصرف في البناء التركيبي للجملة، ومنحه سعةً في التقديم والتأخير، وله دورٌ كبير في الإبانة عما في النفس من معانٍ.

العلاقة بين الحركة الإعرابية والمعنى:

لقد تنبَّه العلماء منذ القدم إلى العلاقة المتبادلة بين الإعراب والمعنى، فربطوا بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للإعراب، يقول الزجاجي [ت:٣٤٠هـ]: "الإعراب أصله البيان، يقال: أعرب الرجل عن حاجته، إذا أبان عنها، ورجل معرب أي مُبينٌ عن نفسه، ومنه الحديث: (الثيّب تُعرِب عن نفسها) ... ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتُبِينُ عنها سمّوه إعرابًا، أي: بيانًا"(٢)، "ولما كانت الأسماء تعتورها المعاني، وتكون فاعلة، ومفعوله، ومضافة، ومضافًا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: (ضرب زيدٌ عمرًا) فدلُّوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به، .... وقالوا: (هذا غلام زيدٍ)، فدلُّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه. وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول، .... وتكون الحركات دالة على المعاني"(٣).

فالحركات الإعرابية لها دورٌ كبير في التأثير على المعنى، والتمييز بين المعاني النحوية، وهذا ما سبق إليه ابن قتيبة [ت:٢٧٦هـ] فقال: "ولها الإعرابُ الذي جعله الله وشْيًا لكلامها وحلية لنظامها، وفارقًا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرّق

---

(١) شعير، محمد رزق، **الوظائف الدلالية للجملة العربية، دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص:٢٢.

(٢) الزجاجي، أبو القاسم **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، ط٣، (بيروت: دار النفائس، ١٩٧٩م)، ص: ٩١.

(٣) المرجع السابق، ص: ٦٩، ٧٠.

بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب .... ولو أن قارئًا قرأ: ﴿ فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ ٧٦﴾[1]، وترك طريق الابتداء بإنّا وأعمل القول فيها بالنصب، على مذهب من ينصب (أنّ) بالقول .... لقَلَبَ المعنى عن جهته وأزاله عن طريقته، وجعل النبي عليه السلام محزونًا لقولهم: (إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون)"[2] فجعل الإعراب فارقًا بين المعاني، والمعاني التي يقصدها هي المعاني الوظيفية كالفاعلية والمفعولية والإضافة ...إلخ.

ويستمر في ذلك ابن جني [٣٩٢هـ] فيجعل للإعراب دورًا في الإبانة عن المعاني بالألفاظ، فإذا قلت: (أكرم سعيدٌ أباه) و(شكر سعيدًا أبوه) فرفعت أحدهما ونصبت الآخر ميَّزت الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهمَ أحدهما من صاحبه[3]. والإعراب عند ابن فارس [ت: ٣٩٥هـ] "هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجُّبٌ من استفهام، ولا نعت من تأكيد"[4]، فإذا قال قائلٌ: (ما أحسن زيد) من غير إعراب لم يفرِّق بين التعجب والاستفهام والنفي، فإذا قال: (ما أحسنَ زيدًا!)، أو (ما أحسنُ زيدٍ؟) أو (ما أحسنَ زيدٌ) أبان بالإعراب عن المعنى المراد. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني[5].

والفكرة وراء كل هذه النصوص - وما شابهها مما لا يتسع المجال لذكره هنا[6]- هي إيمان القدماء بأهمية الإعراب في الدلالة على المعاني، وشيوع الاقتناع بدوره في توجيه دلالة التراكيب، حيث **يعرب المتكلم كلامه ليدل على المعنى**، وفي مقابل ذلك نجد **المتكلم يعرب كلامه بناءً على**

---

(١) سورة يس، الآية: ٧٦.

(٢) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر، (د.ط)، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٤م)، ص: ١١ وما بعدها.

(٣) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، مرجع سابق، ١/ ٣٥ وما بعدها.

(٤) يُنظر: ابن فارس، **الصاحبي**، تحقيق، السيد أحمد صقر، (د.ط)، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي (د.ت)، ص: ٧٦.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ص: ٣٠٩.

(٦) للاستزادة يُنظر: عبداللطيف، محمد حماسة، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، (د.ط)، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠١م).

المعنى الذي أراد التعبير عنه[١]، فلا غرابة في أن ينصّ بعض النحاة على أن **الإعراب يسبق المعنى**؛ لأنه الدال عليه، وأن ينصُّوا في الوقت نفسه على أنّ **المعنى هو الذي يسبق الإعراب**؛ فلا إعراب دون فهمٍ للمعنى، ومن ثمّ فلا غرابة في شيوع الاعتقاد الراسخ بالصلة الوثيقة بين الإعراب والمعنى؛ إذ لا انفصام لأحدهما عن الآخر[٢]. يقول إبراهيم مصطفى: "وما كان العرب ليلتزموا هذه الحركات، ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئًا"[٣]. والمتأمل في كثير من المسائل الفقهية وتوجيهات الآيات القرآنية يجد مصداق ما ذهبوا إليه، فلو نظرنا إلى النواحي الفقهية ودورها في التوجيه الفقهي، لوجدنا أنها تعتمد على فهم المعنى وتحديده[٤].

غير أن فريقًا آخر[٥] رفض هذه العلاقة المتبادلة بين العلامة الإعرابية والمعنى، واستبعد أن تكون العلامة الإعرابية إشارات للمعاني، بل يؤتى بها لوصل الكلمات بعضها ببعض؛ لأن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، ومن أبرز هؤلاء: قطرب [ت:٢٠٦هـ]، وتلاه من المحدثين: إبراهيم أنيس الذي بيَّن أن الإعراب صناعة أتقنها النحاة، وليست ظاهرة لغوية على ألسنة المتكلمين، ووضع فصلًا كاملا يتحدّث عن الإعراب من أبرز عناوينه: (ليس للحركة الإعرابية مدلول)، نصَّ فيه على عدم أهميتها في الدلالة على المعنى، فلا تدل حركات الإعراب عنده على معنى الفاعلية والمفعولية، وأما الذي يحدد معاني الفاعلية والمفعولية فيها هو نظام الجملة، وما يحيط بها من ظروف وملابسات[٦].

وإذا كانت مثل هذه الآراء التي سلكت جانبين متقابلين، من تضخيمٍ لشأن الحركة الإعرابية وتكليفها أكثر مما تحتمل، ومبالغة آخرين في تهوين شأنها ونَفْيِ دلالتها على المعنى مطلقًا، فإن رأيًا

---

(١) في هذا يقول الزركشي: "إنه يجب على الناظر في كتاب الله أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردًا كان أو مركبًا قبل الإعراب؛ فإنه فرع المعنى" **البرهان في علوم القرآن**، مرجع سابق، ٣٠٢/١.

(٢) يُنظر: الغامدي، محمد سعيد، العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي، **مجلة جامعة الطائف للآداب والتربية**، المجلد الثاني، العدد التاسع، (٢٠١٣م)، ص: ٢٩٣.

(٣)مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، (د.ط)، (القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠٣م)، ص: ٤٨.

(٤) ينظر: أبو جرار، أحمد محمود عبدالله، **أثر القواعد النحوية والبلاغية في البناء الفقهي لكتاب الروضة الندية**، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤م)، ص: ٥٢.

(٥) تتبّع محمد حماسة عبد اللطيف الكثيرَ من آراء المحدثين في كتابه، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، مرجع سابق، ص: ٢٦٧ وما بعدها.

(٦) يُنظر: أنيس، إبراهيم ، **من أسرار اللغة**، ط٣، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦م)، ص: ١٨٣ - ٢٥٨.

ثالثًا لم يصل إلى هذا الحد في إنكار العلاقة بين الإعراب والمعنى، فحاول أن يوّجه الحركة الإعرابية بوصفها قرينة واحدة من عدة قرائن يتم المعنى بتضافرها، فهي إحدى القرائن اللفظية: (الرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة) في مقابل القرائن المعنوية: (الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة)، "فالعلامة الإعرابية تتعاون مع هذه القرائن، وتعمل جميعها على تماسك الجملة وإحكام بنائها اللغوي"[(١)].

ويجدُر أن يُشار في هذا المقام إلى أن (العلامة الإعرابية) هي جانب واحد من جوانب الإعراب، إذ للإعراب مفهومٌ آخر لا ينفصل عن العلامة الإعرابية وهو (الحالة الإعرابية) أو (الموقع الإعرابي)، فإذا كانت (العلامة الإعرابية) هي اختلاف أواخر الكلمات في الجملة، فإن (الحالة الإعرابية) هي تحديد موقع الكلمة الوظيفي داخل الجملة، وتوجيه المنحنى الذي استحقت به علامةً معينة[(٢)]، فالحالة الإعرابية تتناول كلمات معربة ذات علامة إعرابية ظاهرة، وكلمات معربة لا تظهر عليها العلامات الإعرابية للتعذر أو الثقل أو اشتغال المحل بحركة مناسبة، وتتناول كلمات مبنية، وجُملًا تنتقل إلى وظيفة المفرد، فتُعرب فاعلة أو مفعولة أو حال .... إلخ، ومثل هذه الكلمات تكون خالية من العلامة الإعرابية، وليست خالية من الإعراب فلها حالة إعرابية تعرف عن طريق القرائن.

وبذلك "فالحالة الإعرابية أمرٌ يُلحظ في الذهن؛ لأنها أمرٌ اعتباطي"[(٣)]، بخلاف الحركة الإعرابية فهي تغيير سطحي يحدث في ظاهر الكلمة، تمَّ به تحويل تركيب إلى آخر؛ لإضافة معنًى جديد تحوَّل عن الذي كان، ولما كانت هذه الدراسة تُعنى بالتحويل وأنماطه وأثرها في تغيير المعنى؛ لأجل ذلك اختصت بتتبع (العلامة الإعرابية) والتغييرات التي تحدث في التركيب نتيجة اختلاف العلامة الإعرابية.

العلاقة بين الحركة الإعر ابية والتحويل:

بعد العرض السابق الذي تطرّق لبعض جوانب ارتباط العلاقة وتبادلها بين العلامة الإعرابية والمعنى، يظهر في ضوء هذه الصلة ارتباطُ العلامة الإعرابية بالتحويل بوصفها نمطًا من أنماطه،

---

(١) عبداللطيف، محمد حماسة، **العلامة الإعر ابية في الجملة بين القديم والحديث**، مرجع سابق، ص: ٣١٤.

(٢) يُنظر: الغامدي، محمد سعيد، العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي، **مجلة جامعة الطائف للآداب والتربية**، مرجع سابق، ص: ٢٩٦ وما بعدها.

(٣) عبداللطيف، محمد حماسة، **العلامة الإعر ابية في الجملة بين القديم والحديث**، مرجع سابق، ص: ١٥٧.

والمتتبّع للنظرية التحويلية عند تشومسكي - بالطبع - لا يرى هذا النوع نمطًا من أنماط التحويل، إذ لا وجود له في اللغة الإنجليزية، لكنّ المتتبّع للتركيب في اللغة العربية يجد أنّ إدراج الحركة الإعرابية كعنصر من عناصر التحويل أمْرٌ وقفَ فيه التحويليون العرب الموقفَ نفسه الذي وقفه القدماء في إثبات العلاقة بين الحركة الإعرابية والمعنى، فقسْمٌ تجاهلَ الحركةَ الإعرابية ولم يعزُ إليها أي دورٍ في التحويل، وقسم آخر بالغَ في إبراز قيمتها، ورفض أن تكون أثرًا لعامل، بل هي نمط تحويل مستقل له دوره الكبير في التأثير على المعنى، ومن أوائل أصحاب هذا الرأي: خليل عمايرة، حيث أبرزَ قيمة الحركة الإعرابية في التأثير على المعنى شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمةٌ وأثرٌ في الإفصاح والإبانة عمّا في النفس من معانٍ، ومن ثَمَّ يكون تغييرها مُحقِّقًا لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه، فإذا قال المتكلم: (الأسدُ) يدرك السامع أنه أراد أن ينقل له خبرًا، ولكنه إن قال: (الأسدَ) فإنَّ المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي يريده المتكلم، ومن ثَمَّ ففونيم (الحركة) هو الفونيم الوحيد هنا الذي في تغييره تغييرٌ للمعنى، ولا يمكن تغيير أي فونيم آخر، كأن يغيّر صوت السين بالشين، أو الهمزة بالفاء، إذ بتغيير هذه المورفيمات تتغير الصورة الذهنية التي تشير إليها كلمة (أسد)، أما تغيير الحركة فهو يؤدي إلى صورة ذهنية جديدة لكنها مرتبطة بالأولى بسبب، وهي ليست بحاجة إلى كلمة تُقدَّر من السياق، ولا بحاجة إلى علاقة الإسناد التي هي ركن رئيس في بناء الجملة العربية.

وقد تتبَّع عمايرة بعض الأساليب العربية الأخرى: كالتحذير والإغراء، والاختصاص، وأسماء الأفعال، والاسم المنصوب بعد واو المعية، والفعل المنصوب بعدها، ومميّز كم الخبرية، واستنتج من كل هذه الأساليب أن تغيير الحركة الإعرابية هو العنصر الذي حوّل الجملة من معنى إلى معنًى جديد، ومن أسلوب إلى آخر، وليس تغييرها أثرًا لعاملٍ محذوفٍ يَفرِضُ حركةً إعرابية معينة على كل كلمة، ولذلك رأى أن النحاة أسرفوا في البحث عن المبرر والعامل في كل حركة إعرابية، في حين أنه كان عليهم أن ينظروا لها على أنها نتيجة للتغيير في المعنى وليست نتيجة لتسلط عامل[1].

والذي يتأمل ما ذهب إليه عمايرة يرى بوضوح أنه انطلق من فكرة آمن بها وهي إلغاء العامل، وبذلك كان عليه عزو أي تغيير في المعنى إلى الحركة الإعرابية، باعتبارها عنصرًا من عناصر التحويل قائمًا بذاته، وهذا ما أدّى إلى تكلُّفه في تخريج التراكيب، ففي التركيب السابق (الأسدَ) قدَّر البنية

(١) يُنظر: عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها**، (١٩٨٤م)، مرجع سابق، ص: ١٥٧- ١٧٠.

العميقة فيها بأنها (هذا الأسدُ) ثم جرى عليه تحويل بالحذف، فصار التركيب (الأسدُ) مرفوعًا ليشير إلى معنى الخبرية، ولما أراد أن يُعبِّر عن معنى التحذير غيَّر الحركة الإعرابية إلى النصب (الأسدَ). وهذا خطأ في تقدير البنية العميقة. ومثال آخر: ففي جملة (إياك المِراءَ) يجعل بنيتها العميقة قبل التحويل (أنت والمراءُ) فيكون (المراءُ) معطوفًا على الأول مرفوعًا والخبر محذوفًا يُفهم من السياق[١]، وكل هذا تكلُّفٌ ظاهرٌ قاده إليه فرارُه من تقدير العامل (احذرْ)، وتابعه في ذلك السعيد شنوقة[٢].

وفي مقابل ذلك تجاهل آخرون الحركةَ الإعرابية بوصفها نمطًا من أنماط التحويل، وعزَوْا مثل هذه الأساليب إلى أنماط التحويل الأخرى، ومن هؤلاء: عبده الراجحي[٣]، وسمير استيتية[٤]، وتيسير عيسى[٥]، ومحمد حماسة عبداللطيف[٦]، وحسام البهنساوي[٧]، وحليمة عمايرة[٨]، وهدى النعيمي[٩]، وعبدالحليم بن عيسى[١٠]، ورابح بو معزة[١١]، وابتهال البار[١٢]، وبو شارب ثامر[١٣].

وهكذا يظهر أن أغلب الذين تناولوا أنماط التحويل لم يعدُّوا الحركة الإعرابية نمطًا من أنماط التحويل، ومن ثَمَّ لم يفردوا لها فصولًا في مؤلفاتهم التي خصصوها لتناول أنماط التحويل،

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ص: ١٦٣.

(٢) ينظر: شنوقة، السعيد، **بنية الجملة العربية وأسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي التحويلي**، مرجع سابق، ص: ١٧٠ – ١٧٦.

(٣) يُنظر: الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، (١٩٨٦م).

(٤) يُنظر: استيتية، سمير، **الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية**، (١٩٨٩م).

(٥) يُنظر: عيسى، تيسير، **الأنماط التحويلية في جملة الاستثناء العربية**، (١٩٨٩م).

(٦) يُنظر: عبداللطيف، محمد حماسة، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، (١٩٩٠م).

(٧) يُنظر: البهنساوي، حسام، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، (١٩٩٢م).

(٨) يُنظر: عمايرة، حليمة، **الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة**، (٢٠٠٥م).

(٩) يُنظر: النعيمي،هدى، **أنماط التحويل في الجملة الفعلية، دراسة تطبيقية في القرآن الكريم (سورة آل عمران أنموذجًا)**، (٢٠٠٩م).

(١٠) يُنظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، (٢٠١١م).

(١١) يُنظر: بو معزة، رابح، **التحويل في النحو العربي**، (٢٠١٤م).

(١٢) يُنظر: البار، ابتهال، **مظاهر نظرية التحويل عند تشمسكي في الدرس النحوي العربي**، (٢٠١٤م).

(١٣) يُنظر: ثامر، بو شارب، **الأنماط التحويلية في المركبات الإسنادية، و أثرها الدلالي في الخطاب القرآني (سورة الكهف أنموذجًا)**، (٢٠١٥م).

والغريب أنك تجد منهم من يقول صراحة: "**الحركة عنصر من عناصر التحويل** في الجملة الفعلية تؤثّر في المعنى، فالإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وهو موضِّحٌ للمعنى حتى عُدّ أنه المعنى بذاته، فهو يبيّن المعنى باختلاف أواخر الكلمة، والنحاة ينظرون إلى الحركة الإعرابية على أنها رمزٌ يكسب الكلمة معنى، وليست أثرًا من آثاره"[١].

وكل هؤلاء يتّفقُون على دورها في المعنى، فبعضهم وسّع دائرتها وجعل لها دورًا في تغيير المعنى الدلالي، وضيّقها آخرون في تحديد المعنى بالوظيفي النحوي.

يقول تيسير عيسى معلِّقًا على تحليل خليل عمايرة لتركيب (الأسدَ) : "وأُعقِّب على كلام أستاذنا الجليل: بأن الحركة ليست عنصرًا من عناصر التحويل؛ لأن البنية العميقة للجملتين (الأسدُ) و (الأسدَ) ليست واحدة .... فالحركة الإعرابية لم تحوّل الجملة من خبرية إلى جملة تحذيرية، بل حددت لنا البنية الدلالية للجملتين، ومن ثَمَّ حدّدت البنية العميقة لهما، وهذا يؤكد ما قاله الزجاجي: (وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني)، فالذي أذهب إليه أن الحركة الإعرابية تدل على المعنى، فهي عنصر هام في تحديد البنية الدلالية للجملة، ولا أتفق مع من دعَوا إلى إسقاط العامل"[٢].

وما ذكره تيسير عيسى من (أن الحركة الإعرابية عنصر مهم في تحديد البنية الدلالية للجمل) يستلزم التعليق بأنه يقصد المعنى الوظيفي (النحوي)، بدليل استشهاده بقول الزجاجي الذي تحدّث عن معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة، أضف إلى ذلك أنه أردف القول: "بأن الحركة جُعلت **دلائل على أبواب نحوية**، وهي السبيل في العربية إلى تحديد وفهم البنية الدلالية، ومن ثم البنية العميقة"[٣].

وهي الفكرة التي حرص محمد عبداللطيف حماسة في كتابه: (العلامة الإعرابية في الجملة) على تأكيدها، إذ يُشير إلى أن المعنى الدلالي يأتي نتيجة لعدد من المعاني المختلفة في تركيب الجملة، منها:

---

(١) ينظر: النعيمي، هدى موفق، **أنماط التحويل في الجملة الفعلية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم (سورة آل عمران أنموذجا)**، مرجع سابق، ص: ١٠٥.

(٢) عيسى، تيسير محمد، **الأنماط التحويلية في جملة الاستثناء العربية**، مرجع سابق، ص: ٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص: ٢٧.

المعنى الصرفي، والمعنى النحوي، والمعنى المعجمي، فالنحاة بقولهم: (إن الإعراب يكشف عن المعاني) قصدوا بها المعاني الوظيفية من فاعلية ومفعولية ... إلخ، وهذا يؤكد أنهم كانوا يحسّون أن العلامات الإعرابية قرائن لفظية تساعد على كشف المعنى الوظيفي للكلمة المعربة، وأما في الحالات التي تفقد فيها العلامات الإعرابية وظيفتها في الدلالة على المعاني الوظيفية فتتخذ لها قرائن أخرى تُعين على جلاء المعنى دونها[١].

ومع أن عبدالحليم بن عيسى لا يعدُّ الحركة الإعرابية نمطًا مستقلًّا من أنماط التحويل، ويأتي بها في إطار الحديث عن نمط التحويل بالحذف، ويجعلها واحدة من المبادئ العامة للحذف، إلا أنه ربط الحركة الإعرابية بالمعنى، وجعل لها دورًا في بيان وظيفة الركن اللغوي داخل التركيب، ودوْرًا أساسيًّا في الكشف عن البنية المضمرة في التركيب السطحي؛ لأنها توضح العلاقات المعنوية من خلال العلاقات التركيبية[٢].

من خلال العرض السابق يمكن القول إنهم وإن لم يعدُّوا الحركة الإعرابية نمطًا من أنماط التحويل آمنوا بدورها في تحديد البنية العميقة، وهذا يُلحظ بوضوح في عبارة تيسير عيسى: "وهي السبيل في العربية إلى تحديد وفهم البنية الدلالية، ومن ثم **البنية العميقة**"[٣]، وعبارة عبد الحليم بن عيسى: " ولها دورٌ أساسيٌّ في الكشف عن **البنية المضمرة** في التركيب السطحي"[٤].

وبعد أن ثبت دور الحركة الإعرابية في الكشف عن البنية العميقة، يبقى السؤال: هل تُعد الحركة الإعرابية عنصرًا من عناصر التحويل؟

ومن هنا وجب استرجاع بعض تعاريف البنية العميقة وكيفية تحويلها إلى بنية سطحية، فالبنية العميقة هي: بنية ضمنية تتمثل في ذهن الإنسان، ويعكسها التتابع الكلامي المنطوق الذي يكون في البنية السطحية، وبمعنى آخر: هي التي تحدد المعنى، ثم تتحوّل إلى البنية الخارجية نتيجة تغييرات لغوية وقواعد تحويلية تحدث فيها، والتحويل هو المسؤول عن هذه التغييرات والعمليات

---

(١) ينظر: عبداللطيف، محمد حماسة، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، مرجع سابق، ص: ٢٢٠ - ٢٤٦.

(٢) يُنظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص: ٧٠.

(٣) عيسى، تيسير محمد، **الأنماط التحويلية في جملة الاستثناء العربية**، مرجع سابق، ص: ٢٧.

(٤) يُنظر: عيسى، عبدالحليم، **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، مرجع سابق، ص: ٧٠.

التي تحدث في التراكيب، ومن هذه التغييرات التي حدثت في سطح الجملة تغيير الحركة الإعرابية؛ ولأجل هذا أمكن - من غير تردّد - اعتبار الحركة الإعرابية واحدة من أنماط التحويل.

ومن ثَمَّ يمكن تعريف التحويل بالحركة الإعرابية بأنه: تغيير العلامة في أواخر الكلمات بسبب تغيُّر وظائفها النحوية، ولتحقيق الإبانة عن المعنى المراد.

لكن الذي جعل الغالبية يتجاهلونها كعنصر تحويل، هي أنها في الغالب لا تأتي مستقلة بنفسها بل تأتي كعنصر تحويلٍ مساعد، فتتضافر مع غيرها من بقية أنماط التحويل في القيام بالبنية السطحية للتركيب، وهذا يظهر مثلًا في تركيب (الأسدَ) الذي سبقت مناقشته، والذي يتضح أنّ فيه عنصرًا آخر من عناصر التحويل، وهو التحويل بحذف العامل، وبنيته العميقة: (احذر الأسدَ).

وقد سبقت إلى هذه الفكرة أريج حامد الترك في رسالتها: (عناصر التحويل التركيبي في المثل العربي في ضوء علم اللغة المعاصر)[١] حيث أفردت الحركة الإعرابية بفصل اعتبرت فيه الحركة عنصرًا من عناصر التحويل، وبيَّنت أن للعلامة الإعرابية علاقةً واضحةً مع بعض عناصر التحويل، فتكون مساعدة للعنصر الرئيس، وتترك له حرية التنقل أو الاختفاء في البنية السطحية للجملة، ويكون ذلك في عنصري الرتبة والحذف، فترتبط **الحركة الإعرابية بالرتبة** حيث تؤدي المعاني الوظيفية للألفاظ، وتجعل التراكيب اللغوية أكثر طواعية ومرونة، وبذلك يكون للعلامة الإعرابية دورٌ بارز في التحويل بالرتبة؛ لأن اختفاءها يؤدي إلى ثبات الرتبة، وكذلك الحال في الحذف فترتبط **الحركة الإعرابية بالحذف**؛ لأن الحركة الإعرابية هي أثرٌ يخلفه العامل الظاهر أو المقدّر، فتدل على العامل المحذوف من البنية السطحية، لكن أثره باقٍ يتمثّل في الحركة الإعرابية، أما في حالة الزيادة فلا تلعب الحركة الإعرابية دورًا في التحويل بالزيادة؛ لأنها عنصر مَبْنَى لا معنى، فهي تحافظ على سلامة المبنى من الناحية الشكلية، فتأتي اقتضاء للعنصر الجديد الذي دخل على الجملة التوليدية، وللحفاظ على صحة الجملة نحويًا[٢]، وفيما يلي توضيح لهذا النوع من حركات الاقتضاء، وما إن عُد كتحويلٍ بتغيير الحركة أو لا؟

---

(١) الترك، أريج حامد ، **عناصر التحويل التركيبي في المثل العربي في ضوء علم اللغة المعاصر**، مرجع سابق، ص:١٣٩-١٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص:١٤٦-١٤٧.

حركة الاقتضاء

سبق القول إن الحركة الإعرابية عُدّت نمطًا من أنماط التحويل؛ لأنها إجراء تحويلي اعترى التركيب لتحقيق الإبانة عن معنًى معين، فحوّل البنية العميقة إلى بنية سطحية، وذُكِر بأنها نمطُ تحويلٍ مساند، يعضُد بعضَ الأنماط الأخرى التي جاءت في التركيب نفسه، كالحذف وإعادة الترتيب، لكن الحركة الإعرابية أحيانًا لا يكون لها دورٌ في المعنى، إنما هي حركةٌ اقتضاها دخولُ عنصرٍ جديدٍ في التركيب، فتغيّرت الحركةُ الإعرابية حفاظًا على صحة الجملة نحويًّا، واتساقًا مع القواعد النحوية، وقد أشار لها خليل عمايرة في حديثه عن التحويل بالزيادة، فبيَّن أن هناك عناصر تدخل على الجملة التوليدية، مثل: (إن وأخواتها، أو كان وأخواتها، أو أفعال الشروع والرجحان والمقاربة ... إلخ)، فتؤدي هذه العناصر معانيَ جديدةً للجملة، وتتحوّل إلى جملة تحويلية، وتقتضي حركةً إعرابيةً ، لكن لا يكون لهذه الحركة الإعرابية دورٌ في المعنى، إنما هي حركة اقتضاء ليس غير، وإنما الدور للعنصر ذاته، فمثلًا في تركيب: (عليٌّ مجتهدٌ) فـ (عليٌّ) مبتدأ و (مجتهد) خبر، لكن إذا أدخلت عليه (إنّ أو إحدى أخواتها) أخذ (عليٌ) الفتحة اقتضاءً للأداة الناسخة (إنّ)، وأما إن أدخلت عليه (كان أو إحدى أخواتها) أخذ (مجتهدٌ) الفتحة اقتضاءً للفعل الناقص (كان) [(١)].

وعدّ حسام البهنساوي حركةَ الاقتضاء هذه نوعًا من أنواع الإحلال، حيث تمّ "إحلال الفتحة محل الضمة في المركب الاسمي خبر كان، وتم إحلال السكون محل الضمة في المركب الفعلي المجزوم"[(٢)]، "وتم إحلال الفتحة محل الضمة في المركب الاسمي بسبب تأثير الحرف الناسخ (أنَّ)"[(٣)]، وكذلك فعلت ابتهال البار، فمثلًا في (ظن وأخواتها) التي تدخل على الجملة الاسمية (زيدٌ كاتبٌ) فيتحول المبتدأ إلى مفعول أول، ويتحول الخبر إلى مفعولٍ ثانٍ، ويحصل فيهما (استبدال

---

(١) عمايرة، خليل، ، **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)**، مرجع سابق، ص: ١٠١ – ١٠٣.

(٢) البهنساوي، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مرجع سابق، ص: ١٤٨.

(٣) المرجع السابق، ص: ١٦٢.

بالحركة الإعرابية) حيث استُبدلت بعلامة الرفع علامةُ النصب[١]، وكذلك المنادى المفرد (يا زيدُ) حلت فيه حركة البناء محل علامة الإعراب فاستُبدل بالنصب البناءُ على الضم[٢].

وملخص القول: إن حركة الاقتضاء هذه نتيجة لزيادة عنصر جديد في التركيب، مما يعني أن وجودها يتزامن مع عنصر التحويل (الزيادة)، فهي ليست عنصر تحويل؛ بدليل أنه إذا حُذِف المقتضي ذهبت حركة الاقتضاء، فإذا حذفت (إن الناسخة)- على سبيل المثال - رجع الاسم مبتدأً مرفوعًا، وإذا حذفت (لن الناصبة للفعل المضارع) رجع الفعل مرفوعًا، بخلاف الحركة الإعرابية في كلمة (الأسدَ الأسدَ) فإنما جيء بها لبيان معنى التحذير، وسواء أُضمر العامل أو أُظهر، فإن الحركة باقية.

وليس صحيحًا أن يُطلق على حركات الاقتضاء هذه: عنصر تحويلٍ بـ (الإحلال) لمجرَّد أنه حلَّت فيها حركةٌ محلَّ حركة أخرى، فالإحلال يتمثّل في أن يحل عنصرٌ مكانَ آخرَ متضمِّنًا معناه، مع إضافة دلالة جديدة[٣]، والدلالة هنا لم تتحقق بحركة الاقتضاء إنما كانت بعنصر الزيادة الذي تمت إضافته في التركيب.

ومن هنا يظهر الفرق بين حركة الاقتضاء التي لا تعدّ نمطًا من أنماط التحويل، وبين الحركة الإعرابية التي تؤدي المعاني الوظيفية للألفاظ، وتحقِّق الإبانة عن المعنى العميق المراد.

وفيما يلي بعض الشواهد التي اختلفت فيها الحركة الإعرابية فاختلف التوجيه الإعرابي، وظهرت الحركة الإعرابية عنصرًا من عناصر التحويل:

ففي قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ ﴾[٤]، قرأ جمهور السبعة (غشاوةٌ) بالرفع، وقرأ عاصم برواية المفضل الضبي (غشوةً) بالنصب[٥].

---

(١) ينظر: البار، ابتهال، **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، دراسة نظرية تحليلية**، مرجع سابق، ص: ١٥٥

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص: ٢٠٩.

(٣) عمايرة، حليمة أحمد، **الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة**، مرجع سابق، ص: ٢٣٨.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٧.

(٥) ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف،ط٢، (مصر: دار المعارف،١٩٨٠م)، ص: ١٤٠، ١٤١.

فأما قراءة الرفع فعلى أن (غشاوة) مبتدأ مؤخر وجوبًا؛ لأنه نكرة، والخبر: (على أبصارهم) شبه جملة مقدم وجوبًا، والواو عاطفة لهذه الجملة الاسمية على الجملة الفعلية قبلها وهي: (ختم الله على قلوبهم)، فالمعنى العميق في هذه القراءة (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم)، (وعلى أبصارهم غشاوة).

وأما قراءة النصب فعلى أن (غشاوة) مفعول به لفعل محذوف والتقدير: (وجعل على أبصارهم غشاوة)، والواو عاطفة لهذه الجملة الفعلية على الجملة الفعلية قبلها، فالمعنى العميق في هذه القراءة (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم)، (وجعل على أبصارهم غشاوةً فلا يرون الحق).

ويظهر فيما سبق أن اختلاف الحركة الإعرابية في كلمة (غشاوة) أدّى إلى اختلاف التوجيه الإعرابي؛ تبعًا لاختلاف المعنى العميق في كلٍّ منهما، فبقراءة الرفع يكون المعنى العميق جملة اسمية، والتعبير بالجملة الاسمية يدل على الثبوت مما يقوي المعنى، ومن ثَمَّ يكون عَطَفَ الجملة الاسمية (على أبصارهم غشاوة) على الجملة الفعلية (ختم الله على قلوبهم)، وهذا مما يزيد الأسلوب توكيدًا، حيث بدأ بالجملة الفعلية لأن الفعل قد وقع وفرغ منه، ثم عطف عليها الجملة الاسمية التي تفيد الثبوت.

وأما في قراءة النصب، فيكون المعنى العميق جملة فعلية، وبذلك عطَفَ بين جملتين فعليتين، والأسلوب هذا أقل قوة وتأكيدًا من الأسلوب في قراءة الرفع.

والقراءتان فصيحتان، ولكن قراءة الرفع أقوى؛ لأنها قراءة الجمهور، ولأنها لا تحتاج إلى تقدير فعل محذوف ناصب لـ (غشاوة)، ولأن التركيب اشتمل على الفعلية والاسمية، وقدَّم الفعلية للدلالة على وقوعها، وأخّر الاسمية للدلالة على الثبوت[1].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[2].

---

(١) ينظر: علي، جمال عبدالناصر عيد عبدالعظيم، **اختلاف الحالة الإعرابية دراسة نحوية دلالية في القراءات السبع**، ط١، (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م)، ص: ٢٥، ٢٦.

(٢) سورة الواقعة، من الآيات: ١٧ - ٢٢.

فقد اختلفت الحركة الإعرابية في كلمة (حور عين)، حيث قرأ جمهور السبعة (حورٌ عينٌ) بالرفع، وقرأ حمزة والكسائي وعاصم برواية المفضل الضبي (حورٍ عينٍ) بالجر فيهما[١].

فأما قراءة الرفع فعلى أن كلمة (حور) معطوفة على ولدان، والتقدير: (يطوف عليهم ولدان مخلدون وحورٌ عينٌ)،أو على أنها مبتدأ لخبر محذوف تقديره: (لهم حورٌ) أو (فيهما حورٌ).

أما الجر فقيل: عطفًا على المجرور (بأكوابٍ وأباريق)، فالمعنى العميق: يطوف عليهم ولدان مخلدون بكذا وكذا وحورٍ عين، وقيل: هو على معنى (وينعمون بهذا كله وبحورٍ عين)، وقال الزمخشري: عطفًا على جنات النعيم، كأنه قال: هم في جناتٍ وفاكهةٍ ولحمٍ وحورٍ[٢].

ويظهر فيما سبق أن اختلاف الحركة الإعرابية في كلمة (حور) أدّى إلى اختلاف التوجيه الإعرابي؛ تبعًا لاختلاف المعنى العميق في كلٍّ منهما، ويظهر بوضوح كيف حاول العلماء تحليل التركيب وتوضيح المعنى العميق في تفسيرهم.

ومن أمثلة تغيير الحركة الإعرابية الذي أدّى إلى تغيير الحكم الفقهي:

قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾[٣].

فالشاهد في كلمة (أرجلكم) حيث وردت في بعض القراءات القرآنية منصوبة ومجرورة، فقرأ نافع وابن عامر والكسائي وعاصم في رواية حفص بالنصب (وأرجلَكم)، وقرأها الباقون بالجر (وأرجلِكم) [٤].

فالمعنى العميق في قراءة النصب (اغسلوا وجوهَكم وأيديَكم إلى المرافق وأرجلَكم إلى الكعبين)، وعليه فتكون (أرجلكم) معطوفة على (وجوهكم).

أما في قراءة الجر فالمعنى العميق: (فامسحوا برؤوسكم وبأرجلِكم إلى الكعبين)، وعليه فتكون (أرجلكم) معطوفة على (برؤوسكم) وهذا فيه إجازة على المسح بالخفين بشروط ذكرها الفقهاء.

---

(١) ابن مجاهد، أحمد بن موسى، **السبعة في القراءات**، مرجع سابق، ص: ٦٢٢.

(٢) ينظر: أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، مرجع سابق، ٨/ ٢٠٦.

(٣) سورة المائدة، من الآية: ٦.

(٤) ابن مجاهد، أحمد بن موسى، **السبعة في القراءات**، مرجع سابق، ص: ٢٤٣،٢٤٢.

فالحكم الفقهي في قراءة النصب هو وجوب غسل الرجلين عند كشفهما، وأما في قراءة الجر فالحكم الفقهي فيها هو وجوب مسح الرجلين عند سترهما بالخفّين.

"والملاحظ أن تغيير العلامة الإعرابية من الفتحة إلى الكسرة في كلمة (أرجلكم) أدى إلى تغيير الحالة الإعرابية للكلمة من النصب إلى الجر، وتغيير التوجيه الإعرابي؛ مما أثّر في اللفظ حيث إن قراءة النصب أخف من قراءة الجر، وأثّر في المعنى حيث إن قراءة النصب في الغسل عند كشف الأرجل، وقراءة الجر تعني أنه يجوز مسح الأرجل المستورة بالخفين حسب شروط الفقهاء في ذلك، وعليه فالقراءتان كل واحدة لها معنى، وتُشير إلى حكم شرعي، وهذا ناتج فقط من تغيير العلامة الإعرابية؛ ولذا فالعلامة الإعرابية لها قيمة دلالية كبيرة جدًّا، حيث إن تغييرها يغير المعنى ويؤثر في اللفظ"[١].

يقول محمد حماسة: "إن تعدد الأوجه الإعرابية في القرآن له دلالته الخاصة، من حيث إنه نصٌّ مكتوب، وكل وجه من الأوجه له معنًى خاص، قد يترتب عليه حكم من الأحكام الشرعية، والنحاة بصنيعهم هذا يحاولون أن يقدِّموا الاحتمالات الممكنة في هذا النص"[٢].

تراكيب الطلاق المحولة بتغيير الحركة الإعرابية في (الكوكب الدري):

من تراكيب الطلاق التي تغيَّرت فيها الحركة الإعرابية فتغيَّر الحكم الفقهي:

قول الشاعر: فأنت طلاق والطـــلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ ومن يبدأ أعــقُّ وأظلــمُ[٣]

استشهد الإسنوي بهذا البيت في حديثه عن أنواع المجاز، عندما ذكر أن منها: إطلاق المصدر على الذات، كقولك: رجلٌ عدْلٌ وصوْمٌ، وقول الشاعر السابق[٤].

وكمالة البيت:

فإن ترفقي يا هند، فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأمُ

---

(١) ينظر: علي، جمال عبدالناصر عيد عبدالعظيم، **اختلاف الحالة الإعرابية دراسة نحوية دلالية في القراءات السبع**، مرجع سابق، ص ٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) عبداللطيف، محمد حماسة، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، مرجع سابق، ص: ٢٩٥.

(٣) تركيب رقم: ١٨٩، ص: ٣٧٩.

(٤) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٧٨، ٣٧٩.

فأنت طلاق والطـــلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ ومن يخرق أعــقُّ وأظلــمُ

فبِيني بها، أن كنتِ غير رفيقـــة فما لامرئٍ بعد الثلاث مُقــدَّمُ[1]

والذي يلاحظ في البيت أنه يحتوي على عبارتين للطلاق، وقد تقدّمَ تفسير الأولى منهما (أنت طلاق) تحت نمط الإحلال؛ لأنها بتقدير البصريين (أنت ذات طلاق) ، ففيها ثلاثة أنماط للتحويل: أولها: هو (**الحذف**)، فحذف المضاف (ذات)، ثم عُوِّض عنه بالمضاف إليه الذي قام مقامه، وهو كلمة (طلاقٍ)، وهذا ما يسمى بـ (**الإحلال**)، ثم أضاف العنصر الثالث من عناصر التحويل وهو (**الحركة الإعرابية**)، فأعطى المضافَ إليه حركةَ المضاف وهي: (الرفع)، وأدّت هذه الحركة الإعرابية معنى الخبرية، (أنت طلاقٌ).

أما على تقدير الكوفيين فاستُعمِل فيه نمطٌ واحد من أنماط التحويل، وهو (الإحلال) حيث وقع المصدر(طلاق) موقع اسم الفاعل، والتقدير: (أنت طالق)، وعليه فالحكم الفقهي في كلا التقديرين هو وقوع الطلاق، ولم يتغيّر الحكم الفقهي هنا بالرغم من تغيّر التقديرين.

أما التركيب الآخر للطلاق في البيت، هو: (والطلاق عزيمة ثلاث) فدخله نمط من أنماط التحويل، وهو التحويل بتغيير الحركة الإعرابية؛ إذ ورد هذا البيت مرة برفع كلمة (ثلاث) ومرة بنصبها، وتغيير هذه الحركة الإعرابية أدّى إلى تغيير المعنى، وسيأتي توضيح ذلك.

يقول البغدادي: "وهذا البيت مبنيٌّ على مسألة فقهية، وأول من تكلَّم عليه الإمام محمد بن الحسن أو الكسائي"[2].

يروي ابن هشام في المغني أن الرشيد قد كتب ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فأنت طلاقٌ والطلاق عزيمةٌ ثلاثٌ ومن يَخرق أعقّ وأظلمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث أو نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية، ولا آمن الخطأ إن قلتُ فيها برأيي، فأتيت الكسائي فسألته. فقال: إن رفع ثلاثًا طُلّقت واحدة؛ لأنه

---

(١) الأبيات من بحر الطويل، ولم يعرف لها قائل، ينظر: هارون، عبدالسلام محمد، **معجم شواهد العربية**،مرجع سابق، الميم المضمومة، ص:٤٤٢.

(٢) البغدادي، عبدالقادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، مرجع سابق، ٤٥٩/٣ – ٤٧١.

قال (أنت طلاقٌ)، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاثٌ، وإن نصبها طُلقت ثلاثا؛ لأن معناه أنت طالق ثلاثا، وما بينهما جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إلي بجوائز، فوجّهتُ بها إلى الكسائي[1].

وتحليل هذا التركيب اختَلَف نتيجةً لاختلاف الحركة الإعرابية في كلمة (ثلاث) فقد رويت بالرفع ورويت بالنصب، والكسائي حلَّل هذا البيت مشيرًا إلى أثر اختلاف العلامة الإعرابية في كلمة (ثلاث)، ودورها في اختلاف الحكم الفقهي.

فالمعنى العميق لرفع كلمة (ثلاثٌ) في قوله: (أنتِ طلاق والطلاق عزيمةٌ ثلاثٌ) بأن التركيب مكوّن من جملتين: فكأنه قال: (أنت طلاق) وهو طلاق بالكناية، حلّ المصدر(طلاق) موقعَ اسم الفاعل، والتقدير: (أنت طالق)، ثم أضاف جملة أخرى، جاءت الواو فيها استئنافية، وأخبر أن (الطلاق التام ثلاثٌ) فكلمة (ثلاث) خبر لكلمة (الطلاق) الثانية، فالبنية العميقة له (أنت طالق) (والطلاق التام ثلاثٌ)، وعليه فالحكم الفقهي أنها تُطلَّق طلقة واحدة.

وأما المعنى العميق لنصب كلمة (ثلاثًا) في قوله: (أنتِ طلاق -والطلاق عزيمةٌ- ثلاثًا) أن التركيب مكوّن من جملتين: فكأنه قال: (أنت طالق ثلاثًا) ثم أتى بجملة (والطلاق عزيمة) اعتراضية، وإعراب (ثلاثًا) في التركيب نائب عن المفعول المطلق منصوب، فحل العددُ محلَّ المصدر، ومن ثَمَّ فالبنية العميقة له (أنت طالق ثلاثًا) (والطلاق عزيمة)، وعليه فالحكم الفقهي أنها تطلق ثلاث طلقات.

وأما ابن هشام فأتى بهذا البيت بعد الحديث عن أنواع (أل)، حيث أشار لمعانيها الواردة في تركيب: (فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث)، كما أشار إلى أثر اختلاف العلامة الإعرابية في كلمة (ثلاث) التي تأتي مرفوعة ومنصوبة، وبيَّن أثر هذا في اختلاف الحكم الفقهي[2].

وقبل تحليل التركيب تجدر الإشارة إلى نوعي (أل) التعريف، وهما: العهدية والجنسية؛ لأن لهما دورًا في معنى التركيب.

فالعهدية: تأتي بعد معهودٍ تم ذكره، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولَۖ ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[3]، وتأتي بعد إذ الفجائية، نحو قوله تعالى: ﴿إِذۡ

(١) يُنظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، مرجع سابق، ٦٤/١.

(٢) يُنظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، مرجع سابق، ٦٤/١، ٦٥.

(٣) سورة المزمل، الآيتان: ١٥، ١٦.

يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[1]، وتأتي بعد اسم الإشارة، نحو: (جاءني هذا الرجل)، وتأتي بعد أي للنداء، نحو: (يا أيها الرجل)، وتأتي في اسم الزمان الحاضر ، نحو: (الآن).

والجنسية: إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها (كل) حقيقة، كقوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾[2]، أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها (كل) مجازًا، نحو: (زيد الرجل علمًا)، أي الكامل في هذه الصفة، أو لتعريف الماهية، وهي التي لا تخلفها (كل) لا حقيقةً ولا مجازًا، نحو قولك: (والله لا أتزوج النساء).

وابن هشام في تحليله لهذا البيت راعى في المعنى العميق نوع (أل) في تركيب (والطلاق عزيمة)، فمعنى (أل) في كلمة (الطلاق) الثانية: إما أن تكون عهدية؛ إذ جاءت بعد معهود تم ذكره، وهو كلمة (طلاق) الأولى، كما في قوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[3]، وإما أن تكون (أل) لمجاز الجنس، كما تقول: (زيد الرجلُ) أي هو المعتد به، ولا تكون في هذا البيت للجنس الحقيقي؛ إذ ليس كل طلاق عزيمة، ولا ثلاثًا.

وبيَّن أن الصواب في هذا البيت هو أن كلًّا من الرفع والنصب محتملٌ لوقوع ثلاث طلقات ولوقوع طلقة واحدة، ومن ثَمَّ فلها أربع حالات.

فعلى رفع كلمة (ثلاثٌ) يكون معنى (أل) إما: العهدية، والمعنى العميق فيها: (أنت طلاق، وهذا الطلاق المذكور ثلاث)، وعليه فالحكم الفقهي هنا أن تقع ثلاث طلقات.

أما إذا كانت لمجاز الجنس، فيكون المعنى العميق فيها كما قدّره الكسائي، أي: (أنت طالق) ثم أخبر أن (الطلاق التام ثلاثٌ) وعليه فالحكم الفقهي هنا أن تقع طلقة واحدة.

وعلى نصب كلمة (ثلاثًا)، إما: أن تكون مفعولًا مطلقًا، والمعنى العميق فيها: (أنتِ طالقٌ - والطلاق عزيمةٌ- ثلاثًا) فكأنه قال: (أنت طالق ثلاثًا) ثم أتى بجملة (والطلاق عزيمة) اعتراضية - كما فعل الكسائي-، وعليه فالحكم الفقهي هنا أن تقع ثلاث طلقات.

---

(١) سورة الفتح، من الآية: ١٨.

(٢) سورة النساء، من الآية: ٢٨.

(٣) سورة المزمل، من الآيتين: ١٥، ١٦.

أو تكون كلمة (ثلاثًا) حال من الضمير المستتر في عزيمة، والمعنى العميق فيها: (أنتِ طالقٌ، والطلاق عزيمةٌ حال كونه ثلاثًا)، ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي هنا أن تقع طلقة واحدة.

وقال الفناري في حاشية المطول[١]: قد انتصر جدنا شمس الدين الفناري للكسائي وأبي يوسف، حيث قال: إنما لم يَعتَبِر الكسائي وأبو يوسف حين ارتفاع الثلاث كونَ اللام للعهد؛ لأن (ثلاث وعزيمة) لا يصح أن يكونا خبرين عن الطلاق المعهود، فإن الطلاق رخصة وليس بعزيمة، وكذا حين انتصاب الثلاث، لا يصح أن تكون ثلاث حالًا من الضمير في عزيمة؛ للسبب نفسه، فالطلاق رخصة حتى وإن كان ثلاثًا.

ورجح ابن هشام وقوع ثلاث طلقات في هذا التركيب، وذلك لدلالة البيت التالي له:

فبِيني بها، أن كنتِ غير رفيقـــة فما لامـــرئٍ بعد الثلاث مُقــدَّمُ[٢].

ففي قوله (بِيني) إشارة لوقوع الطلاق ثلاثًا، ويقول البغدادي: (فبِيني بها) أمرٌ من البينونة وهي الفراق، وضمير (بها) عائد على الطلقات الثلاث، أي: كوني ذات طلاقٍ بائن بهذه التطليقات الثلاث؛ لكونك غير رقيقة، فأن مفتوحة الهمزة مقدر قبلها لام العلة، ومُقدَّم: مصدر ميمي، أي: ليس لأحد تقدّمٌ إلى العشرة والألفة بعد إيقاع الثلاث، وأجاز بعضهم أي يكون (مُقدّم) بمعنى مهرٍ مقدم، أي: ليس له بعد الثلاث مهرٌ يقدمه لمطلقته ثلاثًا، إلا بعد زوجٍ آخر، فيكون اسم مفعول[٣].

ومن خلال ما سبق يمكن ترجيح وقوع الطلاق (ثلاثًا) في هذا البيت، للأسباب التالية:

- كلمة (أبيني بها) فهي أمرٌ من البينونة وهي الفراق، وضمير بها عائد على الطلقات الثلاث
- كلمة (عزيمة) والعزيمة في الأصل: عقد القلب على الشيء، وفي الاصطلاح: ضد الرخصة، يقال: عزم على الشيء بمعنى عقد ضميره على فعله، وقال النووي: حقيقة العزم حدوث رأي وخاطر في الذهن، والعزم والنية متقاربان، قام أحدهما مقام الآخر[٤]، فكلمة عزيمة بهذا المعنى تلاها كلمة ثلاث، مما يرجح وقوع الطلاق ثلاثًا.

---

(١) ينظر: البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، مرجع سابق، ٤٦٤/٣.

(٢) يُنظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، مرجع سابق، ١/ ٦٥.

(٣) ينظر: البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، مرجع سابق، ٤٦٢/٣، ٤٦٣.

(٤) المرجع السابق، ٤٦٢/٣.

- في قوله: (فما لامرئٍ بعد الثلاث مُقــدَّمُ) ففي هذا التركيب حذف وإحلال وتقديم وتأخير، والمعنى العميق: (فما لامرئ بعد الطلقات الثلاث مهرٌ مُقدَّم لمطلقته ثلاثًا) حيث حذف المبتدأ المؤخر (مهر)، وشبه الجملة (لامرئ) خبر المبتدأ مقدم، وحلت صيغة اسم المفعول في كلمة (مُقدَّم) محل المبتدأ المحذوف (مهر)، وجاء المبتدأ وصفًا (اسم مفعول)، محولًا بالإحلال (الاستبدال) عن فعل مضارع مبني للمجهول وأصله يُقدَّم.
- وقيل في التركيب: إحلال وتقديم وتأخير، حيث حلَّ المصدر الميمي (مُقدَّم) من الفعل غير الثلاثي (يُقدَّم) فالمصدر الميمي من غير الثلاثي يكون على زنة اسم المفعول[١]، والمعنى العميق: أي ليس لامرئ تقدُّم إلى العشرة والألفة بعد إيقاع الطلاق ثلاثًا.

ويجدر القول إن الإسنوي بالرغم من استشهاده بهذا الشاهد تعرَّض للتركيب الأول (أنت طلاق) بالشرح والتحليل وبيان الأثر الفقهي، لكنه لم يأتِ بأي تفصيلٍ فيما يخص التركيب الثاني (والطلاق عزيمة ثلاث).

في قول الرجل لزوجته: **(أنت واحدةٌ)** [٢]، أو **(أنت واحدةً)** [٣]

يقول الإسنوي: " قد يُحذف المصدر وتقام صفته مقامه، كقول القائل: (ضربته شديدًا) أي: ضربته ضربًا شديدًا ..... إذا علمت هذا فمن فروعه: إذا قال لزوجته: (أنت واحدة)، ونوى طلاقها ثلاثًا، قلنا: فَإِن رفع وَاحِدَة وَقعت الثَّلَاث، وَكَأَنَّهُ قَالَ: أَنْت متوحدة عَن الأَزْوَاج، أَي مُنْفَرِدَة عَنْهُم، والانفراد عَنهُم يصدق بذلك، وَإِن نَصبه وَقعت وَاحِدَة فَقَط، وَالأَصْل أَنت طَالِق طَلْقَة وَاحِدَةً فَحذف المصدر وأقيمت صفته مقَامه" [٤].

يُعَد هذا التركيب (أنت واحدة) من صيغ الكناية التي يشترط لوقوعها النية في إيقاع الطلاق[٥]، وقد اختلفت الحركة الإعرابية فاختلف المعنى العميق فيهما:

---

(١) ينظر: الحملاوي، أحمد، **شذا العرف في فن الصرف**، قرأه وعلَّق عليه: سليمان إبراهيم البلكيمي، (د.ط)، (القاهرة، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص: ٧٩.

(٢) تركيب رقم: ٢٥، ص: ٢٢٧.

(٣) تركيب رقم: ٢٦، ص: ٢٢٧.

(٤) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٢٢٧.

(٥) ينظر: الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، مرجع سابق، ٥١٥/٨.

فالمعنى العميق في قوله: (أنتِ واحدةٌ) أي: (أنتِ متوحدةٌ منفردة عن الأزواج)، فلما كان قصده أن يخبر بتوحدها وبقائها دون زوج، أتى بعنصر من عناصر التحويل، وهو (الحركة الإعرابية) فرفع الاسم على الخبرية، ومن ثَمَّ تُطلَّق امرأته ثلاثًا.

وأما المعنى العميق في قوله: (أنت واحدةً) أي: (أنت طالقٌ طلقةً واحدةً)، فلما كان قصده أن يؤكد طلاقها بالمفعول المطلق المبيّن للعدد، أتى بثلاثة عناصر من عناصر التحويل، أولها: هو (**الحذف**)، فحذف المصدر (طلقةً)، وأقيمت صفته مقامه، وهي كلمة (واحدة)، وهذا ما يسمى بـ (**الإحلال**)، ثم أضاف العنصر الثالث من عناصر التحويل وهو (**الحركة الإعرابية**)، فهو جعل (واحدةً) صفة للمصدر المحذوف، وأعطاها حركته الإعرابية (النصب) كونها صفةً تابعةً لمصدر محذوف، ومعلومٌ أن الصفة تتبع الموصوف في حكمه الإعرابي، ومن ثَمَّ فالحكم الفقهي أن تُطلَّق زوجته طلقةً واحدةً.

وبعبارة أيسر يمكن القول إن تغيير الحركة الإعرابية يعدّ نمطا من أنماط التحويل، أدى إلى تغيير في الحكم الفقهي:

فإذا قال: (أنت واحدةٌ) بالرفع، طُلقت امرأته ثلاثًا، أي: أنت متوحدة مفردة من الأزواج.
وإذا قال: (أنت واحدةً) بالنصب، طُلقت طلقةً واحدةً، كأن المعنى: أنت طالق طلقةً واحدة، فحذف المصدر وحلَّت صفته مقامه وأعربت بإعرابه.

ويمكن القول: إن في (واحدة) وجهًا آخر للنصب، وهو أن تكون مفعولًا مطلقًا ناب عن المصدر عددُه، أي أن كلمة (واحدةً) عددٌ ناب عن المصدر، أي حلَّ محله، وهذا التركيب شبيه جدًّا بتركيب: (أنت طالق ثلاثًا) وقد مر الحديث عنه بالتفصيل[1].

وإذا دار القول في (واحدة) بالنصب بين جعلها صفة لمصدر محذوف، أو جعلها مفعولًا مطلقًا، وبمعنى آخر إذا دار الأمر بين ترجيح جعلها صفةً نابت عن المصدر أو عددًا ناب عن المصدر فلعلِّي أميل إلى الرأي الثاني، فهي في الحقيقة أسماء أعداد، ويُرجَّح ما وُضعت له في الأصل، وهو العدد.

(١) ينظر: ص: ١١٢من هذه الدراسة.

في قول الرجل لزوجته: **(أنتِ طالقٌ مريضةً)**[١] أو **(أنتِ طالقٌ مريضةٌ)** [٢]

يقول الإسنوي: " إذا قَالَ: أَنْت طَالِقٌ مَرِيضَةً بِالنّصب لم تطلق إِلَّا فِي حَال الْمَرَض، فَلَو رفع، فَقيل: تطلق فِي الْحَال حملًا على أَن مَرِيضَة صفة .... قلتُ: وتعليله بكونه صفة، ضعيف، بل الأقرب جعله خبرًا آخر" [٣].

تُعَدّ الحركة الإعرابية عنصرًا من عناصر التحويل، فرفْع كلمة (مريضة) يجعلها صفة للمرأة، على رأي بعضهم، وعند الإسنوي هي خبر ثانٍ مرفوع، وفي كلا التخريجين يقع الطلاق عليها فور قول الجملة.

أما نصْب الكلمة يجعلها حالًا ، فكأنه يقول: أنت طالقٌ حال كونك مريضةً، فلا يقع الطلاق إلا في حال مرضها. فانظر إلى الحكم الفقهي كيف تغيّر بالحركة فإن رفع وقع الطلاق فورًا، وإن نصب وقع الطلاق في حال مرضها.

خلاصة:

بعد الوقوف على الحركة الإعرابية وبيان العلاقة بينها وبين المعنى، وبينها وبين التحويل أقرّ البحث بضرورة اعتبار الحركة الإعرابية واحدة من أنماط التحويل؛ لأنها عبارة عن تغيير يحدث في البنية السطحية للعنصر اللغوي بسبب تغيُّر وظائفها النحوي، ولتحقيق الإبانة عن المعنى المراد.

إن الحركة الإعرابية - بوصفها عنصرًا من عناصر التحويل- لا تأتي مستقلّة بنفسها، بل إنها تتعاضد مع أنماط أخرى من أنماط التحويل؛ وهذا ما جعل كثيرًا من التحويليين العرب يتجاهلون الحركة كنمط من أنماط التحويل، ويعزُون التحويل للنمط الآخر المسانِد لها.

من المهم التفرقة بين الحركة الإعرابية وحركة الاقتضاء فكلاهما نتيجة لبعض القواعد النحوية التي تُلزِم تغيير الحركة، لكن الحركة الإعرابية تبقى وإن حُذف العامل، ولها أثر في المعنى، وهي نمط من أنماط التحويل، أما حركة الاقتضاء فتزول إن زال المقتضي، وليس لها دور في المعنى.

---

(١) تركيب رقم: ١٤٨، ص: ٣٤٠.

(٢) تركيب رقم: ١٤٩، ص: ٣٤٠.

(٣) الإسنوي، **الكوكب الدري**، مرجع سابق، ص: ٣٤٠.

الخاتمة

بعد دراسة أنماط التحويل وتطبيقها على تراكيب الطلاق، واستعراض آثار تحويل هذه التراكيب في تغيير الحكم الفقهي، باستقراء بعض العبارات التي يقولها الزوج لزوجته، والتي تكشف عن المعنى الذهني الكامن في نفسه، من خلال مجموعة من التراكيب تحتوي على عنصر واحد أو أكثر من عناصر التحويل، تلك العناصر التي تدخل على الجملة للربط بين أجزائها، ولنقلها من جملة بسيطة توليدية إلى جملة تحويلية، مختلفةً عنها في شكلها الأوّلي المبدئي ومعناها العميق الذي كان في الجملة الأولى - تكشَّفت عدة نتائج يجب رصدُها والوقوفُ وقفةً أخيرة أستجمع فيها حصاد البحث، فمن أبرز ذلك:

١- تشابهت نظرة النحاة القدماء واللغويين المحدثين قبل تشومسكي للتركيب، فقد نهجوا المنهج نفسه، فكانت دراسة النحو عند علمائنا القدماء تُعنى بمكونات الجملة، أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه، ولم يُولوا أهمية كبرى للعمق الدلالي في التراكيب، فكانت دراستهم تحليلية لا تركيبية، وشبيهٌ بذلك جهود اللسانيين قبل تشومسكي فنظروا للتراكيب على أنها مجموعة من المكونات المباشرة التي قاموا بتحليلها ودراسة العلاقات بينها، ولم يلتفتوا إلى البنية العميقة، فكانت نظرتهم إلى المبنى دون المعنى.

٢- اعتمد البحث على فكرة مفادها أن التركيب ليس فقط مجموعة من المكونات بل إن لكل تركيب بنيتين: بنية سطحية، وأخرى عميقة هي المعنى الكامن في نفس المتكلم، فالبنية الداخلية العميقة تتحول إلى البنية الخارجية السطحية التي يلفظها المتكلم ويسمعها المستمع نتيجة قواعد لغوية، تسمّى القواعد التحويلية.

٣- سجّل البحث أنه لا يمكن الاعتماد الكامل على البنية العميقة فقط في إمداد التركيب بمعناه، بل إن التحويل الذي يطال التراكيب يُسهم إسهامًا كبيرًا في إمداد التركيب بالمعنى، ويشارك البنيةَ العميقة في تحديد الدلالة؛ ولهذا يمكن القول بأنّ أثر القواعد التحويلية في المعنى أكثر عمقًا من البنية العميقة ، فهي تحمل -إلى جانب معناها الأول- معنًى إضافيًّا لم تحمله البنية العميقة.

٤- بعد الوقوف على جهود اللسانيين المحدثين حول مفهوم التحويل يمكن القول بأن جميع هذه الدراسات أجمعت على أن أي تغيير في الجملة النواة يحوّلها من جملة توليدية إلى جملة تحويلية

سطحية، ويكون ذلك بواسطة عناصر تحويلية تحذف بعض عناصر هذه الجملة النواة، أو تنقلها من موقع إلى آخر، أو تستبدلها بعناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة.

٥- في معرض تتبّع تراكيب اللغة العربية خلص البحث إلى أن طبيعة اللغة العربية تفرض إضافة أنماط تحويلية لم يكن لها وجود عند تشومسكي، مع أنه حرص على أن تكون قواعده عالمية، وحاول وضع نظرية يصلح تطبيقها على أكثر اللغات. فأضافت هذه الدراسة نمط التحويل بتغيير الحركة الإعرابية، ونمط التحويل بالتكرار، ووضحت أثرهما في تحويل الجملة، ومن ثَمّ في تغيير المعنى.

٦- أظهر البحث أنه لا يمكن الفصل الجذري بين الأنماط التحويلية في التراكيب؛ لأنه غالبًا ما يجتمع في التركيب الواحد أكثر من نمط تحويلي، أضف إلى ذلك أن اختلاف التوجيهات النحوية في التركيب تُسهم في أن تتَنازَعَه عدّةُ أنماط للتحويل، كما في تركيب: (أنت طالق ثلاثًا)، ففي تخريج كلمة (ثلاثًا) على أنها نائبة عن المفعول المطلق يصبح نمط التحويل فيها بالإحلال، وفي تخريجها على أنها صفة لموصوف محذوف يصبح نمط التحويل فيها بالحذف؛ ولأجل ذلك عمد البحث في عزو التراكيب للنمط الذي يكون تأثيره على المعنى أكبر، ثم ما إذا أدى تغييره إلى تغيير الحكم الفقهي أم لا.

٧- إن استعراض أنماط التحويل في تراكيب الطلاق يكشف عن الأثر الدلالي الذي تُحدثُه هذه الأنماط في معنى التراكيب، وما أدّى ذلك إلى تغيير في الحكم الفقهي نتيجة تغيّر المعنى، وهذا ما يوضّح التأثير الكبير للنحو في استنباط الأحكام الفقهية، ويعزّز الارتباط الراسخ بين علوم الشريعة وعلوم العربية.

٨- خلص البحث إلى أن نمط التحويل بالزيادة أبرز الأنماط التحويلية وأكثرها انتشارا؛ ذلك أن كل إضافة على الجملة النواة تُعدّ تحويلًا بالزيادة، فكلما أدخل المتكلم إضافات ذات علاقة بهذه الجملة النواة كان ذلك إضافةً للمعنى المراد منها، فقد يضيف مورفيمًا يحوّل التركيب من الإخبار إلى الإنشاء، ومن الإيجاب إلى النفي، أو يفيد معنى التوكيد، أو الاستثناء، أو الشرط .... إلخ، ومن هنا كشف البحث أن تفسير معنى الزيادة على أنها (إقحام لفظ لا يؤدي إسقاطه إلى خللٍ ، ولا يُحدِث معنى إلا التوكيد)، هذا فهْمٌ قاصر، فالزيادة بوصفها نمطٌ من أنماط التحويل لا تقتصر على هذا المعنى فقط.

٩- كشف البحث أن التحويل بالحذف هو نقص في الجملة النواة، بحذف أحد عناصرها أو أكثر؛ ولذا اتخذ أشكالًا متعددة: منها ما يمس أحد أجزاء الركن اللغوي، كما في: (يا طالِ)، ومنها ما يمس الركن اللغوي الواحد، كحذف المبتدأ في قوله: (إن دخلت الدار فطالق)، ومنها ما يمس الجملة كاملة، كحذف جواب الشرط من جملة الشرط.

ويظهر الحذف في التركيب اللغوي من خلال المعرفة بأصول التركيب والقواعد النحوية التي تدل على وجوده ، كما يظهر أيضًا من خلال الحركة الإعرابية التي تدل على وجود محذوف، كما في قوله: (أنت واحدةً) بالنصب على أنها صفة لموصوف محذوف، كذلك في أسلوب الاختصاص، والتحذير والإغراء، والمدح والذم، والقسم، فكل هذه الأساليب فيها تحويل بحذف الفعل، دلَّت عليه الحركة في الاسم المذكور، لكن لم توجد مثل هذه الأساليب في تراكيب الطلاق عند الإسنوي.

١٠- ركز البحث على أهمية النظر في سياق الحال؛ إذ يلعب دورًا كبيرًا في اختلاف البعد التقديري للحذف، ومن ثَمّ في اختلاف الحكم الفقهي، ففي قوله: (إن دخلتِ الدار فطالق) ينظر في سياق الحال، فعلى اعتبار أن الزوج ليس لديه إلا زوجة واحدة، فإذا خاطبها بهذه العبارة، وحذف المبتدأ، فإن تقديره، هو: (أنتِ)، ومن ثم تطلُق هذه الزوجة، وأما على اعتبار أن له غيرها من الزوجات، فإن خاطبها بهذه العبارة ربما يكون التقدير: (دخلتِ الدار ففلانة طالق)، وحينئذٍ يقع الطلاق على واحدة من زوجاته ولابدّ أن تُعَيَّن.

١١- كشف البحث أن نمط التحويل بالإحلال من أبرز الأنماط التي تأتي كثيرا في البنية السطحية للتركيب؛ حيث لم يخلُ تركيب من تراكيب الطلاق من هذا العنصر، وانتهى إلى أن الإحلال لا يأتي لتعويض نقص حصل في التركيب، إنما يقصد لذاته ولغرض يريده المتكلم، وظهر ذلك بوضوح - على سبيل المثال- في إحلال المصدر المؤول بدل المصدر الصريح.

١٢- انتهى البحث إلى أن الإحلال - بوصفه نمطًا من أنماط التحويل- يندرج تحته نمطان فرعيان، هما: التقليص والتمدد؛ وذلك لأن فيهما إحلالًا حيث يستبدل عنصرًا مكان آخر، لكن في التمدد يحل أكثر من عنصر مكان عنصر واحد، وفي التقليص يحل عنصر واحد مكان أكثر من عنصر، وأثبت البحث عدم اشتراط كون المستبدَل منتميًا إلى المستبدل منه، فقد يكون التمدد والتقليص بأجنبي غير منتمٍ إلى المستبدل منه، كما في: (نعم) جوابًا لمن قال: (أتريد أن أطلق زوجتك؟)،

فبالعنصر اللغوي (نعم) تقلصت العناصر الموجودة داخل التركيب؛ منعًا من التكرار لأنها موجودة في السؤال.

١٣- رصد البحث دور التعاقب بين الأدوات في تغيير المعنى، ومن ثَمّ في تغيير الحكم الفقهي، فـ (إنْ) قد تكون شرطية وقد تكون نافية، و(ما) قد تكون موصولة وقد تكون مصدرية ظرفية كما في قوله: (أنت طالق ما شئت)، وهذه الاختلافات في معاني الأدوات تؤدي إلى تغيير الحكم الفقهي.

١٤- خلص البحث إلى أن التحويل بإعادة الترتيب واحد من أنماط التحويل التي تعطي التركيب اللغوي مرونة واتساعًا في المعنى؛ فهو من الأدوات التي تمكِّن من زيادة المعنى من غير زيادة في الألفاظ، ويتدرّج الأثر الذي يحدثه إعادة الترتيب في المعنى من إظهار العناية والاهتمام إلى أبعد من ذلك بالتأثير على الحكم الفقهي وتغييره.

١٥- أقرّ البحث اعتبار التكرار واحدًا من أنماط التحويل في التراكيب العربية؛ وذلك لأسباب عدّة: فهو تغيير سطحي يحدث في الجملة النواة، بأن يُكررها أو يُكرر بعض عناصرها، أو يُكرر ما زِيد فيها، وهذا الوصف يتوافق جدًّا مع مفهوم (أنماط التحويل) الذي هو مجموعة من التغييرات اللغوية التي تغيِّر الجملة عن شكلها المبدئي الذي كان في البنية العميقة، أضف إلى ذلك أن التحويل يكون لإضافة معنى جديد على الجملة النواة، وهذا ما حصل في كثير من تراكيب الطلاق التي أضاف التكرارُ فيها معنًى آخر، زيادةً عن المعنى الذي كان بالتركيب الأول، الأمر الذي يصل إلى أن يغيِّر الحكم الفقهي، كأن يقع الطلاق طلاقًا بائنًا بثلاث طلقات أو طلاقًا برجعة أي بطلقة واحدة.

١٦- أقر البحث ضرورة اعتبار الحركة الإعرابية واحدة من أنماط التحويل؛ لأنها عبارة عن تغيير يحدث في البنية السطحية للعنصر اللغوي بسبب تغيُّر وظائفها النحوي، ولتحقيق الإبانة عن المعنى المراد.

١٧- أثبت البحث أن الحركة الإعرابية - بوصفها عنصرًا من عناصر التحويل- لا تأتي مستقلّة بنفسها، بل إنها تتعاضد مع أنماط أخرى من أنماط التحويل، وهذا ما جعل كثيرًا من التحويليين العرب يتجاهلون الحركة كنمط من أنماط التحويل، ويعزُون التحويل للنمط الآخر المسانِد لها.

١٨- فرَّق البحث بين الحركة الإعرابية وحركة الاقتضاء فكلاهما نتيجة لبعض القواعد النحوية التي تُلزِم تغيير الحركة، لكن الحركة الإعرابية تبقى وإن حُذف العامل، ولها أثر في المعنى، وهي نمط

من أنماط التحويل. أما حركة الاقتضاء فتزول إن زال المقتضي، وليس لها أثر في تغيير المعنى، وليست من أنماط التحويل.

هذه أهم النتائج التي تمخَّض عنها البحث، وما زال في الدراسة مجال للتوسع أكثر باستقراء تراكيب الطلاق في الكوكب الدري، فهناك التحويل غير التركيبي ، وهو تحويل منطوق خارج إطار المكتوب، ويكون في النبر والتنغيم، مُحدِثًا أثرًا في المعنى، قد يغيّر الحكم الفقهي.

وهناك التحويل غير المنطوق كأن يشير بيده فيقول: (أنت طالق وهذه) ، أو تكون امرأته في نسوة فيقول: (طلقت هؤلاء إلا هذه) ويشير إلى زوجته.

أضف إلى ذلك أن تراكيب الطلاق ترتبط بالتداولية بشكل عام، وبأفعال الكلام بشكل خاص، فهي من الأفعال الكلامية التي "تتكفل بتحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية"[(١)]، بمعنى أنه كلام إنشائي ينجز عن التلفظ به تحقيقُ فعل الطلاق، "فالفقه في ركنه الخاص بالمعاملات هو صياغة للأفعال الكلامية ..... والجميع يعرف الوضع الذي يؤول إليه وضع المرأة والرجل حينما يتلفظ هذا الأخير بصيغة فعل الطلاق"[(٢)].

وكل هذا مما توصي الدراسة بتتبّعه والوقوف عليه في دراسات لسانية تتناول تراكيب الطلاق من وجهة نظر صوتية أو تداولية.

وأخيرًا أسأل الله أن يكتب لي الأجر والمثوبة، ويجعل عملي خالصًا لوجهه، ويغفر زللي وخطئي، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلِّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلِّم، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) بلخير، عمر، و بو عياد، نوارة، تصنيف أفعال الكلام في الخطاب الصحافي الجزائري المكتوب باللغة العربية مجلة الأثر، الجزائر، العدد: ١٣، (٢٠١٢م)، ص:٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص: ٤١، ٤٢.

فهرس تراكيب الطلاق في كتاب الكوكب الدري[1]

التركيب	رقمه التسلسلي في الكتاب	موضعه في الكتاب
من له زوجتان، فقال: (إحداهما طالق) وأشار إلى واحدة منهما.	١	١٨٥
إذا كان قادرًا على النطق فكتب: (زوجتي فلانة طالق) ولم ينوِ.	٢	١٨٥
من له زوجتان، فقال: (امرأتي طالق) وأشار إلى إحداهما، ثم قال: (أردت الأخرى).	٣	١٨٥
لو قال الزوج : امرأته طالق (وعنى نفسه).	٤	١٨٨
لو قيل لرجل اسمه زيد يا زيد فقال : امرأة زيد طالق .	٥	١٩٠
إذا قال: (فاطمة طالق) واسم زوجته فاطمة.	٦	١٩٠
إذا وقع عليه حجر من سطح فقال الزوج : إن لم تخبريني الساعة من رماه، فأنت طالق.	٧	١٩٥
أنت طالق ما شئت .	٨	١٩٦
أنت طالق ما شاء الله.	٩	١٩٦
إذا قال لثلاث نسوة : من لم تخبرني منكن بعدد ركعات الصلاة المفروضة،فهي طالق، فقالت واحدة : سبع عشرة ركعة، وثانية: خمس عشرة، وثالثة: إحدى عشرة .	١٠	٢٠١
الطلاق يلزمني.	١١	٢٠٤
من له زوجات وعبيد إذا قال : زوجتي طالق وعبدي حر .	١٢	٢٠٤
إذا قال لزوجته : إذا قدم الحاج فأنت طالق .	١٣	٢٠٦
إن كان حملك ذكرا فأنت طالق طلقة، وإن كان أنثى فطلقتين فولدت ذكرا وأنثى.	١٤	٢٠٦
إذا كان الله يعذب الموحدين فامرأتي طالق.	١٥	٢٠٧
إن تزوجت النساء أو اشتريتُ العبيدَ، فأنت طالق.	١٦	٢١١
أنت طالق .	١٧	٢١٣
أنت مطلقة .	١٨	
أنا مطلقٌ للمرأة.	١٩	

(١) اعتمادًا على تحقيق: محمد حسن عواد.

إذا عزل عن القضاء فقال : امرأة القاضي طالق.	٢٠	٢١٤
إذا نادى زوجته فقال : يا طالق.	٢١	٢١٥
قال لزوجاته الأربع: كلما ولدت واحدة منكن فصواحباتها طوالق، فولدت كلهن.	٢٢	٢١٧
أنت طالق أكثر الطلاق.	٢٣	٢٢٣
إن كان أول ولد تلدينه ذكراً ، فأنت طالق .	٢٤	٢٢٤
إذا قال لزوجته: أنت واحدةٌ. إذا قال لزوجته: أنت واحدةً.	٢٥ ٢٦	٢٢٧
أنت طالق أقل من طلقتين وأكثر من طلقة .	٢٧	٢٢٨
أنت طالق طلقةً مع طلقة. أنت طالق طلقةً معها طلقة.	٢٨ ٢٩	٢٢٩
إذا طلَّق امرأة أولا بعينها وأمرناه بالتبيين، فقال: (أردت هذه). فإن قال: (أردتُ هذه بل هذه). أو (هذه وهذه) . أو هذه مع هذه) . أو كرر (هذه) وأشار إليهما.	٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤	٢٣٠
إن كلمت زيداً وعمراً ، وبكر مع عمرو فأنت طالق.	٣٥	٢٣١
إذا قال لامرأتيه: إن ولدتما معاً أو دخلتما فأنتما طالقان.	٣٦	٢٣٢
إذا قال -وهو في شوال مثلا- : أنت طالق في أول الأشهر الحرم. فإن قيده بأول الشهر، فقال: في أول الشهر الذي هو أول الأشهر الحرم.	٣٧ ٣٨	٢٣٦
أنت طالق قبل أن تدخلي الدار. أنت طالق قبل أن أضربك.	٣٩ ٤٠	٢٣٦
من دخلت منكن قبل صاحبتها (فهي طالق).	٤١	٢٣٦
انت طالق إذ قام زيد . أنت طالق إذ فعلت كذا.	٤٢ ٤٣	٢٣٨
أنت طالق إذ قام زيدٌ.	٤٤	٢٤٠
إذا قمتِ فأنت طالق ، فقامت ثم قامت أيضا في العدة ثانيا وثالثا.	٤٥	٢٤٠
إذا طلقت امرأة ، فعبد من عبيدي حر، فطلق أربعا بالتوالي ، أو المعية.	٤٦	٢٤١

إذا جاء زيد اليوم فأنت طالق غدًا.	٤٧	٢٤١
لو حلف بالطلاق لا يساكنه شهر رمضان.	٤٨	٢٤٢
أنت طالق في غرة الشهر الفلاني.	٤٩	٢٤٤
أنت طالق في سلخ الشهر.	٥٠	٢٤٥
كل امرأة لي غيرك طالق.	٥١	٢٤٩
كل امرأة لي سواك طالق.	٥٢	
كل امرأة لي سوى التي في المقابر طالق.	٥٣	٢٤٩
كل امرأة لي طالق غيرك.	٥٤	٢٤٩
كل امرأة لي طالق سواك.	٥٥	
أنت طالق كيف شئت.	٥٦	٢٥٠
أنت طالق على أي وجه شئت.	٥٧	٢٥٠
أنت طالق إن شئت أو أبيت.	٥٨	٢٥٠
كل منكن طالق طلقة.	٥٩	٢٥١
أنت طالق كل يوم.	٦٠	٢٥١
طلقت التي آليت منها.	٦١	٢٦٠
إذا قال لامرأته: أنت كذا.	٦٢	٢٦٤
أو علَّق فقال: إن دخلت فأنت كذا ونوى الطلاق بلفظ كذا.	٦٣	
إذا قال لزوجته: طلقي نفسَك، فقالت: أطلق.	٦٤	٢٦٩
امراة مَن يشتهي أن يفعل كذا طالق.	٦٥	٢٧٢
أتريد أن أطلق زوجتك ؟ فقال: نعم.	٦٦	٢٧٢
إن قمتِ فأنت طالق.	٦٧	٢٧٣
إن أكرمت الذي أهنتُه ، أو رجلا أهنته ، فأنت طالق .	٦٨	٢٧٤
إن أكرمت رجلا أهنته ، فأنت طالق .	٦٩	
ما كدت أُطلق زوجتي.	٧٠	٢٧٩
إن عصيت بسفرك فأنت طالق.	٧١	٢٨٣
إذا قال لزوجته اختاري من ثلاث ما شئت.	٧٢	٢٨٤
طلقي نفسك من ثلاث ما شئت.	٧٣	
برئت من طلاقك (ونوى الطلاق).	٧٤	٢٨٥
برئت إليك من طلاقك.	٧٥	٢٨٥

لو حلف بالطلاق أو غيره ، أنه بعث فلانا الى بيت فلان ، وعلم أن المبعوث لم يمض إليه.	٧٦	٢٨٨
إذا قال لزوجته: وهما في مصر مثلا (أنت طالق في مكة).	٧٧	٢٨٨
أنت طالق في يوم كذا.	٧٨	٢٨٩
أنت طالق كالثلج.	٧٩	٢٩١
أنت طالق كالنار.	٨٠	
أنت علي كالميتة والدم والخمر ولحم الخنزير.	٨١	٢٩١
أنت كالحمار.	٨٢	٢٩١
لو رأى امرأته تنحت خشبة فقال : إن عدت الى مثل هذا الفعل فأنت طالق ، فنحتت خشبة من شجرة أخرى.	٨٣	٢٩١
أنت طالق مثل ألف.	٨٤	٢٩٢
أنت طالق مثل الألف.	٨٥	٢٩٢
أنت طالق حتى تتمم الثلاث ولم ينو شيئا.	٨٦	٢٩٤
أنت طالق حتى أكمل ثلاثا.	٨٧	٢٩٥
أو أنت طالق حتى أوقع عليك ثلاثا.	٨٨	
لو قال لوكيله : خالع زوجتي أو طلقها على أن تأخذ مالي منها.	٨٩	٢٩٥
أنت طالق اليوم وإن جاء رأس الشهر.	٩٠	٢٩٦
أنت طالق اليوم وإن دخلت الدار.	٩١	٢٩٦
أنت طالق اليوم وغدا وبعد غد.	٩٢	٢٩٦
أنت طالق اليوم وفي غد وفي بعد غد.	٩٣	٢٩٦
أنت طالق بالليل والنهار.	٩٤	٢٩٦
إن دخلت الدار وكلمت زيدا، فأنت طالق.	٩٥	٢٩٨
أنت طالق و طالق.	٩٦	٢٩٨
خذ مالي من زوجتي وطلقها.	٩٧	٢٩٨
طلقها وخذ مالي منها.	٩٨	٢٩٨
إن دخلت الدار فأنت طالق و طالق و طالق.	٩٩	٢٩٨
أنت طالق و طالق و طالق إن دحلت الدار.	١٠٠	٢٩٨
أنت طالق وطالق و طالق.	١٠١	٢٩٩
أنت طالقان بالتثنية.	١٠٢	٣٠٠
أنت طوالق بالجمع.	١٠٣	

لو أكره على الطلاق حفصة مثلا فقال لها ولعمرة : طلقتكما	١٠٤	٣٠٠
وإن قال: طلقت حفصة وعمرة.	١٠٥	٣٠٠
أو أعاد طلقت، فقال: طلقت حفصة وطلقت عمرة.	١٠٦	٣٠٠
أو قال: حفصة طالق وعمرة طالق.	١٠٧	٣٠٠
كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، وأنت يا أم أولادي.	١٠٨	٣٠٠
نساء العالمين طوالق وأنت يا فاطمة.	١٠٩	٣٠٠
إذا دخلت الدار فكلمت زيداً فأنت طالق.	١١٠	٣٠١
لو قال لوكيله: طلق زوجتي ثم خذ مالي منها.	١١١	٣٠٢
إن دخلت الدار أو كلمت زيدًا فأنت طالق.	١١٢	٣٠٥
وأنت طالق إن دخلت أو كلمت.	١١٣	٣٠٥
أنت طالق وهذه أو هذه .	١١٤	٣٠٥
أنت طالق غدا، أو عبدي حر بعد غد.	١١٥	٣٠٥
إن دخلت الدار ، فعبدي حر أو كلمت فلانا فأنت طالق.	١١٦	٣٠٥
أنت طالق واحدة أو اثنتين.	١١٧	٣٠٥
أنت طالق اليوم أو غدا.	١١٨	٣٠٦
أنت طالق غدا أو بعد غد.	١١٩	٣٠٦
إن شاء الله فأنت طالق ، وعبدي حر .	١٢٠	٣٠٨
أنت طالق لو دخلت الدار .	١٢١	٣٠٩
لو دخلت الدار أنت طالق .	١٢٢	٣٠٩
أنت طالق لولا دخلت الدار.	١٢٣	٣١٠
لو جلس مع جماعة فقام ولبس خف غيره ، فقالت له زوجته: استبدلت بخفك ولبست خف غيرك ، فحلف بالطلاق أنه لم يفعل ذلك.	١٢٤	٣١٧
إن هند لطالق.	١٢٥	٣٢٠
ما هند إلا طالق.	١٢٦	٣٢٠
أنت طالق ثلاثا ما واحدة.	١٢٧	٣٢٦
أربعتكن طوالق إلا فلانة.	١٢٨	٣٢٨
أربعتكن إلا فلانة طوالق.	١٢٩	٣٢٩
أنت طالق ثلاثا ثم قال أردت إلا واحدة.	١٣٠	٣٢٩

أربعتكن طوالق وقال : نويت بقلبي إلا فلانة.	١٣١	٣٢٩
كل امرأة لي طالق وعزل بعضهن بالنية.	١٣٢	٣٢٩
أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا.	١٣٣	٣٢٩
كل امرأة لي طالق إلا عمرة.	١٣٤	٣٢٩
أو كل امرأة لي طالق إلا أنت.	١٣٥	
كل امرأة لي غيرك طالق.	١٣٦	٣٢٩
كل امرأة لي طالق غيرك.	١٣٧	
نسائي طوالق إلا عمرة.	١٣٨	٣٣٠
طلقت هؤلاء إلا هذه أشار إلى زوجته.	١٣٩	٣٣٠
أنت طالق ثلاثا إلا طلقتين.	١٤٠	٣٣٠
أنت إلا واحدة طالق ثلاثا.	١٤١	٣٣١
أنت طالق- أستغفر الله - إن دخلت الدار.	١٤٢	٣٣٢
أنت طالق ثلاثا إلا واحدة إلا واحدة.	١٤٣	٣٣٥
إن شاء الله أنت طالق وعبدي حر.	١٤٤	٣٣٨
أنت طالق طلقتين وواحدة إلا واحدة.	١٤٥	٣٣٨
حفصة وعمرة طالقان إن شاء الله.	١٤٦	٣٣٩
أنت إن دخلت الدار طالقًا.	١٤٧	٣٤٠
أنت طالق مريضةً.	١٤٨	٣٤٠
أنت طالق مريضةً.	١٤٩	٣٤٠
إن قتلتُ زيدًا في المسجد فأنت طالق.	١٥٠	٣٤١
إذا قال لزوجته (قبل الدخول) أنت طالق إحدى عشرة طلقة	١٥١	٣٤٤
أنت طالق ثلاثا إلا واحدة وواحدة.	١٥٢	٣٥١
كل امرأة لي سواك أو غيرك طالق.	١٥٣	٣٥٣
زوجاتي كلهن طوالق.	١٥٤	٣٥٤
أنت مطلقة، أنت مسرحة، أنت مفارقة.	١٥٥	٣٥٧
لو كرر قوله: أنت طالق ثلاث مرات.	١٥٦	٣٥٧
أنت طالق أنت طالق.	١٥٧	٣٥٨
(أنت طالق طالق)	١٥٨	٣٥٨
إن دَخَلتِ الدار فأنت طالق ، ثم أعاد اللفظ ثانيا فثالثا.	١٥٩	٣٥٨

إن دَخَلتِ الدار إن دَخلتِ ،فأنت طالق.	١٦٠	٣٥٨
إن دخلت الدار فأنت طالق إن دَخَلْتِها.	١٦١	٣٥٨
إن أكلتِ إن دخلتِ فأنت طالق.	١٦٢	٣٦٢
إن شَتَمتِني إن لَعَنتِني، فأنت طالق.	١٦٣	٣٦٣
والله إن قُمْتِ لتطلقن.	١٦٤	٣٦٤
كلما اغتَسلْت من الجنابة فإن اغتَسلْتِ في الحمام فأنت طالق	١٦٥	٣٦٤
إن تدخلين الدار، فأنت طالق.	١٦٦	٣٦٦
أو قال: إن تدخلُ هند.	١٦٧	
إذا قال لوكيله: طَلِّق من نسائي من شئت.	١٦٨	٣٦٧
أو قال لوكيله: طَلق من نسائي من شاءت.	١٦٩	٣٦٧
أيتكن حاضت فصواحباتها طوالق.	١٧٠	٣٦٨
إن دخلت الدار تُطلقي.	١٧١	٣٦٨
إن دخلت الدار طُلقتِ.	١٧٢	
إن دخلت الدار تطلقين.	١٧٣	٣٦٨
أنت طالق إن دَخَلتِ.	١٧٤	٣٦٨
إن دخلتِ طلقتك.	١٧٥	٣٦٨
إن دَخَلتِ الدار إذا أنت طالق.	١٧٦	٣٦٩
إن دخلت الدار وأنت طالق.	١٧٧	٣٧٠
إن دخلت الدار أنتِ طالق.	١٧٨	٣٧١
إن دخلت الدار فطالق .	١٧٩	٣٧١
يا طال.	١٨٠	٣٧٢
أنت طال.	١٨١	٣٧٢
هند طالق وزينب.	١٨٢	٣٧٢
أنت طالق طلقة، قبلها وبعدها طلقة.	١٨٣	٣٧٢
أنت طالق وهذه.	١٨٤	٣٧٣
أنت طالق اليوم وغدا وبعد الغد.	١٨٥	٣٧٣
إن دَخَلْتِ دار فلان – مادام فيها – فأنت طالق.	١٨٦	٣٧٤
إن كنت حاملا فأنت طالق.	١٨٧	٣٧٥
المكره على الطلاق لو قدر على التورية كقوله طارق.	١٨٨	٣٧٦

فأنت طلاقٌ والطلاق عزيمة ثلاثٌ ومن يبدأ أعق وأظلم .	١٨٩	٣٧٩
أنت طلاق.	١٩٠	٣٧٩
أنت الطلاق.	١٩١	
أنت طلقة.	١٩٢	
أنت نصف طلقة.	١٩٣	٣٧٩
أنت كل طلقة.	١٩٤	٣٧٩
أنت نصف طالق.	١٩٥	
أنت طالق نصف طلقة.	١٩٦	٣٨٠
أنت طالق ثلاثا إلا نصف طلقة.	١٩٧	٣٨٠
إذا أشار الزوج إلى زوجتيه فقال : إحداكما طالق ونواهما جميعا	١٩٨	٣٨١
أنت طالق واحدة ونوى ثلاثًا.	١٩٩	٣٨١
إذا قال لزوجته : أنت طالق يوم يقدم زيد، فقدم ليلا.	٢٠٠	٣٨١

تراكيب الطلاق المكررة في كتاب الكوكب الدري

التركيب	عدد مرات تكراره	مواضع تكراره	أرقام التراكيب تبعًا لورودها في الإحصائية
(أنتِ طالق إذ قام زيدٌ)	تكرر في موضعين	ص: ٢٣٨ ص: ٢٤٠	برقم: ٤٢ ورقم: ٤٤
(كل امرأة لي غيرك طالق)	**تكرر في ٣ مواضع**	**ص: ٢٤٩** **ص:٣٢٩** **ص:٣٥٣**	**برقم:٥١** **ورقم: ١٣٦** **ورقم: ١٥٣**
(كل امرأة لي طالق غيرك)	تكرر في موضعين	**ص: ٢٤٩** **ص:٣٢٩**	**برقم:٥٤** **ورقم: ١٣٧**
(كل امرأة لي سواك طالق)	تكرر في موضعين	**ص: ٢٤٩** **ص:٣٥٣**	**برقم:٥٢** **ورقم: ١٥٣**
(أنت طالق اليوم وغدًا وبعد غدٍ)	تكرر في موضعين	**ص: ٢٩٦** **ص: ٣٧٣**	**برقم: ٩٢** **ورقم: ١٨٥**
(إن شاء الله فأنت طالق وعبدي حر)	تكرر في موضعين	**ص: ٣٠٨** **ص: ٣٣٨**	**برقم: ١٢٠** **ورقم: ١٤٤**

فهرس الآيات

الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها
﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾	البقرة	٧	٣١٩
﴿وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٢٢﴾	البقرة	٢٢	١٩٥، ٢١٧، ٢٢٦
﴿وَإِذۡ فَرَقۡنَا بِكُمُ ٱلۡبَحۡرَ فَأَنجَيۡنَٰكُمۡ﴾	البقرة	٥٠	١٤٢
﴿إِنَّهَا بَقَرَةٞ صَفۡرَآءُ فَاقِعٞ لَّوۡنُهَا﴾	البقرة	٦٩	٢١٩، ٢٢٦
﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ﴾	البقرة	٧٤	١٢٨
﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشۡتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا يَكۡسِبُونَ ٧٩﴾	البقرة	٧٩	٢٨٥
﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ﴾	البقرة	١٢٤	٢٦٥
﴿أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ﴾	البقرة	١٨٤	١٨٩
﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١٨٤﴾	البقرة	١٨٤	٢١٢
﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡۚ﴾	البقرة	٢٢٠	١٩٥
﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾	البقرة	٢٢٩	١٠٣، ١٠٤
﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ﴾	البقرة	٢٣٠	١٠٥
﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ﴾	البقرة	٢٣٧	٨١
﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ٢٣٨﴾	البقرة	٢٣٨	٢٨٩

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾	البقرة	٢٥١	٢٢٠
﴿ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ﴾	البقرة	٢٦٥	١٩٥
﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾	البقرة	٢٧٥	٢٢١
﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾	آل عمران	٣٢	١٢١
﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾	آل عمران	١٠٤	٢٨٩
﴿ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾ ﴾	آل عمران	١١٨	١٩٢
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾	آل عمران	١٥٩	١١٥
﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ ﴾	النساء	٩	١٤٩
﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾ ﴾	النساء	٢٨	٣٢٥
﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ﴾	النساء	١٣٠	٢٩٨
﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾	النساء	١٤٢	١٩
﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾	النساء	١٦٤	٢٩٣
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾	المائدة	٦	٣٢١
﴿ لَآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١١٥﴾ ﴾	المائدة	١١٥	٢٢٤
﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾	المائدة	١١٦	١٤٤
﴿ فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤْمِنِينَ ﴿١١٨﴾ ﴾	الأنعام	١١٨	١٩٣
﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ ﴾	الأعراف	١٠٥	٢٢٣
﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴿١٩٣﴾ ﴾	الأعراف	١٩٣	٢١٦

﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٨﴾	الأنفال	٨،٧	٢٨٧
﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	الأنفال	٢٦	١٤٢
﴿إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا ﴾	الأنفال	٧٠	٢٣٠
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾	التوبة	٦	٨٣
﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾	التوبة	٩٢	١٣٧
﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ﴾	هود	٣٤	١٢٩
﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ﴾	هود	٤٣	٢٢٠
﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾	هود	١٠٣	٢١٩، ٢٢٧
﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾	هود	١٠٨	٢٥١
﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢ ﴾	يوسف	٢	١
﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ۝٤ ﴾	يوسف	٤	٢٨٨
﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ﴾	يوسف	٢٤	١٤٦
﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٨٦﴾	يوسف	٨٦	٢٨٩
﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ ﴾	الرعد	٣٥	٢٠١
﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	إبراهيم	١٠	٢٧٦
﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ ﴾	الإسراء	٨	٢٣٠
﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝٥﴾	الكهف	٥	٢٤٦

﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ٣٤ ﴾	الكهف	٣٤	٢١٩
﴿مَا دُمۡتُ حَيّٗا ٣١ ﴾	مريم	٣١	١٦٣
﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ﴾	مريم	٣٣	٢١٧
﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا ٦١ ﴾	مريم	٦١	٢٢٠
﴿ قُلۡنَا لَا تَخَفۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٦٨ ﴾	طه	٦٨	٢٩٣
﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ١٦ ﴾	الأنبياء	١٦	١٩
﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾	الأنبياء	٢٢	٢٥٣
﴿ هَٰذَا ذِكۡرُ مَن مَّعِيَ﴾	الأنبياء	٢٤	١٥٧
﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ ٣٤ ﴾	الأنبياء	٣٤	١٣٨
﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾	النور	٤	١١١
﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٞ ﴾	النور	١٠	١٤٦
﴿ لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ٧ ﴾	الفرقان	٧	١٤٥، ١٤٦
﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ٨٧ ﴾	النمل	٨٧	٢٢١، ٢٥٦
﴿ فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا﴾	العنكبوت	١٤	٢٦٨، ٢٦٩
﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ ﴾	الروم	١٩	٢٩٤
﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ٣٦ ﴾	الروم	٣٦	١٣٧، ١٩٧
﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ٤٨ ﴾	الروم	٤٨	١٣٧
﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَيَبۡسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ يَشَآءُ وَيَجۡعَلُهُۥ كِسَفٗا فَتَرَى ٱلۡوَدۡقَ يَخۡرُجُ مِنۡ خِلَٰلِهِۦۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ٤٨ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡهِم مِّن قَبۡلِهِۦ لَمُبۡلِسِينَ ٤٩ ﴾	الروم	٤٨، ٤٩	٢٨٧
﴿ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقۡسِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيۡرَ سَاعَةٖۚ ﴾	الروم	٥٥	٢٨٥، ٢٩٠
﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾	الأحزاب	٣٥	٢١٨، ٢٢٨
﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ﴾	الأحزاب	٤٩	٢٩٨

﴿ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ ﴾	سبأ	٣	٢٧٦
﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوۡ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مِّن رِّجۡزٍ أَلِيمٞ ٥ ﴾	سبأ	٥	٢٨٨، ٢٨٩
﴿ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ ﴾	فاطر	٣٧	١٧٣
﴿ فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ ٧٦ ﴾	يس	٧٦	٣١٠
﴿ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾	الزمر	٣٨	٢٢٠
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ٣٨ يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ وَإِنَّ ٱلۡأٓخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلۡقَرَارِ ٣٩ ﴾	غافر	٣٨، ٣٩	٢٨٨
﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلۡكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرۡسَلۡنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ٧٠ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ ٧١ ﴾	غافر	٧٠، ٧١	١٤٢
﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ٨١ ﴾	غافر	٨١	٢٦٥
﴿ كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٣ ﴾	فصلت	٣	١
﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ ﴾	فصلت	١٧	٢٦٦
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ٤٦ ﴾	فصلت	٤٦	١١٥
﴿ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٞ قَنُوطٞ ٤٩ ﴾	فصلت	٤٩	١٩٥
﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦ ﴾	الشورى	٢٠	٢٣١
﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ ٣٧ ﴾	الشورى	٣٧	١٣٧، ١٩٧
﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ٣٩ ﴾	الزخرف	٣٩	١٤٢
﴿ قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ٨١ ﴾	الزخرف	٨١	١٣٨
﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ ٣٤ إِنۡ هِيَ إِلَّا مَوۡتَتُنَا ٱلۡأُولَىٰ وَمَا نَحۡنُ بِمُنشَرِينَ ٣٥ ﴾	الدخان	٣٤، ٣٥	١٦٢

﴿ مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَا﴾	الجاثية	١٥	١٩٥
﴿وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ ١١﴾	الأحقاف	١١	١٤٢، ١٤٣
﴿ فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرۡبَانًا ءَالِهَةَۖ﴾	الأحقاف	٢٨	١٤٦
﴿ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ٢٤﴾	محمد	٢٤	٢٦٥
﴿إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾	الفتح	١٨	٣٢٥
﴿ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ ﴾	الفتح	٢٧	٢١٥
﴿ يَمُنُّونَ عَلَيۡكَ أَنۡ أَسۡلَمُواْۖ ﴾	الحجرات	١٧	٢١٧، ٢٢٨
﴿فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ ٩﴾	النجم	٩	١٢٨
﴿ وَٱلۡمُؤۡتَفِكَةَ أَهۡوَىٰ ٥٣ ﴾	النجم	٥٣	٢٦٧
﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ١٣ ﴾	الرحمن	١٣	٢٨٥
﴿يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ ١٧ بِأَكۡوَابٖ وَأَبَارِيقَ وَكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ ١٨ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنۡهَا وَلَا يُنزِفُونَ ١٩ وَفَٰكِهَةٖ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ٢٠ وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ٢١ وَحُورٌ عِينٞ ٢٢﴾	الواقعة	١٧ - ٢٢	٣٢٠
﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ ﴾	الحشر	٩	٢١٧
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُمۡۚ وَإِن تَعۡفُواْ وَتَصۡفَحُواْ وَتَغۡفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٤﴾	التغابن	١٤	٢٨٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحۡصُواْ ٱلۡعِدَّةَۖ﴾	الطلاق	١	١٠٣
﴿فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ فَارِقُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٖ﴾	الطلاق	٢	٢٩٨
﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ﴾	الطلاق	٤	٢١٧، ٢٢٦
﴿ إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ٢٠﴾	الملك	٢٠	٢٤٦

﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَصۡبَحَ مَآؤُكُمۡ غَوۡرٗا﴾	الملك	٣٠	٢٣٦
﴿ وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَٱلۡجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ ١٤ ﴾	الحاقة	١٤	٢٩٠
﴿يُبَصَّرُونَهُمۡۚ يَوَدُّ ٱلۡمُجۡرِمُ لَوۡ يَفۡتَدِي مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِئِذِۭ بِبَنِيهِ ١١ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ١٢ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِي تُـٔۡوِيهِ ١٣ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ثُمَّ يُنجِيهِ ١٤﴾	المعارج	١١-١٤	٢٦٧
﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا ١٦﴾	المزمل	١٥، ١٦	٣٢٤، ٣٢٥
﴿فَقُتِلَ كَيۡفَ قَدَّرَ ١٩ ثُمَّ قُتِلَ كَيۡفَ قَدَّرَ ٢٠ ﴾	المدثر	١٩، ٢٠	٢٨٧
﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾	الإنسان	٦	٢٢٣
﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾	الإنسان	٢٤	١٢٨
﴿يَوۡمَ يَنظُرُ ٱلۡمَرۡءُ مَا قَدَّمَتۡ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلۡكَافِرُ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ٤٠ ﴾	النبأ	٤٠	٢٣٤
﴿ فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ ٣٣ يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ ٣٤ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ٣٥ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ٣٦ لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُمۡ يَوۡمَئِذٖ شَأۡنٞ يُغۡنِيهِ ٣٧ ﴾	عبس	٣٣-٣٧	٢٦٧
﴿ كَلَّآۖ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ٢١ ﴾	الفجر	٢١	٢٨٥
﴿ كَلَّآۖ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ٢١ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾	الفجر	٢١، ٢٢	٢٩٠
﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ١٥ ﴾	البلد	١٤، ١٥	٢١٨
﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١﴾	الليل	١	١٣٧، ١٩٨
﴿ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ٣ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ٤﴾	التكاثر	٣، ٤	٢٨٣
﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ١ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ٢ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ ٤ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ٥ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ٦﴾	الكافرون	١-٦	٢٨٧

فهرس الأشكال:

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
شكل رقم (١-١)	تحليل التركيب إلى مكوناته المباشرة عند بومفيلد	٢٤
شكل رقم (١-٢)	قواعد تركيب أركان الجملة عند تشومسكي	٤٩

قائمة المصادر والمراجع

إبراهيم، النعيم محمد أحمد (٢٠١٥م) **أثر العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو في استنباط الأحكام الشرعية**، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

ابن الأثير، ضياء الدين (د.ت) **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق وتقديم: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، (د.ط)، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

الإسنوي، أبو محمد جمال الدين القرشي:

- (١٩٨١م) **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول** ، تحقيق: محمد حسن هيتو، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- **الكوكب الدري فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية** ، وقد ورد بعدة تحقيقات، وهي:
  - (١٩٨٤م)، تحقيق: عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، مراجعة: عبدالستار أبو غدّة، ط١، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
  - (٢٠٠٤م)، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
  - (٢٠٠٥م)، تحقيق: محمد حسن عواد، ط١، عمّان: دار عمار للنشر والتوزيع.
  - (٢٠١١م)، تحقيق: عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، ط٢(مزيدة ومنقحة)، بغداد: دار الأنبار للطباعة والنشر، القاهرة: دار سعد الدين للطباعة والنشر.
- (١٩٩٩م) **نهاية السول شرح منهاج الأصول**، ط:١ بيروت: دار الكتب العلمية.

إفتش، ميلكا (٢٠٠٠م) **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح، ووفاء كامل فايد، ط٢، (د.م) المجلس الأعلى للثقافة.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (١٩٩٧م) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية.

أندريه مارتينه، **وظيفة الألسن وديناميتها** (٢٠٠٩م) ترجمة: نادر سراج، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أنيس، إبراهيم (١٩٦٦م) **من أسرار اللغة**، ط٣، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

أيوب، عبدالرحمن محمد (١٩٥٧م) **دراسات نقدية في النحو العربي**، (د.ط)، الكويت: مؤسسة الصباح.

البار، ابتهال محمد:

- (٢٠١٤م) **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، دراسة نظرية تحليلية**، ط١،إربد: عالم الكتب الحديث.
- (٢٠١٩م) التحويل بالاستبدال في النحو العربي دراسة نظرية تحليلية، **(Eimj) المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات**، العدد: ١٤.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله (١٤٢٢هـ) **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه و أيامه = صحيح البخاري**، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، (د.م)، دار طوق النجاة، عن الطبعة الأميرية ببولاق عام ١٣١٢هـ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

البرزنجي، عمر إسماعيل أمين (٢٠١٧م) **خصائص التراكيب ودلالاتها في القصص القرآني**، ط١، دمشق: صفحات للدراسة والنشر.

بسندي، خالد عبدالكريم (٢٠١٥م) **ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية**، ط١، عمّان: كنوز المعرفة.

بشير، خيرية بشير أحمد، (٢٠١٥م) الجملة العربية بين التوليدية والتحويلية، **المجلة الليبية للدراسات**، ليبيا: دار الزاوية للكتاب، العدد:٨، الصفحات:(١٤ - ٣١).

البغدادي، عبدالقادر بن عمر (١٩٩٧م) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٤، القاهرة، مكتبة الخانجي.

بلخير، عمر، و بو عياد، نوارة (٢٠١٢م) تصنيف أفعال الكلام في الخطاب الصحافي الجزائري المكتوب باللغة العربية، **مجلة الأثر**، الجزائر، العدد: ١٣، الصفحات: (٤٠ - ٧٩).

البهنساوي، حسام (١٩٩٢م) **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، (د.ط)، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

بوقرة، نعمان (٢٠٠٣م) **المدارس اللسانية المعاصرة**، (د.ط)، القاهرة: مكتبة الآداب.

بوهنة، فريد عبدالرحمن (٢٠١٤م) **الطلاق المضاف إلى زمن المستقبل، بين الفقه ورأي القانون الأردني الجديد**، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

البياتي، سناء حميد (٢٠٠٣م) **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، ط١، عَمّان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الترك، أريج حامد (٢٠٠٤م) **عناصر التحويل التركيبي في المثل العربي في ضوء علم اللغة المعاصر**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك بالأردن.

تشومسكي، نعوم:

- (١٩٨٧م) **البنى التركيبية**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، ط١، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- (١٩٩٠م) **اللغة ومشكلات المعرفة**، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، ط١، الدار البيضاء: دار توبقال.
- (١٩٩٣م) **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها**، ترجمة وتعليق: محمد فتيح، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي.
- (٢٠٠٢م) **معرفة اللغة**، ترجمة: محي الدين حميدي، ط١، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع (الكتاب السابق نفسه لكن بترجمة أخرى).
- (٢٠٠٥م) **اللغة والمسؤولية**، ترجمة وتعليق: حسام البهنساوي، ط٢، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

التهانوي، محمد علي(١٩٩٦م) **كشاف مصطلحات الفنون والعلوم**، تقديم ومراجعة: رفيق العجم ، تحقيق: علي دحروج، ط١، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

ثامر، بو شارب (٢٠١٥م) **الأنماط التحويلية في المركبات الإسنادية و أثرها الدلالي في الخطاب القرآني (سورة الكهف أنموذجًا)**، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور -الجلفة- .

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (١٩٤٨م) **البيان والتبيين**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط١، بيروت: دار الجيل.

جاد الرب، محمود (١٩٨٥م) **علم اللغة نشأته وتطوره**، ط١، القاهرة: دار المعارف.

جاد الكريم عبدالله أحمد (٢٠١٢م) في الفكر البنيوي التحويلي في خصائص ابن جني، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، الحولية الثالثة والثلاثون، الصفحات: (١١-١٩٣).

أبو جرار، أحمد محمود عبدالله (٢٠١٤م) **أثر القواعد النحوية والبلاغية في البناء الفقهي لكتاب الروضة الندية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

الجرجاني، السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد (٢٠١٣) **التعريفات**، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط٤، بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن:

- (١٩٨٨م) **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، وقف على تصحيح طبعه: محمد رشيد رضا، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، وكذلك بتحقيق: محمود شاكر، ط٣، القاهرة: مطبعة المدني- جدة: دار المدني، (١٩٩٢م).
- (١٩٩١م) **أسرار البلاغة**، تحقيق: محمود شاكر، القاهرة: مطبعة المدني- جدة: دار المدني.

جمال الدين، مصطفى (١٤٠٥هـ) **البحث النحوي عند الأصوليين**، ط٢، إيران: منشورات دار الهجرة.

الجندي، طه محمد عوض الله (١٩٩٩م) صيغ الأمر في العربية، بحث في ضوء نظرية القواعد التوليدية والتحويلية، **مجلة كلية العلوم جامعة القاهرة**، مصر، العدد: ٢٤، الصفحات: (١١١- ١٧٤).

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني

- (١٩٥٢م) **الخصائص** تحقيق: محمد النجار، ط٢، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.
- (١٩٥٤م) **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، ط١، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي.
- (١٩٩٩م) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، (د.ط) (د.م) وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

الجوهري، إسماعيل حماد (١٩٩٠م) **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٤، بيروت: دار العلم للملايين.

ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي أبو محمد:

- (١٩٨٣م) **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، تقديم: إحسان عباس، ط٢، بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- (٢٠٠٣م) **المحلى بالآثار**، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

حسان، تمام، (١٩٩٤م) **اللغة العربية معناها ومبناها**، (د.ط)، الدار البيضاء: دار الثقافة.

حسن، عباس (د.ت) **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة**، ط٣، القاهرة، دار المعارف.

أبو الحسين، محمد محمود (٢٠١٥م) **مستوى التراكيب النحوية في ضوء علم اللغة الحديث**، ط١، طنطا: دار النابغة للنشر والتوزيع.

الحملاوي، أحمد (٢٠٠٨م) **شذا العرف في فن الصرف**، قرأه وعلَّق عليه: سليمان إبراهيم البلكيمي، (د.ط)، القاهرة، دار الفضيلة للنشر والتوزيع.

حمودة، طاهر سليمان (١٩٩٨) **ظاهرة الحذف في الدرس العربي**، (د.ط) الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي:

- (١٩٩٦م) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، (د.ط)، دمشق: دار القلم.
- (١٩٩٨م) **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالتواب، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- (٢٠١٠) **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوّض، وشارك في تحقيقه: زكريا عبدالمجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية.

الخالدي، كريم حسين ناصح (٢٠٠٥م)، **نظرات في الجملة العربية**، ط١، عَمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

خلوف، مصطفى شاهر (٢٠٠٩م) **أسلوب الحذف في القرآن الكريم و أثره في المعاني والإعجاز**، ط١، عمّان: دار الفكر.

الخولي، محمد علي:

- (١٩٧٧م) النظرية التحويلية واللغة العربية، **دراسات جامعة الملك سعود**، السعودية، المجلد: ١، الصفحات: (١٩٥ – ٢٠٨).
- (١٩٨١م) **قواعد تحويلية للغة العربية**، ط١، الرياض: دار المريخ.
- (١٩٩١م) **معجم علم اللغة النظري**، ط٢، بيروت: مكتبة لبنان.
- (١٩٩٨م) **دراسات لغوية**، (د،ط) عمان: دار الفلاح للنشر والتوزيع.

خويلد، محمد الأمين (٢٠١٨م) **القرائن المعنوية وظاهرة الحذف في التراكيب القرآنية**، ط١، عمّان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

الدخيسي، عبدالكريم، مقال بعنوان: **التّقديم والتأخير في بلاغة العرب**، منقول عن مجلة ضفاف الإبداع، متاح على شبكة صوت العربية، https://www.voiceofarabic.net/ar/articles/2340 تاريخ الدخول:٢٦ /٢/ ٢٠١٨.

درقاوي، مختار (٢٠١٥م) نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية**، الجزائر، العدد: ١٣، الصفحات: (٣ - ١٢).

الراجحي، عبده (١٩٨٦م) **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، (د.ط)، بيروت: دار النهضة العربية.

الرافعي، أبو القاسم عبدالكريم (١٩٩٧م) **العزيز في شرح الوجيز**، وهو معروف بالشرح الكبير تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

الرجوبي، محمد سالم (٢٠١٧م) النحو التحويلي عند تشومسكي التطورات وعناصر التحويل، **المجلة العلمية لكلية التربية** ، ليبيا: جامعة مصراتة، المجلد الثاني، العدد:٨، عدد الصفحات: (٦٧-٩٢).

ابن رشد، محمد بن أحمد (١٩٩٤م) **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، تحقيق: محمد صبحي الحلاق، ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

الرشيد، أبو بكر(١٩٨٢م) استخدام التحويلات النحوية في دراسة اللغة العربية، **المجلة العربية للدراسات اللغوية** السودان، المجلد الأول، العدد الأول، الصفحات (٦٥- ٩١).

الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي(١٩٩٣م) **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، المجلد الأول، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، ط١، الرياض: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود.

الريس، سناء ناهض (٢٠١٦م) **ظواهر الاتساع وأثرها في ضبط القاعدة النحوية**، (د.ط)، دمشق،الهيئة العامة السورية للكتاب.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (١٩٨٤م) **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، القاهرة: دار المعارف.

الزجاجي، أبو القاسم (١٩٧٩م) **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، ط٣، بيروت: دار النفائس.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد (١٩٥٧م) **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

زكريا، ميشال:

- (١٩٨٢م) المكون الدلالي في القواعد التوليدية والتحولية، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، لبنان: مركز الإنماء القومي، العدد:١٨- ١٩، الصفحات: (١٢ - ١٨).
- (١٩٨٣م) التطور الذاتي في الألسنية التوليدية التحويلية، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، لبنان: مركز الإنماء القومي، العدد:٢٥، الصفحات: (١٥ - ٢٥)
- (١٩٨٦) **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)**، ط٢، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- (١٩٨٦م) **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، ط٢، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد

- (١٩٨٦م) **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي.
- (١٩٩٣م)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: د/علي بو ملحم، ط١، بيروت: مكتبة الهلال.

زيد، فضل يوسف يوسف (٢٠١١م) البنية العميقة ودورها في التحليل النحوي لدى سيبويه، **سلسلة دراسات عربية وإسلامية، مركز اللغات الأجنبية والترجمة** مصر: جامعة القاهرة، ج٣٦، الصفحات (١٤١ - ١٧٩).

سابق، السيد (٢٠٠٤م) **فقه السنة**، ط١، القاهرة: دار الفتح للإعلام المصري.

السامرائي، فاضل صالح (٢٠١٧م) **الجملة العربية تأليفها و أقسامها**، ط١، دمشق: دار ابن كثير.

استيتية، سمير شريف:

- (١٩٨٩م) الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، **مجلة المورد** ، العراق: المورد، مج: ١٨، ع:١، عدد الصفحات: (٣٢- ٦٢).
- (٢٠٠٨م) **اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج)** ، ط٢، إربد:عالم الكتب الحديث، عمّان: جدارا للكتاب العالمي.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (١٩٩٦م) **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة.

السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي (١٩٨٧م) **مفتاح العلوم**، تحقيق: نعيم زرزور، ط٢، بيروت: دارالكتب العلمية.

سوسير، فردينان:

- **علم اللغة العام** (١٩٨٥م) ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك المطلبي، ط٣، بغداد: دار آفاق عربية.
- **محاضرات في الألسنية العامة** (د.ت) ترجمة: يوسف غازي ومجيد النصر، (د.ط) منشورات المؤسسة الجزائرية للطبع.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٩٨٨م) **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، وكذلك الطبعة الأميرية ببولاق عام ١٣١٦هـ.

السيد، عبدالحميد (٢٠٠٤م) **دراسات في اللسانيات العربية**، ط١، عمَّان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

سيرل، جون (١٩٧٩م) تشومسكي والثروة اللغوية، **مجلة الفكر العربي (معهد الإنماء الفكري)** لبنان، المجلد١ العدد ٨،٩، الصفحات(١٢٣- ١٤٣).

السيوطي، جلال الدين:

- (١٩٨٧م)، **الأشباه والنظائر في النحو**. بتحقيق مجموعة من المحققين، (د.ط)، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، وكذلك طبعة دار الكتب العلمية ببيروت.
- (١٩٨٨م) **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط) بيروت: المكتبة العصرية.
- (١٩٩٢م) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد السلام هارون، وعبدالعال سالم مكرم، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس (١٩٧٥م) **أحكام القرآن**، تحقيق: عبدالغني عبدالخالق، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.

شُعير، محمد رزق (٢٠٠٧م) **الوظائف الدلالية للجملة العربية، دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق**،ط١، القاهرة: مكتبة الآداب.

شنوقة، السعيد

- (٢٠٠٨م) **مدخل على المدارس اللسانية**، ط١، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، والجزيرة للنشر والتوزيع.
- (٢٠١٠م) **بنية الجملة العربية وأسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي التحويلي**، ط١، القاهرة: عالم الكتب.

الشهراني، عبدالرحمن محمد (١٩٨٣م) **التكرار مظاهره وأسراره**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

شو، صبحي عمر (٢٠٠٩م) **أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم**، ط١، عمّان: دار الفكر ناشرون وموزعون.

الشوكاني، محمد بن علي(٢٠٠٤م) **السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار**، ط١، بيروت: دار ابن حزم.

الشيرازي أبو إسحاق:

- (١٩٩٦م) **المهذّب في فقه الإمام الشافعي**، تحقيق: محمد الزحيلي، ط١، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية.
- (١٩٧٠م) **طبقات الفقهاء**، تحقيق: إحسان عباس، ط١، بيروت: دار الرائد العربي.

الصالح، خلود صالح عثمان (٢٠٠٣م) جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب، **جذور، النادي الأدبي الثقافي** جدة، مج ٧، ج ١٤، الصفحات: (٧٥١.٧٧٢).

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (١٩٩٧م) **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك** ، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

الصغير، محمد حسين علي (١٩٨٩م) **علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي**، ط١، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

صوافطة، ناجح جميل عبدالله (٢٠٠٧م) **أثر الدلالة النحوية في استنباط الأحكام الفقهية في كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن.

الطناحي، محمود محمد (٢٠١٤م) **صيحة في سبيل العربية مقالات من أجل نهضة العربية وثقافتها**، تحرير وتعليق: أحمد عبدالرحيم، تقديم: حسن الشافعي، ط١،عمّان: أروقة للدراسات والنشر.

العامودي، مطاوع (١٩٩٢م) التركيب الجملي في النحو التوليدي التحويلي، **مجلة التربية**، قطر، س ٢١، ع١٠٣، الصفحات: (١٨٠ - ١٨٨).

عبادة، محمد إبراهيم (٢٠٠١م) **الجملة العربية: مكوناتها، أنواعها، تحليلها**، ط٢، القاهرة: مكتبة الآداب.

عبدالرحمن، ممدوح (١٩٩٩م) **من أصول التحويل في نحو العربية**، (د.ط) الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عبدالعاطي، هدى (٢٠١٤م) **مظاهر التركيب في الكلمة العربية** ، ط١، الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية.

عبدالعزيز، باسم حمود عبدالعزيز (٢٠١٥م) **أنماط التحويل في أسلوب الاستفهام: القرآن الكريم أنموذجا**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

عبد اللطيف، محمد حماسة:

- (١٩٩٠م) **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- (٢٠٠١م) **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، (د.ط)، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.
- (٢٠٠٣م) **بناء الجملة العربية**، (د.ط)، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

عبدالهادي، إبراهيم (٢٠١٣-٢٠١٤م)، **التركيب النحوي في معلقة عبيد بن الأبرص**، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

العتيبي، فهد معجب (٢٠١٦م) الأثر النحوي في استنباط الحكم الفقهي دراسة في باب الأسماء عند الإسنوي، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، الكويت، ١٣٥/ ٣٤، الصفحات: (١١٩ - ١٤٢).

العسكري، أبو هلال (١٩٩٧م)، **الفروق اللغوية** تحقيق: محمد إبراهيم سليم، (د.ط) القاهرة، دار العلم والثقافة.

عفيفي، أحمد (٢٠٠١م) **نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي**، ط١، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي (٢٠٠٤م) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢، القاهرة: دار الطلائع.

العلوي، شفيقة (٢٠٠٤م) **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة** ، ط١، بيروت: أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع.

علي، جمال عبدالناصر عيد عبدالعظيم (٢٠١٠م) **اختلاف الحالة الإعرابية دراسة نحوية دلالية في القراءات السبع**، ط١، القاهرة: مكتبة الآداب.

عمايرة ، خليل أحمد:

- (١٩٨٤م) **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)**، ط:١، جدة: عالم المعرفة للنشر والتوزيع.
- (١٩٨٥م) النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي، **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، الخرطوم: معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، العدد:١، الصفحات: (٣٥ - ٤٦).

عمايرة، حليمة أحمد (٢٠٠٥م) **الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة**، ط١، الأردن: دار وائل.

عمر، أحمد مختار، بمساعدة فريق عمل (٢٠٠٨م) **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي**، ط١،القاهرة: عالم الكتب.

العمري، فريد محمود أحمد (٢٠١٢م) التراكيب التحويلية في جملة الاستفهام عند محمود سامي البارودي، **مجلة دراسات لجامعة الأغواط** ، الجزائر، العدد: ١٩، الصفحات: (٢٥ - ٦٤).

عميرة، ماهر محمود (٢٠١١م) أثر النحو العربي على نظرية النحو التوليدي التحويلي لتشومسكي، **مجلة التربية جامعة الأزهر**، مصر، العدد: ١٤٦، ج:٢، الصفحات: (٤٣ - ٦٩).

عيسى، تيسير محمد (١٩٨٩م) **الأنماط التحويلية في جملة الاستثناء العربية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

عيسى، عبدالحليم (٢٠١١م) **القواعد التحويلية في الجملة العربية**، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

الغامدي، محمد سعيد ربيع (٢٠١٣م) العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي، **مجلة جامعة الطائف للآداب والتربية**، المجلد الثاني، العدد التاسع، الصفحات: (٢٨٠ - ٣٢٠)

غربي، عائشة (٢٠١٥م) **صور التحويل بالاستبدال في الجملة العربية، سورة البقرة أنموذجًا**، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي.

الغريسي، محمد (٢٠١٤م) **اللسانيات العربية والإضمار، دراسة تركيبية دلالية**، ط١، إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

غلفان، مصطفى/ بمشاركة: الملاخ، محمد/ وعلوي، حافظ إسماعيلي (٢٠١٠م) **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمثلة**، ط١، إربد: عالم الكتب الحديث.

فاخوري، عادل (١٩٨٠م) **اللسانية التوليدية والتحويلية**، ط١، بيروت: دار الطليعة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (١٩٦٩م)، **الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط١، الرياض: كلية الآداب.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (د.ت) **الصاحبي**، تحقيق، السيد أحمد صقر، (د.ط)، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

الفهري، عبدالقادر الفاسي (١٩٨٥م) **اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية** ، ط١، الدار البيضاء: دار توبقال.

آل فوزان، صالح بن فوزان بن عبدالله (١٩٩٩م) **الملخص الفقهي**، قسم المعاملات وغيرها، ط١٠، الدمام: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.

ابن قتيبة عبدالله بن مسلم (١٩٥٤م) **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر،(د.ط)، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد المقدسي:

- (١٩٩٧م) **المغني**، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وعبدالفتاح محمد الحلو، ط٣، الرياض: دار عالم الكتب.
- (٢٠٠٠م) **المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، ط١، جدة: مكتبة السوادي للتوزيع.

القزويني، جلال الدين محمد بن عبدالرحمن:

- (١٨٨٥م) **تلخيص المفتاح**، وقف على طبعه: سليم نصرالله داغر، (د.ط)، بيروت، (د.ن).
- (د.ت) **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، ط٣، بيروت: دار الجيل.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب (د.ت) **بدائع الفوائد**، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف الشيخ: بكر بن عبدالله أبو زيد، (د.ط)، جدة: مجمع الفقه الإسلامي.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (١٩٩٨م) **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة.

لاشين، عبدالفتاح، (د.ت) **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر**، الرياض: دار المريخ للنشر.

ليونز، جون (١٩٨٥م) **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة: حلمي خليل، ط١، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

مؤمن، أحمد (٢٠٠٥م) **اللسانيات النشأة والتطور**، ط٢، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني:

- (١٩٩٠) **شرح التسهيل**، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١، الجيزة: هجر للطباعة والنشر.
- (٢٠٠٠م) **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: علي محمد معوّض، و عادل أحمد عبدالموجود، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(٢٠١٠) **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، (د.ط)، بيروت: عالم الكتب.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي(١٩٨٠م) **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، مصر: دار المعارف.

مجمع اللغة العربية، (د.ت)، (مصطفى، إبراهيم/ والزيات، أحمد/ وعبدالقادر،حامد/ والنجار، محمد) **القاموس الوسيط** ، القاهرة: دار الدعوة.

المخزومي، مهدي (١٩٨٦م) **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط٢، بيروت: دار الرائد العربي.

المرادي، الحسن بن قاسم (١٩٩٢م) **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

مرزوق، فاتح، مقال بعنوان: **التكرار في القرآن بين القدماء والمحدثين**، متوفر على منتديات الجلفة لكل الجزائريين والعرب، منتدى اللغة العربية:
https://www.djelfa.info/vb/showthread.php?s=87a5554369dfec5f30b426a47ddffa9a&mode=hybrid&t=326077، تاريخ الدخول: ٦/ ٨/ ٢٠١٩م.

المصري، مصطفى شعبان عبدالحميد:

- (٢٠١٢م) **التعويض في قضايا النحو**، ط١، الاسكندرية: مؤسسة حورس الدولية.
- (٢٠١٣م) **ظاهرة النقل في النحو العربي**، ط١، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

مصطفى، إبراهيم (٢٠٠٣م) **إحياء النحو**، (د.ط) القاهرة: دار الآفاق العربية.

ابن مضاء القرطبي (١٩٤٧م) **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي.

مطلوب، أحمد (١٩٨٩م) **معجم النقد العربي القديم**، ط١، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

بو معزة، رابح:

- (٢٠١٤م) **التحويل في النحو العربي (مفهومه، أنواعه، وصوره)** (د.ط)، دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر.
- (د.ت) البنية العميقة للعناصر اللسانية المحوّلة بالاستبدال الاطرادي، بحث منشور في: **المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية**.

معوّض، عاطف عبدالعزيز (٢٠٠٧م) أصول نظرية النحو التحويلي عند عبدالقاهر الجرجاني، **مجلة علوم اللغة**، مصر، مج: ١٠، ع٤، الصفحات: (٢٠٧ - ٢٨٢).

أبو المكارم، **علي (٢٠٠٧م) التراكيب الإسنادية، الجمل: "الظرفية - الوصفية - الشرطية"**، ط١،القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.

المنصوري، أحمد المهدي/ والصالح، أسمهان (٢٠١٣م) النظرية التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، فلسطين، ع: ٢٩، الصفحات: (٣٢٣- ٣٤٤).

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، (د.ط)، بيروت: دار صادر.

منكل، يارزمان جنت كل (٢٠١١م) **التكرار في القرآن الكريم وأسراره البلاغية في ضوء كتابات العرب، وكتابات علماء شبه القارة الهندية (دراسة تطبيقية مقارنة)**، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام أباد.

مور، تيرنس/ و كارنلغ، كريستين (١٩٩٨م) **فهم اللغة - نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي**، ترجمة: حامد الحجاج، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

النجادات، نايف محمد سليمان (٢٠٠٥م) النظرية التوليدية التحويلية من منظور الدراسات اللغوية والنحوية العربية، **مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة**، مصر، العدد: ٨٦، الصفحات: (١٧٧ - ٢٠٥).

النجار فكري عبدالمنعم (٢٠١٦م) **بناء الجملة الاسمية دراسة في عوارض التراكيب**، ط١، القاهرة: مكتبة الآداب.

النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي(١٩٩٩م) **سنن النسائي الصغرى (المجتبى من السنن)**، بإشراف ومراجعة: صالح عبدالعزيز آل الشيخ، ط١، من إصدارات: وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع.

النعيمي، هدى موفق عبدالعزيز (٢٠٠٩م) **أنماط التحويل في الجملة الفعلية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم (سورة آل عمران أنموذجا)**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

النووي، أبو زكريا محيي الدين النووي(١٩٩١م) **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، ط٣، (د.م) المكتب الإسلامي.

هارون، عبدالسلام محمد (٢٠٠٢م) **معجم شواهد العربية**، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن هشام، عبدالله جمال الدين الأنصاري:

- (٢٠٠٨م) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية.
- (٢٠١٤م) **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، بيروت: المكتبة العصرية.
- (٢٠١٥م) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، بيروت: المكتبة العصرية.

هلبش، جرنارد (٢٠٠٣م) **تاريخ علم اللغة الحديث**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

الوعر، مازن:

- (١٩٨٧م) **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ط١، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- (١٩٨٩م) تشومسكي، **مجلة الموقف الأدبي** سوريا، العدد: ٢١٢- ٢١٣، الصفحات: (٦١ - ٦٨).
- (٢٠٠١م) جملة الشرط في ضوء النحو العالمي: تشومسكي أنموذجا، **مجلة اللسان العربي**، المغرب، العدد:٥٢، الصفحات: (٩ - ٣٥).

ابن يعيش، موفق الدين (٢٠٠١م) **شرح المفصل للزمخشري**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

آل يونس، هاني صبري علي (٢٠٠٨م) الأنماط التحويلية لجملة النهي تحويلة البنية الغائرة، **مجلة التربية والعلم**، العراق، المجلد: ١٥، العدد: ٤، الصفحات: (١١١ - ١٢٦).

(د.م): دون مكان نشر.

(د.ن): دون ناشر.

(د.ط): دون رقم طبعة.

(د.ت): دون تاريخ نشر.